



رجل طلق امرأته ثلثا ولم يذكر فلاة بنت فلان
لا يقع الثلث لان ذكرها شرط عند عقد النكاح
كذلك شرط عند الفسخ وتطلق بايئا واحدا
عند ابي حنيفة وعليه القاتولي

كذا في النفاية
والوجيز

١٦
مطلب
كتاب الصلاة
مطلب
امانة بطريق
مطلب
اما فرائض الوضوء
فمن الحديث
قد تم ذكرها
وهي ثلثة انواع

ولا بأس بصب في السواك
المحاذم اذا كان
بغير امر
في عدم قيام
الاصح السواك

ويغسل عند شرب الماء الذي يكره مذكره
الاستيلاء في زمنه
في نوم وغيره
وان قطعت الرجلان وان استيقظ الرجل
الرجلان واليدان والبرائة فوجد منيا

وشرب الماء ان كشف عورته
يقوم مقام
المضمضة
في الخلوة ان الحب
اذا انقضت في الماء
الجاري
الحديث اذا قرأ
القبول وفي
جواز من المصحف

يكره الرجل الحب
الاكل والغضب
ويكره كتابة القرآن
واسماء الله تعالى
في الحمام ولا بأس
بالتبج والتركيل
بالتراب والاعجار

في شروط في بيان مقدار
التيتم
اذا كلف مع الرجل
ماء زمزم في السفر

فصل في بيان
احكام النجاسة
فصل في بيان احكام
الحياض والماء الراكد
على الحفين
على الحفين

مطلب الجرموق ٦٢
مطلب في المسح على ٦٨
فصل في نوافل الوضوء

فصل في بيان نجاسة ٨٣
فصل في الشر وإذال ٨٩
فصل في أن ساراه وهو نجس سواء كان

أما الفطر الرابع الفطر الخامس **أما أوقات**
وهو استقبال من الشروط الست التي يكره فيها
القبلة ١٢٧ هو الوقت ١٣٣

الفطر السادس **أما فرائض** الصلاة
وهي قصد كوت أي أركانها التي
الفصل ١٤٠ ١٤٥

والثالثة من الفرائض والقراءة
القراءة وهو الصحيح الحروف ١٥٦
من الفرائض الركوع ١٥٨

الحامسة من الفرائض السجدة
والسادس من الفرائض القعدة الأخيرة ١٦٤

مطلب والسابعة من الفرائض وهي تعديل الأركان ١٦٦
مطلب من الفرائض وأما سائر صفات الصلاة ١٦٩

مطلب في بيان ما يكره فعله الصلاة ١٩١
مطلب في الشئ المرد بها في هذه المواضع ٢٠٦
مطلب فصل في النوافل والتراويح والتمتع المؤكدة وغير المؤكدة والقنوت ٢١١

١٢٢

مطلب تتحات من النوافل صلاة الكسوف ٢٢٥
مطلب فيما يعتد في الصلوة وإذا تكلم المصلي ٢٢٩
مطلب فصل في السجود السهو ٢٤٤

مطلب في بيان أحكام زلة القاري الواقعة في الصلوة ٢٧٩
مطلب في بيان أحكام الملتفات منها مباحث الإمامة ٢٧٩
مطلب فصل فيما يتابع المتعذات فيه ٢٨٥

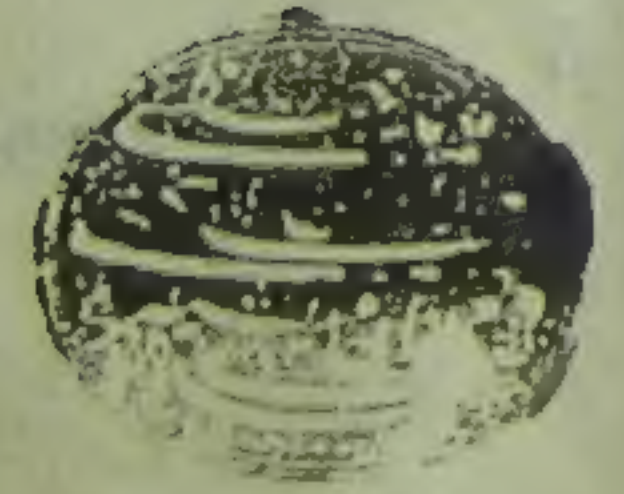
مطلب فصل في قضاء الغوايت ٢٨٩
مطلب فصل في صلاة المسافر ٢٨٩
مطلب فصل في صلاة الجمعة ٢٩٤

مطلب فصل في صلاة العيد ٣٠٠
مطلب فصل في صلاة الخنزة ٣٠٣
مطلب فصل في أحكام المسجد ٣٢٠

الملك لله دخل في حفظ عبده
 الحاجي تيسر إذا بالسعادة كسيرة
 لست من غير فها
 واللف

بذرة نسخ الجليل والمحمد محمد من وفه حضرت مولانا صاحب البحار
 صاحب ذيل الحود والاحسان مؤيد صاحب المقاصد بانوار الفناء
 مفتي معارف المراد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلوم والعلم جاري مجاميع البر
 الأجل الأول من أعاد دار السعادة محام خير وهو المحرر المذنب والركن
 من سوغ على كل شئ قد سره من الفقر السخا وكن
 محمد المصطفى وأحمد من المحرمين
 عونه

٢٢٢



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قيامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة فرة عينية
وعلى اهل البيت الذين فازوا من معدن الدين بجنته وعينه
وبعد فحول الضمير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي وكنت ترحمت كفاً في منية المصلحة شرحاً وتسمية بغنية
المقالة لكن رايت فيه بعض الاطلاء التي ربما اوجب الحمد في
القاصر من الملا لا فاجبت ان اخصر من فرائد راد ليله
وازيرة قوايرب بلكة تشريل للطلابيين وتواليا للرايين
والله سبحانه هو المتعان على كل مراد منه المدا واليه المعاد وهو
حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قيامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة فرة عينية
وعلى اهل البيت الذين فازوا من معدن الدين بجنته وعينه
وبعد فحول الضمير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي وكنت ترحمت كفاً في منية المصلحة شرحاً وتسمية بغنية
المقالة لكن رايت فيه بعض الاطلاء التي ربما اوجب الحمد في
القاصر من الملا لا فاجبت ان اخصر من فرائد راد ليله
وازيرة قوايرب بلكة تشريل للطلابيين وتواليا للرايين
والله سبحانه هو المتعان على كل مراد منه المدا واليه المعاد وهو
حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

وفقم الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قيامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة فرة عينية
وعلى اهل البيت الذين فازوا من معدن الدين بجنته وعينه
وبعد فحول الضمير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي وكنت ترحمت كفاً في منية المصلحة شرحاً وتسمية بغنية
المقالة لكن رايت فيه بعض الاطلاء التي ربما اوجب الحمد في
القاصر من الملا لا فاجبت ان اخصر من فرائد راد ليله
وازيرة قوايرب بلكة تشريل للطلابيين وتواليا للرايين
والله سبحانه هو المتعان على كل مراد منه المدا واليه المعاد وهو
حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

توفيق سرافق المجلد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قيامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة فرة عينية
وعلى اهل البيت الذين فازوا من معدن الدين بجنته وعينه
وبعد فحول الضمير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي وكنت ترحمت كفاً في منية المصلحة شرحاً وتسمية بغنية
المقالة لكن رايت فيه بعض الاطلاء التي ربما اوجب الحمد في
القاصر من الملا لا فاجبت ان اخصر من فرائد راد ليله
وازيرة قوايرب بلكة تشريل للطلابيين وتواليا للرايين
والله سبحانه هو المتعان على كل مراد منه المدا واليه المعاد وهو
حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

وفقم الله اي جعلكم موفقين لطاعته وايماناً ان انواع
العلوم كثيرة واحتم الانواع بالتحصيل متعلق بامم مائل
الصلوة لانها واجبة على الغني والفقير بخلاف الزكوة
والنحو ومكررة كل يوم وليلة بخلاف الصوم فتا راب
رغبة المقنن في مقنن اسم فاعل من اقتبس
اي اخذ القيس وهو متصلة بارتوخ من معظمها
شبه العلم بالنور العظيم وطالبه بالمقتبس من
ذلك النور في تحصيل ما يتعلق برغبة والضمير في المقنن
حوار ما اي انتقلت ما كثر وقوة للمصنف وما لا يلزم
منه من مضامين التقريبات متعلق بالمقنن ومن
تخار ان المتأخر من كواهدية والمحيط وشرح الايدي
على مختصر الطحاوي والغنية بالفين المضمومة في الكثر
النسخ وفي بعضها بالفاق المسورة والمكتقط و
الزحمة وقفاورق خزان وجبا عية الكبر والضمير
وسميت اي سميت الكتاب الرز التقطت غنية المصلحة
اس ما يتناه وغمية البسدي اس ما يستغنى به عن غيره
واسئل الله ان وانا اسئل الله فلو والى ان يجعل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قيامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة فرة عينية
وعلى اهل البيت الذين فازوا من معدن الدين بجنته وعينه
وبعد فحول الضمير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي وكنت ترحمت كفاً في منية المصلحة شرحاً وتسمية بغنية
المقالة لكن رايت فيه بعض الاطلاء التي ربما اوجب الحمد في
القاصر من الملا لا فاجبت ان اخصر من فرائد راد ليله
وازيرة قوايرب بلكة تشريل للطلابيين وتواليا للرايين
والله سبحانه هو المتعان على كل مراد منه المدا واليه المعاد وهو
حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة عمود قيامها والصلوة والسلام
على افضل خلقه سيدنا محمد الذي جعلت في الصلاة فرة عينية
وعلى اهل البيت الذين فازوا من معدن الدين بجنته وعينه
وبعد فحول الضمير الى رحمة ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي وكنت ترحمت كفاً في منية المصلحة شرحاً وتسمية بغنية
المقالة لكن رايت فيه بعض الاطلاء التي ربما اوجب الحمد في
القاصر من الملا لا فاجبت ان اخصر من فرائد راد ليله
وازيرة قوايرب بلكة تشريل للطلابيين وتواليا للرايين
والله سبحانه هو المتعان على كل مراد منه المدا واليه المعاد وهو
حسبي ونعم الوكيل قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب



بسم الله الرحمن الرحيم

ما اعتمدت ان قصدت خالصا لوجهه اي لذاته ومكفرا اي سببا
للتكفير لئلا يوجب ان يبره با بعدم للواحدة بما يفضل به بفضل
لا يستحقه وان يغفر له الدين ولا سببا في تشديد العباد
مغفورة به لتنازه وهو الموقف للسنة في بعض السنين اي
للقصوب وعدم الخطاء ومنه الهداية اي خلق الاهتداء
والرشد اي الاستقامة على طريق الحق **اعلم** خطاب عام
لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة بان الصلوة فريضة
اي فخر وقد مقطوع بالحكم بان ثابته صفة لفريضة بالكاتب
اي بالقرآن والسنة اي الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله عليه
وسلم سوى الزاكن اما الكتاب فقوله تعالى في الصلوة
فانه امر ومن يقتضى الوجوب والكراد باقامتها اداؤها وقوله
تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين وقيل قوموا في
الصلوة فاشيعين او مطيعين القيام وقوله تعالى حافظوا
اي داوموا على الصلوات والصلوة والسطى ومعى العصر وقيل
غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها اولاد اهتمام
بها اذ هي مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثر لا يشغل
وقوله تعالى سبحان الله حين تسنون وحين تلبسون

اي الميسر والوفيق جعل الله افعال عباد
مواظبا لما يحبته وروضاه وقيل موافقة
تدبر العبد الى تقدير الحق وقيل هو
تقريب العبد الى السعادة الابدية

ما كان الكتاب علم للقاء الله تعالى
فان القوم يطالبون به

انما هو الحق سبحانه والصلوة
التي ادرك الامام من قبله لا فتا
ثم انما يستفيض قبل سماع الامام
والمفتي

الذي ادرك الامام من قبله
الاتفاق

والمدرك
الذي ادرك الامام من قبله
الاتفاق

والسبوق
الذي ادرك الامام
بعد ركعة او اكثر

والصلوة في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات

في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات

في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات

وله
صلوة في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات

والصلوة في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات

وله الحمد في السموات والارض وعشيتا وحين تلبسون
اي سبحوا الله في هذه الاوقات وللمراد صلوا على ما روي
عن ابن عباس انه قيل له هل تجرد ذكر الصلوات المحسنة في
القرآن قال نعم وتلك هذه الآية تسون صلواتكم
والعشاء فيكون صلوة الفجر وعشيتا صلوة العصر
وحين تلبسون في صلوة الظهر وقوله وعشيتا متصل بقوله
حين تسون وله الحمد في السموات والارض اعراض
بينهما ومعناه ان على ميمتين كلهم من اهل السموات
والارض ان يحمدهم كذا في الكافي قوله تعالى ان
الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا
موقفا بحدودها واوقات لا يجوز اخرجها عنها واما
السنة فماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين
انه قال بني الاسلام اي الايمان في زمانه واحد
عند اصل السنة على خمس خصال شهادة ان
لا اله الا الله بغير شهادة برب لا من خمس وربعها
مبداء محذوف وكذا ما عطف عليها وان محذوف
عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة

والصلوة في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات
والتي هي في هذه الاوقات

فوق ثلثة ايام وليا لها ولم يتب
يوم وليه وعندنا وعندك
وليا لها وعند بشر ازيماء
صاها لقوله عليه السلام ترك
الصلوة متعمدا فقد كفر ابو الهيثم

يعلم له ذنوبه وقوله صلى الله عليه وسلم بين العبد وبين

2. 1/2

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه
وكانت له منتهى العز
والكرامات والبركات

الصلوة مع النقصان فتجب اعادةها وان لم يعدها

وادی

مطلب
اما شرایط

185

قصص الشريفة يترى نبته
من مقدم ومن مؤخرة وفيه
ثلاث لغات ضم القاف وفصحها
وكثرها والقلم اعلا منها مزار
وصولا الى النور

امرار الشيء على الشيء وهو المراد في التيمم والربوب في
 الوضوء احبابة اليد المبتلة ما امر بمسحها وارجلهم الى
 الكعبين قرش بالقبض وبالجزء قليل النصب بالمصطف
 على وجوهكم والجزء على الجوار والفتحة ما ذكرناه في التيمم
 وجوز التيمم المسح على الارض لا على الخشب ^{خشب}
 ويرد في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راب قوما فوضوا واعقابهم ثلوج لم يمسحوا الماء ^{اعقاب}
 فقال ويل للعقاب من النار ^{الاعقاب} وللمرقان والكعبان
 وهما العظامان النابتان في جاني القدمين بدخلان
 في فرض الغسل خلاف نزق وكذا ما بين العذار بكم العين
 وهو ما سال على الخ من النبي ما حوز من عذار النوسي
 والاذن يجب غسله ذكرنا من دحوله في حرم الوضوء
 لا في يوسف واما اللحية فغن في حنفية انه يغرض
 مسح رءوسها قيا سا على مسح الرأس وهي رواية الحسن
 وعنه يغرض مسح ما يلا في بشرة الوجه واختاره قاضي
 خان وصححه وظهر الروايات عنه فرض غسل ما يلا في
 البشرة واخاره في المحيط والبدايع قال في معراج

في مسحه في غير ما قال اضر في غير المكان
 في مسحه في غير ما قال اضر في غير المكان
 في مسحه في غير ما قال اضر في غير المكان

عذار طوكده
 اولان ساج
 عذار في مكة
 انك يخاصي اوزير
 واقع اولان

فانه يقول سقط غسل ما كان العذار
 فيسقط ما وراه لانه بعد
 من الوضوء قلنا فيسقط
 ذلك النمايل ههنا فيسقط على
 ما لان قبل الشبابة نيكه

الدرية

الذرية قد مره الاصح وفي الفتاوى الظهيرية ورفعة
 ووجهه انه لا سقط غسل ما تحته انتقل فرض الغسل
 الى كمال الشارب ^{اولا} والحاجب حيث ينتقل فرضه غسل
 ما تحته اليه ^{اولا} اما ما استرسل منها فلا يجب
 غسله ولا مسح لانه ليس من الوجه وعن ابني
 يوسف يغرض استباحها بالمسح وعنه سقوطه اصلا ^{غير مسحه}
 وهو ايضا رواية عن ابن حنيفة ولو اقر الماء على
 شعر الذقن او الرأس او الشارب ^{يوجب} والى يجب ثم حلقه
 لا يجب غسل ما تحته وفي الباقي لوقص الشارب
 لا يجب تخليده وان طال يجب تخليده ووجهه ^{سببه}
 ان قطع مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوطه
 ما كنهه بخلاف اللحية فان اغتصمها هو السنون
 والمخوف في مسح الرأس مقدار الحاجة وهو يمسح
 الرأس عندنا وقال مالك واحمد مسح الكل فرض وقال
 الشافعي الغرض مسح اذ في جزء منه ولو بعض شعره
 ووجهنا الدليل في الشرح ومن جملته قوله لما روي
 المغيرة بن شعبه روى ان النبي عليه السلام اتى

حال ويركبه

باب الوضوء

باب الوضوء

سبابة قوم قبال وتوفد مسج على ناصية وحفية السبابة
 بضم السين الكناسة ثم فريضة مسج مقدار الربع على
 الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قدر مقدار ثلث
 اصابع وصحح بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرع
 وان مسح باصبع او اصبعين وامرهما لم يخرجته بعيدا
 الى الماء وليستوفيه مقدار ربع الرأس او ثلث اصابع
 حلاق لفر وكذا في مسح الخف ولو كان له ذواتان
 مربوطتان حول راسه كمن تفعله النساء فمسح عليهما
 ثم جرسوا رسل او لم يرسل هو القم وقيل يجوز اذا لم يرسل
 كذا في الخ رادى وتوفي لمعة في بعض اعضاء الوضوء
 قبلها من بلة عضو اخر لا يجوز وان بلبها من بلة عضو
 جاز وفي الجنبه يجوز بلبها من بلة عضو اخر لان البدن
 في الفصل لغصو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت
 البلة التي اخذت تسيل والا فلا يجوز واتاسفه اي
 ستن الوضوء غسل اليدين قبل ادخالهما في الاثنا الى الاربع
 ثلثا لما في الصحيحين انه قال اذا استيقظ احدكم
 من نومه فلا يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثا

اعلم ان القيد بالاستيقاظ
 يحتمل ان يكون اتفاقا لما
 ذكره المحقق ان غسلها
 في ابتداء الوضوء على الخلاف
 ويحتمل ان يكون تقرضا
 لان الاحتمال نجس
 اليد كان المستيقظ
 اذ من عادتهم كانوا
 ينامون بلا استنجاء
 حتى يقومون مستنجين
 بالمالين غسلا
 شرح مجمع

باب الوضوء
 في سكون اليدين

باب الوضوء
 في سكون اليدين

فانه الصحيح لا يدرى ان يات يده والرسخ بالضم
 مقصلا ما بين الذراع والكف ثم غسلها ابتداء سنة
 ينوب عن الفرض وموضعه اول الوضوء لا ثلثا الا في التطاهر
 وكيفية الغسل ان ياخذ الاثنا بشماله ويصب
 على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصب على شماله كذلك
 وكذا ان كان الاثنا كبيرا ومعه انا صغيرا لا يخل
 اصابع يده اليسرى مضمومة في الاثنا ويصب على كف
 اليمنى ويترك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يخل
 اليمنى في الاثنا ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن على
 يده نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه والمراد في الحال
 لقوله دم اذا تطهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر
 جسده كله فان لم يذكر اسم الله عليه طهره في يطهر الاثنا
 امر عليه الماء ولفظ التسمية ان يقول بسم الله العظيم
 والحمد لله عليم السلام وقيل لا افضل بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد التعوذ وفي الجنبه يجمع بينهما وفي المحيط للوقال
 لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان لا اله الا الله يصير مقبلا سنة

باب الوضوء
 في سكون اليدين

باب الوضوء
 في سكون اليدين

باب الوضوء
 في سكون اليدين

باب الوضوء
 في سكون اليدين

۳۰

الاستنثار افراج الماء
من الفم بعد الاستنثار

وخليل راجح
بالمه والشفقة
صق صق

وَقَدْ بَالَاهُ الْوَقْتُ
فَلْيَسَّرْ لِي

تحت اللحية

تمت المحقة
تمت المحقة
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ
من جامع القواس

افعي فان عنده ثنيلت السحنة
 وقد اورد اترمدي في جامعها
 بقضا رفقها اعضاءه
 ثلثا وصح راسه مرة وقال هذا
 وصفه رسول الله وم وفي صحيح
 البخاري مثل هذا صدره شريفا
 مفتر راسه ويدها ان قفاه
 على وجهه يوعب جميع الراس
 ثم مسح اذنيه باصبعيه ولا
 يكون الماء مستحلا لان الاستحمام
 بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريف
 وما قاله بعضهم انه يخاف رفقته
 تحترق من الاستحلال لا يقيد
 الا بالعدم الوضع والمذ فان كان
 مستحلا الوضوء الاول فكذا بالثاني
 فلا يقيد تأخيرها قال صاحب
 الدرر اتفقوا على ان الماء مادام
 في العضوم يكن مستحلا زيلعي

في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة
في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة
في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة

في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة
في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة

يشرون بها الى السب في النبي صلى الله عليه وسلم والاذنين ايضا
سنة كذا ذكره اي السج بهذا اليقين في المحيط وغيره ليست
هذه الكيفية امر لا زنا والعصاة الاستيعاب باي وجه
كان لم يحسن العناية بان كانت موضوعة واما ان مستها
وقد استوفينا الكلام عليه في الترتيب وما ذكر من مسح الاذنين
مع الرأس بما به اذا لم يحسن العناية بان كانت موضوعة واما
ان مستها فلا بد ان ياخذ لها ماء جديرا ومسح الرقبة بطهور
الاصابع الثلث المقدم ذكرها وقوله بما جدير لاحاجة
اليه لان البلية التي على طهور الاصابع باقية فلا حاجة الى
التجديد وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب ليس بسنة
وقال قناوس قاض خان ليس بادب ولا سنة وقال
بعضهم هو سنة وعند اختلاف الافا ويل يكون فعله
اولا من تركه واقترع في الكافة على انه مستحب وهو
الاصح لانه روي وم فعله عند دم في بعض الاحاديث
دون غالبها وتخليل الاصابع سنة ايضا في الدين والارطال
لقوله عليه السلام للقيط بن صبرة اذا تواضعت فابسه
الوضوء وخلل بين الاصابع واما يكون التخليل سنة

واحد لا يكون الا
في الطريق وفي الفتا
قاضيان وصورة ذلك ان يضع
على مقدم رأسه ويضعه على فؤاده
وبمدها الى خلفه وانما المسح
طريق آخر لا يمين بكلفة وشقة
الا ان ذلك لا يمين بكلفة وشقة
فيجوز الاول ولا يصير الماء مستحبا
فقد رآه اقامة السنة
لان النبي عليه السلام مسح عليها

في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة
في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة

بعد

بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين ان يكلل
بتخفيف اليد مبتدئا من حنجر رجله اليمنى
من اسفل نحو حنجر رجله اليسرى وتكرار القفل
الى الثلث سنة ايضا لما روي انه عليه السلام
توضا مرة مرة وقال هذا الوضوء من يضاعف
الله له الاجر مرتين وانه توفاء ثلاثا في
غالب احواله فكان سنة لا فرضا ويكره الزيادة
على الثلث الا لفرض طهانية القلب عند حصول
الثبات ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة
والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة
والثالثة اكمال السنة كذا ذكر في الاختيار
والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتا هاتين
لان التثليث الذي هو سنة انما يحصل بهما والله
سنة ايضا هو الصحيح وقيل مسح ومحمها القليل
ويستحب ان يضيف المتلفظ باللسان اليه
فيقول نويت رفع الحديث او نويت الوضوء وغيرها
عند غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظ اية

ويجتم

في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة
في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة

في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة
في الحديث توفاء النبي
ثلاثا وثلاثين مرة

والمراد بالنية قصد الطاعة
والتعرب الى الله تعالى

جعل كل شئ في سنة لا ينفك

في غسل الوضوء سنة وليس بفرض لان المطيف فيها بالواجب
 ومن لم يطبق الجمع من غير تعرض للترتيب والركب
 ايضا سنة لانه اكمال الفرض في محله والولاية وهي
 ان يغسل كل عضو على اثر الذر قبل ولا يفصل بينهما
 بحيث يحجب السابق عن ادخال الهواء سنة ايضا
 لمواظبة على علمها واما ادا به اي ادا به الوضوء فهو
 ان يتابعه للقبولة بالوضوء قبل دخول الوقت
 اذا لم يكن صاحب العذر في الوقت غير مكمل لان
 فيه قطع طمع الشيطان من تشبيطه عنها وان جلس
 للاستنجاء وهو ازالة النجس وهو ما يخرج من البطن
 من النجاسة متوجها الى عین القبلة او الى يسار
 ياقه ليستقبل القبلة ولا يسد بربها فاستقبالها
 او استدبارها حالة الاستنجاء ترك الادب
 ومكرهه وكرامة تنويه كما في مدارج اهل اليها واما حال
 البول والمغوط فكرامة كرامة تحريم ثم اذا جلس
 للاستنجاء فلا ادب ان يجلس متفرجا اي
 متوسعا بين رجلية ويرفع مضعه ما امكنه

طاه عثمان رفته قال قال رسول الله
 من توضأ فاهن الوضوء
 خرجت خطابه من حله
 حتى يخرج من تحت اظفاره
 يعني لا يجوز التوجه
 الى صاحب العذر
 في وقت غير مكمل
 لوجوب الوقت
 اذا افاض في وقت مكمل
 وهو بعد خروج الوقت وهو
 من طلوع الشمس الى زوالها
 والوقت الذي بين الظهر والعصر
 يحبه الناس بين الصلوات
 عند الامام محمده
 والكرامة على وجه
 الكرامة وتزينة
 والكرامة في ترك
 الكرامة في ترك
 الكرامة في ترك
 الكرامة في ترك

مبالغة

مبالغة في التطيف الا ان يكون مبالغة في توج
 ولا يرضى كيدا يتنقذ اليه الى الداخل فيفسد
 صومه حتى لو اذنب ان لا يتنفس حالة الاستنجاء
 كذلك وفيه نظرافة لا يصل بالتفصيل شيء الى الداخل
 مع ثقبه من المخرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا
 وصل الماء موضع العقدة قلما يكون ذكره في الخلاصة وان
 يغسل مخرج النجاسة بعد الاستنجاء او دونها مبالغة
 في التطيف والغسل بالماء وان كان ادبا لكن
 قد ادبت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم
 يتجاوز النجاسة لمخرجها انما اذا جاوز مخرجها لم يكن
 المياوز قد اذرم فضله سنة وان كان قد اذرم
 فضله واجب والتكبير قرنه في الشرح وان زاد
 النجاسة المياوزة للمخرج على قد اذرم فضله
 اي النجس او المخرج فرض اجتماعا والادب في الفضل
 المذكور ان يغسل اي مخرج النجاسة حتى ينقيه
 وينظفه لان المقصود هو الا نقاء وليس فيه
 اي في الفصل عدد مستون من ثلث اوسع او غير

فان الاستنجاء مطلقا سنة لا على
 سبيل التعيين في كونه بالماء او بالاب

في الذكر هو المياوز

ذلك ومنهم من شرط الثلث منهم من شرط السبع ومنهم
 من شرط العشر ومنهم من عتق في الاحليل الثلث
 وفي المقعد خمس والفقهاء انه مقفون الى رايه فيفضل
 يقع فيه قبله انه قد ظهر الا ان يكون موسوسا فقد
 في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مريبة وقبل سبع
 وفي التوازل حتى يعود من اللينة الى الحسنة وتقبل
 بطن اصبع او اصبعين او ثلث لابر وسمها حُرزا
 عن الاستنجاء والمرءة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء
 بالاحجار ليس فيه عدد مسنون عندنا بل يحسب
 حتى ينقى وتعد الشاة لا بد في اقامة الستة من
 ثلث مسحات وفي فتاوى قاضي خان في كيفية
 الاستنجاء بالاحجار يدير بالجر الاول وتقبل بالثاني
 ويترى بالثالث ان كان في الصيف والشتاء يقبل
 الرجل الاول ويترى بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف
 خصية متدلية فلما قبل الاول يتلطمحان
 ولا كذا في الشتاء والمرءة تغسل ما يغسل الرجل
 في الشتاء في الايمان كلها قال في الخلاصة وهذا ليس

بشرط

من الاستنجاء

بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود يعني الانقاء
 ويتلخص ان يستنجى بعد ما يطى خطوات وهو الذي
 يستنجى استبراء ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق
 ما يبالغ فيه الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها
 وان استنجى في الشتاء يستنجى كان بمنزلة من
 استنجى في الصيف اي في البالغة الا ان ثوابه
 لا يبلغ ثواب المستنجى بالبارد ومن الادب
 ان يحسب موضع الاستنجاء بالحرقة بعد الغسل قبل ان
 يقوم ليترول اثر الماء السائل بالكلية وان لم يكن
 مع حرقة جففة اي موضع الاستنجاء ببدن مرة بعد
 اخرى تغليظ الماء السائل كسب الامكان ومن
 الادب ان يستعززة حين فرغ اي من الاستنجاء
 والتجفيف لان الكشف كان لفروة وقد زالت
 وكشف الفروة في الخلوة لغير ضرورة خلاف
 الادب لقول من الله اعق ان يستنجى منه
 ومن الادب ان ياتي اي يباشر امر الوضوء بنفسه ولا يدع
 غيره بان ياتي له وضوءه او يصبغ الماء لما يرى

حاشا ان لا يترك الوضوء بغير الواد
 اذ ليس الخوض

وكذا قال الشيخ كمال الدين ابن
 الهمام عند قوله صاحب الهداية
 ان المقصود الانقاء قال
 يفيد انه لا حاجة الى التقييد
 بكيفية المذكور في الكتب
 نحو اقباله بالجر الاول
 في الشتاء وادباره في الصيف
 وفي المجنب المصنف الانقاء
 فيحتمل ما هو الابلغ والاسلم
 عن زيادة التلوين كبير

الوضوء بالفتح الماء الذي يوضو به
 الوضوء بالضم الطهارة صحاح

انهم قال ان لا نستعين في وضوءه باحد وعن النبي
 لا بأس بصب الخادم وهو لا يبا في ترك الادب اذا كان
 بطيب نفس محبة بدون امر وتكليف كما روى
 انه لم كان يصب عليه الوضوء ويرتأله ومن الباطل
 ان يجلس متوضي مستقبل القبلة عند غسل ساير
 الاعضاء اي باقى الاعضاء سوى موضع الاستنجاء
 عبادة او مقدمة لها فيختار له خير الميايس وهو
 استقبال القبلة ومن الادب ان يكون جلوسه
 على مكان مرتفع وان يغسل عروقه الا بريق
 ثلثا وان يصبه على يساره وان كان شيا
 يُغتر منه فمن يمينه وان يضع يده حالة الفضل
 على عروقه لا على راسه ومن الادب ان لا يتكلم
 في أثناء الوضوء بكلام الدنيا بل بالدعوات المأثورة
 وان يشهد عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاف
 خان يسمى عند كل عضو ويقول اشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند
 غسل كل عضو بما جاء في الآثار عن السلف الصالحين

فيقول

لا بأس بصب الخادم

من يمينه

فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند
 المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك كما سالا اظماء
 بعده ابرا او اللهم اعني على ذكرك وشكره وتلاوة
 كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني رايحة نبيك
 وجنانك او اللهم ارحني رايحة الجنة وارزقني من نعمها
 ولا تحرمني رايحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض
 وجهي يوم تبيض الوجوه وتسود الوجوه او اللهم بيض
 وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي
 بنور يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل اليد اليمنى
 اللهم اعطني كتابي بيمينى وخاسيتي حسا باليسير او عند
 غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من وراء
 ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار
 واقلني تحت ظلك يوم لا ظل الا ظلك او اللهم
 غشني رحمتك وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين
 اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون
 احسنه وعند مسح الرقبة اللهم اعتق رقبتى من النار
 وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل

شذووت صم

وراء
أذنه

والرقبة هنا عبارة عن جميع البدن
 كما في قوله تعالى فتحير رقبته اي
 ماله واحفظني من السلاسل
 والاغلال صم

في الاقدام وقيل هذا غرض الرجل العفي واما في اليسرى
 فيقول الله احملني سعيًا مشكورًا وذيًا مغفورًا
 وعلا مقولًا وتجارة لي تنور ان يصفى كرمه
 والمضغنة تحريك الماء في الغم وتلاذ منها ان يدخل الماء في
 المضغنة ويستسقى اي يصعد الماء في انقذ بيده اليمنى
 لانها من جملة الطهور ويحفظ ويستتر بیده اليسرى
 لانه من ازالة الاذى قالت عائشة رضي كانت يد رطب
 عليها يد اليمنى لطوره وطعام وكانت يده اليسرى
 تحمله وما كان من اذى ومن الاداب ان يستاك
 يترك اسنانه بالتسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به
 كالسواك وقرعة القدوري والاكثرون من السنن
 وهو الاصح كما ذكرنا في الشرح ثم التمسح ان يكون
 من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الغم وقالوا يستاك بكل
 عود الا الزمان والعصب وافضل الاراك ثم الزيتون
 وان يكون طول شبر في غلظ الخنصر ومن فوائده انه مطهرة
 للغم مضات للرب مطردة للشيطان مفرقة للملأمة
 ويكون الخطية ويذير في الحسنات ويذهب البلغم

وسنة السواك اي الاستياك في
 المقاييس وعنه فلا خلاف
 والمراد امرار السواك طوله على ظم
 عرض السن الايمن الاعلى ثم الاعلى
 ثم الايسر كذلك ثم على وجه السن
 بعد ما يجعل اهام اليمنى وضده
 تحت الموالاة والنواحي فوقه ولا
 يقتض القضة عليه فانه يورث
 التواء ولا يستاك بقرع السواك
 ولا يمس لانه يورث العود استاك
 يفضل والا فالشيطان يستاك
 به ولا يوضع عرضا بل نصب والا
 فخطر المحزون وموضع سواكه عدم
 من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب ولم
 يمس بالوضوء كما قيل بل سنة عاصدة
 على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة الصلوة
 كان في ان شاء الله وهو الاصح في
 الاختيار فاستاك

في الاقدام وقيل هذا غرض الرجل العفي واما في اليسرى فيقول الله احملني سعيًا مشكورًا وذيًا مغفورًا وعلا مقولًا وتجارة لي تنور ان يصفى كرمه والمضغنة تحريك الماء في الغم وتلاذ منها ان يدخل الماء في المضغنة ويستسقى اي يصعد الماء في انقذ بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويحفظ ويستتر بیده اليسرى لانه من ازالة الاذى قالت عائشة رضي كانت يد رطب عليها يد اليمنى لطوره وطعام وكانت يده اليسرى تحمله وما كان من اذى ومن الاداب ان يستاك يترك اسنانه بالتسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك وقرعة القدوري والاكثرون من السنن وهو الاصح كما ذكرنا في الشرح ثم التمسح ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الغم وقالوا يستاك بكل عود الا الزمان والعصب وافضل الاراك ثم الزيتون وان يكون طول شبر في غلظ الخنصر ومن فوائده انه مطهرة للغم مضات للرب مطردة للشيطان مفرقة للملأمة ويكون الخطية ويذير في الحسنات ويذهب البلغم

من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب ولم يمس بالوضوء كما قيل بل سنة عاصدة على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة الصلوة كان في ان شاء الله وهو الاصح في الاختيار فاستاك

والحنفر ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطبب
 نكهة الغم ويجلبو البصر ويتأكد استحبابه في عدة مواضع
 اصفرار الاسنان وتغير الرائحة والقيام من النوم
 والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما
 وفيه يعني في الوضوء فذكر في كفاية البهقي والوسيلة
 والشفان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء
 وذا في الفقهاء انه ستة حالة المضغنة تكبيلة للا نقاء
 وفي مسبوط شيخ الاسلام ومن الستة حالة المضغنة
 ان يستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك والا اي
 وان لم يكن له مسواك فبالاصابع اي يستاك بالاصبع
 قال في المحيط قال على رغو التشولص بالمسوي
 والاهام سواك ولا تقوم الا بصبع مقام السواك
 عند وجوده ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض الاسن
 الذي هو طول الغم لا العكس خشية الحاق الضرر
 باللثة ويبدأ بجانب الايمن من العليا شق
 بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر منها
 ويترك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها ويصل

في الاقدام وقيل هذا غرض الرجل العفي واما في اليسرى فيقول الله احملني سعيًا مشكورًا وذيًا مغفورًا وعلا مقولًا وتجارة لي تنور ان يصفى كرمه والمضغنة تحريك الماء في الغم وتلاذ منها ان يدخل الماء في المضغنة ويستسقى اي يصعد الماء في انقذ بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويحفظ ويستتر بیده اليسرى لانه من ازالة الاذى قالت عائشة رضي كانت يد رطب عليها يد اليمنى لطوره وطعام وكانت يده اليسرى تحمله وما كان من اذى ومن الاداب ان يستاك يترك اسنانه بالتسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك وقرعة القدوري والاكثرون من السنن وهو الاصح كما ذكرنا في الشرح ثم التمسح ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الغم وقالوا يستاك بكل عود الا الزمان والعصب وافضل الاراك ثم الزيتون وان يكون طول شبر في غلظ الخنصر ومن فوائده انه مطهرة للغم مضات للرب مطردة للشيطان مفرقة للملأمة ويكون الخطية ويذير في الحسنات ويذهب البلغم

في الاقدام وقيل هذا غرض الرجل العفي واما في اليسرى فيقول الله احملني سعيًا مشكورًا وذيًا مغفورًا وعلا مقولًا وتجارة لي تنور ان يصفى كرمه والمضغنة تحريك الماء في الغم وتلاذ منها ان يدخل الماء في المضغنة ويستسقى اي يصعد الماء في انقذ بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويحفظ ويستتر بیده اليسرى لانه من ازالة الاذى قالت عائشة رضي كانت يد رطب عليها يد اليمنى لطوره وطعام وكانت يده اليسرى تحمله وما كان من اذى ومن الاداب ان يستاك يترك اسنانه بالتسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك وقرعة القدوري والاكثرون من السنن وهو الاصح كما ذكرنا في الشرح ثم التمسح ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الغم وقالوا يستاك بكل عود الا الزمان والعصب وافضل الاراك ثم الزيتون وان يكون طول شبر في غلظ الخنصر ومن فوائده انه مطهرة للغم مضات للرب مطردة للشيطان مفرقة للملأمة ويكون الخطية ويذير في الحسنات ويذهب البلغم

يصل بيانه

کات

١٤
ويقتل عند الاستيلاء

الحكمة والمعرفة فيه
ان يجاوز الماديات

مَارِن بَورُون یومشغی

كان يفعل ذلك انتهى وهو الماء خود لما روى انه دم
ادخل اصبعه في حجرى اذنيه في الوضوء والختم يبلغ
في الرضول لصفرا ومن ^{لوك} الاداب ان يخلل اصابعه
اي اصابع رجله بحجره السيرى على ما قد تناه ومن
الاداب ان يحرك خاتمه ان كان واسطابا لضم
في الاسباع وان كان صيقالا يدخل الماء تحت بلا لوف
فقطاهم الرواية عن اصحابنا الثلثة لا بد من تحريك
او نزعة ليحصل الاستحباب وبلوغ الماء الى كل جزء من
الميديتين بيقين طحا ذكره في المحيط فاحصر في نظا
هر الرواية عن عاروى الحسن عن ابي حنيفة وابو
سليمان عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز وان لم يحركه
ومن الاداب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي
ان يعدّه في المتام لان ترك الادب لا بائس
به والاسراف مكروه بل حرار وان كان اي ولو
كان المتوضّع على شطاي على جانب نهر جاز قوله
نعاله ولا تنذر بنزرا ولما روى عن النبي عليه
السلام انه سئل او في الوضوء سرف عن عبد الله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

بن عمر وقال مر رسول الله لم يسجد وهو يوضأ
فقال ما هذا السرف ياسعد قال اوفى الوضوء سرف
قال نعم ولو كنت على شفة نهر جار شفة النهر بالباد
المجى مفتوحة ومكسورة وبالقاء جانبية ومن
الاداب ان لا يقتر في الماء بان يقرب الى حد التهن
ويكون التقاطر غير ظاهر بل يستحي ان يكون التقاطر
ظاهراً ليكون غسلاً بيقين في كل مرة من الغسل
ومن الاداب ان يلا انه بعد الوضوء ثانياً
ليكون اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك
وينقطع طمع الشيطان عن تشبيطة عنه ومن
الادب ان يقول عند تمامه اى تمام الوضوء ما وفى
خلاله اى في ثنائه اللهم اجعلني من التوابين
اى الكثيرين التوبة واجعلني من المستطهرين عن
قازورات المعاصي واساخرها واجعلني من عبادك
الصالحين الذين انعمت عليهم بكراماتك واجعلني
من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس
ولا هم يحزنون جزى الناس ان يقول

۱۵
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

قر علیہ قرأ وقورا
اس ضیق علیہم فی اللغة
ایکھی بابر

والرجوع عن الذنب اذا
صدر من كثرة

بد

وهم الذين استودعوا
يقولون الذين هم
اوليائه

وَابْتَغِ الْفَرَاغَ مِنَ الْوُضُوءِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَحَرِّكْ
 أَيُّ نَسْجِكَ حَامِدِينَ لَكَ عَلَى التَّوْفِيقِ لِتَسْمِيَتِكَ
 أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ
 اسْتَغْفِرُكَ أَيْ طَلِبُ مِنْكَ الْغُفْرَةَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَاصْصِرْ
 إِلَى طَاعَتِكَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
 وَرَسُولُكَ وَمَنْ الْأَدَابُ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ مِنَ
 الْوُضُوءِ سُورَةُ أَنَا أَنْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ ثَلَاثًا
 لِمَا رَوَى أَنَّ مَنْ قَرَأَ مَا فِي آثَرِ الْوُضُوءِ غُفِرَ لَهُ
 لَهُ دُتُوبٌ جَمْعُ سِتِّينَ سِتَّةً وَمِنْ الْأَدَابِ أَنْ يَسْتَبِ
 فَضْلَ وَضُوئِهِ بَفَتْحِ الْوَاوِ أَوْ بِعَقْدِهَا نِهَا أَوْ قَاعًا
 مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ كَذَا فِي الْخِلَافَةِ لِمَا رَوَى عَلَى رِضٍ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ وَيَقُولُ عَقِيبَ
 شَرِبِ اللَّهُمَّ اسْتَعْنِي بِسَعْيَايَ وَدَاوِي بَدَايَايَ
 وَأَعِصْنِي أَيْ احْفَظْنِي مِنَ الْوَهْلِ بِفَتْحِ الْوَاوِ
 وَالْهَاءِ مَصْدَرٌ وَهُوَ كَسْرُ الْهَاءِ إِذَا ضَعُفَ وَالْإِ
 عْطَفَ خَاقٌ عَلَى عَامٍ وَالْأَوْجَاعُ كَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ
 مَرَضٍ ضَعِيفٌ وَكُلُّ وَجَعٍ مَرَضٌ وَلَا عَكْسَ فِيهِمَا

مؤد لا قبلہ

مؤكد لا قبلها،

الخطاب بذكر ان النبي م قال اذا فرغ احدكم
من وضوئه فقال اشهد ان لا اله الا الله وصدقه
لا شريك له وان محمد عبده ورسوله فحجت
له ثمانية ابواب الجنة يدخل من ايها شاء
نبيه الفاضل

ان شرب فضل و صوبه

وفي السنن حديث ان ابنه
قال يا ابي عليا توفا فضل و فدية
الان قال نعم قام اخذ فضل و فدية
فهدو قاتم ثم قال احببت ان اكرم
كلمة رسول الله عليه السلام

واما شرب ماء زمزم لان الرجل حال
 قيامه ليست اعضاؤه تاكله
 مطبنة والشرب في هذه الحالة
 صط يضره شرب سرعة
 فلهذا ومن شرب من شرب في انش
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب
 قائما قال قتادة فقلنا لا نشرب
 يفر فالاكل فقال ذلك شرب واضرب
 كسر

ويكره الشرب قائما الا هذا اي شرب فضل الوضوء
 وشرب ماء زمزم لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء زمزم
 قائما واما كراهية قائما فيما عدا هذين فقوله
 عليه السلام لا يشربن قائما فمن نسي قلبه شق
 واجمع العلماء على ان هذه الكراهية تنزيه
 لا تحريم لانها لامر طبي لا امر ديني وفي القنات
 الصنابية ولا يأس بالشرب قائما ولا يشرب
 ماشيا ورخص للمسافر ان يشرب وقد صح عنه وم
 الشرب قائما في غير ما تقدم وكذا الاكل عن اثم ثابت
 قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قرية معلقة
 قائما فموت الى فيها فقطعته رواه الترمذي
 وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت فم القرية
 ليكون عندها للتبرك وعن علي بن ابي طالب
 الرحمة فشرب قائما وقال راب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما رايتهم فعلت رواه البخاري وعن ابن
 عمر رضي عنهما قال كنا فاكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام رواه الترمذي

وقال

ما ذكره
 في
 كتابه

ما ذكره
 في
 كتابه

ما ذكره
 في
 كتابه

ان يصلي
 في
 الوضوء

وقال حديث حسن صحيح ومن الادب ان يصلي الى
 الوضوء بسجدة بضم السين اي نافذة اي يصلي عقيبها
 وتوركعتين لقوله ومن ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه
 ثم يقوم يصلي ركعتين مقبلا عليه ما بقلبه ووجهه الا
 وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه
 فانه لا يصلي لان ترك المكروه اولى من فعل المندوب
 ومن الادب ان يتوضأ على الوضوء لمواظبة عليه
 السند على الوضوء لكل صلاة ومعلوم من حاله انه
 لم يكن يترك في كل وقت ومن الادب ايضا ان يمسح
 النية الى اخر الوضوء وتعاينها في العين وفي
 الخلاصة يجب ايهال الماء اليه وكجا وزحود الوضوء
 واليدين والرجلين ليستيقظ غسلها ويطلب القوة
 وحفظ ثيابه من النفاط واما بيان المناهي مما يحرم
 او يكره وقوله فهو راجع الى بيان اذ لا بد من تقديره
 ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله
 وقت الاستسقاء وقت شربها والصواب وقت قضاء
 الحاجة لانه قد قدم ان ترك الاستقبال القبلة وقت

والاصح على الصلوات يوم النحر وهو واحد قال عمر
 لعن صنف اليوم شيئا لم يكن يصنع وانا فقلنا
 التجرار ولا قال محمد بن فضالة باجرار رواه مسلم لا بد من
 التجرار لا كانت له غير هذه الاضال المعادة لا بد من
 التجرار لا كانت له غير هذه الاضال المعادة لا بد من
 التجرار لا كانت له غير هذه الاضال المعادة لا بد من

لقوله صلى الله عليه وسلم على الوضوء فذكر على النور
 وقوله صلى الله عليه وسلم جدد الوضوء جدد الله نورا
 يوم القيمة

طرفها مما يلي الانف والاذن صحاح
 طرقتها في الاصل الماء اذا كثر جمل الغرائض
 والفرقة بالضم يافى في جبهته الغرض

توضيها ويسقط عنها الاستحجام مقطوع الرجل ان بقي
منها شيء وان اقل من ثلث اصابع غسله وان
قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم تستقط القلوة وفي مجموع النوازل ان
لم يمكنه الوضوء والتيمم لا يصلي عندهما وعند أبي يوسف
يصلي بالإيماء كما في الميوس والتوضوء اذا استنجى
ان كان على وجه الستة بان ارجح انفسه ووجهه
والاستنجاء بالحجار وكحوا انما ينوب عن الماء
اذا كان الخارج معتادا اما اذا خرج دمه او قيح
فلا واذا اراد دخول الخلا يستحب ان يدخل
بنوب غير نوبه الذي يصلي فيه ان تيسر والا
فيجئ به في حفظه من النجاسة والماء المستعمل
ويدخل مستورا الرأس ويقول عند دخوله بسم الله
التم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة ولا يصحب
معه ما فيه اسم الله او شيء من القرآن الا ان
يكون مسورا ويستد في الدخول رجله اليسرى
وفي الخروج باليمن ولا يكشف عورته ويوقايم ويتوضوء

مطل
وان قطعت الرجلان

لأن موضع بخره ان طين
كلوه عن ذكر الله حتى قيل
اذا عطس في الخلا بحمد الله
في نفس أبي ملائكة

في موضع بخره ان طين
كلوه عن ذكر الله حتى قيل
اذا عطس في الخلا بحمد الله
في نفس أبي ملائكة

بين
ولا الحام برجل اليسرى
وفي الخروج باليمن

في موضع بخره ان طين
كلوه عن ذكر الله حتى قيل
اذا عطس في الخلا بحمد الله
في نفس أبي ملائكة

بين رجله ويمسك على السرى ولا ينكلم ولا يذكر الله ولا
يرد السلام ولا يستلم عاتسا فان عطس
هو محبة الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورة
الا الحاجة ولا الا ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات
ولا يبرق ولا يمتخط ولا يستنجح الا الى اية ولا
يجت ببدنه ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل النود
الا لضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلا يقول غفر الله
الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذي نبي وامسك
على ما ينفض ويكره البول والنقطة في الماء سواء
كان راكدا او حاريا او على شط نهر او حوض
او عين او بئر او تحت شجرة او في ذرع او ظل
او في جنت مسجد او مصلى عيد او بين المقابر
او بين الدواب او الطريق كذا في الحدادي
وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة
تبنيح المحظورات والمرأة في الاستحجام كالرجل
وقد تقدم ذلك هذه الطهارة التي ذكرت
في الطهارة الصغرى الى صوره ببعض الاعضاء

الميت
فرشه
في

مطهر الكبري طهارة

اسباب الغسل ثلثة الجنابة والجماع والناس تثبت بشئ من هذه الاقسام الا لفصال المتنجس من شهوة والثاني الايلاج في الادنى واختلف عبارة السلف في الايلاج الذي يتعلق به الجنابة نعم محمد اذا تلقى الجنان وتوارت الحشفة يجب وعن ابي يوسف اذا توارت الحشفة في قبل او دبره الادنى يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح وان لم يوجد فيه التقاء الجنابيين والايلاج في اليها ثم لا يجب ما لم ينزل لانه ناقض للشهوة بمنزلة الاستماع الكلف فلا يجب الغسل بدون الانزال

قلقه بغير ذكر ينقضه

واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسنة اي سبب وجوبه عند ارادة الاغتسال الا انه عدة اشياء منها خروج المتنجس من الزكرا والفرج الداخل حال كون المتنجس حاصلا بشهوة اي ارضوا فانه يجب الغسل حينئذ بالاجماع اما انفصاله عن موضع من من الزكرا والفرج بشهوة فيختلف فيه اعلم ان الغسل انما يجب بالمتنجس اجماعا من امثله ائمتنا بقيد احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شئ ثقيل او سقطه من عل ولا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي الثاني ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او بالاحكام كالفرج الخارج والقلقة على قول فمادام في فرج الداخل او في قبضة الذكر لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لاك واما اشتراط وجود الشهوة عند انفصال من الذكر ايضا فيختلف فيه قال ابو سفيان وجوده

عنده

مطل ان المحتلم اذا احدث ذكره

عنده شرط وقال لا ليس بشرط جنات المحتلم اذا احدث ذكره اي امسكه سكنت شهوته وخرج المتنجس بعد سكوت الشهوة يجب عليه الغسل عندهما خلافا لابي يوسف وكذا لو استمنى بالكف او متى او نظر فانزل فلما انفصل عن مكانه امسكه ذكره حتى سكنت الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سال منه بقية المتنجس يجب اعادة الغسل عندهما خلافا له والفتوى على قول له في حق الضيف وعلى قوله ما في غيره كذا في الحزادي ولو خرج متنجس بعد ما بال او نام لا يجب الاعادة اجماعا وكذا يوجب الاغتسال الايلاج اي ادخال ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين القبل والذكر من الرجل اي ذكر المشتري والمرأة اي المشتية اذا توارت اي غابت الحشفة اي الكمرة او مقدارها ان كانت مقطوعة في احدهما

الاحتلام في وقت الجنان

كل ما يخرج في احد السبيلين يوجب الغسل عليه انزال او لم ينزل ولو كانت طيفة لا يشترط فاعل في الاصح

سواء انزل البولج والبولج فيه او لم ينزل واحد
 منها وجب الغسل على الفاعل والمفعول به
 المكلفين لقوله عليه السلام اذا احاطوا بالحنان الحنان
 وجب الغسل ^{الفاعل والمفعول به} واما وجوبه في الدتر فبالقياس
 على المفعول به في القبل احيا طاما ^{على مفعول به} اما لو اوج
 في البهمة والميتة والصغيرة التي لا تجماع
 مثلها ^{او ثمان} بنت مطلقا و بنت سبع او ثمان اذا لم
 تكن عيلة ^{او ثمان} ائلو فلا يجب عليه الغسل
 ما لم ينزل لغصور الشهوة ^{وعندنا لك والفقهاء} وذكر الاسباحي
 ان بلا يلج في الصغيرة التي لا تجماع مثلها
 يجب الغسل ^{او ثمان} والمضيق عد الوجب كذا يوجب
 الاغتسال ^{او ثمان} المحض والقياس ^{او ثمان} بالاجماع
 ومن استيقض من منامه فوجد على الفرائد
 او ثوبه او مخذه بلا وهو يتذكر الاحتلام فان
 المسئلة على سنة اوجه لانه اما يتذكر الاحتلام اولا
 وعلى كل من التعديريين اما ان يتيقن كونه منيا
 او كونه مذيا او شكه فان تذكر الاحتلام ان يتيقن

ولعل مراده ما اذا كانت سبع
 او ثمان او كان عيلة صغرى لان
 المشقة التي تجماع مثلها
 بنت السبع في الصحيح وما دونها
 غير شاة الا انها اذا كانت بنت
 سبع او ثمان وهي عيلة فرب
 الحد الشهوة والاحتياط
 في وجوب الغسل وهو الاصح
 اما في ما دونها فالاصح عدم
 الوجوب لانه بمنزلة التبطين
 والتفديد ومعا في البدن

ان

در سنة ١٣٣٠ هـ في محرم
 في سنة ١٣٣٠ هـ في محرم
 في سنة ١٣٣٠ هـ في محرم

انه مني او انه مذى او شك في كونه منيا
 او مذيا فعليه الغسل في الحالات الثلاث
 اجماعا لان الاحتلام سبب خروج المني
 فيحمل عليه والمني قد يترق بالهواء او بحرارة
 البدن فيصير كالمذي واما اذا لم يتذكر الاحتلام
 ويتيقن انه مني او شك فكذلك يجب الغسل
 اجماعا ايضا وان يتيقن انه مذى فلا غسل
 عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف اذا لم يتذكر
 الاحتلام وانه اخذ خلف بن ايوب وابو
 الليث وهو اقيس وعندهما يجب وهو حوط
 لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب للاختلام
 وكم روي لا يتذكرها الرأي فلا يصدر انه
 احتلم ونسيه والمصنف لم يذكر قولهما مع انه
 عليه الفتوى وان استيقظ فوجد في احليله
 بلا ولم يتذكر حكما ينظر ان كان ذكره
 منتشر قبل النوم فلا غسل عليه لان الانتشار
 سبب احتلام لخروج المذي فيحمل على انه

مطلوب انما يتم تذكر الاحتلام

انتشار

على المرأة

و ليصل الى اكم الشريد في المختص فانه قال والواحدة في الاصل
لما وصل في اقصاهم الرجل لا بد من خروج اليه فانه لا يخرج الى اكم
المقدمة الا ان الغرض التي رجع منها بخلافه الابتنى فيصير
الخروج من الغرض الذي رجع الى الغرض الذي رجع من الغرض

وإن استيفض الرجل والمرأة

مني على فراش وكل واحد منهما ينكر الاضلاع
 اي لا يتذكره وجب عليها الغسل احتياطا
 لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم
 ان كامننا طويلا فعلى الرجل ان منيه يدفق
 فيقع طويلا وان كان يدورا فعلى المرأة ان منيها
 يسيل فيقع في بقعة واحدة وقال بعضهم ان
 كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر
 رقيقا فمن المرأة والاحتياط اولى ^{فيكون على واحد} ^{فرد} قالت
 نعي حتى ياتي في النوم مرارا واجد لثة الوقاع
 استغفوا انه لا يغسل عليها وهذا اذا لم تنزل
 فانه نزلت وجب الغسل ^{لانه كانه حلة} ثمغت فيما دون
 الفرج ووصل المني الى رحمها لا يغسل عليها
 لفقد الايلاج والانتزال فلو جئت منه
 وجب الغسل لا تدل الانتزال فيعيد ما صاغ
 صلت بعد ذلك الجهاج قبل الغسل قبل
 الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان الخروج من
 الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد

وما رواه ابن ابي عمير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان مني على فراش او على غيره من غير ان يجلس عليه
 وجب الغسل

ومنها احتياط

لا بد من الانتزال

ولا يشك انه ينبغي عليه وجوب الغسل
 الغسل على مني على فراش او غيره
 قال في التنازع في الفرج الذي هو نظام الرواية
 ينتظر الخروج من الفرج لا يغسل حتى لو انفصل
 الى رجع لوجوب الغسل عليه وفيه
 منيها على مكانة ولم يخرج من الفرج
 الداخل لا يغسل عليها وهو الاحتياط

احتلم
 الغرض من هذا
 هو بيان ان مني على فراش او غيره

احتلم او على كفه فلما انفصل المني عن القلب
 شد ذكره وصلى من غير غسل صحت لتعلق
 وجوب الغسل بالخروج ايضا حتى ابن عمر
 جامع امراته البالغة عليها الغسل لوجود
 الموارد الحسنة بعد توجه الخطاب ولا غسل
 على القلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به تخلقا
 كما يؤمر بالوضوء والقبلة وتوكان الزوج بالغا
 والزوجة صغيرة مشتهرة فالجواب على العكس
 وذكر حتى لا يشتهر بمنزلة الاصبع وفي وجوب
 الغسل باي حال الاصبع في القلب والذرع خلاف
 وكذا ذكر غير الادمي وذكر الميت وما يضع
 من خشب او غيره بال فخرج منه مني ان كان
 ذكره منشرا فعليه الغسل لوجود الشهوة والا
 فلا لفقدها راي في نومه انه يجامع فائتبه
 ولم ير بلباسه فخرج منه مذى لا يجب الغسل
 وان خرج مني وجب احتلم الصبي والصبية
 الاحتلام الذي به البلوغ وانتزاعه الدفق

فيمنه

غلام ابن عمر عن الامام
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان مني على فراش او غيره من غير ان يجلس عليه
 وجب الغسل
 والاول ان يجب في القلب اذا قصد الاستبراء
 لغلبة الشهوة لان الشهوة فيه غالبة فينظام
 السبب وهو الانتزال دون الادب لعدم كونه

والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب انما يتو
عقيب الاتزال فهو سابق على الخطاب وكذا
اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ وقال
بعضهم يجب في الحيض قال قاضي خان ولا هو
وحوب الغسل في كل واما فرائض الغسل
فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن
اي باقيه واما فريضة المضمضة والاستنشاق
في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل
غسل جميع البدن وداخل الغم والاتف منه
وفي الوضوء غسل الوجه وليس بامنه لانه من الواجب
وليس فيها مواجعة وايصال الماء الى منابت
الشعر فرض وان كنت اي ولو كان الشعر كثيفا
بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء اللحية
واثناء الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان
الشعر متليدا ولم يصل الماء الى اثناء لا يجوز الغسل
لما في قوله وان كنتم جنباً فامسحوا من
البالغة والمرأة في الاغتسال كالرجل في وجوب

وان ترك
المضمضة
بغير غسل
ثم ترك
المضمضة
وبعد ما
مضى
مقتضى العادة

مطلوب
يفرض ايصال الماء الى اثناء اللحية

متليد
انما هو
المتليد

تعميم

تعميم جميع الشعر والبدن ولكن الشعر المستتر غسل
اي التازل من ذوائبها جمع ذوائب وهي الحفلة
من الشعر غسل موضوع اي ساقط عنها في
الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها الحديث
ثم سلمة انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة
اشد ضعف رأسي افاغتضه في الغسل الجنابة
فقال لا اما يكفيك ان تحيي على رأسك ثلث
حنيا ثم تغتسل عليك الماء فيطهرين
وفي رواية افاغتضه للمضمضة والجنابة قال لا
الى اخره ولا يجب بل ذوائبها وفي صلاة
الغسل الصبيح انه يجب الغسل الذوائب
وان جاوزة القدمين وفي مبسوط بكر في
وجوب ايصال الماء الى شصع عقاصها
اختلاف المتأخر وفي الهداية وليس
عليها بل ذوائبها هو الصبيح وكذا المحي غير هو
الوجه للحصر المذكور في الحديث والمخرج وهذا
اذا كانت مضمورة فان كانت منقوضة

صاحب بوي

والحناء والحناء باليد فيهما اي اوج
كذلك عند جناب كلور آخر

او كذا

بكر العتيق زلف

او طوي

الى

من سئل عن غسل الرجل
إذا بلغ الماء أهول
فإنه لا يغسل
إلا إذا كان
أهول

وإن كان مضموراً

يعترض عليها اتصال الماء إلى أثنائها اتفاقاً
لعدم المخرج بخلاف الرجل فإنه يجب عليه اتصال
الماء إلى أثنائها لأنه لا ضرورة في حقه
لا مكان الحلق كذا ذكره أي فرق بين الرجل
والمرأة في غنية الفقهاء وذكر في المحيط أن الرجل
إذا أقصر شعره كما يفعل العلوتون أي المنتسبون
إلى علي بن أبي طالب وبعضهم يخصهم بمن كان
غير قاطمة والاتراك جمع ترك بفتح التاء اسم
جنس كالعرب وزناهل يجب اتصال الماء إلى
أثنائها الشعر أي إلى جلا لا شعره عند أي حنيفة روي
نظراً إلى العادة وإلى عدم الضرورة وذكر الصدوق
الشهيد أنه أي الشأن يجب اتصال الماء إلى أثنائها
الشعر حقيقة لعدم الضرورة ولا اتصالاً قال
في الخلاصة وفي شعر الرجل يجب اتصال الماء
إلى المسترسيل ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح
امرأة اغتسلت فهل تتكلف في اتصال الماء
إلى ثقب القُرْط أم لا والقُرْط بفتح القاف

امرأة اغتسلت

وإن كان مضموراً
فإنه لا يغسل
إلا إذا كان
أهول
من سئل عن غسل الرجل
إذا بلغ الماء أهول
فإنه لا يغسل
إلا إذا كان
أهول

وإن كان مضموراً

واسكان الرأس ما يعلق في شحمة الأذن قال محمد بن
الأصل وهذه عادة صاحب المحيط يذكر قال ومراذه
ذلك تتكلف فيه أي في اتصال الماء إلى ثقب القُرْط
كما تتكلف في تحريك الخاتم إن كان ضيقاً والمعتبر
فيه غلبة الظن بالوصول أن غلب على ظنهما أن الماء
لا يدخله لا بتكلف تتكلف وأن غلب على ظنهما
أنه قد وصل فلا سواء كان القُرْط فيه أم لا وإن افهم
الثقب بعد نزاع القُرْط وصار بحال أن أمراً الماء
عليه يدخل وإن غفل لا فلا شئ من أمره ولا بتكلف
لغير الأمر من إدخال عود ونحوه فإن المخرج
مدفوع وأتماوضع السكلة في المرأة باعتبار الغالب
والأقل فرق بينهما وبين الرجل وكذا في قوله
امرات اغتسلت وقد كان الشأن بقي في أصناف
رصاص عجيب قد جفت لم يحسن شلها وكذا الوضوء
لا فرق بين المرأة والرجل لأن في العجس صلابة
تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم بحوز الأول أظهر ولو
بقدر الدرن بالتحريك أي الوسخ في الأنفاجاز

الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوى فيه
 أي في الحكم المذكور المدف أي ساكن الدينة والوضوء
 أي ساكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للقرى لأن الدرن من التراب والطين فينفذ
 الماء ولا يجوز للمدف لأنه من الودك فلا ينفذ
 الماء والآول هو الصحيح قاله الدوسي وقال
 الصغار يجب الاتصال إلى ما تحته أن طال
 الطفر وهو حسن الأقلف الذي لم يحتن إذا غسل
 ولم يدخل الماء داخل الجارة قال بعضهم يجوز غسل
 لأنه خلق وقال بعضهم لا يجوز وهو الأصح لأنه
 حكم الظاهر حتى إن البول إذا انزل إليه انتقض
 الوضوء والتي إذا خرج إليه وجب الغسل بالإصباح
 وكذا صحح الزيلعي في شرح الكنز وأختاره في النوازل
 وإن خرج بوله حتى صار في القلفة فعليه الوضوء
 بالإصباح وأن لم يزل ولو لم يظهر إلى خارج القلفة
 رجل اغتسل وبقي بين أسنانه طعام من حبر
 أو غيره قال بعضهم إن كان زائدا على قدر

الحصى

هذا يغتسل ويبقى بين أسنانه
 طعام من حبر

الحصى لا يجوز غسله وأن كان قدر الحصى أو
 أقل يجوز اعتبارا بعسار الصوم والصلوة
 بابتلاع ما فوق الحصى لا بابتلاع مقدارها على
 قول الصحيح أن مقدارها غير موقوف هناك إنما
 العقوبة ما دونه فإنه قليل وفي الفتاوى إن كان
 بين أسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل
 جاز لأن الماء شبي لطيف يصل تحته غالباً قال
 في الخلاصة وبه يعني وقال بعضهم إن كان صلباً
 بضم الصاد أي قوتاً مضوفاً مضمناً متأكداً أي شديداً
 بحيث تدخلت أجزاءه وصار كالجزء من القلب
 لا يجوز غسله قل أو كثر وهو الأصح لا مشاع نفوذ
 الماء مع عدم الضرورة والخرج وذكر في المحيط إذا كان
 على ظاهره بدينه جلد السمك أو غير مضوع قد جف
 واغتسل أو توفاً ولم يصل الماء إلى ما تحته لم يجز
 وكذا الدرن اليابس في الأنف لأن هذه الأشياء
 تمنع نفوذ الماء لصلابتها وقال في الذخيرة في مسألة
 الخنا بأن بقي من جرمه على يديها والطين والدرن

برك

نروق

جيتايش

اذا بقيت على البدن يجره وهو للضرورة ولان هذه
 الاشياء لاصلاية لها فينفذها الماء على الفتوى على
 في الضرورة اذا المعبر في جميع ذلك نفوذ الماء وهو
 الى البدن واذا كان رجليه شقان فجعل فيه السخا والبرق
 ان كان لا يضره اتصال الماء لا يجوز غسله ووضوه وان
 كان يضره يجوز اذا مر الماء على ظاهر ظهر ذلك واتصال
 الماء الى داخل الشرة فرض كونه من ظاهر البدن وكذا
 الاستنجاء بالماء وان لم يكن اي ولو لم يكن عليه اي على
 موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة
 حكيمية وهي الجنابة وكذا تحليل الاصابع في الاغتسال
 والوضوء وان كانت الاصابع مضمضة بحيث لا يدخلها
 الماء بل تحليل غير مفتوحة وان كانت الاصابع مفتوحة
 فهو اي التحليل سنة وكذا اتقاء البثرة اي ظاهر الجلد
 باسالة الماء عليها وبل الشعر فرض ايضا لقوله مع
 الاقبوا الشعر وانقر البثرة وقوله مع تحت كل
 شرة جنابة ولو بقي شيء من بدنه لم يصبه الماء لم
 يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشيء

عند الغسل فرض

في رواية واحدة اوردته ابو داود
 في رواية اخرى في نسخة اخرى
 كافية في الاستدلال

وفي رواية نجاسة

قليلة

قليلة بقدر رأس امرأة لا فرض استنجاء جميع البدن
 وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا كان لا على وجه السنة
 او بلغ الماء الغم كله ولا في واقعات الناطق اذ لا يؤتى
 ولو كان لا على وجه السنة ما لم ينجح قال في الخلاصة
 وهذا أخوط ولو تركها اي المضمضة وكذا الاستنشاق
 ناسيا فصلي ثم ترك ذلك يستغفر ويستنشق
 ويعيد ماضيا ان كان فرضا لعدم صحته وان كان
 نفلا فلا لعدم صحة شروعه وكذا الحكم في كل جزء من
 البدن اذا نسي غسله وسنة الغسل ان يقدم الوضوء
 عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس
 هو الصحيح وظاهر الرواية وروى الحسن انه لا مسح
 راسه الا غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما
 في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى
 غسلها بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث
 لا يحتاج الى غسلها ثانيا فلا يؤخر غسلها وان
 ينزل النجاسة الحقيقية كاللبن ونحوه عن بدنه
 ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم

وشرب الماء
 في كل حال شره في ربي
 في غرضه البينة دكر

والادلة في الروايات عند الفقهاء والكتب
 المنوعة في الحديث والروايات في المصنفين والظاهر
 والسير والروايات في الكتب الادبية الجاهلية
 والكتب والرقبات

في يوم الجمعة

خلا فالليلة الثالثة لان المقصود حصول العمل المأمور
مؤديه وقد حصل فلا فرق بين كونه من قصد او لا
عن قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد
حققنا الكلام فيه في الشرح والاعتسال على احد
عشر وجهها خمسة منها فريضة لثبوتها بالكتاب
او الاجماع القطعيين لاغتسال من الحيض
والاغتسال من النقاس والاعتسال من التقاء
الختانين اذا كان مع غيبوبة الجثفة والاعتسال
من خروج المني على وجه الدفق والسهوة والاعتسال
من الاضلام اذا خرج منه اى من الاضلام او من
المحتلم المني والبدني وقد تقدم الكلام على ذلك كله
واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة والامم انه
مندوب عندنا وعند مالك هو واجب وهو للصلاة
عند ابي يوسف وليوم عند الحسن حتى لو لم يصل
ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند
ابي يوسف ومن لا جمعة عليه يندب له الغسل
عند الحسن لا عند ابي يوسف وغسل العيدين

قال الشافعي
في يوم الجمعة

وعيد يوم الجمعة
في يوم الجمعة

الصلاة المأمورة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

والامم

قال في الخلاصة ومجرى الوضوء
والغسل بغسل الشاة الا ان الكوي
اشاد الى ان الوضوء بغسل الشاة ليس
الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم
ينو السقاء والخطا وخالف
السنة وهكذا قال المتقدمون
من اصحابنا انه لا يثاب ولا لم
مقيما للوضوء الماء مودب

في يوم الجمعة

والامم انه مستحب ايضا لان يوم اجتماع الجمعة
وغسل عرو مستحب ايضا للاجتماع وكذا الغسل
عند الاحرام مستحب ومن الاغتسال المندوب
الغسل لثوب مكة ووقوف مزدلفة ودخول
المدينة ومن غسل الميت وللحامة وللثة القدر
اذا رايها ومجنون اذا افاق وللقي اذا بلغ
بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جنباً وكيف
غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعا كما
يكفي لغرضي جماع وحيض وواحد منها اى من
الاحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل الميت
هكذا ذكروه والظاهر من الأدلة انه فرض
كفاية ذكره ابن الرمام والسروري في شرح الهداية
وغيرهما وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم
وقد تقدم هكذا ذكره مطلقا شمس الأئمة الشافعي
في شرحه للبسوط وذكر في الحديث ان الكافر اذا
جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل
لان الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو

في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة
في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

حتى لا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل
او التيمم عند عدم الماء صح

اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها
 الفصل لان الاتصاف بالحيض ليس باقيا وقال
 قاضي خان الاموط وحوب الفصل في الغضول كلها
فروغ ان اجنب المرأة ثم اذكرها بالحيض
 فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرجت حتى
 تطهر وكذا الحايض اذا احتلمت او حومت
 في الخمار والجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت
 القلوة لا ياتم ولا بأس للجنب ان ينام ويعاود
 اهله ان يغتسل او يتوضأ ولكن يجب الوضوء
 ان اراد المعاوذة ولا بأس بان يغتسل الرجل
 والمرأة من اناه واحد ويكره للجنب الاكل والشرب
 ما لم يغسل يديه وقاه وقال قاضي خان يصح
 ان يغسل يديه وقاه اذا اراد ان ياكل ويشرب
 وان تركه فلا بأس به وقيل ان شرب على وجه
 السنة لا يكره ولا يجوز للجنب والحائض
 والنفساء قراءة القرآن لقوله لم لاتقرء الحائض
 ولا الجنب شيئا من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ

لانه انشط عن محمد الحذري
 قال قال رسول الله صم اذا اغتسلتم
 اهلها ثم اراد ان يعود فليتوضأ
 بينهما وضوء متفق عليه
 عن معاوية قالت قالت عائشة رضي الله عنها
 كنت اغتسل وانما رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واحد يني ويغسل فيبدا في قاع
 روع في زرع في قالت
 وهما جنبان رواه
 مسلم ثم

للجاء
 بعد
 في
 في

رسول الله
 اذا كان
 فادرك
 او ينام
 وضوء
 يغتسل

آية

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

آية تامة وان قراء ما دون الآية بقصد القرآن
 او قراء الفاتحة لا بقصد القرآن بل على قصد
 الدعاء او قراء الايات التي تشبه الدعاء مثل
 ربنا انتا في الدنيا مستنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا
 لو سمع خيرا سارا فقال الحمد لله او خيرا
 فقال ان الله وانا اليه راجعون او قرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم على وجه الشاء لا على قصد القرآن
 يجوز اما ما دون الآية فلا يبعد بقراءة
 قاريا وهذا اختيار الطحاوي وذكر الداهدي
 ان عليه الاكثر واما على قول الكوفي فلا يجوز
 قرات ما دون الآية ايضا وهو الذي اختاره
 صاحب الهداية وجماعة وقيل يكره قراءة ما
 دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل
 لا يكره وهو الصحيح قال في الخلاصة واما قراءة
 دعاء الفتوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا
 لانه ليس بقرآن وعن محمد رواية شاذة انه

يجوز ما دون الآية هذا اذا قصد القراءة
 فان لم يقصد ما نحو ان يقول شكر الله
 رب العالمين فلا بأس به قصد التمجيد
 والمناجاة على قول الكوفي

والثناء
 والصلوة
 والسلام
 على سيدنا
 محمد وآله
 الطيبين
 الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

يكوه لما روى عن ابي بن كعب انه كتب
في مصحفه والصحيح الاول ولا يكوه بالثاني
للمجنب والحاوي والنفساء بالقرآن لانه
لا يصد به قاريا وكذا لا يكوه لهم التعليم للنفساء
وغيرهم حرقا او اي كلمة كلمة مع القطع بين
كل كلمتين وعلى قول الفحاوي اذا علم نصف
آية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز والنصف
اختار قوله في الاول وهما مشي على قول الكوفي
وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن فيه مستمرا
للقرآن وذكر في الجامع الصغير المنسوب الى
قاضي خان لا بأس للمجنب ان يكتب القرآن
والصحيحة او للوح على الارض او الوسادة
ونحوها عند ابي يوسف خلافا لمحمد لانه ليس
فيه من القرآن وكذا قيل المكروه من المكتوب
لامواضع البياض ذكره الامام القزويني
ويتبين ان يفصل فان كان لا يمس الصحيفة
بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يديه

يؤخذ

على كذا لا يجوز به الصلوة وان
كانت لا تقف به على ما يأتى
ان شاء الله تعالى

في كتابه
الكتاب
الكتاب

اما كتابة المصحف اذا كان موضوعا
على لوح بحيث لا يمس مكتوبة
فقد ابي يوسف يجوز وعند
لا يجوز هذا الترخية

وكذا

يؤخذ يقول ابي يوسف لانه لم يمس المكتوب
ولا الكتاب ولا يقول محمد لانه قد مس
الكتاب ولا يجوز لهم اي للمجنب والحاوي
والنفساء من المصحف الا بخلقه وكذا في
ما فيه آية تامة من لوح او درهم ونحو ذلك
لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقوله هم
لا يمس القرآن الا طاهرون ولا يجوز لهم ايضا
اخذ درهم فيه سورة من القرآن هذا بناء على
عادة من كان يكتب على الدرهم سورة الاخذ
وليس يقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك
الا بصرته وكذلك لا يجوز امتس المذكور لمحمد
ايضا لانه غير طاهر بعد اعني جواز الاخذ بالظن
اذا كان الخلاف غير مستمر اي غير محمول مستدود
بعضه الى بعض وان كان مستمرا لا يجوز الاخذ
به ولا مسه هو الصحيح قاله في الهداية وفي المحيط
والغلاف هو المجلد الذي عليه في اعم القولين
وتصحیح الهداية هو الاحوط والاوى والمحيط

في كتابه
الكتاب
الكتاب

في كتابه
الكتاب
الكتاب

في كتابه
الكتاب
الكتاب

اي يقول في كتابه
الكتاب
الكتاب

في كتابه
الكتاب
الكتاب

اي الكيس احق من الغلاف في انه لا يكره اخذ
المصحف بها لوجودها يلبس فان اخذ المصحف ^{جلده} بكمه
فلا بأس به اي بالاخذ عند محمد في رواية وهو
اختيار صاحب الميط وكرهه بعض مشايخنا
وهو اختيار صاحب الهداية لان التوثيق له
اي للماسل وذكروا في الجامع الصغير لا بأس بدفع
المصحف واللوح الى الصبيان لانهم لا يجادلون
بالطهارة وان امرؤا بها تخلفا قاك في الهداية
لان في المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفي امرهم
بالتفكير حرج لهم وعن بعض المشايخ انه يكره الصبيح
الاول وقول المصنف والاحوط ان ياخذ بكمه ويدفعه
لا تعليق له بما قبله لان كلام الجامع الصغير في المدونة
اليه وهو الصبي اية لا يكره رفع البالغ المصحف
او اللوح اليه كما في منى الدافع وعدمه فان المس
بالكم قد تقدم حكمه وهو يوههم جواز من الدافع
بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يقله احد
ويكره ايضا للمحدث ونحوه من تفسير القران

وكتب

كما
بجلا فكتب الترمذي صرح
لا يكره في متنها بالكم لان فيه
ضرورة

هذا هو الصحيح انتهى وافترقا
بالقبح عارون في الاسلام
والجامع الصغير في مشايخنا
في ذكره تعليم الصبي ان يدفع
اليه مصحف او لوح عليه
كلام الله تعالى

بالكم لان في ضرورة
لا يكره في متنها بالكم لان فيه
ضرورة

وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلوا عن
آيات وفي الخلاصة والاصح انه لا يكره عند ابي حنيفة
وان اخذ اي التفسير ونحوه بكمه لا بأس به
لا فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذ اكثر من
تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يحفظ في الغالب و
لا تكرر قراءة القرآن للمحدث ظاهرا اي على ظاهر
لسانه حفظا بالاجماع اما الجنب اذا غسل
يده وفمه فروى عن ابي حنيفة انه لا بأس ان
يمس القرآن او يقرأه والمصحف انه لا يجوز له المس
والقراءة لبقاء الجنابة لانها لا يخرج من ثوبها ولا
زوالا كما لمحدث اجماعا وتكره قراءة التوراة
والانجيل للجنب وكذا الزبور لان الكل كلام الله
وما يدل منه بعض غير معين وغير المبدل عليه
فالاحتياط في التحرر عن المس واذا اراد الجنب
الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يده وفمه ثم
ياكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سوءه
مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل

سطل
الاكل والشرب

وجوب قول ابي حنيفة انه لا بأس به
بمس القرآن لان ما فيها من ذكر الله تعالى
فكان من لوازمه حرمة مسه
فمنه في المس
في تفسير الفقه وهذا الفرق انما
يحتاج الى الله على قول في ضرورة
القرآن بالكم
ان رسول الله لم كان يخرج من الخلا
فيقرؤنا القرآن وبالكلام
لا يحج ولا يحج عنه قراءة القرآن
شئ من الجنابة كسائر
في الخلاصة وكذا روى الترمذي
في الطحاوي لا يعلم بقوله
محمد واصله ان يغسل يده
قال فلهذا ان يغسل يده
ويغسل يده
الاعمال والقرب

على
أقول ولم يكن كانت بيوت
العبادة شائعة في المسجد
وهو هذه البيوت المنسوبة
فاني لا اصل آه سر

چکف

ط
فان الغرور ان يبيع
المنصورات سرهم

وهو في اللغة القصد مطلقا وفي الشرع القصد القصد

تقدم مطلقا وفي الشرع القصد القصدي
فيكون على قصد الظاهر بشرط ان لا
يكون في الغرض

هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف والاصابع
 جاز ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما في
 مسح الخف والراس واقل ما يجزئ ثلث اصابع
 ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يده فاحدث
 قبل ان يمسح بها يصيد القرب وقيل لا والاول
 احوط واستيعاب الضوئين بالمسح واجب اي
 فرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي الرواية الطاهرة
 عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالمعتمد والمبسوط
 حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمتد يده من مواضع التيمم
 كما لا يجزيه التيمم كما في الوضوء وروى الحسن
 بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب
 ان رواية الحسن عن ابي خنيفة فقط ان الاستيعاب
 ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه
 او من اليدين يجزيه التيمم وفي نظم الزندوسني
 قدرا لدرهم عفو وان زاد لم يجز وعلى هذه
 الرواية يخرج الحائض والسواك وتحليل الاصابع
 لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي ان
 لا يوجب

والتطهر به على وجه يهوض وللمتيمم ركن وثقل
 لا بد من معرفتهما لتوفي بتحقيقه عليهما امارته
 فرضيتان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني اليدين
 الى المرفقين لقوله هم التيمم ضربتان ضربة للوجه
 وضربة للذراعين الى المرفقين وصورة اي صفة
 التيمم على الوجه المشهور ان يضرب يديه على
 الارض او على ما هو من جنس الارض فينفضهما
 بان يضرب جانب يديه مقابل ابرام اخدهما
 بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عند محمد والشافعي
 عن ابي يوسف لثناثر التراب ويسمى بهما جامة
 ثم يضرب ضربة اخرى فينفضهما ويسمى اليمنى
 باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع
 الى المرفقين بان يمسح باطن اربع اصابع يده
 اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى
 المرفق ثم يمسح باطن كف اليسرى باطن ذراعه
 اليمنى الى المرفق وتمر باطن ابهامه اليسرى على
 ظاهر ابهامه اليمنى ثم يقفل بيده اليسرى كذلك

والا من مسح الذراعين
 ان يمسح ظاهرا الذراع اليمنى
 بالوسطى واليسرى باليمنى
 من الكف اليسرى مستندة
 الاصابع ثم يمسح باليمنى
 الابهام الى رؤس الاصابع وهكذا
 بفضل الذراع اليسرى ثم اذ لم يدر اصل القياس
 بفعل اصابعه فعليه ان يحلل اصابعه فيحتاج الى حيلة
 تحليلها في الحائض

هذا هو

هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف والاصابع
 جاز ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما في
 مسح الخف والراس واقل ما يجزئ ثلث اصابع
 ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب يده فاحدث
 قبل ان يمسح بها يصيد القرب وقيل لا والاول
 احوط واستيعاب الضوئين بالمسح واجب اي
 فرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي الرواية الطاهرة
 عن اصحابنا في الكتب المشهورة كالمعتمد والمبسوط
 حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمتد يده من مواضع التيمم
 كما لا يجزيه التيمم كما في الوضوء وروى الحسن
 بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب
 ان رواية الحسن عن ابي خنيفة فقط ان الاستيعاب
 ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه
 او من اليدين يجزيه التيمم وفي نظم الزندوسني
 قدرا لدرهم عفو وان زاد لم يجز وعلى هذه
 الرواية يخرج الحائض والسواك وتحليل الاصابع
 لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي ان
 لا يوجب

الحسن
 ليعتبر
 في
 الرواية
 الطاهرة

وقيل يمسح بجميع الكف
 والاصابع لا في التراب
 يستعمل في كل مكان
 يصير
 وجه حدث لا يجوز كما ذكره
 ابو شجاع الطاهري الحديث التيمم
 فقد ان ينفض التيمم حدث ينفضه
 الكرخي وصار مما لو حصل الحدث في كلاد الوضوء
 انما ينفض الكل والامام السجستاني على ان يجوز
 كمن ملاه كفبه ماء الوضوء ثم حدث ثم استعمله
 يجوز وعليه منع قاضيان في فتاواه والاول
 احوط
 جميع الكتب

المسوحات ليس بشرط
 سوى في الراس والخف
 استيعاب ليس بواجب

صاحب الفتاوى ولم يذكر في الكتاب
 تحليل الاصابع ولا بد منه ليتيمم
 الاستيعاب وان يتيمم باصبع
 او اصبعين لا يجوز

هذا هو

هذا هو المطلوب من الماء بالاجماع فيطلب يجب
 ان يحجب ان يتخاط بان ياخذ بالرواية الاولى و
 يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في النهاية ومسح العذار
 شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عندها يقولون
 وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 ويروي عن محمد بن يونس انه ظهر كفيه بدم مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا اتيمت مسح موضع
 القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للفرع اعتبار النية
 اللغوي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن منيما
 ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه
 حالا ولا حاجة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه
 للحدث او الجنابة وهو ما في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط اذا غلب على ظنه اي من المحتاج الى الطهارة ان
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم
 يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك

افترأ عن عا قال ابو بكر الرازي فانه كان
 يقول يحتاج الى نية التيمم للحدث
 والجنابة لان التيمم لهما بصفة
 واحدة فلا يميز أحدهما عن
 الا بالنية كصلوة الوضوء
 عن النافذة كالماء

طه
 المراد بالنية المقصودة ان لا يكون
 ضمن شيء آخر بطريق التبعية كمن
 التلاوة وله قول للحدث او
 المصحف او لقراءة القرآن او
 لزادة العتور والاداف
 حيث لا يجوز الصلوة بغيره
 التيمم على قول عامة العلماء
 محسن الدين

المكان حيث يترك غلبه
 غلب على ظنه ان هناك
 غلب على ظنه ان هناك

المكان وجب الطلب للماء بالاجماع فيطلب يجب
 ويسارا قدر غلوة من كل جانب وهي ثلث مائة خطوة
 الى اربع مائة وقيل زمية سهرم ويشترط في الجنابة
 ان يكون مطلقا عدلا ولا فلا بد منه من غلبة الظن
 حتى يلزم الطلب لانه من الديانات وانما الخلاف في
 وجوب الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم يجد
 من خبره يلزم او كان في الغلوات كافي العرانات هكذا
 وقع في النسخ باو الواجب ان يكون بالواو وعندنا لا
 يجب الطلب خلافا للشافعي فان عنده يجب الطلب ولا يجوز
 التيمم قبله لقوله تعالى فلم تجدوا ماء ولا يقال ما وجد
 الا بعد ما طلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق الله
 سبحانه وهو منزه عن ان يقال في حقه طلب ولو اضر
 ان ساء عدل بعدم الماء عند غلبة الظن ونحوها خلافا
 للتيمم بل خلافا لفلان خبر الواحد العدل حجة في الديانة
 وكذا من شرطه عجز عن استعمال الماء فالحاصل ان شروط
 التيمم خمسة النية والسبح والصعيد وكونه طاهرا
 والجرع عن استعمال الماء حقيقة او حكما حتى ان الرعي

من
 من

من

من

هذا هو المطلوب من الماء بالاجماع فيطلب يجب
 ان يحجب ان يتخاط بان ياخذ بالرواية الاولى و
 يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في النهاية ومسح العذار
 شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عندها يقولون
 وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 ويروي عن محمد بن يونس انه ظهر كفيه بدم مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا اتيمت مسح موضع
 القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للفرع اعتبار النية
 اللغوي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن منيما
 ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه
 حالا ولا حاجة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه
 للحدث او الجنابة وهو ما في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط اذا غلب على ظنه اي من المحتاج الى الطهارة ان
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم
 يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك

هذا هو المطلوب من الماء بالاجماع فيطلب يجب
 ان يحجب ان يتخاط بان ياخذ بالرواية الاولى و
 يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في النهاية ومسح العذار
 شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عندها يقولون
 وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 ويروي عن محمد بن يونس انه ظهر كفيه بدم مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا اتيمت مسح موضع
 القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للفرع اعتبار النية
 اللغوي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن منيما
 ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه
 حالا ولا حاجة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه
 للحدث او الجنابة وهو ما في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط اذا غلب على ظنه اي من المحتاج الى الطهارة ان
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم
 يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك

هذا هو المطلوب من الماء بالاجماع فيطلب يجب
 ان يحجب ان يتخاط بان ياخذ بالرواية الاولى و
 يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في النهاية ومسح العذار
 شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عندها يقولون
 وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 ويروي عن محمد بن يونس انه ظهر كفيه بدم مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا اتيمت مسح موضع
 القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للفرع اعتبار النية
 اللغوي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن منيما
 ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه
 حالا ولا حاجة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه
 للحدث او الجنابة وهو ما في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط اذا غلب على ظنه اي من المحتاج الى الطهارة ان
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم
 يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك

هذا هو المطلوب من الماء بالاجماع فيطلب يجب
 ان يحجب ان يتخاط بان ياخذ بالرواية الاولى و
 يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في النهاية ومسح العذار
 شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عندها يقولون
 وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 ويروي عن محمد بن يونس انه ظهر كفيه بدم مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا اتيمت مسح موضع
 القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للفرع اعتبار النية
 اللغوي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن منيما
 ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه
 حالا ولا حاجة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه
 للحدث او الجنابة وهو ما في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط اذا غلب على ظنه اي من المحتاج الى الطهارة ان
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم
 يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك

هذا هو المطلوب من الماء بالاجماع فيطلب يجب
 ان يحجب ان يتخاط بان ياخذ بالرواية الاولى و
 يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في النهاية ومسح العذار
 شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عندها يقولون
 وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز
 ويروي عن محمد بن يونس انه ظهر كفيه بدم مسح لا يجزئ ومن
 هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا اتيمت مسح موضع
 القطع لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للفرع اعتبار النية
 اللغوي وهو القصد والقصد هو النية فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن منيما
 ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مقصودة تصح منه
 حالا ولا حاجة لها بدون الطهارة ولا يشترط نية كونه
 للحدث او الجنابة وهو ما في الصحيح وكذا طلب الماء
 شرط اذا غلب على ظنه اي من المحتاج الى الطهارة ان
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك
 الشخص في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم
 يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك

المكان حيث يترك غلبه
 غلب على ظنه ان هناك
 غلب على ظنه ان هناك

اذا حاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالحر
 او باستعمال الماء او خاف ابطاء البكر من المرض
 بسبب ذلك هازله التيمم ويعرف ذلك اما بقلبه
 الظن عن اماره او تجربه او يقول طبيب عاقل
 مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدله شرط وذكر
 الاسباحي في شرحه فقال جنب على جميع جسده
 جراحة او على اكثره اى اكثر جسده او به جدرى
 بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال فانه يتيمم ولا يجب
 غسل الموضع الذى لا جراحة به لانه لا يجمع بين الغسل
 والتيمم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء
 كلها او على اكثرها جراحة يتيمم ولا يجب غسل
 الصمغ والتيمم لاجل الجرح عندنا خلافا
 للشافعى وان كان الجراحة على اقله اى اقل يدين
 او اعضاء وضوئه واكثره اى اكثر البدن واعضا
 الوضوء صحح فانه يغسل الصمغ ويمسح على الجروح
 ان لم يقره المسح على الجراحة مكشوفة ليستدھا
 بشئ ويمسح فوقه ثم الماكثرة فى اعضاء الوضوء

بَطْنُ بَضْمِ الْبَا كَجْ

جود بن نعم الجود في مالكم والار
ولشديركا. وجود بن نعم الجود والار
انسانك وشن بن حبان بن جود بن نعم
فوقه ودر بن بن جود بن نعم

عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ يَفْرُ السُّحُ

قيل تعتبر بالعدد حتى لو كانت الحراصة في رأسه
 ويديه ووجهه ولم تكن بجزءيه يباح له
 التيمم سواء كان الأكثر من أعضائه الحراصة
 صحيحاً أو محرماً وفي عكسه لا يباح قيل تعتبر
 الأكثر في الأعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم
 يكن الأكثر من كل عضو محرماً ولو كان الصحيح
 والجرح مستساوين فالأحوط وجوب غسل
 الصحيح والمسح على الجرح والجنب الصبي في
 المصرا إذا خاف بطلان فطرته عن التجربة الضمنية
 أن اغتسل أن يقتله البرد أو يمرضه يتيم عند
 أبي حنيفة رحمه خلافاً لهما والفتوى على قول
 الإمام إذا لم يكن له أجرة الحمام على ما عتقنا
 في الشرح وإن كان الجنب المذكور خارج المصرا
 يتيم بالاتفاق لعدم تيسير الماء الخارجاً
 وإن خرج من المصرا ونحوه مسافراً أو كسفاً
 أي غير مريد للسفر أو خرج من قرية متوجهاً
 إلى قرية أخرى يجوز له التيمم إن كان بينه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

قيل تعتبر بالعدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه
 ويديه ووجهه ولم تكن ينجليه يباع له
 التيمم سواء كان الاكثر من اعضاء الجراحة
 صحيحا او محرما وفي عكسه لا يباع قيل تعتبر
 الا لكثرة في الاعضاء حتى لا يباع التيمم ما لم
 يكن الاكثر من كل عضو صحيحا ولو كان الصحيح
 والجرح متساوين فالأحوط وجوب غسل
 الصحيح والمسح على الجرح والجنب الصحيح في
 المصرا اذا خاف بطله فطه عن التجربة الضحية
 ان اغتسل ان يقتله البرد او مرضه يشيم عند
 ابي حنيفة رجم خلافهما والفتوى على قول
 الامام اذا لم يكن له اجرة الحمام على ما عتقنا
 في الشرح وان كان الجنب المذكور خارج المصرا
 تيمم بالاتفاق لعدم تيسير الماء الخارجا للبا
 وان خرج من المصرا ونحوه مسافرا او محطبا
 اى غير مريد للسفر او خرج من قرية متوجها
 الى قرية اخرى يجوز له التيمم ان كان بينه

**مطلب
في بيان مقدار ميل**

ط
وبه اخذ اكثر الناس ما اذا كان
هذا في المقام فافهم في السافر
كذا في قناتى قافضان كسر

وبين الماء نحو الميل اي مقداره تقريبا والزم من
مسيل هذا هو المختار وعن الكرخي ان كان يسمع
صوت اهل الماء لا يتيمم لانه قريب ولا يتيمم وقال
الحسن ان كان الماء امامه فالمعتبر ميلان والا
فميل والاصح عدم الفرق وعن ابي يوسف لو كان
بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ تذهب القافلة
وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم والميل
اربعة الاف خطوة وقهره ابن شجاع بثلاثة الاف
ذراع وحسنه ذراع الى اربعة الاف والذراع
اربعة وعشرون اصبعاً معترضات والاصح ست
شرقي معتدلات معترضات وهو اى الميل ثلث
الفرسخ على جميع الاقوال سوا خرج من المطر والقوة
جنباً او اجنب بعد الخروج لان السبب هو ارادة
ملا يحل الا بالطهارة ولا فرق في ذلك بين
تقديم الحدث وتأخره وان كان معه اى مع المسفل
ماء في حله اى في اثائه وامتنعه فتنسبه وتيمم
وصلى ثم تذكر ذلك الماء في الوقت لم يعد اى لا

يلزمه

كما
حتى لو كان قد راعى استعمال الماء
فلم يستعمل حتى حارث قد راعى حارث
له التيمم كما لو كانت الحائض قد راعى
وقت الحائض على احد الاشياء
فلم يفرقه عن حارث لانه كفر بالقوم
كالخادر على القيام لو لم يصل
عن حارث صلوة بالعمود وبالا
ان لم يعدر على الركوع والسجود
وامثال ذلك كثيرة كسر

ان كان الماء في مكان
او في مكان آخر
او في مكان ثالث
او في مكان رابع
او في مكان خامس
او في مكان سابع
او في مكان رابع
او في مكان خامس
او في مكان سابع
او في مكان رابع
او في مكان خامس
او في مكان سابع

فان قال

يلزمه اعادة تلك القبلة عن ابي حنيفة ومحمد
خلاف ابي يوسف فان عنده يلزمه اعادة القبلة
الخلاف فيما اذا كان وضعه بنفسه او وضعه غيره
بامرهم فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه
اتفاقاً وعن محمد انه على الخلاف ايها ولو كان الماء
في ناء على ظهره او معلقاً على عنقه او موضوعاً
بين يديه او مقدماً كاق مركوبه او مؤخره وهو
سابق لم يخرج تيممه اجماعاً بخلاف ما لو كان
في مقدمه وهو سابق او مؤخره وهو راكب او في
احدهما وهو قائد فانه على الخلاف ولوطن ان
الماء في يمينه لم يخرج تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة
وان تذكر بعد خروج الوقت لم يعد في قولهم صبيحاً
هذا مخالف لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في
الوقت وبعده سواء اذا تيمم المسافر وصلى واما
قريب منه هو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اخر اه
ما فعل وكذا لو كان على شط نهر او جنب بئر
ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين روايتان

اذا كان الماء في مكان
او في مكان آخر
او في مكان ثالث
او في مكان رابع
او في مكان خامس
او في مكان سابع
او في مكان رابع
او في مكان خامس
او في مكان سابع

فان قال

وما
فروايت لا يجوز زيادة
نقصه ونقصه ونقصه
بجواز التيمم في كل حال

اي لاجل الاهدان اوله استغفامى لطلب الشفاء به
لقوله ثم ثمزم لما شرب له لا يجوز له التيمم
للقدره على استعمال الماء ولو وهبه لآخره
اليه لا يجوز له التيمم عند تاخذه للشفا في
لثبوت القدرة على استعماله بواسطة الرجوع
عندنا لا عنده كذا ذكره في المحيط والخيلة فيه
ان يخلط به ماء ورد ونحوه حتى يصير مغلوبا
ويخرج عن كونه مطهرا او يربه على وجهه
به الرجوع وان لم يكن معه دلو ونحوه من الا
الاستقاء او رشي بكسر الراء المذاي حبل
صل يجب عليه ان يسأل رفيقه ذلك قالوا
لا يجب ومع هذا لو سأل فقال له انتظر حتى
استقي او نحو ذلك فعند ابي حنيفة منظر استجابا
الى اخر الوقت فان خاف فوت الوقت بستم وضي
ولم ينتظر صمعه عنده وعند ابي يوسف ومحمد ينتظر
وجوبا وان خاف فوت الوقت وكذا الخلاف

في العارى

في العارى اذا اراد الصلوة ومع رفيقه نوب فقال
له انتظر حتى اتوضا او نحوه ثم ادفع اليك الماء
يجب عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت القدرة
باباحة الماء دون اباحة غيره وان فات اى
ولو فات الوقت ومن لم يجد ماء الا سور الحمار
او البغل الذي امته اثنان يتوضا به ويتيمم
مشكوك في طهوريته فلا يزول به الحدث
المتيقن فيضم اليه التيمم ليزول بيقين وانها
قدم جارا خلافا للزفر فان عنده لا بد من تقديم
الوضوء ولو يتيمم وصلى ثم توضا بالمشكوك
واعاد تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس الخروج
عن العهدة بيقين باحدثا ومن لم يجد الا سور
الفرس فعن ابي حنيفة رواية في حكمه روايتان
بل اربع روايات في رواية عنه هو مشكوك
فيضم اليه التيمم كسور الحمار وفي رواية وهو
رواية الحسن عنه مكروه كما ان له عنده مكروه
وفي رواية البلخي عنه قال احب الى ان يتوضا

وط
اصلى وادفعه اليك او نحو ذلك
واجعلوا على انه في الماء ينتظر اى
ولو قال له انتظر حتى

مركب
ان عدم غيره الطام
هنا في غير ذلك
في غير ذلك
في غير ذلك

ولكن الافضل ان يبدى بالوضوء
ولكن الافضل ان يبدى بالوضوء
ولكن الافضل ان يبدى بالوضوء
ولكن الافضل ان يبدى بالوضوء

فان قيل ان الفرق بين المكروه والمثكوك
فان قيل ان الفرق بين المكروه والمثكوك
فان قيل ان الفرق بين المكروه والمثكوك
فان قيل ان الفرق بين المكروه والمثكوك

بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصلوة عنده
وهو قولها انه طاهر مطهر من غير كراهة لان
حرمة لحيه لكرامته فلا تؤثر في ثوره خبثا ومن
لم يجد الا بيذ التمر وهو ما القى فيه تمر فظهرت
حلاوته ولو نه فيه ولم تزل رفته ولا استند
فصد ابى خيفة يتوضا به ولا يتيم ومثله
الغسل به كحديث ابن مسعود ان النبي عليه
قال له ليلة الجن ما في اداوتك قال انبيد
تمر قال تمر طيبة وما يظهور فتوضا به عند
ابي يوسف يتيم ولا يتوضا به وهي الرواية
المرجوع اليها عن ابي خنيفة وعليه الفتوى
لانه ماء مقيد فلا يجوز وضوء به وعند محمد
يجمع بينهما وما عدا بيذ التمر من الانبذة او
الاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء به جنب
وجد الماء في المسجد ولم يجد في غيره وليس فيه
احديا تيم به يتيم لاقبل الدخول ودخل فان
لم يصل الماء بان لم يجد آلة الانتقاء او عان

عن ابن عباس ان النبي لم يكن في قلبه مثقال ذرة خمر
فقام ابن مسعود بحمله رسول الله
مع نفسه ذات ليلة ثم قال لي
عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه
فقط رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يخرج عن الخط فانه ان خرجت
منه لم يلقه اليوم القيمة ثم
يدعو الجن الى الايمان ويقرأ عليهم
القرآن فيطلع الجن ثم يرفع يده
الفجر وقال صلى الله عليه وسلم
فقلت لا الا بيذ التمر اداوة
قال ماء تمر طيبة وما يظهور
وتوضا به وضوء كفا
ما ذكرنا اننا لنعلم الجن
كانت المدينة ايضا
فلا يقطع بالتميم
فوجب الاحتياط
سنة

احتياط ولم يجد الا عصا الصلابة لا يجوز

لان الحديث كان التيمم اذ هو مودة

آخر كلامه في بيان ان التيمم لا ينافي في الصلاة
لان التيمم لا ينافي في الصلاة لان التيمم لا ينافي في الصلاة

آخر يتيم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان
نية الصلوة شرط لصحة التيمم للصلوة ولم ينو
لها ولو كان قد نواه لربا في هذه الصورة لم يصح
ايضا لعدم تحقق العزم عن الماء وقت التيمم
بالنظر الى الصلوة وكذا لو تيمم المحدث ونحوه
لمس المصحف او تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن
عند عدم الماء حفيقة او حكما لا تجوز الصلوة به
والحاصل ان الصلوة لا تجوز الا بتيمم نوى لها
او لقربة مقصودة يعقل فيها معنى الصلوة ولا
تصح بدون الطهارة فخرج التيمم لمس المصحف
او دخول المسجد او الخروج منه او زيارة القبور
او الاذان او الاقامة لانها قربة غير مقصودة
لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج تيمم المحدث
لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام لصحةهما
بدون الطهارة خلافا لابي يوسف في التيمم
للاسلام فان عنده تجوز به الصلوة بخلاف
سجدة التلاوة وصلوة الجنازة و صلاة النافلة

ان التيمم لا ينافي في الصلاة لان التيمم لا ينافي في الصلاة لان التيمم لا ينافي في الصلاة

بل وسائر احوال يتيم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة مع

قربة مقصودة مع قراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام

في قوله
اي الكس والمرة

اي الكس والمرة بفتح اليم مع سكون العين وقمرها
وما اشبهها من انواع الاتربة كالطين المختوم
والارمني ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الا
بالتراب والرمل حاصة وعند الشافعي واحمد لا
يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز حتى بالغيب
وبالتام ولا يجوز عندنا لما ليس من جنس الارض
كالذهب والفضة والحديد والبرصا والصفير
ونحاس ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار كالنظ
وساير الجيوب والاطوة من الفواكه وغيرها
انواع النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها
غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز التيمم
بغيرها عند ابي حنيفة فيجوز حال الضرورة لا حال
الاختيار ثم عندنا اني عند ابي حنيفة وفي
احده الروايتين عن محمد وفي رواية وهي الشبهة
عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز
حال الضرورة لا حال الاختيار ثم عندها اي
عند ابي حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم هو المس

في قوله
اي الكس والمرة
في قوله
اي الكس والمرة

في قوله
اي الكس والمرة

اي الكس والمرة
اي الكس والمرة

اي التيمم بفتح اليم مع سكون العين وقمرها

اي الوضع على الارض او على جنس الارض ولا
يشترط ان يكون شيء منها باليد وهذا على احدى
الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع يده على خرة
مكتسبا لا غبار عليها او على ارض ندية لا ينفصل
منها غبار ولم يعلق بيده شيء جاز عند ابي حنيفة
وفي احدى الروايتين عن محمد خلافه لا يوجب
اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة
وهما اي والحال ان كل المذكورين من الصخرة
ومن الذهب والفضة خلقا في الارض هو ان
الذهب والفضة يذوبان في النار فلم يكونا
كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تدوب فكانت
كالتراب ولان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناول
لفظ الصيد الذي هو وجه الارض فانها
لا يطلق عليهما اسم الارض بخلاف الصخرة حتى
لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة لم يحنث
ولو جلس على فضة او نحوها لم يحنث واما
التيمم بالاجر فقد ابي حنيفة يجوز مطلقا سواء

في قوله
اي الكس والمرة

في قوله
اي الكس والمرة

الفرق بين الصخرة والذهب والفضة

اولم يدق لانه من اجزاء الارض وعن محمد بن جاور
 به ان كان مدقوقا والافلا وهذا على الرواية
 المشهورة عنه في عدم الجوار التيمم بالحجر الذي لا غبار
 عليه فان الامر بالطبع صار كالحجر فاعطى حكمه فان
 كان مدقوقا او كان عليه غبار يجوز والافلا
 يتيمم بغير توبه او غيره اي بغير غير توبه
 من الاغيار الطاهرة كالحصير والبساط والتبدي
 ونحوها وصفت الريح فانثار الغبار فاصاب وجهه
 وذراعيه فتسحى اي العضو الذي اصابه الغبار
 من الوجه والذراعين بنسبة التيمم جاز تيممه عند
 ابي حنيفة ومحمد سواء وجد ترابا اخر او لم يجد
 وعند ابي يوسف لا يجوز ان وجد ترابا لان الغبار
 ليس ترابا من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عداها
 ولهما انه تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في الحشيش
 ولو تيمم بالملح ان كان مائيا اي كان ماء فجد لا
 يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان جبليا
 اي كان من اجزاء الارض فاستحال لما يجوز لانه

من جنس

فسيحة
 بيان

ان كان مدقوقا

سواء كان ترابا

من جنس

من جنس الارض وقال شمس الاميرة السرخسي
 الصحيح عندي انه لا يجوز لانه صار كالماء
 ولهذا يدوب في الماء ويحل بالبرد ويستند بالحجر
 فخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط
 وصحح صاحب الخلاصة وقاضى حان الجوار
 نظرا الى اصله والسجدة بفتح السين مع كسر الباء
 وسكونها وهي ارض ذات تر و ملح بمنزلة الملح فان
 غلب عليها التراب لا يجوز التيمم بها كالماء المائ
 وان غلب عليه التراب جاز كالماء الجبلي خلوقا
 لابي يوسف وذكر الاسجاف في شرحه يجوز التيمم
 بالسجدة بناء على الغالب وهو غلبة التراب مسافرا
 اصابه مطر فابتل توبه وسرجه ولم يجد ترابا
 جافا ولا حجرا ولا ماء يتوضا به فانه يلطم توبه
 او بدنه او غير ذلك بالطين ويحفظه ويفركه بعد
 الجفاف وتيمم به وقد كان بعض المحتاطين يستحب
 معه التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر ولا يجوز
 التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه تشوية

من جنس

من جنس الارض

من جنس

من جنس الارض

من جنس

فانها
جله المنق

[illegible]

في اشتراط طهارة الماء ومثل هذه الواقعة محسوسة
في اشتراط طهارة طهارة المكان ايضا فالاول
عنا

وهذا باجماع الامة ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء
 في الوقت لا يعيد لانه اذاها بالقدرة الكافية له
 عند انقضاء سببها والرجل الصحيح ^{المصير} يتيمم ^{لصلوة}
 الجازة اذا خاف فوت الوقت بسبب الوضوء عندنا
 خلاف الشافعي الا الولي لانه ينتظر فلا يخاف الفوت
 ولا حاجة الى استثنائه بعد تقبيله كوق الفوت لان
 الولي وغيره في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح
 وكذا اذا احدث المتوضي اي من شرع بالوضوء
 صلوة العيد يتيمم وبني في قول ابي حنيفة وقالوا
 لا يجوز له التيمم لانه امن الفوات اذا للاحق كانه
 خلف الامام وان فرغ الامام وله ان الخوف
 باق لانه يوم ازدحام فيطلب اعتراء عارض
 يعسد صلوة قيد بالمتوضي لانه لو شرع بالتيمم فاحد
 يجوز له البناء بالتيمم اتفاقا والخلاف انما هو فيما
 اذا شك بالادراك وعدمه حتى لو كان يغلب
 على ظنه عدم عروض المعسد لا يتيمم اجماعا وكذا
 ان خاف خروج الوقت اي وقت صلوة العيد

سببها والرجل الصحيح
 المصير يتيمم لصلوة
 الجازة اذا خاف فوت الوقت
 بسبب الوضوء عندنا
 خلاف الشافعي الا الولي
 لانه ينتظر فلا يخاف الفوت
 ولا حاجة الى استثنائه
 بعد تقبيله كوق الفوت لان
 الولي وغيره في ذلك سواء
 على ما حققناه في الشرح
 وكذا اذا احدث المتوضي اي
 من شرع بالوضوء

يتيمم

يسرع

يتيمم وبني بلا خلاف لانها تبطل بمخرج الوقت
 ولا يقضى بعده بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت
 بسبب الوضوء في سائر القلوات اي ما عدا صلوة
 العيد والجماعة لا يتيمم عندنا بل يتوضأ ويقضي ان
 خرج الوقت وقال زكريا يتيمم ولا يقوت القلوة
 وقال الذاهدي وقد قال مشايخنا انه يعتبر
 الوقت وذكر عن الحلواني ان المسافر اذا لم يجد
 مكانا طاهرا فان كان على الارض نجاسات
 وابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على ان
 يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت
 فعل ولا يصلي بالايما ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني
 خروج الوقت لجواز الايما فاعتباره في جواز التيمم
 اولى وقع فالا حيا ط ان يصلي بالتيمم في الوقت
 ثم يعيد ليخرج عن التعهدين وكذا لو خاف فوت
 الجمعة لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر ان لم يدرك
 الامام لان فواتها الى خلف وهو الظهر بخلاف
 العيد ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عندنا

ما فات

بيان
لوقاف

وجود الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم ليس
 بشي معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما
 يجوز ويعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة
 او حكما لخوف الغوت لا الى خلف ومتى المصحف
 ودخول المسجد ليس عبادة يخاف قولاً **فرع**
 لو تيمم لجنازة فصلى ثم حضرت اخرى قل ان
 يقدر على الوضوء وهو يخاف فورها لا يلزمه
 اعادة التيمم خلافاً للمحمد المسافر يطا جارية
 يجوز له ان يطأ جاريته وكذا زوجته وان
 علم اي ولو علم بعدم الماء ويجوز له التيمم لانه
 ظهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان يباشر
 بسبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنابة
 اذ هما سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعهما
 بالتيمم عند عدم الماء وينقض التيمم كل شئ ينقض
 الوضوء وسياق بيان ما ينقض الوضوء ان
 مشا الله تعالى وينقضه اي التيمم ايضا روية الماء
 الكافي لطهارته ان قدر على استعماله عند رويته

لان القدرة على الاستعمال
 بالوجدان
 غايه لظهوره
 في التيمم
 وان لم يجد الماء
 لم يتركه
 وان لم يجد الماء
 لم يتركه
 وان لم يجد الماء
 لم يتركه

وانما قيدنا بالكافي لطهارته لان من عليه الغسل
 اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله او المحدث اذا
 تيمم ثم وجد ماء غير كافي لوضوئه لا ينتقض
 تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم
 بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى فلم يجدوا
 ماء اي ماء كافيا لطهارته لانه هو المعبر ولا
 فائدة في استعمال ما لا تحصل به الطهارة بل هو اضافاً
 ماء اذ الطهارة لا تتحقق وان رآه في حلال الصلوة
 فسدت لا انتقاض طهارته قبل تمام صلوته وان رأى
 المصلي بالتيمم سور الحمار او بيند التمر وقدر على استعماله
 فسدت صلوته عند اي حنيفة هذه الرواية في سور
 الحمار غير موجودة وتعلل مراده ان تلك الصلوة لا
 تجزئ ما لم يتوضأ قبل ويصليها به ليحصل الجمع بين
 التيمم والتوضوء في تلك الصلوة فان الجمع بين الوضوء
 بالمشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في صلوة واحدة
 ولو كان متفرقين بان يصلها باحدهما وحده ثم
 بالآخر ففي المسئلة المذكورة يمتنع على صلوته ثم يتوضأ

عند الحاجة
 في التيمم
 في التيمم
 في التيمم

لا بد من اجازة على وجه ما وجدنا في بعض النسخ
 من ان الماء اذا كان كافياً لم يلزم التيمم
 بل هو عدم لان التيمم انما
 يجوز ويعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة
 او حكما لخوف الغوت لا الى خلف ومتى المصحف
 ودخول المسجد ليس عبادة يخاف قولاً **فرع**
 لو تيمم لجنازة فصلى ثم حضرت اخرى قل ان
 يقدر على الوضوء وهو يخاف فورها لا يلزمه
 اعادة التيمم خلافاً للمحمد المسافر يطا جارية
 يجوز له ان يطأ جاريته وكذا زوجته وان
 علم اي ولو علم بعدم الماء ويجوز له التيمم لانه
 ظهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان يباشر
 بسبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنابة
 اذ هما سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعهما
 بالتيمم عند عدم الماء وينقض التيمم كل شئ ينقض
 الوضوء وسياق بيان ما ينقض الوضوء ان
 مشا الله تعالى وينقضه اي التيمم ايضا روية الماء
 الكافي لطهارته ان قدر على استعماله عند رويته

في بيان جمع ماء مشكوك مع التيمم

بأن لا يتغير
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير

بالمشكوك ويعيدها وأما نبيذ التمر فالمذكور قول
أي خفيفة لأن عنده يلزم التوضوء به دون التيمم وعند
محمد في الحكم كسور الحمار فيمضي ثم يتوضأ ويعيده
وعند أبي يوسف يمضي لا يتيمم لأن نبيذ التمر لا يجوز
التوضوء به وبه يعني ولورأي مصلح التيمم سراً فظن
أنه ماء فمضى نحوه ^{فإذا أهو سراً} فسدت صلوته سواء جاوز موضع
سجوده أو لا لأنه قصد القطع بمشبهه ويجعل للقطع
أن غلب على ظنه أنه ماء وأن شك أنه ماء شراب
فاستوى الطنان أي طرف التردد فإنه لا يقطع بل
يمضي على صلوته إذ لا يحل قطعها بالشك فإذا فرغ
منها فإن كان الذي رآه ما يتوضأ ويستقبل
الصلاة أي يعيدها وآفة وكذا يجب الإعادة
لو ظن أن المرقى سراً ثم تبين أنه ماء وأكمل
أن اليقين لا يزول بالشك وأنه لا يتغير بالظن
التيقن خطأؤه السافر إذا مر بماء موضوع في الحب
أي الزر لا ينتقض تيممه لأن الظاهر أنه لم يوضع
للووضوء إلا إذا كان الماء كثيراً فيستدل بكثرة

على أنه

سرا بغير قول في ذلك
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير

بأن لا يتغير
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير

على أنه وضع للوضوء والشرب جميعاً والاولى أن
يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تصور
وضع القليل لمطلق الأخذ شرباً أو غيره ينتقض
وإن تصور تخفيض الكثير بالشرب لا وإن أشبه
العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل
أن الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع
للووضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا يستحق مطلقاً
والاول اصح ولو أن التيمم من الماء وهو لا يعلم به
او كان نائماً حال المرور لا ينتقض تيممه وفي رواية
عن أي خفيفة أنه ينتقض والاول اصح وكذا لا
ينتقض تيممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على نزول
ولا على الوضوء من غير نزول أما الخوف عدو أو
لخوف سبع أو نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء إلا
بإزوم ضرر ^{بأن لا يتغير} كما لو كان أن نزل لا يقدر أن يركب
ولا يستطيع المشي لمرض أو ضعف وعدم معي
جنب اغتسل وبقيت على يد ملحة لم يصبها
الماء وليس معه ما يغسل يديه تيمم للملحة لا

بأن لا يتغير
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير

بأن لا يتغير
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير

بأن لا يتغير
بأن لا يتغير
بأن لا يتغير

الجنابة باقية لعدم التخرى ولو وجد ماء بعد ما يتيمم
 وبعد ما أحدث فيغسل للمعة وتيمم للحديث اذا
 كان المائي يكتفي للمعة ولا يكتفي للوضوء لانه كالمعدوم
 بالنظر الى الحدث وان كان المائي يكتفي للوضوء ولا يكتفي
 للمعة يتوضأ به ولا يستغفر ^{فانه} شتم الجنابة لان المائي حق
 للمعة كالمعدوم وان كان يكتفي لاحدهما اما للوضوء
 واما للمعة على سبيل الانفراد ولا يكتفي لهما معاً فانه
 يغسل للمعة لانها اغلظ ^{واغلظ الحديثين} الحديثين ويتيمم لاجل الحدث
 ويجب عليه ان يبدأ بغسل للمعة ليصير عادماً للماء
 في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله ^{في ذلك الماء} وهذا
 عند محمد لان صرف ذلك الماء الى المعة دون الحدث
 ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند ابي يوسف
 يجوز ان يتيمم قبل صرف ذلك الماء الى المعة لان
 صرفه اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق
 الحدث ولو كان يتيمم للحدث ايضا في هذه المسئلة
 ثم وجد هذا الماء الذي يكتفي لاحدهما فقط يستغفر
 يتيمم الحدث عند محمد فيصيده بعد غسل للمعة ولا

لان وهو الماء الغير الكافي كذا
 وهو اذا لا يرتفع به حدث لعدم
 التخرى

ينتقض

يستعمله
 في التيمم

ولا يستغفر عند ابي يوسف ولو كان معه اي الذي
 بقيت عليه لمعة او مع الذي وجبت عليه الطهارة
 الحكيمة مطلقاً ثوب نجس وهو مظهر الى تطهيره
 والماء يكتفي لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب
 بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث لان نجاسة
 الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث فانه
 يزول بالتيمم شتم ام قوما متوضئين يجوز فله عند
 ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد فان عنده طهارة
 التيمم ضيقه فلا يجوز بناء القوي عليهما وعند
 هو عند عدم القدرة على استعمال الماء كالوضوء عندنا
 فلا تكون طهارة اضعف وكذا على هذا الخلاف
 القاعد اذا ام قوما قائمين عندهما يجوز وعند
 محمد لا يجوز لان صلوة القائمين اقوى وكما ان آخر
 الصلوة صليها النبي عليه السلام صليها قاعداً والصحابة
 خلفه قائمون واما الماسح على الخف او على صفة فانه
 يوم الغاسلين بالاتفاق للاجماع على ذلك وذكره
 وهو شرح على المنظومة وفي شرح الاسيحي وفي غيرها لا تقع

الطهارة المارة فادخل الثوب وتيمم
 يكون قد ادى بالطهارتين الحكيمة والحققة
 ولو ازال ذلك الماء الحدث وثوب الثوب
 انما كان قد ترك الطهارة الحقيقية
 مع قدره عليها بغير عذر فيكون تركه
 انما كان تقصيراً لثبوت العذر انما الماء
 باستعماله في الحكيمة

التيمم
 ام قوما متوضئين

الكتاب

۱۱۱

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوباً

بنتهم عفر العوب اذا اصبفت
وكانت النور والفق وسكون الصق كالترجان
وقد ضرب النبي بالفتح خمر الضمورة وقال القاء
ضمر الضم فتيه فليكة قال وسبع الك في خمر
بالسر مود

ونحو إزالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن
 بالمالقيد وبكل ما يحل ظاهره على إزالة النجاسة وهو ما
 ينصرف بالعمدة حتى تزول جميع أجزائه وبالحفاف
 واختاره عن نحو العسل والشمع فقله كاللبن
 فيه نظرفانه لا يزيل النجاسة والعصير وما ذكر
 نامن الماء المقيد بشرط أن ينصرف بالعصر كما لا يشك
 والثمار والأزهار بخلاف ما فيه دسومة من
 المرق أو خثورة وإن غسل النجاسة أو الدنس
 ونحوه من الروب أو بالشمع أو بالدهن كالرث
 والشرج ونحوهما لا يزيلها ذلك الغسل لأنها
 الأشياء المذكورة لا تنصرف بالعصر فلا تزول
 أجزاؤها فلا تزول أجزاء النجاسة تعالىها
 عند محمد وزفر والائمة الثالثة لا يجوز إزالة
 النجاسة الحقيقية بخير الماء المطلق كالحكمة وكور
 الطهارة بما خالطه شيء طاهر سواء كان مخالفا
 للماء في جميع أوصافه أو في بعضها فغير أحد
 أوصافه أي لونه أو طعمه أو ريحه كما المداي

في إزالة النجاسة الحقيقية
 لا يزيلها الغسل بالماء المطلق
 بل بالمالقيد أو بالعصر
 أو بالدهن أو بالشمع
 أو بالرق
 أو بالثوب
 أو بالخرق
 أو بالثوب
 أو بالخرق

في إزالة النجاسة الحقيقية

بالماء المطلق

في إزالة النجاسة الحقيقية

في إزالة النجاسة الحقيقية

سبيل

في إزالة النجاسة الحقيقية

سبيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي
 يختلط به الاشتان أو الصابون أو الرغفران
 بشرط أن تكون الخلبة للماء من حيث الأجزاء
 بأن تكون أجزاء الماء أكثر من أجزاء المخالط
 وهذا إذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو أنه يقول
 هو ماء وبشرط أن يكون رقيقا بعد فانه مادام
 رقيقا يسيل سريعا كسيلانه عند عدم المخالط
 فحكمه حكم الماء المطلق يجوز وضوؤه والآفة وهذا
 في ما يكون المخالط من الجامدات فإن المعتبر فيه
 الرقة ولا عبءة باللون والطعم والريح فإن
 القليل من الرغفران يغير هذه الأوصاف
 الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به
 وذكر في الأجناس الناطقة القوض بماء السيل إذا
 لم تكن رقة الماء غالبة لا يجوز وذكر في الملتصق
 إذا التقي الرغفران في الماء حتى أسود الماء ولكن لم يذهب
 رفته جاز الوضوء به مع التغيير لونه وطعمه وريحه
 وكذا العقص إذا طرح في الماء فأسود ويجوز الوضوء

أن رأى

في إزالة النجاسة الحقيقية

العقص

ما دامت رفته باقية وكذا المحض والباقي ونحوها
 اذا اتفق في الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء وان اى
 ولو تغير لونه وطعمه وريحه لان المعتبر في مثله
 بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضيات
 ولو طبع المحض والباقي ان كان الماء محال لو يتركه
 يتخلف ولا تزول عنه رقة المأجوز الوضوء الا فلا
 بناء ما تقدم وذكر في المحيط لو تضاء بماء اغلى بالا
 نشان او باس اى مرسى او بشئ مما يتصلح اى
 يتداوى الناس به جاز الوضوء مالم يصب ذلك
 الشئ عليه اى على الماء بان اخرجيه عن رفته وكذا
 تحت الوضوء في الماء ان بقيت رفته كما كانت
 جاز الوضوء وان صار الماء تخينا بالخبر لا يجوز
 الوضوء وفي شرح المختصر القدوري لا يضر الا
 قطع اذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم المائع
 ولم يتجدد له اسم اخر بان يسمى بشئ با او نبيذا او
 شوربا جة او نحو ذلك فهو طاهر وطهور اى طاهر
 سواء تغير لونه ولم يذكر عن اصحابنا خلافا

في غير الوضوء

او شوي باجة في

او لم يتغير سم في ذلك

في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح
 القدوري اذا تغير لونه الماء او اطعمه او ريحه
 بل تغير الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع
 الاوراق فيه يجوز الوضوء الا اذا غلب عليه
 لون الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مضيقا هذا
 الاستثناء مروى عن الميда في لكن الاصح ما ذكر
 في النهاية انه يجوز الوضوء بما به تغير لونه وطعمه
 وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مرارا
 ان المعتبر فيه بقاء الرقة وكذا اذا اتيقن بظهور
 اى يكون الماء مطهرا او غلب على ظنه انه مطهر
 جازت به الطهارة لان غالبا الظن بمنزلة اليقين
 في العمليات حتى لو وجد ماء قليلا ولم يتيقن
 بوقوع النجاسة فيه فانه يتوضا به اى بذلك الماء
 القليل ويغتسل ولا يمسح لان الاصل الطهارة
 وكان متيقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل
 الحمام وفي حوض الحمام ما قيل ولم يتيقن بوقوع
 النجاسة فيه فانه يتوضا به ويغتسل ولا ينتظر

بذلك الماء القليل

في ذلك

اي الماء الجاري لا يتغير بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه فلو صدق القائل

في غير النجاسة

لأن عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة بالمثل الذي هو ضاؤه منه وأن احتمال اتصاله بغيره غير مدرك فهو غير لازم لا يرد عليه اليقين

ساقية

نقص

الماء الجاري ولا يترك ذلك المأجل بوقوع النجاسة لأن الأصل الطهارة وكذا إذا وقع في الماء الجاري الذي يذهب بثبته شيء نجس كالخيفه والخمر والبول والعذرة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه لأنها لا تستقر مع جريان الماء وروى عن محمد أنه قال إذا صب جيب من أي داء من الخمر في الفرات ورجل اسفل منه أي من مكان القصب يتوضأ جاز وضوءه إذا لم يتغير أحدا وصافه وكذا إذا جلس الناس صفوا على شط نهر أي جانب نهر يتوضئون جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم أنه لا يجوز وذكرنا طفي ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سدرها في الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه إذا لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو أي هذا الحكم مروى عن أبي يوسف لما مر أن الأصل الطهارة ولا يرد بالشك وذكر في النوازل أنه إن كان الماء الذي يلقى الخيفه دون الذي لا يلقى الخيفه بات

فإن كان الغلبة للماء الذي جرى الخيفه صح

أي الذي يذهب عليه ولا يجرى منه بين ما لا يجرى منه

في غير النجاسة

ماء النجاسة إذا جرى على الطريق وفيه نجاسات إن بقيت النجاسة فيها إذا أضطرت بحيث لا يرى لونها ولا أثرها يتوضأ منه الماء الذي في وسطها من سائر سائر مياهه ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه الذي يقال بالقارصة روي أن كان الماء كثير بحيث لا يتغير أحد الثلاثة لا يتنجس وإن نقره ونجس به ساعة لم ينجس إذا انقطع اللون والرائحة وما يتصل الماء الجاري حله

جرى الماء عليها وغيرها بحيث لا ترى من تحتها جاز الوضوء من اسفل والآيات كانت الخيفه لتستبين تحت الماء فلا يجوز وهذا اختيار الهذلي وروى عن علي هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح عذرة أو غيرها من النجاسات وكان أكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالما طاهر إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة اعتبارا للغالب أما إذا كانت العذرة عند الميزاب أو كان الماء كله أو نصفه أو أكثره لا يلقى العذرة فهو أي الماء الذي يجري من الميزاب نجس ولو لم يتغير والآيات وإن لم يكن كذلك فهو طاهر اعتبارا للغالب وإن سال المطر من السقف أو من النقب إن كان المطر دائما أي مستمرا لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عمت النجاسة أكثر السطح أو لا لعدم تحقق مخالطة النجاسة لاحتمال أنه من النازل

أي الماء

قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر بعد
 ذلك تسال من الثقب ان كانت جميع السطح
 او على اكثره نجاسة فهو اى ذلك السائل
 من الثقب نجس للعلم بانه نزل بعد اصابته
 السطح وحرانه عليه مع ان غالبه نجس والحكم
 للمالك والنصف له حكم الاكثر لادستياط
 كما تقدم واذا كان الماء الجارى يجرى حراً
 صيفاً ينبغي ان يتوضأ المتوضئ على الوقار
 بالتأتى حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم
 يجعل المتوضئ يمسسه الى اعلى الماء معنى مورد الماء
 اى الجهة التى ياتي منها ليكون اخذه من فوق
 مكان سقوط الماء المستعمل واذا سد الماء الجارى
 من فوق وبقي جريه اسفل مكان الذى سد منه
 كان جارياً كما كان يجوز الوضوء كساب المياه
 الجارية واما الحد في جريان الماء اى في كونه
 جارياً في الحكم فقال بعضهم ان ذهب به بين
 او ورق فهو جارٍ وقيل ما يقدر الناس

انما الجارى
 ١

حكم اذا سد الماء الجارى

الماء الجارى وهو الذى لا يقدر استعماله وقيل بقدره
 القاسى جارى وقيل ما يذهب بنبذته او بغيره
 استمر من الاصلين والجارى والى
 والوضوء النجاسة ما لم يصب من
 بغيره من الاصلين والجارى والى
 بغيره من الاصلين والجارى والى

جارياً

انما الجارى

انما الجارى

وحكم عدم النجاسة ما لم يصب من
 فيه من لون او طعم او ريح الا ان
 لا يتصل بالحققة كما تقدم

اذا كان بطن النهر نجساً

جارياً وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع
 ينحسر اى ينكشف ما تحته وينقطع الجريان
 فليس بجارٍ حكماً وان كان بخلافه فهو جارٍ
 والاول اشهر والثاني لا يظهر وفي المنتقى اذا كان
 بطن النهر نجساً وجرى الماء عليه ان الماء الكثير بحيث
 لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان اى ولو كان
 جميع البطن نجساً كان ويغمر منه اذ ان كان
 قليلاً يرى ما تحته يتنجس واللام فيه كاللام
 في المرور على الحيفة ولو كان في النهر ما راكده نجس
 ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه اى اعلا النهر
 ما طاهر واجراه اى اجر الماء الطاهر الماء الراكد
 المتنجس وسيله فانه اى الراكد يظهر بظلة الماء
 الباطن اى الجارى عليه ولو توفى انسان
 منه جاز اذا لم يزلها اى للنجاسة اثر من الاوصاف
 الثلاثة كما هو حكم الماء الجارى **فصل في**
 بيان احكام الحيض والماء الراكد الاصل عندنا
 ان الماء الراكد اذا لم يكن عشر في عشر يتنجس

هو الذي يدل على وجوده في الماء
وذلك ان الماء اذا كان طاهرا لا يتغير
اللون او الرائحة او الطعم او اللون
او غيره من هذه الصفات

التي هي من صفات الماء
وذلك ان الماء اذا كان طاهرا لا يتغير
اللون او الرائحة او الطعم او اللون
او غيره من هذه الصفات

مذهب مالك ان الماء طاهر الا ما تغير
احد اوصافه الخمس قاريا او راكدا
قليلا او كثيرا لقوله من ان الماء طاهر
الا ان تغير ريحه او طعمه او لونه
بخاسة ووجهه المعقول ان الماء
في طبعه احالة على شئ الغيب
فاذا لم يظهر اثر الخاسة بغير انما
انقلب ماء فظهر كذا في الطهارة

بوقوع الخجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا
لمالك مطلقا وللشافعي واحدا في القلتين
فما فوق والدلائل قررناها في الشرح الجوز اذا
كان عشرين في عشر اي طوله عشرة اذرع وعرضه
كذلك فيكون وجه الما مائة ذراع وجوانبه اربع
ان كان مربعا واما ان كان مدورا فالأصح ان
جوانبه ستة وتلتون واما عمقه فالأصح ان
يتحسر اي تنكشف ارضه بالفرق وقيل ان لا يصيب
يد المفترق الارض وقيل قد اربع اصابع مفترقة
والمراد بالزراع ذراع الكرباس وهو سبع
قبضات فقط وقيل مع اصبع قائمة في القبضة
الاخيرة وقيل في كل قبضة وقيل يعتبر في كل
زمان ومكان زراعهم وفيه تطريبات في
الشرح واذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو
كبير لا يتنجس بوقوع الخجاسة اذا لم يزل بها اثر
اذا كانت الخجاسة مربية هكذا وقع في شئ
المتن والصواب اذا كانت الخجاسة غير مربية

التي هي من صفات الماء
وذلك ان الماء اذا كان طاهرا لا يتغير
اللون او الرائحة او الطعم او اللون
او غيره من هذه الصفات

قائمة جمل
قبضة

فكان لفظه

لفظة غير سقطت من الكاتب وشاعت بها
النسخ وبعضهم وهو بعض المشايخ العراقي
قالوا في غير المربية يتنجس ما حول الخجاسة
مقدار حوض صغير كما في المربية اذا لافرق
بينهما الا في اللون والخجاسة ليست للون
والحوض الصغير خمس في خمس فمادونهما بعض
مشايخ تجاري توسعوا فيه وجعلوه كما في
لعموم البلوى وقرروا بان المربية بقاها
يتيقن بخلاف غير المربية لاحتمال انتقالها
فلا يتنجس من الماستى بالسك ويثبت على
هذا اي على تاثير الواقع في الحوض في موضع
الوقوع او عدمه اذا غسل المتوفى وجهه في
حوض كبير وهو العشر في العشر فصاعدا فخط
من غسل يديه في الماء فرفع الماء ثانيا من موضع
الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على
قول ابي يوسف لا يجوز لان عبء التحريك
شرط لنضير الماء المستعمل ثانيا في الماء فيصير

تأذها
بيان

مطل
اذا غسل المتوفى وجهه في حوض كبير

مغلوبا ومتايج بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى
 لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا الحكم
 القياس ان يقاس ما اذا كانت الرجال صغورا
 يتوضون من حوض كبير جاز على قول متايج كذا
 وعليه العمل وفي اجناس الناطق ان من غفل
 من حوض كبير فلا يخر يتوضا من ذلك المكان
 بناء على ان حوض الكبير بمنزله الحارى في
 استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرّد الاحتياط
 وليس لرجل ان يتوضا او يغتسل في الحوض الكبير
 بناحية الحيفة والاصل فيه اى في الجواز مع
 القرب من مكان التجاسة وعدم الجواز ما
 تقتضيه انها ان كانت مرئية لا يجوز ان يتوضا
 الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير اذا لم
 تكن التجاسة مرئية يجوز مطلقا على اختيار
 علماء بخارى وروى عن الغيبة انى
 جعفر الهذلى انى لو توضا المتوضى في اجمعة
 القصب اى في المقيبة وكانت في المافان

كان

نسخ من نسخة
 بخط جعفر الهذلى

بيان
 احتلاله

الانظار

لاضبوط

كان الماء لا يخلص بعضه الا بعض لا شتباك
 اصول القصب لم يحز وضوءه لاستعمال الماء المستعمل
 وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء
 لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير واتصال
 القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما
 يمنع انتساج القمامى بعضها ببعض وكذا
 الحكم لو توضا في ثلثه رجع ان خلص بعضه
 الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لو
 توضا في غدير على جميع وجهه الماجزر وارة
 بحجم مفتوحة فحينئذ نجرة سالكة ثم زاع
 مضمومة بعدها واو قالف واخره را مفتوحة
 والهاء التى تكتب بعدها اماره فتحها وهى
 كلمة فارسية معناها اخر الضفدع ويقال له
 الطحلب وهى شئ احقر يكون على وجه الماء
 فقد قيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك
 بتحريك الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه
 الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب

لو توضا في اقية رجع وجوز وارة

بالتكرار باغى بك

بان كان الطحلب رقيقا

سافر

هذا المستعمل

في الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض
 فلا يجوز الوضوء ^{في هذا الحكم ايضا} اذا اتوا من
 حوض قد انجمد ماؤه والجمد على وجه الماء
 رقيق ينكسر بالحركة يجوز الوضوء ^{اذا كان الجمد}
 كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالحركة اي يتحرك
 الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمركبة الفخمة
 ونحوه وان كان قليلاً يتحرك الماء يجوز والحوض
 اذا انجمد ماؤه فنقب في موضع منه الماء متصلاً
 والنقب كخفيرة في اسفلها ماء فوقت فيه اي
 في النقب نجاسة او وقع فيه الكلب او توفد
 به اي بالماء الذي في اسفل النقب انسان قال
 نضر بن يحيى وابو بكر الاشكاف ^{فيما} شمس الماء يكون
 متصلاً بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون
 وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل
 فيعتسه وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص
 الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد
 عشر في عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلاً

في هذا الحكم ايضا

بالجمد

بالجمد لكونه عشر في عشر والفتوى على قول يصير
 بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت الجمد متصلاً
 عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشر في
 عشر ولم ينفصل بقعة منه عن سائرته بخلاف
 الصورة الاولى فيجوز ^{بالجمد} بخلاف بين المشايخ
 المذكورين وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض
 مسقفاً وفي السقف كوة فان كان الماء متصلاً
 بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع
 المفسد وان كان منفصلاً لا يفسد ولذا قال وهو
 في الحوض المنجمد كالحوض المسقف في الخلاف والحكم
 والتفصيل وان نقب الجمد فعلاً الماء فلا يخرج
 ان يعلو على وجه الجمد او يعلو في النقب كما لما في القدر
 فان على في النقب كما لما في القدر فوقع فيه الكلب
 او اصابته نجاسة اخرى تنجس عند عامة العلماء
 ولم يصبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في النقب
 كغيره من الماء القليل واذا تنجس فلم تزل نجاسة
 اي فلا تزول ما لم يخرج ما في النقب اي ما كان

الجمد

بالجمد كالحوض المسقف

يخلو

فيه وقت الخمس من الماء على ما يأتي في حوض الحمام و
 نحوه ولو توضع انسان من ثقب الحمد المذكور و
 لم يقع غيباله في الماء جاز وضوءه على كل حال كبيراً
 كان الثقب او صغيراً وان وقعت فيه وهو دون
 عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور
 شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت الحمد عشر
 في عشر لا يتنجس لكثرة ولا يتنجس ما في الثقب
 ايضاً لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل حتى لو
 علم ان الموت حاصل في الثقب قبل التسفل منه
 او كان الواقع متنجساً فانه ما في الثقب يتنجس
 وكذا ان كان الماء تحت الحمد اقل من عشر في عشر
 يتنجس جميع الماء واما ان علا الماء وانسبط
 على وجه الحمد وكان عشر في عشر ولا يتنجس
 بالفرق لا يتنجس ولا يتنجس ولو ان ماء
 الحوض كان عشر في عشر فتسفل اي نزل فصار
 سبعا في سبع مثلاً فوفقت النجاسة فيه يتنجس
 لان العبر وقت الوقوع فان امتلا بعد ذلك

صار

فإن وقع في ثقب الحمد

فإن وقع في ثقب الحمد

فإن وقع في ثقب الحمد

فإن وقع في ثقب الحمد

صار نجساً ايضاً كما كان لما قلنا وقيل لا يصير
 نجساً والاوّل افصح حوض كبير جاف فيه نجاسة
 فامتلا، قيل هو نجس لتنجس الماشي فشيئاً و
 قيل ليس بنجس لكونه كبيراً وبه اى بعدم التنجس
 احدى مشايخ بجارى ذكره في الذخيرة والمختار
 ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة
 شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر
 واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشر في عشر
 ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره قاضي خان وغيره
 فان دخل الماء من جانب حوض صغير وقد تنجس
 ماؤه وخرج من جانب قالوا لو لم يغمش لا
 يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون
 ذلك عتلاً لا كالقصعة اذا تنجست فانها تغسل
 ثلث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل
 ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهدوي
 يطهر بمجرد الدخول من جانب والمخرج من جانب
 وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو اى قول

مما في حوض صغير

ابى جعفر اختيار الصدر الشهيد لانه يصير جارياً
 والجارى لا يستنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوص
 صغير يدخل فيه المائ من جانب ويخرج من قبا
 لو تضاف فيه انسان ووقعت غسالته فيه
 ان كان الحوض اربعاً في اربع فمادونه يجوز
 الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى
 وان كان اكثر من ذلك اى من اربع في اربع
 لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون
 كالجارى فيتكرر استعماله الا ان تضاف في موضع
 الدخول او في موضع المخرج لانه جار وكذا عين
 الماء اذا كان وسمها خمساً في خمس وكان الماء
 يخرج منها اى من ينبوعها ان كان ينبوع الماء
 حركته من جانبته اى من جانب ينبوع فذكر العين
 باعتبار وهو اى الماء يستعين بالحركة على المخرج
 من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر
 ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء

في خروجه

مطلعين الماء

في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة
 لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضى الامام فخر الدين
 فأت في هذه الصورة التى قبلها الاصح ان هذا
 التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر
 فيه ان خرج الماء المستعمل اى علم خروجه من محله اى
 للتركة الماء وقوة يجوز الوضوء الحوض والعين والا
 اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز الوضوء
 بالتبليغ اذا كان ذاتاً بحيث يتقاطر على العضو
 يجوز لانه ماء مطلق ولا يتيم اذا قدر على استيعابه
 كذلك والا اى وان لم يكن ذاتياً ولم يتقاطر
 على العضو عند ذلك يتيم ولا يجزئه اسراؤه على
 العضو من غير تقاطر لانه ليس بما يوجب حكم الرد
 الحمد كحكم التلج حوص صغير كرى اى حفر جملته
 نهراً واجرى من الحوض فيه فتوضاء ذلك الرجل
 او غيره من ذلك النهر جار وضوءه لانه تضاف من ماء
 جار وان اجتمع ذلك الماء الذى اجراه في موضع كرى
 رجل منه اى من ذلك الموضع نهراً فاجرى الما فيه

فلا

فتوضا منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كانت
 بين المكين مسافة وان قلت اي ولو كانت
 المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك المسافة
 ان لا يسقط الماء في موضع حرمان وفي نوادر
 المعلى عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري
 في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى
 اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده قدر لم يتنجس
 واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال
 بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف بهذا القول حالة
 مخصوصة وهو اي تلك الحالة وانما ذكر باعتبار
 المعنى اي الحال ما اذا كان الماء يجري من الابنوب
 الى حوض الحمام والناس يفترون منه غرقا
 متداركا بكسر الراء اي متلاحقا ^{ارادون} يلحق بعضه بعضا
 وهذا هو اختيار قاضي خان في الفتاوى حتى
 لو كان الماء ساكنا او كانوا يفترون ولا يجري
 من الابنوب ماء يتنجس ماء الحوض وتعليق اعتم
 ومنهم اي من المتأخرين من قال هو اي ماء الحمام

الماء المستعمل ان سقط ص

مطل ما الحمام بمنزلة الماء الجاري

عنده

عنده اي عند ابي يوسف بمنزلة الماء الجاري على
 كل حال سواء مدارك الاعتراق مع دخول الماء
 من الابنوب او لا لاجل الضرورة الا يرى ان
 الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل
 الضرورة وفيه نظر ذكر في الشرح ولو ادخل
 الجنب او المحدث يده في حوض الحمام لطلب القمصة
 اي بلائيه رفع الحدث وليس على يده نجاسة
 حقيقة يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة على
 رواية كون الماء المستعمل نجسا لان ماء الحوض
 صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندها
 الما ظاهر ومظهر لانه لم يصير مستعملا عندهما
 والمذكور في الفتاوى قاضي خان ان ادخل
 الجنب او المحدث يده في الاناء للاعتراق
 او لرفع الكوز لا يصير به الما مستعملا للضرورة
 ولم يذكروا خلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على
 ايديهم نجاسة حقيقة هذا في الصبيان مسلم

تدارك في

ان يمنع الضرورة فوض الحمام اذا لم يكن
 الغرق متداركا لعدم الخروج في النجس
 وامكان غسله في غير شقة بخلاف
 الحوض الكبير ^{مطل}
 لو دخل الجنب يده في حوض الحمام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
والعظمة والجلال

لأنهم ليس عليهم حدث وأما الكفار في أيديهم
حدث يدول بالأدخال فلا فرق وقد حققناه
في الشرح ولو أدخل الصبي يده في الأنياب لم يعلم أنها
طاهرة بأن كان معه من يراقبه جاز التوضؤ بذلك
الماء وأن علم أن فيها نجاسة لم يجز وأن حصل
الشك لا يتوضأ به استحساناً أي لأجل التره
واحتماء ولو توضأ به جاز لأنه لا يتحقق بالشك
حوض الحمام إذا نتجس بطنه إذا خرج مثل ما كان
فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض
الصغير وأن المختار أنه يطهر بمجرد ما يدخل الماء
من الأنوب ويفيض من الحوض لأنه خارج جازاً
ولو أدخل متوضئ رأسه في الأناء بنية المسح أو
ادخل خفيه فيه بنية يجوز المسح بالاتفاق والشروط
عن محمد أنه لا يجوز ولكن لا يصير المستحلاً عند
أي يوسف خاره والحمد وتحقيقه في الشرح **فصل**
في المسح على الخفين عليهما جاز بالسنة أي بالأثر
الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا بالقرآن من كل

لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين
لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين
لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين

لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين

لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين

لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين

حدث موجب للوضوء احتراز من الحدث الموصي
للمسح كما سيأتي إن شاء الله إذا البسها على طهر
كاملة أي إذا أحدث وقد لبسها على طهارة كاملة
فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت
اللبس حتى لو غسل رجله ولبس الخفين ثم اكمل
طهارة ثم أحدث جاز له المسح عليهما لوجود
الكمال عند الحدث فإن كان الماسح بمقيماً
يمسح يوماً وليلة وإن كان مسافراً يمسح ثلثة أيام
ولياليها لقول علي رضي الله عنه جعل رسول الله ثلثة
أيام ولياليهن للمسافر يوماً وليلة للمقيم وأبدوا
أي أول المدة المذكورة للمقيم والمسافر عقيب
الحدث لأنه قبل ذلك متطهر بطهارة الضل ولا
يعتبر لا ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت
اللبس حتى لو تطهر لصلاة الفجر ولم يلبس
خفيه إلا وقت الظهر ثم لم يحدث إلا وقت
العصر فابتدأ المدة من وقت العصر لا من وقت
الصبح ولأن وقت الظهر فيجوز المسح إن كان

لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين

لو دخل متوضئ رأسه أو خفيه
في الأناء لم يفسد عليه الخفين لأن
في المسح على الخفين

مقيماً الى وقت العصر من يوم الثاني وان كان
 مسافراً فالى وقت العصر من يوم الرابع ولو
 غسل رجله ولبس خفيه قبل اكمال الوضوء
 ثم اكمل الطهارة قبل ان يحدث جازله المسح عليهم
 عندنا لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة
 وقت الحدث خلافاً للشافعي فان الشرط عنده
 كونها كاملة وقت اللبس وانما يظهر خلافه
 المبني على هذا فيما اذا توضع رقباً فلما غسل احد
 رجله وادخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم
 غسل الاخرى وادخلها في الخف فانه لا يجوز له
 المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفي ان يكون
 الخف ملبوساً على طهارة كاملة عند اول الحدث
 بخلاف ما اذا كان ملبوساً على طهارة ناقصة
 عند الحدث حيث لا يجوز المسح عندنا خلافاً
 لغيره والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب
 العذر وكذا طهارة التيمم حتى ان السجادة
 وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلثة

طهارة الناقصة

ايام

ايام او فوق عشرة ايام في الحيض او فوق
 اربعين في النفاس او هي حامل ومن في معناه
 لصاحب سلس البول او انفلت الريح او
 يستطلق البطن او الرعاف الدائم او الجرح
 الذي لا يرقأ اذا توفيات ولبست الخف قبل
 ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة ^{فيكون} تسمع
 كالاستحاضة لا ثابست على طهارة كاملة ولو
 لبست بطهارة العذر اى بعد ما ظهر منها
 شيء تسمع في الوقت فقط ان احدث بعد
 اللبس حدثاً غير عذرها عندنا وعند غيره
 تسمع تمام المدة وتكفي الدليل من الطرفين
 في الشرح ولا يجوز المسح لمن وجب عليه
 الغسل كما لو توضع ولبس خفيه ثم اجنب
 فانه لا يجوز له ان يغسل سائر يديه ومسح
 على خفيه وكذا لو ان المسافر توضع ولبس
 خفيه ثم اجنب وعندنا يكفي للوضوء فانه
 يتيمم ويصلي فان احدث بعد ذلك وعنده

فيكون

يقال قلت الغنم الذب اني نجى
 وتخلص جوبير

هو انه رجل اعظم وقيم عند عدم الماء فاحدث بعد ذلك
 فوجد ما قد رما بوضوءه ولبس خفيه فاحدث
 بعد ذلك ثم رعد الماء قد رما بوضوءه فانه يوضوء به ولا
 يسح على خفيه لانه وجب الغسل فانه يوضوء به

ذلك الماتوضا وغسل رجله ولا يجوز المسح
لأن الحنابلة حلت القدم والرجل والمرأة فيه أي
في مسح الخف سواء كان الأدلة لم تحفص والنساء
تابعات للرجال في الأحكام ما لم يقع تخفيس
والمسح انما هو على ظاهرهما أي أعلاه دون
باطنهما أي أسفلهما لما روى علي بن رافع انه قال
لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف أولى
من ظاهره ولكن رأيت رسول الله عليه السلام يمسح
على ظاهر خفيه دون باطنها وفي رواية لكان
أسفل الخف أولى من أعلاه ويستحب ان يكون
المسح خطوطا بالاصابع لما روى عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه مسح على خفيه حتى رؤى آثار اصابعه
على خفيه خطوطا ولو وضع الكف ومدّها ووضع
الاصابع مع الكف ومدّها فكلها حسن ولا
حسن أن يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها
ويستحب ان يبدأ من قبل الاصابع ويمد إلى الساق
اعتبارا بالفضل فان المستحب فيه ذلك ويستحب

ايضا

ويستحب المسح بالاصابع

ايضا ان يكون مرة واحدة وفرق ذلك المسح
مقدار ثلث اصابع طولا وعرضا من اصابع
اليدين كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار لا كما
قال الكوفي ان المعتبر اصابع الرجل ولو وضع
يديه من قبل الساق ومدّها إلى راس الاصابع
جاز لحصول الفرض وكذا لو مسح عليهما عرضا
جاز ايضا وكذا لو مسح بثلث اصابع موضوعة
ومضا غير ممدودة يجوز ايضا لما قلنا ولكنه
يكون مخالفا لسنة في جميع ذلك وكيفية المسح
المسنون ان يضع يديه أي اصابع يديه على
مقدم خفيه ويجافي كفيه ويمدّها إلى الساق
او يضع كفيه مع الاصابع ويجافي في الحصول
الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون
المقاطر الا ان البلة تصير مستحالة بحمد الإصابة
وفي المقاطر البلة الثانية غير الاولى وفي اقامة
السنة يجوز استعمال بلة الفرض بالنقض فلا يفتا
عليه الفرض وكذا لو مسح باصبعين لا يجوز

لا يجوز المسح

مسح فرض المسح

ولو مسح راس الاصابع

لا يجوز المسح

ويستحب المسح بالاصابع

مطلب مستحب المسح

الا ان يكون ابهام والسبابة مع ما بينهما والمسح
ان يمسح باطن الكف لانه المتوارث ولو مسح مظاهر
كفيه يجوز لحصول المقصود لكن خالف السنة ولو
مسح على بطن خفيه او من قبل العقيين او من
جوانبهما اى جانب الرجلين لا يجوز مسح لانه
لم يمسح على محل المسح وهو على الخف لانه معتبر
بالنصوص وذكر في الموطأ لو توضأ ومسح بلباسه
اى بل بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان
البلة الباقية بعد الغسل يجوز غير مستعملة اذا
لم يستعمل فيه ما سال على الوضوء والغسل عنه ولو مسح
رأسه ثم مسح خفيه بلبلة بقيت بعد المسح لا يجوز
لان هذه البلة مستعملة اذا المستعمل فيه ما اصاب
المسحوح وتوضأ ولم يمسح خفيه ولكن خافى
في الملائقية المسح ولم يغسل احدى رجليه
او اكرها او مشى في الخشيش المطبل بالما الحار
عليه او بالمطر حزينه ذلك الحوض او المشى عن
المسح ولو كان الخشيش مبتلا بالطل فغسل

والتوضأ ولم يمسح او مشى في الخشيش المطبل بالما الحار

والغسل
بيان

لا ينوب

لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح
انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه
اى اصاب خفيه المطر ينوب عن المسح وان لم
ينوب خلافا للشافعي في ذلك كله فان النية
عنده شرط في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات
النادرة لا يجزئ غنما ايضا لانه اى لان
المسح خلف عن الغسل فاحتاج الى النية كالغسل
وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا ومن ابتدأ
المسح اى مدته وهو مقيم فافر قبل تمام ثلثه
يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام ولياليها عندنا
حدا فالشافعي لان المعتبر آخر الوقت وهو فيه
مسافر ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام
ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لمده
نزعها وغسل رجليه لانه صار كغيره المقيمين
فلا يمسح فوق مدة المقيم وان كان قد مسح قبل
من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة لانها مدة الغيم
ومن لبس الجرموق فوق الخف قبل ان يمسح على الخف

مسح لبس الجرموق فوق الخف

مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الحف وقاية له
 وقد يكون من الجلد ومن الكرباس ومن غيرها
 فان كان من الكرباس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق
 الا ان علم ان البتة تغذت الى الحف مقدار الرق
 او كان مجلدا جلد ايسر الاصابع والكعيبين فيجوز
 المسح عليه سواء السه وحده او فق الحف كالذي
 من الاديم او الصم وكذا الحف فوق الحف وهو
 بدل عن الرجل لاعتن الحف فلو لبس او لبس
 الحف فوق الحوب رقيق من الكرباس او نحو جاز
 المسح عليه كما افاد المولى خرو في درره وحسب
 التسهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرح
 المجموع عن الفتاوى الشاذي من عدم الجواز لان
 الشاذي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما لم يلق
 الاصول فان اتصال اللبوس من الحف وغيره
 بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما حار المسح
 على الجرموق وتتمام البحث في الشرح فان احدث
 بعد لبس الحف قبل لبس الجرموقين ومسح على

المصم الجلد فارجه معرب على

الحف

الحف او لم يمسح ثم لبس الجرموقين لا يمسح على
 الجرموقين لان شرط حوازم المسح عليهما ان يلبسا
 قبل الحدث كما في الحف ولونزع احدهما الجرموقين
 بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد فله ان
 ينزع الآخر ويمسح على خفيه وان شاء اعاد
 المسح على الآخر وعلى الحف الذي نزع جرموق
 ولا يجوز ان يقتصر على مسح المزوع من غير اعادة
 المسح على غير المزوع ولا يجوز المسح المحرق وان
 كان اي ولو كان خفاه غير مخرقين قياسا على
 الحف وكذا لا يجوز المسح على خفيه محرق كبير
 يبين اي يظهر منه اي من الخرق مقدار ثلث
 اصابع طولا وعرضا من اصابع الرجل وفي رواية
 الحسن من اصابع اليد والاول ظاهر الرواية
 وهو الاصمخ والمعتبر اصفر الاصابع اذ لم يكن
 الخرق عند الاصابع وان كان عندها يقتصر ظهور
 الثلث التي عند الخرق فان كان الخرق في الحف
 اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا لرق والشاذي

فان اصله قد رآه

المسح على الجرموقين
 المسح على الجرموقين
 المسح على الجرموقين

المسح على الجرموقين

المسح على الجرموقين
 المسح على الجرموقين
 المسح على الجرموقين

三

يعني اذا لان على حرف واحد و
كثيرة تحت الساق ويدوم
كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع
البادي يكون مقدار ثلث
اصابع يمنع السح وكونان

المنع من الوقوع بانبار
 عدم السكان قطع المنع
 الخلف على الوجه
 المضاد والحق
 في اعدائها لا يمنع
 في الآخر فليس
 المنع موجودا
 بجوازها بل
 والاكشاف في المنع
 المنع فلهذا
 حل النجاسة
 العورة والاعطاف
 بوجودها
 في اذنه
 اضلف في
 ط

و اعلام الثور و لوطي
اصلف في

ولو ظهر الإبهام وصح مقدار ثلث أصابع من غير
 هذا أي من غير الإبهام جاز المسح لأن الحرق
 إذا كان عند الأصابع فالمعتبر ظهور نفس
 الأصابع وأن كان في موضع آخر يعتبر قدر
 أصغرها ولو كانت طول الحرق أكثر من قدر ثلث
 أصابع وانفتحه أي مقدار ما يفتح منه أقل
 من ذلك القدر لا يمنع جواز المسح لأن غير
 المنفتح ليس له حكم الحرق لعدم هو شي منه وكذا
 الحكم لو انفتح جزء أي خرز الحرق إلا أنه أي
 الشأن لا يرى شي من قدمه جور المسح لما قلنا ^{وهو عدم}
 ولو كان الشيء المذكور والمراد به المقدار للمانع
 يبدو وحالة رفع القدم ولا يبدو وحالة الوضع
 يمنع جواز المسح ^{الشيء أي ماله} ~~ولا يبدو وحالة الوضع~~
 لأن المعتبر حال الشيء كذا ذكر في المحيط ولو كان
 الأمر بالعكس لا يمنع وكذا الحرق إذا كان
 فوق الكعب لا يمنع لأن ستر الحرق فوق الكعب
 ليس بشرط وكذا جاز المسح على الكعب وفوقه

الما في الكفا ما يجب غسل اركان
قدر ثلث اصابع ونم نو جد كمر

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, written vertically on the right margin.

قاضي خان وما يقال له بالفارسية جَارُوق
 أن كان يستر القدم لا يرى من العقيب ولا من
 ظهر القدم الا قد اصاب اصبع او اصبعين جاز المسح
 عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له
 بالفارسية يَشْدُ بِنْد وهو ان يكون مشقوقاً
 مشدوداً فيها لوليس مكعباً لا يرى من كعبيه
 او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح
 وهو منزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد
 الماسح على الخف ان يخلع خفيه فترفع القدم من
 موضعه من الخف غير ان القدم في الساق بعد
 انتفض مسحه اجمالاً وان ترزع بعض القدم
 عن مكانه فقد روي عن ابي خنيفة انه اذا خرج
 اكثر العقيب عن عقيب الخف انتفض المسح لان
 العقيب الربع القدم والربع حكم الكل وفي بعض
 الروايات عن ابي خنيفة اذا صار النزاع بحال
 تعذر المشي المعتاد معه انتفض المسح والافلاقي
 المعتبر امكن متابعة المشي وفي رواية عنه

ان خرج

ان خرج اكثر القدم الى ساق الخف انتفض
 المسح والا فلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح
 لان لاكثر حكم الكل وقيل ينتفض بخرج نصف
 القدم وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع
 القرار القدم مقدراً ثلث اصابع من ظهر القدم سوى
 اصابعها لا ينتفض المسح وهو اي هذا القول
 رواية عن محمد وبه اخذ المشايخ وقال في الكافي
 وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باق
 في محل المسح وفي كتاب القلوة لابي عبد الله الرضا
 رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء الى حاف في الماء
 ان ابتل جميع احدى القدمين ابتلاه بها
 وهو غسل ينتفض مسحه وكذا لو ابتل اكثر اجزائها
 فيجب عليه ان يكمل غسل رجله لئلا يكون جامعاً
 بين الفضل والمسح رجل اخرج عقبه من عقب
 الخف الا ان مقدم قدميه في قدم الخف في موضع
 المسح له ان يمسح ما لم يخرج صدر قدميه عن
 الخف اي عن موضع القدم منه الى الساق

ابتلا لا هو

اي الى اول حد الساق من الحف وهو موافق
 لقول محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوى
 ان كان صدر القدم في موضعه ولكن العقبة
 يخرج من عقب الحف ويدخل لا ينتقض
 لعدم النزاع وكذا لو كان الحف واسعا اذا
 رفع القدم يرتفع العقبة حتى يخرج الى ساق
 الحف واذا وضع القدم عاد العقبة الى موضعها
 لا ينتقض المسح وكذا لو كان اعرج يمشي على
 صدور قدميه وقدر ارتفع العقبة عن موضعه
 له المسح وعن محمد بن قال خف فيه فتق مفتوح
 وبطانة الحف من حرقة او من غيرها غير مفتوح
 مخروزا اي حال كونه ذلك الشيء الذي هو البطانة
 مخروزا في الحف وفي بعض النسخ مخروزا بغير الف
 بالرفع او بالخفض جاز المسح لعدم ظهور مقدار ثلث
 اصابع كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على
 العمامة والقلنسوة بدل الرأس ولا على
 البرقع بدل غسل الوجه وهو ما يجعله المرأة

على وجهها

الحف هو الحفرة التي في
 القدم من تحتها

على وجهها مخروقا ما يجازي عينيه منه ولا
 على القفازي بدل غسل اليدين وهو ما يلبس
 في اليد لأجل البرد او الطير او غيره ذكر وكور
 المسح على الجبائر بمصبرة وهي ما يشتد على العظم
 المتكسر من الابدان وان شديها اي ولو شديها
 على غير وصورها بالاجماع الائمة المجتهدين
 للمخرج في الفصل فان سقطت بعد المسح من غير
 برء لم ينقض المسح لبقا سبب شرعية وان
 سقطت عن برئ بطل الزوال فيجب غسل ما كان
 تحتها وان كان السقوط عن رقى الصلوة لزم
 الاستيناف ولا يجوز البناء والمسح على الجبائر
 انما يجوز اذا لم يقدر على الفصل ولا على المسح
 على القرحة نفسها بان كان يصرها المأمون الفصل
 ومن المسح اما اذا كان يقدر على الفصل ولكن يقدر
 على المسح على نفس القرحة فلا يجوز له المسح على
 الجبيرة ونحوها لعدم الفروقة والمخرج قال بها
 الذين صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان

الحف هو الحفرة التي في
 القدم من تحتها

كان يسبح
 على الجبائر وهذا الحديث يصح العمل
 وان ضعف الحديث بالغة البناء
 بعد ما اجمع عليه الائمة المجتهدين
 بالدليل الواضح وهو قوله تعالى
 ما يريد الله ليخجل عليكم فخرج

ان الفصل كان واجبا بالحديث
 ان يقول في التيمم تسبح
 على وجهه ان كان لا يضر غسل ما تحت
 ياتمه الفصل بالاجماع وان كان يضر
 غسل ما تحته لا يلزم الفصل بالاجماع
 وان كان يضر الفصل بالماء البارد
 ولا يضر بالماء الحار يلزم الفصل
 بالماء الحار وان ضر الفصل ولا يضر
 المسح بغير ما تحت الجبيرة ولا
 فوق الجبيرة هذا اللفظ قاضيات
 والمسح على الجبائر

على غسل القرحة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

الناس عنه غافلون اي يظنون انه اذا فرغ
 الفضل بجوز المسح على الخرقه مع عدم ضرر المسح
 على نفس الخرقه وليس كذلك وان ترك المسح
 على الجبيرة والحال ان المسح عليها لا يضره
 جاز عند ابي حنيفة صلا قالهما فان عندهما
 لا يجوز لان النبي عليه السلام امر عليا بذلك
 والامر للوجوب وله ان الفرضية لا تثبت
 بجبر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع اما
 الاشعار في مسح الجبيرة فشرط عند البعض وهو
 رواية الحسن عند ابي حنيفة وبعضهم كشيخ
 الاسلام خوام زاده قالوا اذا مسح على التراب
 ما جاز واليه مال صاحب الهداية وصححه
 في الكافي ولو كان المسح على النصف او قل
 لا يجوز ويكتفى بالمسح على الجبيرة بالمسح مرة واحدة
 مسح الرأس هو الصحيح لان المسح لم يشرع
 تكراره وقيل يكررتا وهو غير صحيح ولو كانت
 المراحة في موضع وليس الجبيرة ونحوها مراحة

وان كان لا يضره
 وان كان لا يضره
 فان كان لا يضره
 فان كان لا يضره

قال
 لو شرب الاستيعاب لا يصح
 الاستقصاء في اتصال اليدين
 مع اعضاء الخرقه ونحوها فتؤدي
 الى نفوذ البله الى المراحة والوضوء
 ان البله تضرها ولا تجاز المسح
 على الغصاة فنفسه الى فساد
 المراحة فكان الصحيح والاكتفاء
 بالكتف ثلاثا يلزم استقصاء
 المراحة

ويصير

٦٧ مقدار المراحة فحب حازله المسح على كل جبيرة

ويصير عليه جعل الجبيرة تبعاً لموضع المراحة
 لان الجبيرة والغصاة لا بد ان تكون ازيد
 من المراحة فتمتقت بالضرورة الى جواز
 لان الجبيرة المسح على ازيد اذا كان يضره
 حلها الفضل ما حول المراحة وان كان لا يضره
 بذلك مسح على المراحة وغسل ما حولها ولا
 فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وغصاة
 الغصادة والقروح والجراحات ثم المسح
 على الجبيرة ونحوها بمنزلة الفضل لجوز ان يمسح
 مع الفضل ولا يتوقفت بوقت فلو كان باحدى
 رجليه فرحة فمسح عليها وغسل الصبيح جاز
 لانه ليس جميعا بين الفضل والمسح فلو ليس
 الخف على الصبيحة وقد صارت احدث لا يجوز
 ان يمسح على الخف لانه يكون جميعا بين الفضل
 والمسح فان لبس الخف عليهما جاز له المسح على
 الخفين ولو كان مقطوع احدى الرجلين
 من الكعب او دونها اي دون الكعب فان غسل

ان يندى يقال عصب راسه
 الغصاة

مقطوع عن الرجلين

ط
 ان يمسح
 على راسه

فمنها ما كانت قد قطعته القدم على من يتركها من غير أن يتركها

موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل
 الصبيحة وكبس خفيه ثم أحدث ينظر ان كان
 باقى من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع
 يغسلها اى كلتا الرجلين لانه اى الشان وجب
 غسل الموضع المقطوع ولا يجوز المسح على الخف
 الملبوس عليه لنقصانه عن مقدار الغرض
 واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل
 الرجل الصبيحة لئلا يجمع بين الغسل والمسح
 وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين
 او كليهما وبعض خفيه حال عن القدم فمسح على
 الخف فان وقع المسح على الخف على المضطرب
 اى ما بقى من القدم اى ان وقع المسح على المقدار
 الذى فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح
 عليه مقدار ثلث اصابع جاز المسح لو حوّل المسح
 المقدار المفروض والا اى وان لم يقع المسح
 مقدار ثلث اصابع على الموضع الذى فيه القدم
 من الخف فلا يجوز المسح وكذا الحكم على هذا

التفصيل

على الذى
 يوضع على
 الجاهل
 مقرب

التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه خال
 عن القدم والحاصل ان مقدار الغرض يعتبر
 من القدم لا من الخف فان وقع تمامه على القدم
 جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز رجل
 توفضا ومسح على الحبرة وليس خفيه ثم اذا
 قبل ما برأت فتوفضا يمسح على الحبرة والحسين
 لان طهارته كاملة ما لم يبرأ حتى جاز
 له امامة الاصحاء فان أحدث بعد ما برأت
 لا يمسح لانه ليس الخفين على طهارة ناقصة ذكره
 في شرح الاستيعاب وقد حققناه في السرخ واذا
 كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء
 كالمرهم ونحوه او الشحم بماء فوق الدواء
 وجوبا ان لم يكن يضربه ولا يكفيه المسح لعدم
 الضرورة وان كان الشقاق في يده وقد
 عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره
 استحبابا عند اى خنيفة وجوبا عندهما
 فان لم يستعين ويستتم فليجوز ما لو تيسر

وذلك لانه عند البراءة قد كان قد حدثت عند الشقاق
 على القدم والى سببها الحكة وهو في الحقيقة ذلك
 جاز لانه ان يمسح وضوءه وسببها
 في المسح

مسألة الشقاق في رجله ويده فله الدواء
 حتى يوضه

حتى يوضه
 على الوضوء على القدم لا يقدر المولى ان يوضه
 لانه مادام في ملكه كان عليه تعاضده
 واصحاح

عند أبي حنيفة خلافهما وعلى هذا الخلاف
إذا كان لا يقدر على الاستقبال أو على التخل
عن التجاسة ووجد من يوجهه أو يحوله
يجب عليه الاستعانة عندهما لا عنده لأن
عنده المكلف إنما يكلف بقدرة نفسه لا بقدرة
غيره فإن لم يجد من يوضيه بأن لم يكن عنده
أحد أو كان فاستعان به فأي حازت ملو
بلا خلاف لتحقق العجز من كل وجه أما المسح على
الجوارب جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل
لدفع البرد ونحوه فمالا يستحق خضاه لأجره وقا
فلا يجوز عند أبي حنيفة إلا أن يكونا مجلدين أي
استوعب الجلد ما يستر القدم مع الكعب أو
متقلين أي جعل الجلد على ما يلي الأرض منهما
حاشية كالنعل للرجل وقالا يجوز المسح عليهما
إذا كانا خنيتين لا يشقان قال في المغرب شق
الثوب إذا رقى حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب
ومنه إذا كانا خنيتين لا يشقان وفي المشقوق

لأن الإنسان إنما يقدر إذا
أحقق بحالة تيمم الفعل
حتى إذا دسسه

مسح المسح على الجوارب

تأكيد

تأكيد للحنانية وفي بعض الكتب لا ينشضان
الماء ولا يشقان الماء فالأول بمعنى لا ينشف
الجوربان الماء إلى نفسها كالأديم والصرم
والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء إلى القدم
كذا في الفتاوى قاضي خان وعليه أي على قول
أبي يوسف ومحمد الفتوى قال في الذخيرة وقيل
رجع أبو حنيفة إلى قولهما في آخر عمره على ما روي
أنه لما مرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال
لصوادة فعلت ما كنت متعت عنه فاستدلوا
على رجوعه وحديث الجورب الخنيتين أن يستمسك
أي يثبت ولا يتسدىل على الساق من غير
أن يتسدىل بشئ عند عدم ضيقه وهذا أحد آخر
للحنين غير ما تقدم وقال الزاهدني فإن كان
خنيناً يمشي معه فرسماً فصاعداً لجوارب أهل
مروه قطي الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو
أحسن الحدود ولذا قال المصنف ويجوز المسح
على الحقائق المتخذة من اللبود التركيبية لا مكان

أي لتلا مينة

تأكيد

مردخ

قطع المسافة بها فاعتبر قطع المسافة لانه هو
المقصود من امتعة الرجل ثم قال الزاهد
ذكر شمس لا يمة الخلو في أن الجوارب حصة انواع
من الرغزى والفزل والشعر والجدر الرقيق والكرا
وذكر التفصيل في الاربعة من الخجين والرقيق
والمثقل وغير المثقل والمبطن وغير المبطن وأما
الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى
وقد علم منه ان اسم الجورب ليس مخصوصا بما
ينسج على اليد من الغزل بل يطلق على ما يخالط
من الكرياس وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل
ما غزل من الصوف لم يطف الشعر عليه ومن العلوم
ايضا ان الكرياس اسم لما هو من غزل القطن و
يلحق به ما هو مثله في الثمانية كالكتان والابرسم
وح فالعمول من الجورح داخل تحت ما هو
من الغزل لا تحت الكرياس وما الحق به مقتضا
ان يحرى فيه التفصيل من انه اذا كان مجلدا او
منفكلا او مبطنا بجوز المسح عليه اتفاقا ولا

كلام الجورب
اسم الجورب

فان كان

فان كان تخيينا يمكن ان يمشى به فرسخا او اكثر
فعلى الخلاف وأن لم يكن كذلك فلا يجوز الاطلاق
على أنه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو على الغزل
لما زال الحاقه به بطريق الدلالة فانه اختفى من
العمول على اليد من الغزل على ما لا يخفى وأذا كان
كذلك فلا يستترط لجواز المسح عليه ان يستتر الجلد
جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه
اسم المنعل **فروع** اذا تمت مدة المسح وهو متروك
لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون إعادة بقية
الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضي
خان لو تمت المدة وهو في الصلوة ولم يجد ماء
يمضيه على صلوة اذ لا فائدة في قطعها اذ لو قطعها
وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ
للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال تفسد
صلوة والاقل اصح انتهى والذي يظهر ان الصبح
هو القول بالفساد ولا نسلم ان التيمم لا حظ
للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وأن كان

امتن بيان
كلم

كلام الجورب
اسم الجورب

محله عضوين كما ان الوضوء طهارة لجميعها وان كان
 محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف ان تزعزعه اربعة
 رجله من البرد فانه يتيمم ولا يمسح على الخفين
 على ما حققه الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد ذكره
 في الشرح **فصل** في نواقض الوضوء النواقض
 جميع ناقضة والراد بها العلة الناقضة المعاني
 اى العلل الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين
 اى خروج كل شئ خرج من القبل والذكر فيشمل
 البول والغائط والدود والحصاة والريح غير
 ان الريح من غير الذكر لا تنقض فلذا قال وان
 خرج من قبل الرجل والمرأة ريح منتنة الصريح
 اى الوضوء لا ينتقض ذكره في المحيط ولا خلاف
 في ان الخارجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير
 المنتنة اذا خرجت من الفرج واما المنتنة
 فقيل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح
 ان الخلاف انما هو في الخارجة من فرج الحصة
 ولا خلاف في غيرها وان خرج الريح من المقعدة

لا تنقض الوضوء الا ما خرج من السبيلين
 والريح من غير الذكر لا تنقض

مطلق الريح من المقعدة

وان خرج الريح من المقعدة
 او من غير السبيلين
 او من غير الحصة
 او من غير الذكر
 او من غير المرأة
 او من غير المنتنة
 او من غير الصريح
 او من غير المحيط
 او من غير الخلاف
 او من غير الصحيح

وهي

وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها ودبرها فانصل
 المسلكان فعن محمد بن يحيى عن عليهما الوضوء للاحتياط
 وذكر في جامع قاضي خان وكذا في غيره انه يجب
 لها ان يتوضأ للاحتياط مع ان طهارتها ثابتة
 بيقين فلا تزول بالشك لكن قبل كون الريح
 من الدبر هو الغالب يرجح انها من الدبر وقيل
 ان كان مسموعا او مشتتا نقض والا فلا وفي
 الخلاصة لو خرج من الدبر ريح يعلم انه لم يكن من
 الاعلى فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود
 والحصاة اذا خرج من احدى هذين الموضعين
 لاستتباع الرطوبة وهي حدث في السبيلين
 وان قلت بخلاف الريح وان خرج الدود من العم
 او من الاذن او من الحراة لا ينقض لان الدود
 طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة لقلمها وعدم
 قوة السيلان فيها وان ادخل المحققة دبره ثم
 اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا ينقض ادخالها
 الوضوء والاحوط ان يتوضأ لان عدم وجود البلة

وان لم يكن عليه بلة لم

مطلق المحققة

نادر فرما وجدت الا انها حقيقة وكذا كل شيء
يدخله وطرفه خارج وآما ما غيبه فوجهه فليس
لا يتخافه بما في البطن ولا يفسد الصوم بخلاف
وما اذا كان طرفه خارجا وان اقطر الدهن
في اخيله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة
خلا قالهما وذكره قاضي خان من غير ذكر خلاف
وذكر ابن الرهام ان فيه خلاف ابي يوسف فقط
وهو الظاهر وان اقطر في الفرج الداخل فوجه
ناقض اتفاقا وان اقطر في الاذن ثم عاد بعد يوم
من الانف لا ينقض وكذا ان عاد من الاذن
وان من ^{الانف} ^{الانف} ^{الانف} ^{الانف} وكذا السعوط لا ينقض
ان عاد من ^{الانف} ^{الانف} ^{الانف} ^{الانف} بعد ايام كذا في الفتاوى
قاضي خان وان احتشيت الرجل اخيله بقطنة
حوقا من خروج البول والحال انه لو لا ذلك القطن
لكان يخرج منه البول فلا بأس به بل يستحب
ان كان يريبه الشيطان ويحب ان كان
لا يقطع الا به قدر ما يملأ به الصلوة وكذا الحكم

لو احتشيت

لو احتشيت

لا بد من التأكد من صحة

لا بد من التأكد من صحة

وهو الموافق بخلاف فساد الصوم
لا يفسد بالاقصاب في الليل
عند ابي يوسف حقيقة
خلا قال ابي يوسف تركه

والسجود الداء الذي يصب
في الانف محتاج الى

مما احتشيت الرجل اخيله بقطنة

لو احتشيت دبره ولا ينتقض وضوءه ما لم يخرج البول
على ظاهر القطنة لعدم الخروج وان غابت
القطنة ثم اخرجها واخرجت هي بنفسها كما
كونها رطبة ينتقض وضوءه وان لم تكن رطبة
لا ينتقض كالدهن بخلاف ما يضيف في الدبر
فان خروجها ناقض كما لو احتشيت بدنه ثم خرج
وان ابتل الطرف الداخل من القطنة ولم ينقض
البطل الى ظاهرها لم ينتقض كما مر وان سقطت
بعد ادخال طرفها ان كانت رطبة انتقضت
وان كانت يابسة لم ينتقض وكذا الحكم في كرسف
النساء وهو القطنة التي تحتشها المرأة فرجها
وتصرفي الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت
ان كانت رطبة نقضت وان كانت يابسة فلا
سواء كان كرسف في الفرج الداخل او في الخارج
وان كانت احتشيت في الفرج الخارج فابتل
داخل الحشو انتقض وضوءها سواء كانت
نقد البطل الى خارج الحشوا لم ينفذ للتيقن

لانه التيقن
بما في المعاء
ويجب كمال الغيرة
بخلاف في قصة
الزكر سره

مما احتشيت في كرسف النساء

بالمخرج من الفرج الداخل وهو المقترب الانتفاض
 لأن الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما يستقضي بما يخرج
 من قبضة الذكر إلى القلفة وأن لم يخرج من القلفة
 كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وأن لم يخرج من
 الخارج وأما إذا كان احتشيت في الفرج الداخل
 فم أن نفذ البلل إلى حارجه أي خارج الحشو
 انتقض الوضوء إلا أي وإن لم ينفذ إلى حارجه
 فلا ينتقض كما في حشو الأهل هذا الذي مضى كان
 في الخارج من أحد السيلين أما الجنس الخارج
 من غير السيلين فيوجب انتقاض الطهارة أيضا
 عندنا على التفضل الذي سيذكر حولا فالشافعي
 ومالك وذلك كالتقي والدم ونحوهما من القبح
 والصدید لقوله م الوضوء من كل دم سائل وتحقق
 في الشرح أما التقي فانه إذا كان مل الغبار كان
 لا يمكن معه التكلم وقيل إن لا يمكن مسأله إلا
 بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طمعا
 أو ماء أو مرة صفراء أو سودا وعن الحسن لوقاه

روى في حارجه

ط وكذلك امرأة إذا جعلت القطة
 في قبلها انتهت إلى الفرج
 الداخل وهو حرمها انتقضت
 وضوءها لأنه تمت الدحول
 كما ذكره في المواقعات صح

صحيح
 صحيح
 صحيح

وهو ذلك الذي
 يخرج من الفرج
 وهو ما يخرج
 من الفرج
 وهو ما يخرج
 من الفرج

الطعام

الطعام أو المائ من ساعته لا ينقض وكذا القي
 لو ارتفع وقام من ساعته لا يكون نجسا قيل
 وهو المختار والصحيح أنه نجس في الجميع لما طهته
 النجاسة وفي القنية لوقاه ود كثر أو حية
 ملأت فاه لا ينقض وذلك لأنه طاهر في نفسه
 وما يشبهه قليل لا يبلغ ملأ الفم فإن كان القي
 بلع لا يسقط الوضوء عند أبي حنيفة ومحمد سواء
 أنزل من الرأس أو صعد من الجوف وقال أبو يوسف
 إن صعد من الجوف ينقض لأنه نجس بالمجاورة
 ولها أنه لرجح لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل
 وهو غير ناقص والطحاوي مال إلى قول أبي يوسف
 حتى قال يكره أن يأخذ البلغم بطرف كفه ويصل به
 كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح وإن قاه
 دما فإما أن يكون من الرأس أو من الجوف سائلا
 أو علقا أن كان سائلا نزل من الرأس ينقض اتفاقا
 إن ساوى البراق وإن كان علقا أي يجمد لا بد
 بنقض اتفاقا وإن غلب السائل على البراق نفق وكذا

أقول لا يغيره نطفه البيل إلى أبي يوسف
 لأن الكبرية يمكن أن يكون على قولهما
 أيضا لا يغيره نطفه البيل إلى أبي يوسف
 نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة
 مكرهة صح

ان كان مساوياً بان كان اصغرنا رنجياً فان كان
 اقل صفة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم
 ان خرج من اسنانه وان صدر الدم من الجوف ان كان
 علماً لا ينقض اتفاقاً الا ان يعلل الغم لانه سوداً مخزقة
 فاعتبر سائر انواع القيوان كان سائلاً فعلى قول
 ابي حنيفة ينقض وان لم يكن ملأه الغم
 كسائر الدماء السائلة لانه من جراحة من الجوف اذا
 لم يقدّر ليست محلاً للدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن
 ملأه الغم اعتباراً بالقي للكون من الجوف وان قاء
 طعاماً او غيره سوى الدم السائل وانما ذكر الطعام
 ليلا يتوهم ان القيور للدم المتقدم ذكره قليلاً قليلاً
 متفرقاً وكان بحيث لو جمع يعلل الغم ينظر ان اتحد
 المجلس بان قاء الجمع في محاسن واحد يجمع عند ابي
 يوسف ويحكم بالنقض وقال محمد ان اتحد السبب
 وهو الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو
 الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها
 وتفسير اتحاد السبب انه اي الاتحاد اذا اتى كائناً

مطلوب الحكم في الدم الخارج
 بين الاسنان

تفسير اتحاد السبب

اذا قاء ثانياً قبل سكون النفس عن الغشيان
 والهجان اي الاضطراب والحركة لا دفع المقيدة
 ما لا تطيقه وكذا ثالثاً ورابعاً فهذا هو تفسير
 اتحاد السبب لما الدم ونحوه اذا خرج من البدن
 فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه نقض
 والا فلا خلافاً لفرق لقوله لم يسيل في القطرة
 والقطرتين من الدم وضوئاً لا ان يكون سائلاً
 والمراد بالقطرة والقطرتين ما يخرج شبيهاً
 بما يقطر ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون
 سائلاً وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيل
 في الدم ونحوه سائلاً منها اي من تلك المسائل
 تغطه بكسر التون وفتحها وهي واحدة الجدرى
 والبشرة فشرت فسال منها ما خالف
 اجتذب من الخارج والتأمت عليه
 او دم او صديد اي ما صفر رقيق عن الدم
 والقيح ان سال عن الجرح نقض الوضوء
 وان لم يسيل عن راس الجرح لا ينقضه وهذا

ما لم يسيل
 اتما الدم ونحوه اذا خرج من البدن

البشرة والبقر او صغارها
 بشرة

نحوه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يشمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر
فسال وهو اختيار صاحب المنطق وفي الهداية انه اذا
خرج بالعصر لا ينتقض والاول اوجه قاله ابن
الهمام وذكرناه في الشرح وتفسير السيلان
الناقص ان يحد ذلك الشيء عن راس الجرح
اي ينزل بنفسه ^{اي ينزل} غير تبعية غيره واما اذا
علا على راس الجرح البثرة ونحوها ولم يحد لا يكون
سائلا وقال بعضهم انما يكون سائلا اذا قضا اذا
خرج ونجا وزمان خروجه الى موضع يلحقه اي
يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اي يجب تطهيره في
الموضع وفي الفصل او في الازالة الخامسة الحقيقة
يعني ذلك البعض الذين فسروا السيلان بهذا اذا
خرج الدم من الرأس الى انفه والى اذنه ان سال
ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال
وهو ما جاوز قصبة الانف ومما خال الاذن
الى خارج ^{منه} ينقض الوضوء وان سال الى قصبة
الانف وداخل صماخ الاذن ولم يجاوز لم

مطلب تفسير السيلان
وتفسير السيلان

ينقض

مطلب تفسير السيلان
وتفسير السيلان

ينقض واذا سمع الدم عن راس الجرح بقطة
او غيرها ثم خرج فسمع وطم او القى التراب
او وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسرى فيه
ينظر ان كان محال لو تركه ولم يمسحه ولم يضع
عليه شيئا سال نقض والا فلا ينتقض لان المعبر
خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المنع
ومن المسالك لو برق في براقه دم فانه ينظر ان كان
البراق غالبا بان كان الى البياض اقرب فلا وضوء
عليه وان كان الدم غالبا بان كان الى الحمرة اقرب
فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه
ومقلوب بريقه على عدم ذلك وان استويا بان كان
فيه صفرة شديدة نارنجية يتوضأ احتياطاً لان
سيلانه بنفسه اظهر وشبه الوضوء شيئا فرائد الدم
عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رى الدم على الخد
لانه ليس بسائل قاله قاض خان وقال بعض المشايخ
ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع فينظر
ان وجد الدم فيه اي في الشيء الذي وضعه من الدم

مطلب تفسير السيلان
وتفسير السيلان

وَيُخَوِّضُ قُضُ الْوُضُوءِ وَالْأَكْلِ وَفِي الْحَاوِي سُبُلُ الرَّحْمِ
عَنِ الدَّمِ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْنِ الْأَشْيَانِ فَقَالَ إِنْ كَانَ
مَوْضِعُهُ مَعْلُومًا وَاسْأَلْ تَقْضُ وَهُوَ خَبَسٌ وَأَنْ لَمْ يُعْلَمْ
وَخَرَجَ مَعَ الدَّرَاقِ فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ أَيَّ الْغَالِبِ وَمِنْهَا مَا رَوَى
عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ الشَّيْخُ إِذَا كَانَ فِي عَيْنَيْهِ رَمَدٌ وَيَسِيلُ
الدَّمُ مَعَ مَنَاهِيقِ عَيْنَيْهِ ^{أَيُّهَا} فَطَلْ مُضَارِعًا مِنْ مَقُولِ مُحَمَّدٍ الْوُضُوءُ
لَوْ قَدْ كَلَّ صَلَوَاتُ أَيِّ كَسَائِرِ الْأَمْهَابِ لِأَنَّهُ أَخَافُ عَلَيْهِ
أَنْ يَكُونَ مَا يَسِيلُ مِنْهُ صَدِيدًا فَيَكُونُ صَاحِبَ عَفْرِ وَلَا فَرْقَ
فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْخِ وَالشَّابِّ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الشَّيْخَ بِاعْتِبَارِ
الْأَكْثَرِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّمَدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْجَاعِ بِكُلِّ
مَا يَخْرُجُ مِنْ عِلَّةٍ مَعَ وَجَعٍ سَوَاءً كَانَ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْأَذَى
أَوِ السَّرَّةِ أَوْ لَشْدَى وَخَوْفًا فَإِنَّهُ نَاقِضٌ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ
صَدِيدٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِدُونِ وَجَعٍ وَفِي الْغَنَائِي
الْغَرِيبِ فِي الْعَيْنِ وَهُوَ يَفْخُ الْعَيْنَ الْمَحِجَّةَ وَسُكُونُ الرَّأْيِ
خُرَاجُ مَا يَخْرُجُ فِي مَنَاهِيقِهَا بِغَزَلَةِ الْحَرَجِ الَّذِي لَا يَرِي أَيُّ
لَا يَحْفُ وَلَا يَسْكُنُ وَهَذَا إِذَا تَوَخَّاهُ لِأَنَّهُ مِنْ جِمْلَةِ
الْقُرُوحِ أَمَّا صَاحِبُ الْحَرَجِ الَّذِي لَا يَرِي قَابًا بِالْهَوَايِ

وَقَدْ غَضِبَ رَدًّا وَعَمَّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا لِأَمْرِ نَقِضٍ
وَأَنْ يَكْتُمَ صَارَ صَاحِبَ الْعُذْرِ كَمَا إِذَا
يُحَاوِلُ عَزَبُ الْفَتَى يَفْتَحُ الْيَمِيمَ
ضَعْفُ النِّصْرَةِ مَعِ سِلَاطِ
الْأَمْعِ فِي أَكْثَرِ
الْأَوْقَاتِ
رَدِّ رَدِّ

الاول وقت
در روز
مهر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فلا ينقطع
عن ان كان
منه قطع
عن الدرع
الغرب ايضا
وقد

لا يسكن دمه عن النزق ومن به سلس البول أي عدم استمسكه والمستحاضة وكذا من به رُعاف دائم أو ^{وهي التي ترى الدم من قسها وورثها} انقلا تريح أو استطلاق نطى يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الغرايض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكانت عليهم استيناف الوضوء لصلاة أخرى وهو اللفظ القدير وفيه دفع توهمه وبطل وضوئهم بالنظر إلى الصلاة ولا يبطل إلى صلاة أخرى وإن ^{كانت الصلاة} ^{كانت الصلاة} توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب وقت الطهر عند أبي حنيفة ومحمد خلا فالأبي يوسف وزفر بناء على أن وضوئهم ينتقض بخروج الوقت فقط عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبأيهما وجد عند أبي يوسف في الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج فينتقن عند أبي يوسف وزفر لا عند أبي حنيفة ومحمد ^{وردوا في الحديث} فسيما إذا توضأت

المذكورة في
الكتاب المذكور

[illegible]

قبل طلوع الشمس طمعت وجد الخروج ولم يوجد
 الدخول فينتقض عند الثلثة لا عند زقروبي
 وجوبا المخرج ان يربط حرجه تقليدا للنجاسة
 ان لم يكن منها كليا فان الطهارة واجبة بقدر
 الامكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم الكثر
 من قدر الدرهم لزمه غسله لانه نجاسة غليظة
 هذا اذا علم او غلب ظنه انه اذا غسله لا ينجس
 ثانيا قبل الصلوة ليكون الفصل مفيدا ولو كان
 الثوب الذي اصابه ذلك الدم بحال ينجس قبل
 الفراغ من الصلوة ثانيا جاز له ان لا يغسل هذا
 هو المختار للفتوي وقيل لا بد ان يغسله في وقت
 كل صلاة مرة وصاحب العذر اذا منع الدم و
 نحوه عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون منه
 صاحب عذر لانه تمكنه الصلوة مع الطهارة
 الكاملة لعدم النافي وهذا المعنى المقصود لا
 يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا
 احتست ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج

ينبغي لصاحب الجرح ان يربط
 جرحه

صاحب العذر اذا منع
 الدم عن الخروج يخرج من
 نحوه كونه صاحب عذر

من ان

من ان تكون حايضا لانه صفت الحيض اذا تقررت
 لا يتوقف بقاؤها على الحقيقة خروج الدم بخلاف
 العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض حل
 به جدرى خرج منها ماء صديد هو سائل وقد
 صار بسبه صاحب العذر فتوضا منه ثم سال
 القرحة التي لم تكن سائلة تقضى ذلك وضوءه
 لان الجدرى قروح متعددة لا قرحة واحدة
 وضوءه يغسله جرحين في موضعين من البدن احدهما
 لا يرقى لو توضا لاجله ثم سال الاخر وعلى هذا
 مسألة المتحرين اذا كان الدم يخرج من احدهما
 وصار به صاحب العذر فتوضا ثم سال الذي
 لم يسيل يتنقض وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث
 الدائم ليس من يتصل به خروج الحدث من
 غير انقطاع بل هو من لا ينفك عليه وقت صلوة
 كامل الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه
 وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر
 كونه صاحب عذر فادام يوجد منه في كل وقت

كما لا يخفى

مسألة الجدرى

في الوقت
 صاحب العذر

صلوة وكومرة فهو باق على كونه صاحب عذر لكان
 تقرره ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضا
 يصلح خاليا من العذر الذي ابتلي به من اول وقت
 صلوة الى اخره فيشترط في الثبوت استيصال
 الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في
 الزوال استيصال الوقت بالطهارة منه بان يفي
 الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك
 يكتفى للبقاء وعود الحدث في كل مرة واذا توضا صاحب
 العذر لحدث اخر غير الذي ابتلي به والدم ونحوه
 من الحدث الذي ابتلي به منقطع ثم سال عليه
 الوضوء ذكره في احكام الفقه لان الوضوء لم
 يقع لذلك العذر بل وقع لغيره وانما لا ينتقض
 به في الوقت ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه
 من الاعذار وقتا كاملا يخرج من ان يكون
 صاحب عذر بالنظر الى العذر المنقطع فان كان
 قد توضا وصلى على الانقطاع لا يبعد لانه صحيح
 صلى بطهارة الامحاء وكذا لو كانا على السيلان

وقال الصغار لا بد للبقاء
 في الوقت مرتين او ثلاثا والاول
 هو المختار قيا ساعا على الثبوت كما
 تقدم شرحه

سيرة جديده

وام دام الانقطاع

(الوضوء والطهارة)
 وتتم

وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين
 وكذا لو توضا على الانقطاع وصلى على السيلان
 لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت
 الاداء وان توضا على السيلان وصلى على الانقطاع
 وتم الانقطاع يعني باستيصال الوقت الثاني
 اعاد لانه صلى صلوة زوى الاعذار والعذر منقطع
 كذا في الكافي رجل انتراى اسخرج ما في انفه
 بالنفس فسقطت من انفه كتلة دم الكتلة
 بالظم الجملة المجتمعة من نحو تمر والطين والمراد به
 صهنا قطعة مجتمعة من الدم الجامد لم ينقص
 وضوءه لان الملق وهو الدم المنجمد بحرارة الطبيعة
 خرج من الدموية والدم النجس هو المسفوح اي
 السائل وان قطرت اي الدم فانه يذكر ويؤتى
 انتقص وضوءه للسيلان القراد وهو الكبار من
 الجنان اذا مضى العضو وامتلأ ما ان كان كبير
 بان كان ماضيه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من
 العضو انتقص به الوضوء وان كان صغيرا بان كان

يخرج ما في انفه دم الكتلة

دوام

ما منه دون ذلك لا ينقض اما العلق اذا مضت
 الواحدة منه الموضوعة امتلاقت وكانت بحيث لو
 سقطت وشقت لسال منها الدم انتقض الوضوء
 وان لم يمض ذلك القدم لا ينقض واما الذباب
 او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى وامتلأ
 وما لا ينقض اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان
 والقي قليل الذي لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد
 منها حداثا لم يكن نجسا عندنا في نفسه وهو الصحيح
 خلافا لمحمد فاذا اصاب الثوب لا يمنع حواشي الصلوة
 به وان اى ولو خش وزاد على ربع الثوب وكذا
 اذا وقع في الماء القليل لا ينجس لانه لو كان نجسا
 لانتقض الطهارة وكذا النوم ناقض للوضوء اذا كان
 النائم مضطجعا اى واضطجعا جنبه بالارض او متكلنا
 اى ممتدا على مرفقه او مستندا الى شئ بحيث
 لو ازيل ذلك الشئ لسقط النائم اى صار من الا
 سترخا بحال لو لا ذلك الشئ لسقط لقوله ثم
 المعنيان وكما يستدل من نام فليتوضأ وفي الكافي
 لو نام مستندا الى شئ ولو ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب
 لو نام

ولم يحكم الشرع بانه ناقض للوضوء

الماء ناقض للوضوء

ظلم باقى

في النائم اذا لم يمتد الى شئ او لم يمتد الى شئ لم ينجس

في النائم اذا لم يمتد الى شئ او لم يمتد الى شئ لم ينجس

وعن الطحاوى انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال
 ولو نام جالسا يتمايل رتما يزول مقعده عن الارض
 ورتما لا قال الحلواني ظاهر المذهب انه ليس بحديث
 وقال الحلواني لا ذكر للنعمان مصطحما والظاهر
 انه ليس بحديث لانه يوم قليل وقال الدقاق
 ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثا وان
 كان يشهو عن حرفه وحر فين فلا وان نام في الصلوة
 قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وهو عليه
 لقوله ثم لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما
 او ساجدا حتى يضع جسده فانه اذا اضطجع استترفت
 مفاصله وان كان الى رجل خارج الصلوة فنام
 على هيئة الساجد ففيه اختلاف بين المشايخ
 قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاموال
 في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا وآليه
 مال المصنف حتى قال وظاهر المذهب انه
 يكون حدثا وهو المروي عن شمس الايمة الحلواني
 وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين
 الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية مح عدم الفرق

في النائم اذا لم يمتد الى شئ او لم يمتد الى شئ لم ينجس

القاسك من كل وجه وقول
 الطحاوى هو المختار صاحب
 الهداية والقدرى وغيرهما
 وهو الاصح
 الطحاوى قال ان همام الانتقال من حال
 الى حال لا يوجب الوضوء لانه مناط الخلق
 على ما يشتمل من النوم فلما خفي النوم اذ لم يمتد
 الا سترضا عن الصلاة وقد وجد في هذا النوع من الاشياء
 اذ لا يملك الاسترخاء على الارض وقد وجد في هذا النوع من الاشياء
 في اصطلاحنا من النوم اذ قد يكون الارتفاع
 الامسكة بالقلعة انتهى

والاعتماد انه ان نام على الهيئة المستوية في السجود
 رافعا بطنه عن فخذه بمجاوفاً رفقيه عن جنبه
 لا يكون حدثاً ولا موقفاً لو حدثت لوحد نهاية استرخاء
 المفاصل سواء في الصلوة وخارجها ^{لنفسها} تمام تحفة
 في الشرح وان نام قاعاً مترجاً او غير مترج
 من صيات القعود او واضعاً اليته على عقبه
 حال كونه مستوياً في الحالتين او واضعاً بطنه على
 فخذه لا ينقص وضوء ذكره محمد في صلاة الاثر
 وفي الذخيرة لو نام قاعاً ووضع اليته على عقبه
 وصار شبه التكب على وجهه قال ابو يوسف عليه
 الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وهذا هو الاصح
 لانه اذا تكبت على وجهه وجعل بطنه على فخذه
 ارتفع جانب الخلف من مقصوده ^{مقعد} وقال المتكبر
 واما جعل اليته على عقبه ولم يضع بطنه
 على فخذه فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة
 هي المذكورة في فتاوى قاضي خان بخلاف
 صورة المتن ولو نام محبياً بان جلس على اليته

بل هذه الهيئة التي يخرج
 الرجوع من صيات التمسك

لو نام محبياً لا وضوء عليه

ونصب

ونصب ركبتيه وشدها ساقية الى نفسه
 بشتي بحيث من ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة
 تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضع
 في هذه الحالة راسه على ركبتيه لما قلنا وفي الحديث
 فان نام مرتباً لا ينقص الوضوء وكذا لو نام متوركا
 وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليته
 بالارض وان سقط النائم فوما غير ناقص ينظر
 ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء
 وعن ابي خنيفة ان انتبه عند اصابته الارض بلا
 فصل لا ينقص وعن ابي يوسف انه ينقص
 وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد
 انه ان زایل مقعدة الارض قبل ان ينتبه ^{ينقص}
 وضوءه وان انتبه قبل ان يزایل فلا قال في
 الخلاصة والفتوى على رواية ابي خنيفة وان نام
 على دابة عريانة ينظر ان كان نومه عليها حالة
 الصعود او حالة الاستراخا لا ينقص وضوءه في الحالتين
 لممكن مقعدة وان كان ذلك حالة الهبوط ينقص

سقوط النائم
 بعد غيره

ان نام على دابة عريانة

الحالتين

ان يش

نومه

في الصلاة
التي هي ركعتان
او ركعة واحدة
او ركعة واحدة
او ركعة واحدة

لعدم تمكنها ولو كان ركباً في الاكاف او في السرج
لا ينقض وضوءه في الحالين اي حال الهبوط وضوءه
من الصعود والاستواء وكذا الاغماء والحيوة
كل منهما ناقض للوضوء وان اي ولو قتل كونهما
فوق النوم لان النائم اذا نثب انتبه بخلافهما
وكذا السكر ناقض ايضا وحده السكر اي علامته
ان لا يعرف السكران الرجل من لمرّة هذا حدة
عن اي خفيفة في ايجاب الحد لا في نقص الوضوء
والصحيح في حدة في النقص ما قلنا في المحيط انه اذا
دخل في غيبته بكسر الهمزة او غير اختيارى
فهو سكران بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لرؤا
المسكنة به وكذا القهقهة في كل صلاة ذات ركوع
وسجود تنقض الوضوء والصلاة جميعاً سواء كان
المقرحة عامداً عالماً بانه في الصلاة او ناسياً
ذلك قوله من ضحك في الصلاة قرحة فليعد
الوضوء والصلاة وان قهقهة في صلاة الجنازة
او سجدة التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحديث

قال الامام ابو الغنا وهو من نضيف القوى
ولا ينقض النسيان وسببها بطون
الاغصان في غيبته وانتهى في الطهارة
هو تقطع القوى واجتماع الهمم
فان قيل انه يوجب العقل فلهذا
سأله في انزاله العقل فلهذا
على الانبياء دون الجنون
وهو البرور يوجب على العقل فيمنعه
بمرجبه والاولى انه حالة لغرض لان
متناهية دماغه بالاجرة المستصفا
اليه فتعطل مع عقله لتمييز بين
الحسن والقبح عن تمييزه المتبادر
سره كنه

في كل صلاة
في كل صلاة

عن معيد بن ابي معيد الخزاز
عنه عن قال بنهما هو في الصلاة
اذا قيل اعني يريد الصلاة
فوقع في ركعة فانه ضحك
القوم فقهقوا فلما انصرف
عليه وم قال من كان منكم ضحك قهقهة فليعد
الوضوء والصلاة سره كنه

في كل صلاة
في كل صلاة
في كل صلاة
في كل صلاة

ورد في صلاة مطلقة وهي الكاملة ذات الركوع
والسجود وان نام في صلوة ثم قهقهة فسدت
صلوته ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل قال
في الخلاصة هو المختار وقال في المحيط فسدت
صلوته ووضوءه وبداخذ عامة المشايخ المتأخرين
وعن اي خفيفة تنقض الوضوء ولا تقصد الصلاة
والذي اختاره في الاسلام في الاصل ومن
بعده من الاصوليين ان قهقهة النائم لا تقصد
الصلاة ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي
اختاره صاحب الخلاصة وان قهقهة القبي
في صلوة لا ينقض وضوءه لانعدام معنى
الجنابة واما التبسم فلا ينقض الوضوء لا اجماعاً
وكذا لا ينقض الصلاة لكونه بمنزلة الكلام
غير المسموع وهذا القهقهة قال بعضهم ما يظهر
فيه القاف والهاء مكررتين وهذا القول غير
مشهور لانه نادر الوقوع والصحیح قوله ويكون
مسموعاً له ويجريانه اي لمن عنده هو الذي

لانها كالكلام
كلام النائم
تقصد الصلاة
عليها اختياره
قافضاً ومنه
الخلاصة فيكون
سره كنه

ولذا لو قرأ بالاجزى في القراءة
في المختار وكذا سائر الاركان ما فعل
منها حال النوم لا يحسب ولا يقع
طلاقة ولا اعتقاد سره كنه

نادر بيان

حدثها به جمهور العلماء سواء بدت نواجزه
 اولا وقال بعضهم وهو شمس الائمة الحلواني
 اذا بدت نواجزه ومنعه الفمك عن القرحة
 فهو قهقهة والنواجز بالذال المعجمة هي الاغراس
 وقيل اقضاها وقيل الانياب وحد التمسيم
 ما لا يكون مسموغا اصلا لاله ولا لجيرانه وذكر
 في الفتاوى الحاقانية وغيرها التمسيم لا يبطل
 الوضوء ولا الصلوة والفمك تغسيد الصلوة
 ولا ينزله الكلام السموع لا يقسد الوضوء
 لان النص ورد في القهقهة والفمك دونها
 وقد الفمك ان يكون مسموغا دون جيرانه
 وكذا المباشرة الفاحشة ناقصة للوضوء
 من الرجل والمرة وان لم يخرج مذي عند
 ابي خنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد وقهيان
 يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجه منتشر
 فرجها من غير حائل من جهة القبل والدر
 وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي

الناجذ آخر الاغراس والاشان
 اربعة نواجز في اقصى
 الاشان ص 2

وحد التمسيم

وهو ان يتماشي بدنه بدنها
 مجريه والتشتر الله وتماشي
 الفرجان صد التربعة

فاقيم

فاقيم السبب الغالب مقام المسبب واما مس
 الذكر واكثر شي مما مسته النار مباشرة كالشواء
 او بجائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا
 خلافا للشافعي في مس الذكر واما الاكل ما مست
 النار فالشافعي لم يخالف فيه ومالك واحمد
 يوافقان الشافعي وكذا مس المرأة لا ينقض
 الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدونها
 وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا
 وقال مالك واحمد ينقض ان كان يشهوة
 والدلائل مستوفاة في الشرح ولو حلق الشعر
 اى شعر راسه او لحيته او شاربه او قلم
 الاظفار بعد ما توفى لا يجب عليه اعادة
 الوضوء ولا اعادة غسل ما تحت الشعر
 او الظفر ولا مسح لان الغسل والمسح
 في محله وقع طهارة حكمية للبدن كله من
 المحدث لا يختص بذلك المحل فلا يروى حكمه
 بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه

في غير هذه النواجز
 في غير هذه النواجز
 في غير هذه النواجز

والاشان من النواجز
 والاشان من النواجز
 والاشان من النواجز

حاق الشعر

سألت عن رجل غسل رجله
فقط أو قشر بعض جلد رجله
أو غيرها من الأعضاء
بعد الوضوء والفصل لا تبطل طهارة ما تحت
ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي الوضوء
وشك في الحدث فلا وضوء عليه لأن اليقين
لا يرزول بالشك ومن شك في الوضوء ويتيقن
في الحدث أي يتيقن أنه أحدث وشك هل
توضأ بعد ذلك أم لا فعليه الوضوء لما قلنا
ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه
هل غسله أم لا فقدم غسله كان متيقنا
فلا يرزول بالشك فعليه غسله ما شك فيه
وإن شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا
يلتفت إلى الشك ولا يلزمه غسل ما شك
فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لأن التمام
قربة ترجح غسله وكذا من علم أنه قد للوضوء
وشك هل توضأ أم لا فهو على وضوء ومن علم
أنه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاه

لأن الفصل والمسخ في محل وقوع
طهارة مكينة للبدن

بما أنه قد يتيقن
بغير شك

بشرة قد استبرج جلد لها فوق الغسل أو المسح عليه ثم
قشر أو قشر بعض جلد رجله أو غيرها من الأعضاء
بعد الوضوء والفصل لا تبطل طهارة ما تحت
ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي الوضوء
وشك في الحدث فلا وضوء عليه لأن اليقين
لا يرزول بالشك ومن شك في الوضوء ويتيقن
في الحدث أي يتيقن أنه أحدث وشك هل
توضأ بعد ذلك أم لا فعليه الوضوء لما قلنا
ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه
هل غسله أم لا فقدم غسله كان متيقنا
فلا يرزول بالشك فعليه غسله ما شك فيه
وإن شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا
يلتفت إلى الشك ولا يلزمه غسل ما شك
فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لأن التمام
قربة ترجح غسله وكذا من علم أنه قد للوضوء
وشك هل توضأ أم لا فهو على وضوء ومن علم
أنه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاه

أم لا

أم لا فعليه الوضوء نظر إلى القرينة ولو يتيقن
أنه لم يغسل عضواً من أعضاء الوضوء ونسي
أي عضو هو ذكر في مجموع التوازل أنه يغسل
الرجل اليسرى ومن رأى بلا بعد الوضوء لا يعلم
هل وضوءاً أو بولاً وإن كان الشيطان يربه
كثيراً لا يلتفت إليه ليتقنه بالطهارة وشك
في الحدث ويتيقن أن ينفع فرجه وسراويله
بالماء إذا توضأ قطعاً لو شؤسته أو تحت بالقطن
فصل في بيان الخجاسة الحقيقية الخجاسة
على ضربين أي نوعين خجاسة غليظة وخجاسة
خفيفة أما الخجاسة الغليظة فهي كالعدوة
هي رجيع الإنسان والبول أي بول ما لا يؤكل
لحمه سوى العرس والدم المسفوح ونحو الكلب
أي رضيعه وكذا سائر سباع البهائم ولحم
الخنزير وجميع أجرائه هذه الأشياء نجاسة
مجمع عليها الأشعر الخنزير فإن فيه عن محمد أنه
لوقع في الماء لا يتنجس وكذا الحوم ما لا يؤكل

أن كان أول ما عرض له
إعادة الوضوء صحيح

لأن هذه الكلمة إنما تنفع إذا كان قريب
المحل بالوضوء أما إذا بعد وقفه الموضوء
فلا تنفع والذي تنفع بكل حال
صلى القطن والله أعلم ثم
تطهرها أصلاً وضلوا في بيان
الخجاسة الحقيقية وقدم الحكمة للآخر
وقوعها وأهمها حيث لا يقع شيء
عند الإمام صلى الله عليه وسلم
سما رقتان فكونه نجساً والحقيقة
بجلافة وعند أهل الغليظة نجاسة التي لا تخاف
في سائر نجس والحقيقة بخلافه وتزده النقص
في تصديق بلاد الذهبية تأمل رحمه الله

وأيضا في قوله
ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول
مالك

من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ان خروما
لا يؤكل طاهر عند محمد واما بول ما يؤكل فمسلم
ومحمد ذكرناه واما بول الهرة ففي ظاهر المذهب
هو نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد في الذي
يعتاد البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى
لتعذر اخراجه عنه وقاله في ابوجهير نجس
الاناء دون الثوب وهو حسن لان العادة تحجز
الاواني فلا ضرورة في حقها بخلاف الثياب
واما خروما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة
والبط والاوز ونحوها فطاهر عندنا وذلك
كالحمية والعصفور ونحوها للاجماع على
اقتنائها في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان
خروما نجسا لما تركوها فيها ولو وقع في الماء
لا يفسده لكونه طاهرا وكذا بعر الفارة اذا وقع
في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا بحيث لا
يظهر طعمه لعموم البلوى وفيه نظر ذكرناه في الترخ
وفي فتاوى قاضي خان وبول الهرة والفارة

اي في قوله ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول
مالك

ولما كان ينجس مع البول في المذهب
لان الثياب في الجوارح طاهرة

نجس

مطل بعر الفارة

نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب ولو
لم يكن بعر الفارة مع حنطة ولم يظهر اثره
يُغسل للضرورة البيضاء اذا وقعت من الدجاجة
في الماء او في المرق لا تقسه وكذا السجدة اذا
وقعت من امها رطبة في الماء لا تقسه لان
الرطوبة التي عليها ليست بنجاسة لكونها
في محلها وكذا الامعة بكسر اللهمزة وفتح الفاء وقد
تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء
اللبن طاهرة عند ابي حنيفة اذا خرجت من سرة
ميتة سواء كان جامدة او مائعة وعندها
المائعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر
بالغسل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف
في طهارتها والخلاف في لبن الميتة على هذا اما
الماء المستعمل فنجس نجاسة غليظة عند ابي
حنيفة وفي رواية الحسن ابن زياد عنه
وعند ابي يوسف نجس نجاسة خفيفة وهي
روايته عن ابي حنيفة ايضا طاهر غير مطور

في المرق لا تقسه
في الماء لا تقسه
والاخر اذ غلبت

الاخر هو اللبن الذي يكون بعد
الولادة قبل ان يشرب الماء

مطل المستعمل
الماء المستعمل
في المرق لا تقسه
في الماء لا تقسه
والاخر اذ غلبت

وعند محمد وهو رواية عن ابي
حنيفة ايضا صحيح

مفصل بیان الاموال المستعمل

ط
عن زرارة عن محمد بن الحسن
قال سئل عن رجل اغتسل
بماء حار ثم اغتسل بماء بارد
فقال اذا توضأ العبد المسلم
والمؤمن فغسل وجهه كل غطئة
نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر
قطر الماء فاذا غسل يديه خرج منه يد حط
قطر الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل حبة
قطر الماء حتى يخرج من ثغري الاذنين رواه
الاجماع وقالوا لا سقط الفرض مؤثرا له
فانسلوة تحل ذلك المانع الى الماء وصار

فقط الماء فاذا غل يدخرج من يد حطية بطشها يداه مع الماء او مع ام
فقط الماء فاذا غل رجليه خرجت كل حكة فمشها رجليه مع الماء او مع ام
فقط المارح يخرج فتنان الذنوب رواه مسلم وذلك لا يكون الا بشية القرب
اجامعا وقالوا لا اسقط الفض تؤخر الا يفر لا لا غل الاعضاء وقد قل فيها ما يمنع
ما فصوله تحول ذلك المانع الى الماء وصار تحول الانعام من غير كسر

الى المستقر

امرأة غسلت القدر

هذا الرجل
لا يصير متعلماً ولا قولها لا يصير متعلماً
فقد كثر
اد قال المنجب والمحدث
مقبول
يد ١٥ الاناء
لا يغسد ما

الى الرفق لاخراج الكوز لا يصير مستحلاً وكذا
 الجنب اذا ادخل رجله في البئر في طلب الدلو
 لا يصير مستحلاً للضرورة بخلاف ما لو ادخل
 يده او رجله للتبرد ولو اخذ الجنب المأبغة
 لا يؤبر المضمضة لا يصير مستحلاً عند محمد وقال
 ابي يوسف لا يبقى طهوراً قال قاضي خان هو
 الصحيح وان ادخل الجنب او المحدث يده في
 الاناء يريد القتل ان ادخل الاصابع دون
 الكف لا يصير مستحلاً وان ادخل الكف يصير
 مستحلاً كذا في الخلاصة وفيها طاهر اذا اغتسل
 في البئر بنية القرية افسده وان اغتسل لطلب
 دلو ليس على بدنة نجاسة ولم يدلك فيه حديد
 لم يفسده عندهم جميعاً اقول وكذا لو دلكه
 لازالة الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء
 الوضوء فانه الاصح انه لا يصير مستحلاً وكذا اذا
 غسل ثوباً او اناء طاهر وان ادخل الصبي يده
 في الاناء علم ان ليس بها نجس يجوز توضأ به

الطاهر
 سار

مذهب
 ادخال الصبي يده
 في الاناء

وان شك

وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به
 وان توضأ به جاز هذا اذا لم يتوضأ به فان توضأ
 ثانياً اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير
 مستحلاً اذا كان عاقلة لانه نوى قرينة معتبرة و
 ان انتفع من غسالة الجنب في الاناء لا يفسده
 الملائمة ان سال فيه سيده ان فاته يغسله وعلى
 هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده
 ما لم يغلب عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز
 الانتفاع به وبالماء النجس في نحو بل الطين وفي
 الدواب وكل اصاب دبع فقد طهر لقوله
 ايما اصاب دبع فقد طهر والاصاب اسم للجلد
 قبل الدبع واذا طهر جازت الصلوة معه لبوساً
 او مقروناً او محمولاً الا جلد الخنزير لنجاسته
 عينه والادوية لكرامة وذكر في الترخاى
 شرح الاسبيجاني وفي بعض النسخ صريح بكل
 حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ونحوه
 وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولاً

عاصم قال تصدق علي مولاه ليموت
 بثة فانت فم رسول الله م م
 فقال صل اخذتم اصابها فديغتموه
 فانقصتم به فقالوا انها ميتة
 قال انما حرم اكلها

الموضع موضع العدم الطهارة فكان
 ما قيل الانسان اولاً بالتعظيم

اللحم او غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا
 مستوفى في اول الفصل جلد الادنى اذا وقع منه
 مقدار ظرف في الماي يفسد الماء لانه نجس وفي الحائض
 كل ما كان سورته نجسا لا يظهر لحمه وجلده
 بالذكاة وقد قدمنا الكلام عليه والافصح طهارة
 جلده دون لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب
 يظهر بالذبح وعصب الميتة وعظمها وقرنها
 وريبتها وشعرها وصوفها وطلعها وكذا حافها
 ومخلبها وكل ما لا تحمله الحيوة منها طاهر اذا لم يكن
 عليه دسومة لما روى عن عبدالله ابن عبد الله ابن
 عباس قال اغا حرم رسول الله من الميتة لحمها فاما
 الجلد والشعر والصوف فلا يابس به والكلام عليه
 مستوفى في الشرح واما جلد الفيل فيظهر بالدباغة
 لسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع
 به عند محمد فان عنده الفيل نجس العين كالخنزير
 فلا يجوز الانتفاع منه بشئ وروى عن محمد
 امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن أسد

وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اشعره وقسم بين الاصحاب
 وذلك دليل على طهارته كملاله

عظيم الفيل نجس
 عند محمد

وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال
 ان في نجس لانه لا ينتفع به فلا
 يجوز بيعه ولنا ان عدم الانتفاع
 والبيع للكرامة فلا يدل على نجاسة
 هذا اي نعم

او تغلب

جلد الانسان
 جلد الكلب
 جلد الذئب

او تغلب او كلب جازت صلواتها لطهارة هذه
 الاشياء وكذلك ستن الانسان وعظمه طاهر
 في الصحيح فيجوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر
 المذهب وعن محمد انها لا تجوز اذا زاد على قدر
 الدرهم وذكر الشيخ الامام الانسباني بكسر
 الهزة واسكان السين المهملة بعدها باو حدة
 والفتحة ثم نون ساكنة وكاف مشوب الى ساكنة
 قريبة من قري اسبيجاب في شرحه السجباب اي
 قروا اذا اخرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع
 بؤ ذلك الميتة لا تجوز الصلوة به ما لم يغسل
 لانه نجس بعد الدباغة بالودك فيطهر بالغسل
 ثلثا مع الحصر وان علم انه مدبوع بشئ طاهر
 حازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك
 انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر فلا فصل
 ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل جاز
 بناء على ان الاصل الطهارة والدباغة وهي ما
 يمنع النجس والعناد عن الجلد على ضربين حقيقة

من الانسان وعظمه طاهر

وحكمة فالحقيقة ان يدب بسنن طاهر من الادوية
 والمعدة للدب كالفض والسبح والنب
 والملح والقرص ونحوها واما الحكمة فان يخرج
 الجلد عن حكم الفساد وينزل النور عنه من غير
 استعمال شئ من الادوية بل اما بالتراب اى جعل
 التراب عليه او جعله في التراب او بالشمس
 اى وضو الشمس او بالقائه في الريح فتزول
 رطوبته بهذه الاشياء ويصير مدبوغا طاهرا
 ولكن لو اصابه بعد الذباجة الحكمة ما رقى
 اى حنيفة في عوده نجسا روايتان في رواية
 يعود نجسا لعود الرطوبة وفي رواية لا يعود
 نجسا لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبة
 النجسة التي كانت فيه وكذا اللحم الثوب اذا اصابه
 مني فرك ثم اصابه الماء وكذا الارض اذا اصابها
 نجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا البئر اذا
 نجست فزارها ثم عاد ماؤها في كل من هذه
 المسائل روايتان في عودها نجسة والاعم

فوق غير المني

في غير المنى عدم العود وفي المنى العود وقوله
وفي فتاوى قاضي خان ان الاظهر في البئر
ان يعود نجساً غير صحيح بل المذكور فيها في فصل
البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزح
وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجساً لان
الزائل لا يعود بلا سبب جديد **فصل في البئر**
واذا وقع في البئر نجاسة ترخت اى اخرج ما
وهاو وكان نزح ما فيها من الماطهارة لها
فلا يحتاج الى غسلها او شئ اخر وان وقت
فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوهما
في مقدار ينزع منها عشرون دلواً الى ثلثين
لما روى عن انس انه قال في فارة ماتت
في البئر فاخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون
دلواً فالعشرون بطريق الايجاب والثلثون
بطريق الاستيجاب والمعتبر هو الدلو الوسط
وهو ما يبيع صاعاً من الحب المعتدل وان ما
ت فيها حمامة او دجاجة او سنورا وما قا

وَقَالَ الْمَلِكُ أَتَنْتَ عَلَى مَا لَمْ تُغَالِ فِيهِ مِنْ كَيْفٍ أُنْزِلَتْ سُبُلُ الْبَرِّ وَرَبُّكَ يَوْمَ تَوَفَّاكَ أَسْمَعُ
وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْرَارُ عَنْ عَذَابِهِمْ وَيُخْلَقُونَ لَكَ آيَاتٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِنْ أَنْفُسِكَ فَانْصُرْ
مَنْ يَزِيدُ فِي الصَّالِحِينَ إِنَّ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ اللَّهَ هُمْ يُضِلُّونَ أَنْفُسَهُمْ سَاءَ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِمَّا نَسُوا
وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ يَصْنَعُونَ قَدْ خَلَّيْنَا بَيْنَكُمْ وَاللَّذِينَ هُمْ بِكُمْ شَرُّهُمْ لَوْلَا الْحُكْمُ فَلِلَّذِينَ ظَلَمُوا ضَلِيلٌ مُبِينٌ
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْلُوكِ

فلا يكون بخلافكم
من عين الأول من الغالب انه غيره

والفقد عليه
الصلوات
سنة

توب اصابه مني ففقت
ففرق ثم اصاب الماء

وہا

في الجنة نزع منها اربعون دلوًا او خمسون
 كذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الظاهر
 يعني اظهر من قول القدوري الى ستين الحديث
 ابى سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت
 في البئر ينزع منها اربعون دلوًا وهذا البيت
 الايجاب والخمسون بطريق الاستيجاب وان
 ماتت فيها شاة او كلب او آدمي نزع جميع
 الماء روى عن ابن سيرين ان زنجيا وقع
 في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج
 وامر بها ان تنزع وكذا ينزع جميع الماء ان
 استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم اى
 ولو لم يصب فيه الماء لان الخنزير نجس العين
 وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس نجس العين
 فيما لم يصب فيه الماء لا يجب نزعها كما في سائر
 السباع وقيل عندها نجس العين وعند ابى
 حنيفة لا وقد استوفينا ذكر الاختلافات
 في الشرح وكل حيوان سوى الكلب والخنزير

ماتت شاة او كلب او آدمي

القدوري
 ما بين
 الى ستين

قوله
 قال زنجي
 انطباع
 اذا تفتت
 وتفتت

على ما ذكره

على ما ذكره اذا اخرج حيا وقد اصاب الماء
 فحه فانه ينظر ان كان سورة طاهرا ولم يعلم
 ان عليه نجاسة لا ينجس الماء ولكن لا يتوضأ
 منه احتياطا لاحتمال انه كان عليه نجاسة
 او انه احدث عند الوقوع ومع هذا ان توطأ
 حار لان الاصل عدم ذلك الا ما كان غالبا كما
 قالوا في القارة اذا هربت من الهرة فسقطت
 في البئر نجستها الغلبة البول منها عند الخوف
 من الهرة وان كان سورة نجسا ينزع كله
 لتنجسه بسوره والآله وجوب النزع فيما
 سورة نجس سواء اصاب فيه الماء او لم يصب
 على ما اختاره قاضي خان وحققناه في الشرح وان
 كان سورة مكروها ينزع منها عشر دلاء وكوها
 استجابا كذا في الخلاصة احتياطا وان كان
 سورة مشكوكا ينزع كله ايضا ليذهب الشك
 لذاروى عن ابى يوسف في الفتاوى ولم يذكر
 من غيره خلافة وان استعمل فيها الحيوان الواقع

ويعلم

او تقسم نزع جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك
 الحيوان او كبير بعد ان كان مما يفسد الماء وكذا
 لو وقع فيها ذئب الفارة ونحوه لانتشار
 التجاسة في جميع الماء وان وجدوا فيها فارة
 ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنتع
 اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا نوضوها في ذلك
 اليوم والليله وغسلوا كل شئ اصابه ما وصا
 في الزمان المذكور وان كانت انتفتحت ونفتحت
 اعادوا ثلثة ايام ولياليها او ما اداوه بوضوئهم
 منها في الزمان المذكور وغسلوا كل ما اصاب
 ما وصافيه عند اوصيغه وقال ليس عليهم
 اعادة شئ ولا غسل شئ حتى يتحققوا بميتي
 وقعت لاحتمال انها وقعت تلك الساعة فانت
 او كانت ميتة منتفخة او متفتحة ثم وقعت
 مريح او غيره ولا في خيفة او كونها في البئر
 سبب ظاهر لموتها فيحمل عليها احتياطاً والانتفاع
 او التفتيح يدل على طول المدة فقد ر بالثلث

باعتبار

وذلك لان الحوادث تضاف الى
 اقرب الاوقات عند الامكان
 واليقين لا يزول بالشك واليقين
 كانت متفتحة ووقف الشك
 في زوالها قبل الاطلاع وصار
 لمن راي في وقتها انها
 لا يدري متى اصابته

والقاضي ان
 البئر على حاله لان
 هذه الخاسرة
 فيما قبل فليس
 كما لو حدثت في
 الدماء

باعتبار الغالب واذا وقعت بركة او بئرتان
 في البئر من بئر الابل او الغنم لم يتنجس البئر
 واستحسانا لدفع المخرج لان ابار الغلوات
 ليس لها اغطية والمواشي تبصر حولها والريح
 تمب فحمل القليل عفواً دون الكثير وان وقعت
 اى البركة والبئرتان في اللبن وقت الحلب
 فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها اثر لم
 يتنجس اللبن ايضاً كما لم يتنجس البئر وهو
 مروي عن علي رضي وآن وقعت في غير ذلك
 الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس
 في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب
 لان من عادتها ان تسفر ذلك الوقت
 والاخترازع عنه غير ذلك كذلك غيره وروى
 عن ابي حنيفة البركة اذا كانت يابسة لم تصد
 الماء اي ماء البئر ما لم يستكره الناس لعموم البلوى
 وفيه اشارة الى ان الرطوبة ليست كذلك
 وفيه ان حد الكثير ان يستكره النافر وهو

والقاضي ان
 البئر على حاله لان
 هذه الخاسرة
 فيما قبل فليس
 كما لو حدثت في
 الدماء

مطل
 اذا وقعت بركة
 البئر فان اخرجت قبل الافتراق في اليوم
 لم ينجس البئر فيها ذكر

ان الى ان حكم ابار الامصار خلاف ذلك وقال
 الامام القمي ان في الاصح التنجس بين ابار
 الغلوات والبيوت سرقة كسر

البركة
 ضرورة متعين بان تترك في ساعة
 ولم يبق لها لون فحتم

في قوله ان لا ينجس كل دلو من بركة او بعرتين
وعند محمد ان ياخذ ربع وجه الماء في الوطأة
والتكسر اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم
افتي فيها بالتنجس وبعضهم سوى اى بين الرطب
واليابس والتكسر والقيح هو المختار صاحب الهداية
لتحقق الضرورة في الجميع الاروات بمنزلة المنكسة
للتخلل والرخاوة فيها وكذا الاختار واكثر
المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة القائمة بالبلوى
ان كان فيه ضرورة بتصر الاختار وقوع المخرج
كآبار الغلات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق
لا يحكم بالنجاسة وان كان الاختار غير معتبرا
كآبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق
فهى بمنزلة الاناء ينعف فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي
ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة والبلوى
فينظر الى ما هي قيم والروت اذا كان صليبا فهو
بمنزلة البكرة في الحكم وان وقع خر الحام والعصور
في البئر لم يفسد ما وصالا طاهر وهذا مذهبنا

مطلوب
خر الحام والعصور

خلافا

في قوله ان لا ينجس كل دلو من بركة او بعرتين
وعند محمد ان ياخذ ربع وجه الماء في الوطأة
والتكسر اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم
افتي فيها بالتنجس وبعضهم سوى اى بين الرطب
واليابس والتكسر والقيح هو المختار صاحب الهداية
لتحقق الضرورة في الجميع الاروات بمنزلة المنكسة
للتخلل والرخاوة فيها وكذا الاختار واكثر
المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة القائمة بالبلوى
ان كان فيه ضرورة بتصر الاختار وقوع المخرج
كآبار الغلات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق
لا يحكم بالنجاسة وان كان الاختار غير معتبرا
كآبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق
فهى بمنزلة الاناء ينعف فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي
ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة والبلوى
فينظر الى ما هي قيم والروت اذا كان صليبا فهو
بمنزلة البكرة في الحكم وان وقع خر الحام والعصور
في البئر لم يفسد ما وصالا طاهر وهذا مذهبنا

مطلوب
خر الحام والعصور

خلافا للشافعي وان وقع خر الدجاجة افسده
لانه نجس غليظ وكذا ما شايحه وكذا خر الحقا
وبول لا يفسده للضرورة وكذا زرق مالا يوك
لحمه من الطيور فانه طاهر عندها في رواية خلافا
لمحمد وهو يتاقتض قول فيما تقدم وقال محمد
كلاهما طاهر وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة وابي
يوسف ان ذرق سباع الطير نجس خاصة الحففة
لا يفسد الثوب الا اذا احتس ويفسد الماء وان قل
كسائر النجاسات الحفيفة ولا يفسد الماء الكثير
ما لم يضره كسائر النجاسات ويفسد الاواني
وان قل لا مكان صورها عنه ولا يفسد الماء البئر
لتعذر صورها عنه وان بالت شاة او بقرة او
غيرها مما يوك لحمه في البئر يتنجس لان خفة النجاسة
لا تظهر في الماء ويمكن صون البئر عن ذلك الا عند
محمد لانه طاهر عنده وان قطرت دم او خر في البئر
ولو قطرة واحدة ينزع ما البئر كله لتنجس وفي
الذخيرة جنب نزع من البئر دلو اقصيت على راسه

بول ما يوك وخر ما لا يوك من الطيور
لحم الذي هنا هو الصحيح
فان حكمه بخلاف الغلظة في الشباب
دون الماء حتم

مطلوب
ذرق سباع الطير

مطلوب
ذرق سباع الطير

مطلوب
دم او حمرة البئر
لان ماء البئر في حكم القليل ولو كان
كثيرا ما لم ينجس عشرة عشر او قد تقدم
ان القليل يتنجس بوقوع النجاسة
وان لم يظهر اثره فانه يفسد

وان وقع طيب في البئر
التحيز

ثم استغسلوا اخر فتقاطر من جسده في البئر لا يجس
البئر وان قدر ان الماء المستعمل نجس للضرورة اذ في
الترزعه في هذه الحالة خرج وان وقع جنب ومحدث
في البئر او دخل فيها الطلب ولو اى لم ينوى الغسل
او الوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب والماء
نجس قالوا لانه باول ملاقة الباصار مستعملا و
المستعمل نجس فيبقى بقية الاعضاء وهو نجس فلم
يرز عنها المحدث فبقى على صلاته وقال في رواية
اخرى يخرج من الجنابة اذا تمضمض واستنشق
ثم انه يجس نجاسة الماء المستعمل فعلى هذه الرواية
يجوز له ان يقرأ القرآن لمزوجه عن الجنابة قال في المحرر
وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يقطر له حكم الاستنجاء
قبل الانفصال للضرورة وهو اوفق الروايات عنه
انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء
طاهر لان ابو يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه
في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهر الرجل وسمح
فالما لم يزل به حدث ولا استعمل للقرية فبقى لا كان

وقال

الرجل طاهر

وقال محمد كلاهما طاهر الرجل لمزوجه عن المحدث
والمال لانه لم تقم به قرية لعدم النية هذا كله اذا
لم يكن على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية وان
كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او
كان مستنجيا بغير الماء يتنجس الماء بالاجماع
ولو وقعت الحايض ان قال بعد انقطاع
الحيف في كل جنب وان قاله فكل طاهر
غير المحدث ولو وقعت في البئر الترم من فارة
فقد روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزح
عشرون دلوا او ثلثون فحكم الاربع حكم الواحدة
وان كانت الفارات الواقعة خمس ينزح اربعون
دلوا او خمسون الى تسع فحكم الزايد على اربع
الى التسع حكم الدجاجة فاذا كانت الفارات
عشر ينزح ماء البئر كله بمنزلة الكلب وعن محمد
الفارتان اذا كانتا هيئة الدجاجة ينزح اربعون
وفي الهريتين ينزح كل الماء كما في التجنيس وهو
اقب من قول ابي يوسف الا ان يكون مراد الصغار

مما يقع في البئر

قبل بيان

واحدة
وقعت في البئر من فارة

التي الحسن منها قدر الرجاجة ونحوها فلا خلاف
 في الحقيقة وان كانت البئر معتلة لا يمكن
 نزعها الا بخرج عظيم اخرجوا مقدار ما كانت
 فيها من الماء وقت ابتداء النزع ثم ان المتنازع
 اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم حفر
 حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتحتض
 في نزع الماء حتى تملأ الحفرة وهو مروي عن
 ابي خنيفة وابي يوسف وقال بعضهم وهو عراقي
 خنيفة ايضا يحكم بزيادة عدل من اهل البصرة
 بالماء في نزع منها يحكم بها فان قلنا ان ما فيها
 ذلك الوقت الف ذلو مثلا نزع ذلك وهذا شبه
 بالفقه قاله في الهداية وفي الكافي هو الاصح
 وروى عن محمد انه قال ينزع منها ما استادوا
 الى ثلثائة دلو وانما اجاب بذلك بناء على كثرة
 الماء ابار بعدا وكذا في المبسوط والمروى
 عن ابي خنيفة انه اذا نزع منها مائة دلو يكتفي
 وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في

البئر معتلة لا يمكن نزعها

في نزع الماء من البئر
 في نزع الماء من البئر
 في نزع الماء من البئر

الكفاية

الكفاية وهذا اي اعتبار غالب ابار البلد
 ايسر على الناس واعتبار قول القائلين احوط
 واذا نزع بوقوع الفارة عشرون دلو او ثلثون
 ظهر الدلو والريشة بالكيس والمد وهو الحمل وكذا
 تظهر البكرة ونواحيها ويد المستقي تبعا لطولها
 البئر وكذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب و
 وجوب نزع الكل اذا وصل الى حد لا يملأ
 نصف الدلو كان نزع الكل وحكم بطهارة
 البئر وتوابعها ذكره البرازي وذكر قاضي خان
 انه اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء
 طاهرا او طهورا وهو اوسع وذلك احوط ولو
 نزعوا بدلو منخوقا كان يخرج فيه اكثر من
 نصفه وهو بمنزلة الصحيح ذكره البرازي
 ايضا وموت باليس له دم سائل لا يجس الماء
 ولا غيره اذا مات فيه كالبقي اي العوض
 والذباب والزناير بجميع انواعها والعقارب
 والخنثاقس والعلق وما شابه ذلك من الفرائس

البكرة بفتح الباء دولا البئر

ميت ما ليس له دم سائل

في نزع الماء من البئر
 في نزع الماء من البئر

وذكر لان
 بوبك

五

أما الحية البرية إذا ماتت
في الماء تغتذ الماء صح

والتواضع
على الخلق
والمشقة على
الخلق
ومن لم يكن
ومختلف فيه
سنة كرم

92

الحياة المائية

[illegible]

زوال النجاسة
الحقيقة
الماء

مطالعہ
سور الفریس

و معنى الشك تفادى الالة
بين الطهارة والنجاسة كذا
في الاكبر ثم 2

ضُرُوبُ

موتی

نمبر

بسم و قرآن
وصف و بیان
و تفسیر
نسخه

شربتِ مایاں

[illegible]

في قوله
تحتسب

وتحتسب فيها تجسب وان مكنت ساعة وكنت
فيها فمكروه وليس يجسب عند ابي خنيفة وابي
يوسف خلافا للمحدثين على التطهير بغير الماء
وسور الحمار والبغل الذي امته اتان مستلوك
فيه وقيل الشك فيه قيل في طهارته وقيل
في طهر ريته وهو الاصح والا لوجب عليه غسل
رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضي بالمستلوك
وتعبد البغل بالذي امته اتان ذكره جماعة منهم
السروي في الشرح الهداية حتى لو كانت امه ركة
فنسوره كسور الفرس لان البعرة بالام وكذا
ان كانت امه بقره وعرق كل شيء معتبر بسوره
فما كان سوره طاهرا فعرقه كذلك وما سوره
نجس فعرقه نجس وما سوره فعرقه مكروه اي
يكروه ان يصلي وبدنه او ثوبه ملوث الا ان عرق
الحمار وكذا البغل طاهر بغير شك وان فرض ان الشك
في طهارة سوره وقوله عند ابي خنيفة في الروايات
المشهورة انما هو لان الروايات عنه مختلفة

مطلب سور الحمار والبغل
فان قد قد انفس وهو طاهر على ما مر
فان زالة النجاسة به جائزة عند صاحبها فيقع
بشرها على طاهر فلا يلزم في المحدثين وهو يوسف
وان كان غير طاهر المص في طهارة العضو
فقط سقط في مثل هذا الموضع لمكان
الضرورة كذا في الكفاية وكذا ان يقال
ان امراد التريق بالان بمنزلة القسب
بسم الله

لان الولد ينسب الالم كذا في الغاية
وفي الفتاوى الصغرى من المشايخ
من فرق بين سوره الحمار الذي
وسور الاتان فقال سوره الحمار
نجس لانه يشتم بول الاتان
فتحتسب فيه ما بين ذلك

طاهر المكان
ما لم يعلق الطاهر
على الماء
رأسه
ولو كان انك
توضيها
عليه غسل
أصابعه
تأخر
لنفسه
صلى
المكره
الذي
انما يقع
القول بان النجاسة
في الطهارة
بسم الله

الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان
الامامين يحالفانه ذكره القدوري اي ذكر ان
عرقه طاهر في الروايات المشهورة وفي بعض
الروايات انه نجس غليظ لكنه جعل عفوا في
التوب والبدن للضرورة وفي بعضها نجاسة
خفيفة والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر ولين
الاتان اي الحماره نجس في ظاهر الرواية عن
اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه
طاهر لكن لا يוכל لحمه وهو الصحيح ثم يجهل لغيره
بل الصحيح انه نجس على ما حققناه في الشرح وان
اصاب الثوب او البدن من سور المكروه لا يمسح حوله
الصلوة وان محسنى اي ولو كان بحيث يعد كثيرا
فاحتسب لانه طاهر الا انه تكره الصلوة معه كما
يكراه الوضوء واكله وشربه وان يدع الهرة لمحسنى
بدنه او ثوبه ثم يصلي به من غير غسل والاصح انها
كراهة تنزيه على ما اختاره الكوفي وقيل تحريم
على ما اختاره الطحاوي وان اصاب الثوب

شتم الامية نجس الا انه صح

من سور المكروه

او البدن شئ من السور المشكوك لا يمنع جواز الصلوة
 ايضا وان فحس وروى عن ابي يوسف انه قال
 يمنع ان فحس بناء على انه نجس نجاسة خفيفة وجميع
 ان السك في طهورية لا طهارة بل هو طاهر
 قطعاً وقد تقدم وان اصاب التوب او البدن
 شئ من السور نجس يمنع جواز الصلوة اذا زاد
 على قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يمنع جواز الصلوة
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او
 دونه فهي عفو لا تمنع جواز الصلوة عندنا وعند
 والشافعي تمنع جواز الصلوة وان قلت وكذا عند
 مالك واحمد ولكن ينبغي ان تفصل وان كانت
 اي ولو كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم على ما
 تقدم في الآداب حتى ان التوب او البدن اذا اصاب
 من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يصلها
 ثم اصابه منها مقدار ما لو حجت تلك النجاسة
 التي اصابته او لا يصير المجموع اكثر من قدر الدرهم
 تلك النجاسة في جواز الصلوة بالاجماع وقد روي

قال اذا كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم
 او بدنه ففحس يمنع جواز الصلوة
 وان كانت اكثر من قدر الدرهم
 او بدنه ففحس لا يمنع جواز الصلوة

لان النجس الموصى به التطهير
 بين القليل والكثير وكما في النجاسة
 الحادثة ولنا ان القليل عفو بجماع
 اذا استخار بالحق كافي بالاجماع
 ومولا يستأصل النجاسة ولان
 الخبز غم النذر القليل متعذر
 والتقدير بالدرهم مروي عن
 وعلى وان موقوف رضي الله عنهم
 وهو مالا يعرف بالراي فيجعل على
 السباع واما النجاسة الحادثة
 فانها لا تجري فيمنع من مقدار
 منها ولا جرح في اذنها كذا
 الحقيقة فامتنع قاسم

في النجاسة الغليظة
 او في النجاسة الخفيفة
 او في النجاسة الخفيفة
 او في النجاسة الخفيفة
 او في النجاسة الخفيفة

اي مع تلك النجاسة

مطلوب مقفلة
 درهم

واخذ التقدير من وضع
 الاستحباب قال النجس
 في ما السهم فكانوا عنه
 التقدير من حيث السهم
 بل الصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر
 وهو ما واداه
 مفصل الاصابع
 ذكر القاعد
 الا ان
 درهم
 مطلقا
 الرمد وان

النجاسة الرقيقة

وهي نجس

عن ابي خنيفة انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابه
 لزيادة ورعه ومحافظة على آداب التريفة
 ودقايق التقوى ثم الدرهم المقدربه هو الدرهم
 الكبير الشليل بكسر الشين منسوب الى الشليل
 اسم موضع وهو مثل عرض الكف اي مفر الكف
 وهو داخل اصول الاصابع قال الفقيه ابو جعفر
 الهذلي وفي يقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني
 وهو ما يبلغ وزنه مثقالا في النجاسة المستحقة
 ذات الجرم والجسد كالمذرة وطم الميتة وكونها
 ويقدر بالبسط والعرض المذكور في النجاسة
 الرقيقة التي لا حرم لها كالبول والجر والدم المائع
 ونحوها فالمتبر في الكثيف وزن ذات النجاسة
 وفي الرقيق حلاها وان اصابه اي التوب
 دهن وهو نجس اقل من قدر الدرهم وقت
 الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صار اكثر من
 قدر الدرهم يعتبر وقت الاصابة فلا
 يمنع جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال

بشئ نجس

بعضهم يعتبر وقت الصلوة به وحج مع الصلوة
وبه اي بالقول الثاني فوخذ لان مساجد النجاسة
وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم وما صلى قبل
الا تبس اطجارت لعدم القدر المانع في ذلك الوقت
وان اصاب الدهن النجس الجلد وتشرت اي سري
الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده في الثمن النجس
او غيره من الادهان النجسة والمرأة اجنبت
بالجنس النجس او غيره من الحفريات النجسة او
الفتوب اذا صبغ بالصنع بالكسر النجس ثم غسل كل
من الاشياء المذكورة ثلث مرات طهر الجلد من
النجس المشرتب والتوب من الصنع النجس واليد
من الدهن النجس والحفريات النجس وان بقي
اي ولو بقي اثر الدهن من الدسومة في اليد
والجلد واثر الصنع في التوب واثر الحفريات في
اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا يفر بقاءه
وما تشرتب بقاءه وما تشرتب الجلد من الدهن
فهو مغفور لذلك وذكر في المحيط يطهر التوب اي الصنع

فما نجس

بشئ

بشئ نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويصل
منه الماء الابيض اي الخالص من لون الصنع
وكذا قال قاضى خان في خضاب اليد ينبغي ان
لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملوث
يلون الحنا وان غسل اي ولو غسل الاشياء
المذكورة بالماء بغير خرص ولا صابون ونحوها
فانها تطهر اذا لم يبق في الماء لون الا يرى
ان ما روى عن ابي يوسف في تطهير الدهن
النجس اي النجس انه اذا جعل الدهن في اناء
فصب عليه الماء فيصلاوا الدهن على وجه الماء
فيرفع بشئ وراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا
فعل كذلك ثلث مرات يحكم بطهارة الدهن خلوا
لمحمد والاعنوى على قول ابي يوسف وذكر في الاجمعة
رجل دهن رجليه ثم توفاه وغسل رجليه فلم يقبل
الرجل الماخار وضوءه لان الغرض الغسل وهو
اسالة الماء وقد حصل ثوب بطن اصابه في
طهارته نجاسة اقل من قدر الدرهم فنقضت

لان الشبهة انما تعد اذا كانت العين
لا تزول بالماء فادام اللون يوجب الماء فترتد اليه
فلم يوصد الشبهة الموصلة للعقوبة النجاسة مع بقاء
اثرها ولا يثبت في ازالة الاثر ثبوت آخر غير الماء
بشئ نجس

مطلوب
يجوز بيع الدهن النجس اذا لم يكن نجس العينة
بل كان لغية
وانما يغسل فطهره ان يغيب
فقد يما يقدره فيغسل حتى يعود الى
مكانه وكذا الذي ذكره في الاجمعة
بشئ نجس

مطلوب
ثوب مبطن اصابه نجاسة

الى بطانته فصار الخمس باعتبار الموضعين اكثر
 من قدر الدرهم ممنوع ذلك الخمس جواز الصلوة
 عند محمد لان البطانة مع الطهارة في حكم ثوبين
 وعن ابي يوسف لا يمنع لانها حكم ثوب واحد و
 لو نفذ الخمس في الثوب الواحد الى الوجه الآخر
 لا يضر فكذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع
 بالاتفاق والآولى ان يؤخذ بقول ابي يوسف في
 المضرب ويقول محمد في غير المضرب لان التضرير
 يصير ثوبا واحدا واذ الف الثوب المبلول الخمس
 في ثوب طاهر يابسي فظهرت ندوة اي ندوة
 المبلول على الطاهر ولكن لا يصير طبعا بحيث يسيل
 منه شيء بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه
 شيء ولا يتفارق اختلف المشايخ فيه والافصح
 انه لا يصير نجسا والمراد من المبلول بالماء يبقين
 النجاسة كالبلول فان الطاهر لو لُف في المبلول
 بالبول فظهرت فيه الندوة يتنجس على ما حققناه
 في الشرح وكذا المراد اذا لم يظهر في الطاهر شيء

مطلقا اذا الف الثوب النجس

النجاسة

النجاسة من لون او ريح فلو ظهر شيء من ذلك
 نتنجس وكذا حكم الثوب اليابس ايضا اذا ايسر
 على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه
 ولكن لا يقطر لو عصر فانه لا يتنجس وكذا لو كان الثوب
 مبلولا والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب
 ما لم يظهر فيه عين النجاسة وكذا ان نام على فراش
 نجس فحرق وابتل الفراش من عرقه فانه لم يصب
 بلل الفراش بعد ابتلاله بالعرق حسده لا يتنجس
 حسده وكذا اذا غسل رجله ومشي على البدن نجس
 فابتل اللبنة لا يتنجس رجله وكذا ان مشى على
 ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت الارض
 من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر
 اثر البلل المتصل بالارض في رجله وجازت صلوة
 لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك واما ان صار
 الارض طينا من بلل رجله فاماب ذلك الطين
 رجله لم يتنجس رجله ولا يجوز صلوته ما لم يغسلها
 ان كان قدرا مانعا وقال في الذخيرة في رجل

حكم ان نام على فراش نجس

اذا غسل رجله ومشي على

لم يتنجس رجله

رمد عينه فرمضت كبر الميم فاجتمع رمد العين
 وهو وسخ ابيض يجتمع في الملاق اي في جانب العين
 مما يلي الانف قال يجب ان يتكلف في اتصال الماء
 يصب الى تحت المرض ان لم يصبه ايصاله كما يجب
 ان يتكلف في ايصال الماء الى الملاق في حال الصحة
 ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل
 اذا صبت الرجل دهن في اذنه فمكت في دماغه
 يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ
 ليس محل نجاسة وكذا ان خرج من انفه فلا وضوء
 عليه لما قلنا وان خرج من الغم فصيله الوضوء
 قيل لان ما يخرج الغم انما يخرج بعد الوصول الى الكو
 وهو محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الغم
 الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان
 عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نوا
 الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجسا
 ناسب ذكرها في مباحث النجاسة اما ما بعد
 فليس استطرادا وهو قوله القرحة اذا برأت

تحت ايصال الماء الى الملاق

اقول قد ينزل في الدماغ الى الحلق
 في غير ان يصل الى حوض الدماغ
 فينبغي ان اذا علم ذلك لا ينقص
 سره كبر

القرحة اذا برأت

وارتفع

وفي المادة

وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة
 ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع الا
 الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه منفص
 غير متصل بالدم فتوضا صاحب القرحة فوق ذلك
 الجلد المرتفع جاز وضوءه وان لم يصب
 الماخال الوضوء الى ما تحته اي الى ما تحت الجلد
 لان ما تحته بالدم وهو ما مور بغسل الظاهر
 ولو توضا الرجل ثم حلق رأسه او حشته او قلم
 ضفره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم
 ذلك في محل الماء الذي يسيل من الغم النائم وهو
 طاهر سواء كان متحلا من الغم او مرتقيا من الجوف
 وذكر في المحيط انه ان جف وبقي له اثر اى ريج
 اولون فهو نجس وقال في المختصر هو طاهر
 الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب لما في
 في المحيط وهو الا حوط واما النجاسة الحقيقية
 وهي كبول ما يؤكل فانها مقدرة في منع جواز الصلوة
 بالكثير القاصص الذي تستحقه الطائفة

ولو توضا ثم حلق رأسه او حشته او قلم
 ضفره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم
 ذلك في محل الماء الذي يسيل من الغم النائم وهو
 طاهر سواء كان متحلا من الغم او مرتقيا من الجوف
 وذكر في المحيط انه ان جف وبقي له اثر اى ريج
 اولون فهو نجس وقال في المختصر هو طاهر
 الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب لما في
 في المحيط وهو الا حوط واما النجاسة الحقيقية
 وهي كبول ما يؤكل فانها مقدرة في منع جواز الصلوة
 بالكثير القاصص الذي تستحقه الطائفة

فان تغيرت رائحة او اللون دليلان
 في الجوف واما اذا علم انه من القرحة
 وتوضا فلا خفاء في نجاسته والكلام
 فيما اذا لم يعلم ذلك

السليمة او طبيعة المتكلم به وروى عن ابي حنيفة
انه مقدر بسبب في شهر هكذا في جميع النسخ والروايات
ان هذه الرواية عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة
وفي رواية عن ابي يوسف ايضا انه مقدر بزراع
في زراع وروى عن محمد يعتبر بالربع وهو روي
عن ابي حنيفة ايضا وصححه في الهداية والكافي
لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام
ثم اختلف الشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال
بعضهم يعتبر ربع جميع التوب الذي اصابته تلك
النجاسة وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع الذي اصابته
ان كان ذلك الموضع ذنبه فربع الذيل هو المعتبر في
المتع وان كان دحريصا او كذا فربع ذلك وكان
القائلين بهذا ارادوا به ربع ثلث التوب الشامل
للبدن كله وقدتر بعضهم ربع توب تحوز به الصلوة
وهو ما يستر العورة والقول الاول هو المختار
وهو ربع التوب المصاب صغيرا كان او كبيرا
اما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانحاس

٥

ط
بالاولوية بيان

ط
بالاولوية بيان
مطلبه از التماس الى النجاسة الحقيقية
يجوز

فألقوا في البحر
فألقوا في البحر

هو جمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسر هـ
الشيء المحكوم بنجاسته والاول اخفى فكل
نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير عكس يجب ان
يغرض على المصلحة أى من يريد ان يصل قتل الشرع
في الصلوة ان يزول النجاسة المانعة عنه من وقوفه
والمكان الذى يصل فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واذا
البدن والمكان بالاولوية لانها تلزم للصلوة
منه ازال تنفك عنها وقد تنفك عن الثوب اذا
لم يوجد وكما يجوز ازالتها اي النجاسة الحقيقية
بالاطلاق فكذا يجوز ازالتها لما المقيد كما الور
وماء البطيخ والخيار وبكل ما يحيط طاهرين ازالتهما
كالخمر ونحوه وكذا يجوز ازالتهما بالترا وبالنزاع
لان المقصود قلع اثرهما وذلك في مواضع منها اذا
تلطخ السكين ونحوه بالدم او تلطخ رأس الشاة
مثلا به ثم ادخل ^{الله} قاضق الدم وزال اثره طهر
الرأس السكين بالترا لحصول المقصود وكذا اذا

اصحاب السكين دم فسخ
بالتراب يطهر

اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا وروى
 عن محمد انه اذا اصاب يده المسافر نجاسة قال محمد
 يمسحها بالتراب تخصيص المسافر لان الغالب عليه
 عدم ما يزيل النجاسة من المايعات فيقللها بالتراب
 وليس المراد انها تطهر حتى يجوز ذلك مع وجود المايعة
 او انه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد وكذا اذا ^{كان اياها}
 اصاب الخف ونحوه من العفل والجرموق وغيرها
 نجاسة لها جرم كالغذرة والروث ونحوها عن
 ابي يوسف انه قال اذا مسى بالتراب او بالرمل
 على سبيل المبالغة يطهر وعليه اى على قول ابي يوسف
 فتوى متاخرين ذكره في المحيط وعندنا وخليفة
 ايضا يطهر بذلك لكن اذا جفت النجاسة لا اذا
 كانت رطبة وعن محمد لا يطهر الا بالفضل وان
 لم يكن لها اى للنجاسة التي اصاب الخف حرر
 كالبول والخر ونحوها فلا يد من العسل بالاتفاق
 رطباً كان او يابساً وكان القافى الامام ابو
 على الشافعى يحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن العفل

كتاب
 قياسي على سائر النجاسات ماروي ابو داود
 من حديث ابي سعيد الخدري انه قال
 اذا جاء احدكم الى المسجد فليطهر
 في نعليه اذى او قدرا فليمسح به
 ليصل وروى ابن خزيمة من حديث ابي
 بصير انه قال اذا وطأ احدكم
 الارض فليمسح بها نعليه او خفاه
 الا اذى والارباب والكل

رطباً كان أو يابساً وكان القافق الإمام أبو
 علي السني يحمي من الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن العفل
 وهو من أهل بغداد وكان من أئمة الشيعة
 في زمانه وكان له من الفضل والفضل
 ما لا يحصى وكان له من التوفيق
 والفضل ما لا يحصى وكان له من
 الفضل والفضل ما لا يحصى

انه قال فبين اصاب نعله التجاسة الرقيقة اذا مشى
على التراب او الرمل ولترق بعض التراب او الرمل
بالنعل وجف ومسحه بالارض يظهر ايضا عند ابي
حنيفة و هكذا اي كما روى ابن الفضل عن ابي
حنيفة روى الفقيه ابو جعفر الهروي عنه قال
شمس الائمة السرخسية وهو الصحيح وعن ابي يوسف ايضا
مثال ذلك الذي رواه عن ابي حنيفة الا انه اي
ابا يوسف لا يشترط الحياض فيه كما اشترط ابو
حنيفة بل بمجرد ما استجسد بالتراب او الرمل لئلا
مسحه يظهر مما هو اصله في ذات الجرم والحاصل ان
الخيار للفتوى ان الحنف ونحوه يطهر بذلك سواء كانت
التجاسة ذات جرم من نفسها او صادرة ذات جرم
بغيرها كالرقية المستجسدة بالتراب ونحوه طينة
كانت او يابسة كحصول قلع اثرها بذلك بالكلية
وكذا يجوز ازالتها اي ازالة التجاسة في الحملة
بالحك بالظفر والحت بنحو عودا ونحوه الفرادى ذلك
بعضه ببعض اما الحك والحت فانه في الحنف ونحوه

مظالم
اصحاب نعل النجاسة
انوا تشيخ على التراب اوانزل

يعجبون اذا التفتوا الى قوله والملك

وذلك في الحنف
فروقه بالكتاب

حتى اذا اصابته نجاسة لهما جرم فيديست يطهر اليه
والجنت عن ابي خنيفة وابي يوسف خلافه فالمرء لقلعه
بكل منهما اذا لم يبق لها اثر وذكروا في المحيط ان محمد
رجع الى قولهما في طهارة الحنف ونحوه بالدلك والحكم
والجنت بالراى لما راي عموم السوى والخرج في اصابة
الادوات ونحوها الحنف والنفل وان انتفع البول
على البدن او الثوب او المكان حال كونه مثل روى
الابريحيث لا يدرى الطرف فذلك الانتصاح ليس
بشي معتبر في التجئيس وقد سئل ابن عباس عن
ذلك فقال انا ارحم من عفو الله تعالى اوسع من هذا
ولو وقع الشيء الذي انتفع عليه ذلك في ما قليل
قل لا ينتجسه وقل ينتجسه وهو الامح لانه لا
خرج فيه وانتصاح الفسالة في الا ان كان قليلا
بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده وان استب
مواقع فهو كثير يفسده وغسالة البيت من الماء
الاول والثاني والثالث فاسد وما يهيب ثوب
الحاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره

مجاناً اتهم الممان مثل رؤس
والثوب والابر

قاضي خان والحق الفرك فيزيل النجاسة في المني يظهر
التوب من المني به اي بالفرك اذا لبس لقول عائشة من
كنت افرق المني من توب رسول الله ثم اذا كان يابسا
وأعلم ان المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وعند
مالك واحمد في رواية خلا فاللشاني واحمد في
رواية اخرى فانه طاهر عندهما لكن يظهر يابسة
عندنا بالفرك خلا فمالك وتحقيق الادلة في الفرج
ولو بال ولم يستنج بالماء قيل لا يظهر المني الخارج
بعده بالفرك وقيل ان لم يجاوز البول التقب يظهر
به وكذا اذا جاوز ولكن خرج المني دفقا لانه
لم يصب المتجاوز وكذا يظهر الحوض عن المني اذا
اصابه الحث والفرك وقد روى عن ابي خنيفة
ان البذن لا يظهر بالفرك وذكر مثله في الاصل
والظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه
الرواية لانه اخرها مع دليها وعادته تأخير
ما هو الراجح مع دليها اذا لم يجب عنه وان كان
اي ولو كان التوب الذي اصابه المني اطاقين

ز
 اذ ان لم يسقه
 مدي وغر خفا
 من الامية
 مسألة في
 بغير مشكلة
 مع لان كل
 الى نى غم
 في الالاب
 بلوب الماني
 تلك مني
 بعمل تبعا
 تم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ثم يبالغ في العسر في المرة الثالثة وكان الثوب بحال
لو عسر سال الماء فالتدنجحة والثوب نجس ولا يقامر
ولا يكلف احد ان يغلب
نحو هو اقوى منه لينعمه
توبه عند غلبه كثره
فقال

فقال وفي فتاوي ابوالليث خف بطانة ساقه
ذكر الساق اتفاني اي بطانته من الكراس
فدخل في حوقه اي في ^{كلا} باطنه وفي نسخ الفتاوى
وغيرها في حروقه ماء ^{مختص} فغسل الحرق وذلك
باليد ثم ملاء الماء الحرق ثلثا وأهراقه الالة لم
يتبرأ اليه ^{عصر} الكراس فقد ظهر الحرق ^{عجز} حريان
الماء ^{ظاهر} واطنا من ^{عصر} ^{تفسير} وروى عن أبي
القاسم الصغار انه قال في رجل يستنجي ويحرق
ماء استنجائه تحت رجله من غير ان يستنقع
تحتها وهو متحقق فيصيب ذلك الماء خفيه ^{ليس}
بجفائه حرق اي فلم يغذ ذلك الماء الى بطانة
الحقين له ان يصلي مع ذلك الحرق لانه طاهر لان
الماء الاخير ^{ان ذلك الرطل} ماء الاستنجاء ^{اي الماخيل} يظهر الحرق ^{طاهر}
لموضع الاستنجاء للضرورة وعموم البلوى وفي
الملتقط ان كان حقه اي خف المستنجي من حرق
واصاب الماء اي ماء الاستنجاء رجله ولقائه
رحوت سعة الامر فيه بان تظهر الرجل واللقا

کتابخانه شخصی
رضیہ بیگم

ان الله ذو الجلال
والاكرام

حواء کانت
کبریا و صغیر

مسئلة النسا عليها سياحة قريبا كسرة
استنجايد تحت وجي
الاولا الام
وفي النوازل وان يساكن او فاعا كسر
اصابة نجاسة فانه يحمل في نهر ان انا
فيلبث حتى العصر ثم لو اصاب البول
عليه يقعد مقام الكبراس فانه اذا اخل
باطن الخف ملاه ماء ثلث مرات واطاف
وبذلك اليد ثم يمسح به
فانه يطهر وان لم يمسح به
عليه ثلث مرات اكثر ثم يمسح به

لانه صار منزلة الارض قال الوصف انما
يعتبر الحركة اذا كان يابساً للثوب كما عند
والحافة لان الفرق الخس في الحافة اذا كان
تحريراً الحركة الصغار حاملة للنجاسة كذا في
حاون

المسي

ط
بل لو قدر ان النعام اصاب
وص القصب ولم يتجاوز الى
ظاهرة ولا تخلفت يظهر الجمع
لصقاله كما في التكوين

اکثر فی

من ثمارة لذلك
فان حفظ ذلك وقد اكرنا
الطهري وما في غنى كان
الخاصة شبهة في كل موضع
فان كان زوال الشك
في كل موضع

والأشياء المذكورة لا يحكم بطهارته الآات
يصل إلى حد المشقة وعليه التزم الشيخ بل لا ينبغي أن
يكون فيه خلاف ولو وقع الحديد أي ما جعل من الحديد
من الآلات كالسكين ونحوها بالماء نجس متى بالماء الطاهر
ثلاث مرات فيظهر عند أبي يوسف خلاف المحدث وأما تظهر
فائدة الخلاف والعمل في الصلوة أما في حق الاستعمال بان
قطع به بطيحا أو غيره فلا خلاف أنه لا يتنجس ذلك
المقطوع وفي المحيط عن شمس الأئمة السرخسي الأرض إذا
نجست بعد أصابة النجاسة ولم يقرب أثر النجاسة فيها
تطهر سواء وقع عليها الشمس ولم تقع وقد تقدم في
في التيمم ولو أريد تطهيرها عاجلة فليقلع أن يصب عليها
الماء ثلاث مرات أن يحقق كل مرة بحرقه طاهرة وكذا لو صب
عليها الماء بكثرته حتى لا يظهر أثر النجاسة وأن ليسها
بقراب القاء عليها فلم يوجب نجس النجاسة جازت الصلوة
عليها أيضا وكذا الحصاة إذا نجست نجسة النجاسة و
ذهب أثرها تطهر أيضا إذا كان متداخلا في الأرض
غير منفصل عنها فإنه حرم مثلها في الحكم وكذا الشيل

الماء الطاهر

تنجست

شعيرتي

على الأرض

طهر

بالنبيذ بقدر

طهر طهر

طهر طهر

طهر طهر

طهر طهر

طهر طهر

طهر طهر

بكر
لا يجوز الصلوة
تلقه التوضوء
الدرهم ولكن لو وجد
هل قدم أفه فذر
تلقه قديم ولكن
لو كان النجاسة
أقل قدر الدنوس
أقل قدر الدنوس
أقل قدر الدنوس

والأشياء المذكورة لا يحكم بطهارته الآات
يصل إلى حد المشقة وعليه التزم الشيخ بل لا ينبغي أن
يكون فيه خلاف ولو وقع الحديد أي ما جعل من الحديد
من الآلات كالسكين ونحوها بالماء نجس متى بالماء الطاهر
ثلاث مرات فيظهر عند أبي يوسف خلاف المحدث وأما تظهر
فائدة الخلاف والعمل في الصلوة أما في حق الاستعمال بان
قطع به بطيحا أو غيره فلا خلاف أنه لا يتنجس ذلك
المقطوع وفي المحيط عن شمس الأئمة السرخسي الأرض إذا
نجست بعد أصابة النجاسة ولم يقرب أثر النجاسة فيها
تطهر سواء وقع عليها الشمس ولم تقع وقد تقدم في
في التيمم ولو أريد تطهيرها عاجلة فليقلع أن يصب عليها
الماء ثلاث مرات أن يحقق كل مرة بحرقه طاهرة وكذا لو صب
عليها الماء بكثرته حتى لا يظهر أثر النجاسة وأن ليسها
بقراب القاء عليها فلم يوجب نجس النجاسة جازت الصلوة
عليها أيضا وكذا الحصاة إذا نجست نجسة النجاسة و
ذهب أثرها تطهر أيضا إذا كان متداخلا في الأرض
غير منفصل عنها فإنه حرم مثلها في الحكم وكذا الشيل

بكر الثاء المتلثة وهو النجيل والحفيس وهو كالألبس
وكذا سائر ما ينبت في الأرض مادام هذا المذكور
قائما على الأرض لم يتفصل عنها فإنه يطهر بالحفاف
مطلقا سواء جف بالشمس أو بدونها إذا ذهب
أثر النجاسة ذكره الزند ويسمي وغيره لأن ما انفصل
بالأرض في حكمه حكمها في ذلك وذكر عني أبي بكر محمد بن
الفضل أنه قال الحار إذا بال في المثيلة أي المكان
الثابت فيه الشيل ووقع عليها على المثيلة الطل
أي الذي ثلاث مرات ووقع عليها الشمس فحفظها
ثلاث مرات فقد طهر الشيل الذي فيها وهذا يخالف
ما قبله من الإطلاق حيث شرط فيه وقوع الذي
ثم الحفاف ثلاث مرات والجمهور على الأول وعليه
الفتوى وكذا الحجر والجر إذا كان معروشا أي
متبعا في الأرض يطهر بالحفاف وذهب بالآخر
للحاقة بالأرض وأما إذا كانت الحجر والجر موضوعة
على الأرض وضعا بحيث تنقل وتحول من مكان
إلى مكان فح لا بد في طهارتها من العسل ولا يظهر

الذي

وكذا يقال

في النجاسة

فإنه على الأرض

فإنه على الأرض

فإنه على الأرض

فإنه على الأرض

الحار إذا بال المثيلة

فحفظها بيان

الحار إذا كان معروشا

بما لا ينفك عن الأرض ولا ينفك عن الأرض ولا ينفك عن الأرض

بالجفاف لعدم تبقيتها للأرض وكذا اللبنة إذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذهب الأثر كالارض وذكر في موضع آخر من فتاوى قاضي خان بعد ذكر هذه المسائل بأسطر ان كانت الحج التي تنقل وتحوّل تشرب النجاسة كحجر المرخي تظهر الجفاف وذهب الأثر كالارض وان كانت الحج ما تشرب النجاسة كالرخامة لا تظهر الا بالغسل ثلاثا والتجفيف في كل مرة أما بالمسح او بالمكنث الى ان يتقطع التقاطع الماء والتراب اذا خلطا وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل منها نجس لان اختلاف النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الفصح وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للعقاب وقيل العبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد وبعض ائق به فيه نظر ذكر في الشرح والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر او غيرها فطبع يكون طاهرا لزوال النجاسة بالتأثير وهذا

باب سرها

تشرّب

الماء والتراب اذا خلطا

بما لا ينفك عن الأرض ولا ينفك عن الأرض ولا ينفك عن الأرض

ان لم يكن

اذا لم يكن اثر النجاسة فاهرا فيه بعد الطبخ ولو احرقت العذرة او الروث فصار كل منهما مادا او مات الحمار في الملحمة وكذا ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار ملما او وقع الروث ونحوه في البئر فصار حماة زالت نجاسة وطهر عن محمد خلا في يوسف فان عنده الحرق لا يظهر العين النجاسة بل يبقى الرماد نجسا والفتوى قول ابي محمد لتدل تلك العين بالكلية وصيرورتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صار خلا ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو ليس بمصحح الا على قول ابي يوسف صرح به في التجنيس وكذا الآخر المفضل عن الارض اذا تنجس بيطر بالغسل ثلاثا والحجاب في كل مرة لكن انما يظهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كما ذكره في المحيط لانه تشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه وعلى هذا الوجه

لان الشرح رتبه وصف النجاسة على تلك الحقيقة وقد رتبه بالظن فان الظن في الحقيقة

طهر احرقت العذرة والروث

الزمان

الزمان

فالتجفت بالنجاسة ثم كل وجه احينا طاهر

النجاسة عن الارض

النجاسة عن الارض

النجاسة عن الارض

اليقين

مطابق و بعد از آن

بن يحيى وليس بصحيح لأن شعر الميتة إذا لم يكن
 نجس فكيف يكون شعر الإنسان المكون نجساً جرة
 البعير كسرقينه لا تصالها النجاسة كالنقي وجره
 بكسر الجيم وقد تفتح ما يصيد البعير بعد الابتلاع
 فيمضغه والسرقيين والسرحين بكسر أولهما الزيل
 مطلقاً وكذا جرة كل حيوان يجتر كالبعير والغنم و
 البقر حكمها حكم زيله وارة كل حيوان كوكله لا لها
 مرة صفراً وهي نجسة لكونها من الفضلات إذا
 وقع جلد الإنسان في الماء كان مقداره طهر
 أفسده أي نجسه لأن ما أئين من الحي فهو كيتية
 وأن كان أقل من الطهر فهو عفود ففألحرج فإن
 التخرز عن وقوع القليل منتصراً وفي أسنان
 الأدمى اختلاف المتأخين والصحيح الذي هو ظاهر
 الرواية أنها طاهرة وذكر في الفتاوى البقال
 قطعة جلد كلب أي غير مدبوغ ولا مزكي التزوي
 بجراحته في الرأس أي جعل لزقة فوق الجراحة
 يعيد ماصلي به أي بذلك الجلد إذا كان أكثر

مطا
 جرة البعير

والمرارة بالفتح لازقة بالكلب
 لكل ذي روح الا انعام
 والابل قاصون

لو وقع جلد الإنسان في الماء

لأنها عظم أو عصب وهو طاهر
 من سائر الميتات سوى الخنزير
 فمنه الإنسان المكون أو لم يمت
 جلد الكلب

من قدر

من قدر الدرهم وحده أو بانضمام نجاسة
 أخرى وإن صلى ومعه سنورا وحية أو نحوها
 مما ليس بسورة نجساً يجوز صلوة مطلقاً أن
 جلس بنفسه وأما أن حملها فإن لم يكن على
 ظاهره نجاسة مانعة فذلك والآفة يجوز صلوة
 كما لو حمل ميتاً لا يستمسك بنفسه وفي ثيابه أو ثوبه
 نجاسة مانعة بخلاف المستمسك لأن المصل
 ليس حاملاً للنجاسة التي عليه بخلاف حرو
 الكلب ونحوه مما سوره نجس إذا حمل المصل فاته
 لا يجوز صلوة لأنه حامل للنجاسة التي هو عليه أما
 إذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية
 أنه نجس العين كذلك لأنه حامل وهو نجاسة
 وأما على الرواية الصحيحة فينبغي أن يجوز صلوة
 لأنه غير حامل للنجاسة وإذا لم يستمسك
 رجل أو موضعاً آخر من بدنه يكره له أن يمسها
 تفعل ذلك لأن رثيقها مكروه والثلاثون بالمكروه
 مكروه وكذا يكره أن يأكل ويشرب ما بقي منها

مطا
 وإن حمل ومعه سنورا وحية

ظاهره نجاسة

إذا جلس عليه بنفسه
 والجزء من الجسيم وفتحها ولا الكلب
 والتابع وصغير كل شيء في موسى

مطا
 إذا لم يستمسك

مما اصابه لعابها وذكر في موضع اخر انما ان لم يست
 عضو انسان فصل قبل ان يغسل ذلك العضو حار
 فعله للقلوة والاولى ان يغسله وهذا لا
 يخالف ما قبله لان الكراهة لانتفا في الجوار و
 المكروه تستحب اذ الشئ وقيل المستحب اولى
 من تركه وذكر في الذخيرة اذا كانت النجاسة في
 موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى اي
 استنجد بثلاثة اخار وانقاء اي موضع الاستنجاء
 ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه
 يجرى به من غير كراهة وان كان الفصل افضل و
 اي الاجزا تاخذ بخلاف فيه الرجل اذا استنجد
 بالماء وخرج منه بعد ذلك ريح قبل ان يتنفس موضع
 الاستنجاء هل يتنجس من ايتيه الموضع الذي
 تمر به الريح ام لا اختلف فيه المشايخ الاصح
 انه اي الموضع الذي تمر به الريح لا يتنجس خلافا لما
 اختاره شمس الايمر الخواشي انه يتنجس وكذا الورق
 الريح على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا لا يتنجس خلافا

اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء

ان يلبس غ

تمس

ل

والمجرة الماء
 والاستنجاء
 بالاستنجاء

له وذكر في موضع اخر ان عليه ان يغسل الاستنجاء
 لان الريح نجسة بل لا تخرج منه الريح بقدر
 الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت
 الاستنجاء فانه نجس لكونه دخل الى محل النجاسة
 ثم خرج والاصح انه لا يصيد ما لم يتحقق ذلك او
 يفلب على طهارة وكذا اذا كان قد لبس سراويله
 مبتلة فخرج منه ريح حيث لا يتنجس السراويل
 على الاصح خلافا للمخالفين واذا ارتفع بخار
 الكيف اي البخار ونجار المربط اي المكان الذي
 تربط فيه الدواب كالاصطبل فاستجد ذلك
 البخار اي جمد في الكوة التي في السقف والحدارة
 او استجد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد
 فاصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد
 اجتمع من اخراء النجاسة والمذكور في فتاوى
 قاضى خان وغيرها ان التنجس قياس والاستحسان
 ان لا يتنجس للضرورة وعسر التحرر فكذا الحكم في
 بخار الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسات كلب مشى

مطبخ الكنيف

الكلب مشى على الطريق

مطبخ بخار عام

على طين رطب فوضع رجل قدمه على ذلك
 الطين في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه
 ذلك الموضوع باتصال رجل الكلب به وكذا الحكم
 إذا مشى الكلب على تلج والتلج رطب وهذا
 كله بناء على أن الكلب نجس العين والأفعى خلافة
 ذكره ابن الهمام وإن كان التلج الذي مشى
 عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر
 لأن اتصال النجس الخاف بالطاهر الخاف
 لا ينجس الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو
 نوبه لا ينجس ما لم يطر فيه لعل لأنه لا ينجس
 بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال
 التلاعب أو كان غصنا ذكره في الملتقط
 وهو المختار نجس لسيان لعابه وفي حال الغضب
 لا يضاف الكلب إذا أكل بعض غنود العنب
 يفضل ما أصابه فيه ثلثا لتنجسه بلعابه كما يفضل
 الأنا من ولوغه ثلثا وكذا يفضل يعضو الغنود
 وهذا عندنا وأما عند الثلاثة فإنه يفضل من

مطلق الكلب إذا أخذ عضو إنسان
 خلافا لما قيل أنه طاهر
 التلاعب
 مطلق الكلب إذا أكل بعض غنود العنب
 من ولوغه

ولوغ

رجل الكلب
 رجل الكلب
 رجل الكلب

ولوغ الكلب وما أصابه لعابه سبعا أحدهن
 بالتراب لكن استحبنا ما عند مالك وحو عند
 الشافعي وأحمد وتحقيق الدليل في الفرج ولو
 عصر رجل العنب فادى رجله أي خرج منها
 الدم وسأل ذلك الدم على العصير والعصير يسيل
 ولا يظهر أثر الدم فيه لا ينجس وهذا القول
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف كما في الماء الجاري
 ذكره في المحيط وفيهم منه أنه لو لم يكن العصير
 سائلا وقت الإدماء أو ظهر أثر الدم فيه يكون
 نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خمرًا ثم تحلل
 فالمختار أنه لا يطر وقال في الخلاصة إن وقعت
 الفارة في دية حجر فصارت خلاة تطهر إذا روي
 بالفارة قبل التحلل وأن تعسجت الفارة لا
 يباح ولوقعت الفارة في العصير ثم تحمر ثم تحلل
 لا يكون بمنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكذا
 لو ولغ الكلب في العصير ثم تحمر ثم تحلل في
 الخلاصة فيات لعلا العالم أنه لا يظهر أثره

رجل الكلب
 رجل الكلب
 رجل الكلب

ولوغ الكلب وسأل الدم على العصير

إذا وقعت الفارة في دية

لو ولغ الكلب في العصير

ما حله

فلم ان العير اذا نجس ثم صار خمرًا ثم تحلل لا يطهر
وان توضع الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم
وجد ماء خالصا من الشك والكراهة فم ليس
عليه غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه
لانها طاهرة ان الآنة يستحب لا زالت الكراهة فاما
ما الرق من الدم السائل بالدم فهو نجس وبما في
والدم والعروق من الدم غير السائل فليس نجس
لان النجس انما هو الدم المسفوخ في اختيار
الجمهور وفي الايضاح الدم الباقي في العروق
ظاهر وعن ابي يوسف يعفى في الاكل دون التبا
وروى ابن عايشة رضى الله عنه في رملتها
صفرة لم الصبق كذا في القينة وفيها اصابة دم القلب
تجس ويكر صاحب المحيط قال في رايته في بعض
الكتب الطحال والقلب اذا شق وخرج منه
دم ليس بسائل فليس بشي اى ليس بشي معتبر
في النجس وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من
الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكذا

وان توضع الرجل بالماء المشكوك والكراهة

والدم الذي بقي في عروق الذنوع
بعد الذبح طاهر وفي الغزاة والذنوع
الدم المذبول اذا قطع فالدم الذي
المنزقا بالدم ان كان العيون الدم
السائل بعد ما سال كان نجس
وان لم يكن ملتزقا كان نجس
لم يكن نجسا وفي قاضية الدم السائل
في عروق الذكاة من الدم بعد الذبح
لا يغسل التوب وان شق وعنى
ابى يوسف ويغسلون التوب
ولا يغسلون الدم

والقلب اذا شق وخرج منه دم

والجذبان قال في المشتان السجل
والجذبان والكبد والطحال
ان في الغزاة في شدة الشك

الدم

ما حله

الدم المذبول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس
ينجس وكذا مطلق الدم انتهى وقال في المتن
لو صلى وهو حامل رجل شهيد وعليه اى على
الشهيد وما وده يجوز صلواته لان دم الشهيد طاهر
كما مادام متصلا به وكذا لم يجب غسله اما اذا
انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال صاحب
الملتقط في موضع اخر امرأة صلت وهي حامل
صبغي وثوب الصبي نجس حازت صلواتها وقد قلنا
ان هذا فيما اذا كان الصبي متمسك بنفسه لا
اذا كان لا يتمسك فان غير المتمسك بمنزلة
الحية فكانت حلت امتيه بعضه بالنجس انما
اصح مصارين بشاة ميتة بان ازال عنها
السنن والفساد بعلاج فطرها اى معها جازت
صلواته لا تهاضرت كالحلد المذنوع قال قاضى
وكذا لو اصلح المثانة ودبغها وجعل فيها اللبن
او السمك وكذا الكرش ولو صلى ومعه فارة
مسك بعن النافذة جازت صلواته لانها مدبوغة

ما حله وعامل كل شهيد

الانصال عرفت نصبا على خلاف الفاس ضرورة
الامر بقوله الغسل بقوله دم زكواهم بكمومهم
ودما لهم الحديث فاذا انفصل عاد الماهل
على سائر الدماء لتوال تلك الضرورة

اذا اصلح مصارين شاة ميتة
اصح مصارين شاة ميتة بان ازال عنها
السنن والفساد بعلاج فطرها اى معها جازت

ما حله فارة مسك بعن النافذة

ما حله فارة مسك بعن النافذة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل حال
من كل حال

مطلوب
امرأة صلت ومعه صبي ميت

سبحان الله وبحمده
الحمد لله الذي جعل في كل حال
من كل حال

علا
فان الصحيح ان الانسان ينبغي
بالملوك كسائر الحيوانات الا ان
المسلم اذا غلب على حكم بطهارته
كرامة له بخلاف كسائر الميئات
سبحان الله

قد زال عنها النتن والفساد والمسك حلال في كل حال
ويجعل في الاذوية ذكره قافوخان امرأة صلت
ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته
اي لم يصبوت والمراد انه لم تعلم حياته عند الولادة
فصلواتها فاسدة سواء غسل او لم يغسل لانه نجس
على كل حال ولذا لا يصلي عليه وكذلك الحكم ان
استهل بان علمت حياته بصوت او حركة ولكن لم
يقبل فان الميت قبل الفصل نجس واما ان كان
قد استهل وغسل فصلاته تامة للحكم بطا
ذكره في الصيون وهذا في المسلم اما الكافر فانه لا
يطهر بالفصل حتى لو صلى مع حمله ميتا كافر بعد ما
غسل فصلاته فاسدة لانه نجس على كل حال كسائر
الميئات وذكر في نواذر ابي الوفا قال يقبض
بعض ابا يوسف لو صلى في جلد خنزير حار وقد اساء
وقال ابو حنيفة ومحمد لا تجوز صلواته ولا يطهر بالاباغة
وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو
الصحيح ولو صلى ومعه بيضة قد صار تحتها بالحاء

مذبح

مطلوب
لو صلى في جلد خنزير

ولا صلى ومعه بيضة

الحمد لله الذي جعل في كل حال
من كل حال

مطلوب
رجل صلى في ثوب مخفوق بعد فارة

فانه لا يقيد عند ما شيا لم يتحقق ومات
في الثوب كما في البئر كثر

مطلوب
ومن لم يجد ما يزيله النجاسة

نجاسة الحكمة اصلا لتعاطر زيادة
على نجاسة الحقيقة ودليل الفرق
غير ظاهر كثر

المهمله اي صفارها دما تجوز صلواته لان النجاسة
مادامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة ولو
صلى ومعه قارورة بول لا تجوز صلواته لانها نجاسة
انفصلت عن معدنها رجل صلى في ثوب مخفوق فلما
اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة بنظره ان
كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يصيد صلوة ثلثة
ايام وليا لها عند ابي حنيفة حلا فاما كما في الوجود
في البئر والاى وان لم يكن في الثوب ثقب ولا
خرق او كان ولكن في موضع آخر بيضا وبينه منفذ
يصيد جميع ما صلى بذلك الثوب لظهور انها فيه من قبل
ان يخاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به
النجاسة صلى معها لان التكليف بقدر الوسع ولم
يعد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضا به ولا ما
يتيمم حيث لا يصلي عند ابي حنيفة وعندهما يصلي
تشيئا ثم يصيد يفي بهذه المسئلة اذا كان على
جسده نجاسة وهو مسافر قيدير باعتبار الغالب
والا فلا فرق بين المسافر وغيره ليس معه ماء او ما يع

هذا اذا
نزل بالظاهر

مزيل او كان معه ماء وهو خاف العطش في الحال او فيما
يستقبل على نفسه او من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه
اذ لم تكن تلك التجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كان
التجاسة بالنوب وليس به ما يستر عورتهم ينظر
ان كان اقل من ربح النوب طاهر فهو بالجار عند اي
خيفة واي يوسف ان شاء صلى برؤسها صلى عليها
وان كان ربعه طاهرا وثلاثة ارجع بحسب ما لم تجز الصلوة
عرايا لان الربيع يقوم مقام الكل بل يصلي به خلاف
وعند محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي
عرايا لو كان جميع النوب نجسا وانه قال زفر والائمة
الثلاثة والدليل من الطرفين مقرر في الشرح وان صلى
عرايا لعدم النوب او التجاسة يصلي قاعدة يومى
بالركوع والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخف
من ركوعه كما في المريض العاجز عن الركوع والسجود كذا روي
عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ان كانوا جماعة يصلون
واحدنا متباعدين فان صلوا جماعة يثبوت سطورهم
الامام ثم اذا صلى العاري كذلك فكيف يقعد قال

ان كانت التجاسة بالنوب

لان الصلوة مع نور النجس ترك فرض واصل
وهو طهارة النوب وفي الصلوة عاريا
ترك الفروض وهو ستر العورة
والقيام والركوع والسجود وعلى
تعديرا ان كصل قاعدة بالامانة وترك
الفروض الواحد احسن من ترك الفروض
كتب العاروي

ان صلى عرايا

وعن انس رضي الله عنه ان اصحاب رسول الله
صلوا ركعوا في السفينة فانكروا
بهم فخرجوا من البحر عراة فمضوا
فقدوا بايها رجلا

بعضهم

بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا على قعود
المريض وقال في الزخيرة يقعد ويحسب رجليه الى
القبلة ويضع يديه على عورته الخليفة اي على
ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة
الستر فيها سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة او
في البست الخالي او في الضحى وحده هو الصحيح
خلافا لمن قال القعود والامانة اما هو في النهار
اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك انه
لا اعتبار بستر الظلمة وان صلى قائما اجزاها سواء
ركع وسجد او او ما بهما وكذا الورع وسجد
القاعد يجوز لان في كل مرتبة وحلا من وجه
فيختار الاول وهو الايماء قاعدة افضل لما فيه
من ستر ولو قام على شيء يحسب ووصلي لا يجوز
لان طهارة المكان شرط والمراد اذا كان نجسا
قدرا مانعا ولو صلى على شيء مبطن في باطنه
قدرا اي في بطنه نجاسة مانعة ينظر ان
ذلك المبطن مخيطا اي مفرقا لا يجوز صلواته اذا كانت

ان ستر سا قطعه عند عدم نوب

ان صلى عرايا

كان

كل ما يطهر من غير الماء على النجاسة
 يبيح الطهارة
 بشرط ان يكون الطهارة
 لا يغير من كون النجاسة نجاسة

الظاهر

مطلوب على نجاسة
 ولو سجد على نجاسة

لأنه أدى ذلك مع النجاسة ففدت
 الصلوة فادبانا كما لو ادأح
 كف العورة او نجاسة الثوب
 او البدن حيث نفذ اجماعا

مطلوب ان كان موضع النجاسة

بشرط ان يكون موضع النجاسة
 لا يغير من كون النجاسة نجاسة

النجاسة تحت موضع قيامه لانه ثوب واحد وان
 لم يكن تحتها صلوة لانه في حكم ثوبين لكن بشرط
 ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لوث
 النجاسة ولا ريجها كما في البسط على الارض
 الخمسة ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة
 تقسده صلوة سواء أعاد سجوده على شيء طاهر او
 لم يعده عند اى خفيفة ومحمد بن ابي يوسف
 ان عاد سجوده حين علم انه سجد على النجس على شيء
 طاهر لا تقسده صلوة وان كان موضع القدمية ور
 طاهر وموضع خفيه وانفه نجسا فقد روى عن
 ابي حنيفة انه قال يسجد على انفه ويجوز صلوة لان
 موضع الانف اقل من قدر الدرهم خلافا لما فان
 عندها لا تجوز الاقتصار على الانف في السجود
 بلا عذر في الجهة وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه
 لا يجوز لان السجود لما لم يقع الاعلى النجاسة صار
 كعدم السجود وهذه الرواية هي الاصح وان كان
 موضع انفه نجسا وسائر المواضع اى باقيها طاهرا

بشرط ان يكون موضع النجاسة

بشرط ان يكون موضع النجاسة

بشرط ان يكون موضع النجاسة

جاء صلوة بلا خلاف لان الاقتصار على جهة في
 السجود جائز بالاتفاق فكلية اقصر عليها ولم يضع
 الاثف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم فلم يفرق
 اتصاله به وذكر شمس بعد الآية السرخسية انه اذا كانت
 النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوة
 لان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض
 بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها
 وكان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير معند
 وقال في العميون هذه يعني رواية جواز الصلوة
 مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية تنارة
 اى غير مشهورة وانكرها العنقية ابو الليث والجميع
 ان يقال ان كان يعني النجس في موضع ركبة
 لا تجوز صلوته ولم يذكر المصنف اذا كان النجس
 في موضع اليدين والصحيح ان الحكم في موضع اليدين
 ايضا كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بفرض لكن لو وضع شيئا منها على
 النجاسة لا يقع بل يمنع جواز الصلوة ان كان

117

مطلوب ان كانت النجاسة في موضع
 الكفين والركبتين

بوضوح ما

مطلوب وان كان موضع احدى قدميه نجس

في السجود وفي القيام متى لو رفع احد رجليه جازت صلوة ولكن مع الكراهة كسر

مطلوب اذا كان في ثياب ذي طاقين

مطلوب وان افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه على شيء نجس

قدرا ما نفع واحد او منفعنا الى غيره وان كان موضع احدى قدميه نجسا لا يجوز صلوة اذا كان قد قام اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوة لان الفرض وضع احدى القدمين لا كليتهما وان كانت تحت كل قدم اقل من الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم جميع وهو يؤيد ما قدمناه في اليدين والركبتين وهو المذكور في فتاوى قاضي خان كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم فانه يمتنع اذا كان ملوبا او محولا او كان ذلك تحت قدميه والوثب مضرب وان افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلها على شيء نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا اي مقدار اداء ركعة جازت صلوة اتفاقا والاى وان لم يكن لم يمكث بل يمكث مقدار ما يؤدى ركنا فلا اى فلا يجوز صلوة وهذا عند ابي يوسف وقال محمد يجوز ما لم يؤد ركنا على ذلك الحال وكذا ان رفع اي حمل عليه في الصلوة

وعليهما

لان الطاق اقل من الدرهم لان النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين لم يمتنع اذا كان في ثوب ذي طاقين

والا فلا

وعليهما قدر ما نفع ان ادنى سمها ركنا فسدت صلوة اتفاقا وان لم يؤده فان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا لا تفسد اتفاقا وان مكث قدر ما يؤدى ركنا تفسد عند ابي يوسف لا عند محمد والمختار قول ابي يوسف في الجميع لانه احوط وقال في فتاوى قاضي خان اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شيء نجس جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة يابسة لم يحصل منها ثلوث بقدر ما نفع ولم يتصل به شيء من اعضاء سجوده وفي اختلاف زفراني في الكتاب المسمى باختلاف زفران يعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبس اللينة او الاخرت وهو على ظاهرهما قائم يصلي لم تفسد صلوة وكذا الحجر وبمثله اي مثل الخشب المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة بخشبة فقلها وصل على الوجه الطاهر فانه ان كان غلظه الخشبة بحيث يقبل القطع اي

مطلوب اذا سجد تقع ثيابه على شيء نجس

قيامة كسر

وان كان غلظه الخشبة بحيث يقبل القطع اي الانسان على الظاهر ان كان محالا بان يكون غلظه الخشبة ولو لا جاز بان يكون غلظه الخشبة ولو لا جاز

يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة
والوجه الآخر بحوز الصلوة عليها والافلا لا نهها
بمنزلة اللبنة في الوجه الاول بمنزلة النوب في الوجه
الثاني واذا اصابته الارض نجاسة رطبة او سائلة
ففرشها بطين او جص فصرى عليه جاز لا نه حال صلت
كاللوح وليس كالنوب فانه لو فرش على نجاسة
رطبة لا يجوز الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب
ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا
بحيث لو اشمه احد يجد رائحة النجاسة لا يجوز
الصلوة عليه والا اي وان لم يكن قليلا بل كان
كثيرا حجه كنف بحيث توجد رائحة النجاسة بحوز
صلوة عليه وكذا النوب اذا فرش على النجاسة
اليابسة فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه
رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا يجوز
الصلوة عليه والا حازت ولو كان على اللبنة
الدام وسكون البان نجاسة فقلب وصل على الوجه
الثاني الذي ليس عليه نجاسة بحوز صلوة هذا اذا

مطلوب اذا اصابته الارض
نجاسة

وان قبل الصلوة
فلا يجوز

مطلوب

غليظا
وان لم يكن رقيقا كان
الوجه الذي
اذا اصابته

كان

كان غليظا يمكن ان يقسم حرمته نصفين لانه بمنزلة
اللبنة وقال ابي يوسف لا يجوز وان كان غليظا
وبه اخذ بعض المتأخرين ومنهم من قال لا نجاسة
الحلواني فانه قال لا يجوز الا ان يشبهه فيجعل
الطرف الطاهر فوق النجس وهذا المذكور من الحواز
في اللبنة كونه مذهب محمد وهو مذكور في المحيط والمزار
قول ابي يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو بسط المصلي
اي السجادة على شئ نجس رطب او جلس على ارض
نجسة رطبة او لف النوب اليابس الطاهر في نوب
نجس رطب فانثرت الرطوبة النجسة في نوبه
النجسة او في مصلاته ينظر ان كان تاثير الرطوبة
بحال لو غمر النوب او المصلي ينقاط منه شئ نجس
والا اي وان لم يكن النواثر كذلك فلا يتنجس
وقد تقدم الكلام عليه في فضل الاسار وقال
شمس الائمة الحلواني لو كان تاثير الرطوبة بحال
لو وضع الانسان يده عليه يشبه يده يصير النوب
والمصلي نجسا والافلا وهذا الذي ذكره شمس الائمة

مطلوب ان يظن ان طين او جص او
الوجه الذي اصابته
ان لا ينجس الارض
مطلوب ولو بسط المصلي على شئ
النجس

مطلوب ان يظن ان طين او جص او
الوجه الذي اصابته
ان لا ينجس الارض

حالة بعض الثابت

مطلوب من تعلق النجاسات
إذا غصرت الثوب الذي غسلكه

جمع الاحاطة الامن الماء الذي
المقتر الظفر واللون والاحاطة
بالكر التي افضل فيها السوء
الثوب صحاح

قريب في المعنى من القول الاول لاثر اذا كان
بحال لو غمر قط ثبث اليد عند الوضع عليه ولا
فلا فروع **تستبي** من ثقل النجاسات لم يذكر
المص اذا غمر الثوب الذي غسله في الثلثة حتى
لا يتقاطر منه شيء لو غمر فليد طاهرة والبلل
الذي بقي فيه طاهر وان كان يعطر لو غمر فالذي
يعطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب في تطهير
المضو كما لم يشترط في تطهير الثوب وقال النووي
يشترط الصب في تطهير العفوا وما يقوم مقام
الصب كالجربان حتى لو ادخل العفوا النجس في
ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل
في ماء جار او يصب عليه ولو غسل النجس
بشيء نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قبل
يرؤل حكم النجاسة الاولى ويثبت حكم الثانية
وقال السرخسي لا يصح ان التطهير بالبول لا
يكون وفي عبارة الهداية ما يشتر اليه حيث قال
وبكل ما يبع طاهر فمهم ان المايع النجس لا يزيل

النجاسة

كل شيء طاهر
اجانته طاهر
او ثقله اجانته
يطهر كرم

مسترا
وضلا قبيح
ال

والا لا
وتو كات
عشيرة اذ
كسر

ان ان غمر الماء وهو جود
ان ان غمر الماء وهو جود

النجاسة نجس طرف من الثوب فنسيه
فغسل طرفا منه بخر او يدون تحرطه بكني
ان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد ما
صلى مع ذلك الثوب وفي التطهير اذا نسي الطرف
المنجس يغسل الثوب كله وهو الاحوط ولو
بالت الحمر على الحنطة حال الدوس فذهب بعض
الحنطة فالباقي طاهر وكذا اذا صب ايضاب
بالولعة جعلت يتر ما ان صغرت قدر ما وصل
اليه النجاسة طهر ماؤها لا جواربها فان
وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه
ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في صورته لا
وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماي في ثلثها
المورتيين والبعد بين يتر الماي قبل يشوان
يكون خمسة اذرع وقيل سعة والختار قدر
ما لا يظهر اثر النجاسة من لون او طعم او
ريح **توضا** ومشي على الواح مشرعة بعد مشي
من رحله قدر لا يحكم النجاسة رحله ما لم

ببضع ان الاصل طهارة الثوب ذوقه
في قيام النجاسة لا يغسل كونه المضو
مطلوب فلا يقضي بالنجاسة بالشك
مطلوب على الحنطة

مطلوب بالحب
والدوس الوطى بالبول فافس
7
الولعة غم
ان صغرت قدر ما وصل اليه النجاسة الجوارب طهر

البالوعة طهر
وبين صح

الستره النجس بوطيقه
وقيل هو موضع النجاسة
الموضوعة في اطار النجاسة

وَأَتَى بِسَعْدِ بْنِ الْمَخْدُومِ وَالْبَيْهَقِ

فازة ماتت في رمضان

وَالْحَدَّ الْخَاصِلُ بِهِ الْحَامِدُ وَلِلذَّائِبَةِ
اِنْ كَانَ كَمَا لَوْ قَوَّرَ بَقِيَ الْمَعْمُورُ غَلِي
حَالَهُ وَيَتَوَيَّ فِي سَاعَةِ هُوَ حَامِدٌ
وَاِنْ لَمْ يَبْقَ لَمْ يَتَوَيَّ مِنْهُ سَاعَةً
فَهُوَ ذَائِبٌ ^{بِزَيْدٍ} سَاعَةً
يُطَوَّرُ وَالْمُتَوَيِّسُ فِيهِ مَعْمُورٌ
فَهُوَ الْعَبِيدُ وَاِنْ لَمْ يَبْقَ فَيَسْتَقِمْ يَأْقِدُ
اَمَّا ^{اَمَّا} دَدَةُ عَلِيٍّ الْبَاقِيَّةُ وَار

العينه
الغده
الخنزيرة

ای فرق

[illegible]

اذا وقع في قدير اللحم حال الغليان

في الصلاة لا يجوز ان يكون ثوبك نجاسة حرة فانه اذا لم
 فيها خل حتى صارت كالحل حاصفة طهرت ولو طخت
 الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطبخ اذا قال في
 التجنيس ويرى في ولو القيت رجاجة عالية الغليان
 في الماء لتشتف قبل ان تنظف او كرشي قبل الغسل
 لا يطهر ايدى الا على قول ابي يوسف على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند
 انقافيه او كان ولكن سكن عند انقافيه ولم تترك
 حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ مخرج شاة
 برقيتها فليها بيد رطبة فوق نجاسة اللبن
 روايتان وفي القنبه حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى حنير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن الذكي الذي
 يجلب من البحر البفاري ولكن ما ذكره في التجر يد
 وشرح القدوري وصلاة الجلاء في نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في بفرة وقعت في وقر حنطة

في الصلاة لا يجوز ان يكون ثوبك نجاسة حرة فانه اذا لم
 فيها خل حتى صارت كالحل حاصفة طهرت ولو طخت
 الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطبخ اذا قال في
 التجنيس ويرى في ولو القيت رجاجة عالية الغليان
 في الماء لتشتف قبل ان تنظف او كرشي قبل الغسل
 لا يطهر ايدى الا على قول ابي يوسف على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند
 انقافيه او كان ولكن سكن عند انقافيه ولم تترك
 حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ مخرج شاة
 برقيتها فليها بيد رطبة فوق نجاسة اللبن
 روايتان وفي القنبه حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى حنير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن الذكي الذي
 يجلب من البحر البفاري ولكن ما ذكره في التجر يد
 وشرح القدوري وصلاة الجلاء في نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في بفرة وقعت في وقر حنطة

لا يضر فيها الا ان يكون ثوبك نجاسة حرة فانه اذا لم
 فيها خل حتى صارت كالحل حاصفة طهرت ولو طخت
 الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطبخ اذا قال في
 التجنيس ويرى في ولو القيت رجاجة عالية الغليان
 في الماء لتشتف قبل ان تنظف او كرشي قبل الغسل
 لا يطهر ايدى الا على قول ابي يوسف على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند
 انقافيه او كان ولكن سكن عند انقافيه ولم تترك
 حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ مخرج شاة
 برقيتها فليها بيد رطبة فوق نجاسة اللبن
 روايتان وفي القنبه حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى حنير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن الذكي الذي
 يجلب من البحر البفاري ولكن ما ذكره في التجر يد
 وشرح القدوري وصلاة الجلاء في نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في بفرة وقعت في وقر حنطة

فطخت

مطلوب في بفرة وقعت في وقر حنطة

لم يؤكل

فطخت ثم يؤكل وقال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير
 طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوب
 او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس حازت سواء
 تحرك احد طرفيه بحركة الاخر او لا هو الصحيح بخلاف
 ما اذا كان لا يسه او حامله والى الطرف النجس
 على الارض وصلى فانه ان تحرك بحركته لا تجوز و
 الاجازت ولو صلى عند الدابة وفي مرجها او كلها
 نجاسة مانعة فجماعة على انه لا يجوز قال في المبسوط
 واكثر مشايخنا يجوزوه ولو قام على النجاسة وفي
 رجله خفاء او جوباباه او تعلاه لا يجوز صلواته
 الا ان يخلعها ويقوم عليها وكذا لو ستر النجاسة
 بكمية وسجد عليها لا يكون منروعا وكذا لو كان
 اسفل نعليه نجسا وصلى بها لا يجوز وان غرها
 وقام عليها حاز وحذ ثوب ديباج وثوبان نجسا
 نجاسة مانعة ولا مظهر صلى في الديباج
 اما شرط الثاني فهو ستر العورة اي ما يقتضيه ستره
 في الصلوة ولا تجوز النظر اليه من الرجل ما تحت السرة

لان تلك
 الحركة يثبت
 بها النجاسة
 بخلافها
 في الغرض
 من

في الشرايط
 السنة التي
 قبل الصلوة

في الصلاة لا يجوز ان يكون ثوبك نجاسة حرة فانه اذا لم
 فيها خل حتى صارت كالحل حاصفة طهرت ولو طخت
 الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطبخ اذا قال في
 التجنيس ويرى في ولو القيت رجاجة عالية الغليان
 في الماء لتشتف قبل ان تنظف او كرشي قبل الغسل
 لا يطهر ايدى الا على قول ابي يوسف على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند
 انقافيه او كان ولكن سكن عند انقافيه ولم تترك
 حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ مخرج شاة
 برقيتها فليها بيد رطبة فوق نجاسة اللبن
 روايتان وفي القنبه حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى حنير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن الذكي الذي
 يجلب من البحر البفاري ولكن ما ذكره في التجر يد
 وشرح القدوري وصلاة الجلاء في نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في بفرة وقعت في وقر حنطة

في الصلاة لا يجوز ان يكون ثوبك نجاسة حرة فانه اذا لم
 فيها خل حتى صارت كالحل حاصفة طهرت ولو طخت
 الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطبخ اذا قال في
 التجنيس ويرى في ولو القيت رجاجة عالية الغليان
 في الماء لتشتف قبل ان تنظف او كرشي قبل الغسل
 لا يطهر ايدى الا على قول ابي يوسف على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند
 انقافيه او كان ولكن سكن عند انقافيه ولم تترك
 حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ مخرج شاة
 برقيتها فليها بيد رطبة فوق نجاسة اللبن
 روايتان وفي القنبه حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى حنير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن الذكي الذي
 يجلب من البحر البفاري ولكن ما ذكره في التجر يد
 وشرح القدوري وصلاة الجلاء في نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في بفرة وقعت في وقر حنطة

او دكاها بيان
 او صلى عند الدابة وفي
 مرجها او دكاها نجاسة

لو كان اسفل نعليه نجسا
 وان كانت الارض نجسة فقع نعليه وفرض
 فقام عليها وصلح حاز اذا كان فعل
 طاهره وباطنه طاهره فطاهر وان كان
 ماله الارض من تحت نجسا فذلك نجس وبوعنه
 ثوب ذي طاقين اسفل نجس وقام
 على الطاهر وقدم هكذا اذا فرضي حوز
 ولو كان لا يسه لا يجوز لانها تكونان
 ثوبا واحدا وكذا اخرجت القادت من الناس
 في صلوة الحنافة انهم يغير ثوبهم
 ويقومون عليها كذا في النوازل والواقعا
 ثم صانه

في الصلاة لا يجوز ان يكون ثوبك نجاسة حرة فانه اذا لم
 فيها خل حتى صارت كالحل حاصفة طهرت ولو طخت
 الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا تطبخ اذا قال في
 التجنيس ويرى في ولو القيت رجاجة عالية الغليان
 في الماء لتشتف قبل ان تنظف او كرشي قبل الغسل
 لا يطهر ايدى الا على قول ابي يوسف على قانون ما تقدم
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند
 انقافيه او كان ولكن سكن عند انقافيه ولم تترك
 حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ مخرج شاة
 برقيتها فليها بيد رطبة فوق نجاسة اللبن
 روايتان وفي القنبه حيوان البحر طاهر وان لم
 يؤكل حتى حنير البحر ولو كان ميتة قال واختلف
 الناس وهم اهل زماننا في الدهن الذكي الذي
 يجلب من البحر البفاري ولكن ما ذكره في التجر يد
 وشرح القدوري وصلاة الجلاء في نص على طهارته
 وفيها عن الحسن في بفرة وقعت في وقر حنطة

وقال ان في الركبة
بعورة عورة
والركبة عورة

منه العورة الى الركبة وعلم بهذا ان السرة ليست
بعورة والركبة عورة ايضا لقوله مع الركبة من
العورة لكن العورة المذكورة انما هي عورة من
غيره لا من نفسه هو المختار وروى عن محمد بن
شجاع عن ابي خنيفة وابي يوسف نصا اي تصريحا
بالقول انهما قالا اذا كان اي المصلي محلول الجيب فنظر
الى عورته اي عورة نفسه لا تقصد صلوته وهذا هو
الذي مشى عليها قاضي خان في الفتاوى وبعض
المشايخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطا
وصح روايته هتنام عن محمد حتى قالوا اي البعض
المذكورون ان كان المصلي محلول الجيب كشف اللحية
بحيث تستوعب لحيته جيبه بالسرة يجوز صلوته
وان كان حفيف اللحية لا يغطي لحيته جيبه
حتى لو فرض انه نظر في جيبه رآى عورته فصلوته
فاسدة وبداى بهذا القول يفتي بعض المشايخ و
في الخلاصة جعل هذا قول محمد والآول قولهما كما مر
ولو صلى الانسان عريانا في بيت في ليلة مظلمة وله

وقال ان في الركبة ليست
بعورة والركبة عورة
بعورة والسرة عورة

محلول الجيب

قول حنيفة
وابي حنيفة

توب

وقال في الخلاصة فان كان
محلول الجيب في بيته
فليس عليه ان يكشف
لحيته

توب طامركله او ربعه وهو قادر على اللبس
لا يجوز صلوته بالاجماع وهذا يرجع القول
الذي لفتى به بعض المشايخ اذ لو كان وجوب
الستر لخوف رؤية العورة لما زلت الصلوة
في هذه الصورة ونحوها فعلم انه وجب للصلوة
نفسها لكن يمكن ان يجاب بان العورة مستورة
في مسألة الخلاف والروية بعد السرة تكلف
النظر من فوق او من اسفل لا يضرب وبدون
الحرة الحرة كلها عورة لقوله مع المرأة عورة
الا وجهها وكفيها فانها ليسا بعورة لافي في
الصلوة ولا في حق نظر الاجنبي ولا قديمها
ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكر
في المحيط ان الامح انها ليستا بعورة قال
للحاجة الى المشي في الطرقات وظهور قدميها
خصوصا الفقيرات مشتهن وقال في الحاشية
الصحيح ان انكشف رجب القدم يمنع اي
جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة

وقال القول وصعدت المرأة
على القدم عورة لانه لم يستر
الرجل

مطلبة
والاستثناء العضوين للابتلاء
لان المرأة لا تجوز لها
الاشياء ببدنها ولم تكشف
في الشهادة والمحاكمة
بدا في نفي الوجه والمرأة الاجنبية
وكيفها اذا كان بغير شهوة

وقال في الاختيار الصحيح انهما ليستا بعورة
 والصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار
 صاحب الهداية والكافي ما في المحط ولا فرق
 بين ظهر المكف وبطنه خلافا لما قيل ان بطنه
 ليس بعورة وظهره عورة وذراعاها عورة
 كبطنها في ظاهرها رواية عن اصحابنا الثلاثة
 وروى في غير ظاهرها رواية عن ابي يوسف
 انه روى عن ابي حنيفة ان زراعها ليستا
 بعورة واختاره في الاختيار وصححه بعضهم
 انه عورة في الصلوة لاجل جرحها والقول الاول
 وهو ظاهر الرواية هو الصحيح لعدم الضرورة
 في ابتدائه اما شعر المسترسك اى النازل
 عن راسها فقط قال الفقيه ابو الليث ان
 انكشف رجب المسترسك فسدت صلواتها
 لانه عورة وهو المذكور في عامة الكتب
 وهو الصحيح وقال في الفتاوى الحاقا بينة
 المختار في افساد الصلوة انكشف ما فوق

وباطنه في

مطلب
 اما شعر المسترسك

محل
 النظر اشعر المسترسك لا يكل
 بالاتفاق لان النظر الى
 غشور ما فتنه كما ان النظر
 الى وجه المرأة النوبة
 تركه

الادنين

لادنين من الشعر لا ما نزل عنها قال وهو
 الصحيح وهو اختيار الصدر الشهيد والذي
 صحه صاحب الهداية وغيره هو المسترسك عورة
 والدليل محقق في التشرح اما الحصىتان مع الذكر
 ففيل مجموعهما عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل
 واحد منهما عضوا على حدة وهو الصحيح حتى انكشف
 ربع الذكر واخره اواربع الاثنين بمفردهما
 يمنع حوازا للصلوة وكذا اختلفوا في الركبة مع
 الفخذ ففيل كل منهما عضو على حدة وقال بعضهم
 الركبة مع الفخذ كلاهما عضو واحد واختاره
 في الخلاصة وصححه ابن الهمام في شرح الهداية وعلى
 هذا لو صلى الرجل وركبته مكشوفتان والحز
 مقطعي جازت صلواته لان الركبتين لا يبلغان
 قدر ربع الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة
 تبع لساقها لا عضو مستقل فانكشف غير ما به امرأة
 صلت وربع ساقها مكشوف فعند صلواتها عند
 ابي حنيفة ومحمد وان كان المنكشف عن ساقها

والادنين من الشعر
 وان كانا مع
 واحد منهما
 هو الصلوة

مطلب
 اما الحصىتان مع الذكر
 عضو

منفقتا واحدة وهي الابل وكسر
 بعضهم كلاما عضوا واحدا لان منفقتا
 واحدة وهي الابل وكسر

العضوين لا عضو مستقل غاية البيان
 في الخلاصة
 ملاحظ
 ملاحظ

مسئلة في الخلاصة نقلا عن صاحب الصغير
 في قوله والحكم في الزنجر

أقل من ذلك أي من الربيع لا تصيد اتفاقاً لأن
القليل عضو بخلاف الكثير والربيع كثير لقيامه
بمقام الكل في كثير من الأحكام بخلاف ما دونه
وقال أبو يوسف انكشف مادون النصف لا يمنع
جواز الصلوة وعنه في انكشف النصف رواية
في رواية لا يمنع لأنه ليس بكثير وفي رواية يمنع
لأنه ليس بقليل فيمنع والحكم في الشعر المسترسل
من المرأة الحرة والبطن والظهر من المرأة مطلقاً
والخمر من المرأة والرجل كالحكم في الساق فأي عضو
من هذه انكشف ربه يمنع عندها خلافه لا أبو يوسف
وأما حكم العورة الفليضة وهي القبل والدير
فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني إذا انكشف
انكشف من أحدهما ربه يمنع عندها خلافه
لا أبو يوسف فإنه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفاً أو
أكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذا
في غيرها وذكر الكوفي أن المانع من العورة الفليضة
ما زاد على قدر الدرهم والأول هو الأصح لأن

خَلْقَةُ

خلقه الدر عضو بمفردها وكلها لا تزيد على قدر
 الدرهم فلو كان كما قال لجازت الصلوة انكشف
 جميعها وفيه قبح وقيل هو الحلقة مع الاليتين
 عضو واحد فعلى هذا يتجه قول الكرخي ولكن هذا
 غير الاصح بل كل اليبر عضو والدر ثالثها اما ندي
 المرأة فان كانت مراقة اي لم ينكس ثديها وهو
 المعتبر دون المراهقة فهو اي الندي تبع للمصدر
 فلا يمنع الا انكشف ربع المجموع من الصدر الثمين
 وان كانت كبيرة قد انكس ثديها فالندي ح اصل
 بنفسه حتى لو انكشف ربه منفردا كان مانعا
 وكذا كل اذن عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين
 السرة والعانة عضو على حدة واما الحنب فتبع
 للبطن وفي خمس الائمة السرخسي اذا كان الثوب
 رقيقا بحيث يصف ما تحته اي لون البشرة لا يحصل
 به ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا الا انه
 التصق بالمفوف وتشكل بشكله يبقى ان لا يمنع
 الحصول الستر ومن صلى قميص ليس عليه غيره

وَقَدْ أَقْدَأْنَا فِي وَلِيِّهِ أَنْ لَوْ كَانَ بِحَالِ
تَرَى غَوْرَةً عِنْدَ التَّكْلِيفِ مَعَ كَسْرِ

فلو قدر انه نظر انسان من تحته راي عورته فهذا الحال
 ليس بشيء معتبر في منع الصلوة لحصول الستر المأمور
 به وذكر في الزيادات لو ان امرأة صلت وهي تقدر
 على التوب الجديد اى الذى ليس فيه خرق فاحش
 فلبست ثوبا خلت فيه خرق فاحش فأنكشف من
 شعرها شئ ومن فخرها شئ ومن ساقها شئ
 وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق
 لا يجوز صلاتها فكأنه بناء على ان الساق اصغرها
 وهو اختيار البعض ان المعتبر في جمع المتفرق بلوغ
 المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة حتى لو انكشف
 من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لان المجموع
 ربع الاذن واكثر والتمتار الجمع بالاجزاء فلا يمنع
 ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ومن الاذن
 ثلث ربعها ومن الفخذ ثلث ربعها اما العورة من
 الامة فاما عورة من الرجل اى من تحت السرة الى
 تحت الركبة وبطنها وظاهرها عورة ايضا وما
 عدا ذلك وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل

مطلق
 العورة من الامة

الركبة

في العورة من الرجل
 من تحت السرة الى
 تحت الركبة
 وبطنها وظاهرها
 عورة ايضا وما
 عدا ذلك وهو من
 اعلى البطن فما
 فوق ومن اسفل

في الركبة
 من تحت السرة الى
 تحت الركبة
 وبطنها وظاهرها
 عورة ايضا وما
 عدا ذلك وهو من
 اعلى البطن فما
 فوق ومن اسفل

الركبة فما تحت فليس بعورة باجماع الامة
 لانها محل الحرمة والامتنان لا يبالى بانكشف
 ذلك منها والمديرة وام الولد والمكاتبه بمنزلة
 الامة في حكم المذكور لبقاء الرق فيهن ولو اعتقت
 وهي في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فبسترته
 بعمل قليل قبل اداء الركن جازت لا لو عمل كثير
 او بعد ركن وان انكشف عضو من عورة في الصلوة
 فستر من غير لبس لا يضره ذلك الانكشاف وان
 ادى معه اى مع الانكشاف ركن كالقيام ان كان
 فيه اداء الركوع او غيرها يفسد ذلك الانكشاف
 صلواته وان لم يؤد مع الانكشاف ركن ولكن مكث
 مقدارا ما يؤدى فيه ركن بستره وذلك مقدار
 ثلث تسبيحات فلم يستر ذلك العضو فسدت
 صلواته عند ابي يوسف خلافا لمحمد وكذا اذا وقع
 الرجل المصلي للرحمة في صف النساء او وقع امام
 اى قدام الامام او رفع النجاسة ثم القى اى تلك
 النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور ان مكث قدر

في الركبة
 من تحت السرة الى
 تحت الركبة
 وبطنها وظاهرها
 عورة ايضا وما
 عدا ذلك وهو من
 اعلى البطن فما
 فوق ومن اسفل

مطلق
 المدبرة

ولا يفسد صلواته لان الانكشاف في الكثير
 في الزمان القليل عضو كالانكشاف في
 القليل في الزمن الكثير

اذا وقع الرجل للرحمة في صف النساء

والقنية

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

ولو وجد نذر حرر لا يصلح عرائن
 يبتدئ بالان الصلوة فيه مضمومة في الارض
 وان كان حراما كالصلوة في الارض
 المفضولة خلافا لاحمد فان غده
 يصلح عرائن لان الصلوة في الحرب
 لا يجوز للرجل كالصلوة في الارض
 المفضولة غده سلمه كسر

القبيلة

برق

[illegible][illegible]

卷之四

بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله
 على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي الدراية من
 كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالتايب
 فعلى هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقة ما على
 الاول مكة ومن كان غائبا عنها ففرض حرمته الكعبة
 اي ان يتوجه الى الجهة التي فيها قال في الهداية هو
 الصحيح واخره عن قول جر جاني ان فرض التايب
 ايضا اصابة عيشتها وثمره هذا الخلاف يظهر في اشوا
 النية وعدمه للتايب وكان الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن حامد لا يشترط على التايب نية الكعبة مع
 استقبال القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ
 الامام محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار
 قول الجر جاني وبعض المشايخ يقول ان كان المصل
 يصل الى المحراب فكما قال الحامدي اي ابن حامد
 لان المحاريب وضعت غالبا بالتميز واجتماع الاء
 فكانت كافية عن النية وان كان يصل في الصحرا
 فكما قال الفضل اي ابن الفضل لتعد اجتماع الراء

مطلق
 البيت المذموم وقيل ان قال قيل
 الكسوف وقيل ان قال قيل
 ومطلوب الكل وهو المذموم
 بان حالف في قوله الله تعالى
 ولا يجد من يحول اليها او كان
 على خفيته من يحول اليها او كان
 قد رآه اي لم يحول اليها او كان
 يصل الى اي لم يحول اليها او كان
 اي جهة قد رآه اي لم يحول اليها
 حيث يحصل قايمة

لان استقبال القبلة شرط
 فيه نية الكعبة كما لو توجه الى الشرق
 راعى وجوده قصد الاصل
 وليست مقبولة بالذات

فيها

فيها غالبا وقبلة اهل المشرق هي جهة الغرب غير
 من غير انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه
 اشارة الى الخلاف فان عند المشايخ لا يرد
 من انحراف من يظن انه ليس بمسامت لهما منهم
 وذكر في امال الفتاوى حد القبلة في بلادنا
 يصح بها سمرقند ما بين المغربين مغربا لئلا
 مغرب الصيف فان سمرقند معتدلة بين مشرق
 الشتاء والصيف فقبلتها بين مغربيهما فان
 توجه خارجة من حد المغربين لا يصح والبلد
 المائل الى مشرق الصيف فقبلته مائلة الى مغرب
 الشتاء بحسب ذلك وبالعكس وان كان المصل
 مريضا لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس
 معه احد يوجهه اليها او كان صحيحا يقدر على
 التوجه الا الله يحاق ان توجه من عدوا وسبع
 ياتيه من جهة اخرى يضطر في ماله او بدنه وكذا
 لو كان على خشبة في البحر يحاق الفرق ان توجه
 فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال

اصح

ان انحرافه البعيد اصابة غير انفسا
 فيلزم منه الانحراف والبعيد

فان صلى الى جهة حرجت
 من المغربين فسدت
 صلواته

ان جهة حرجت من المغربين فسدت صلواته

بل يصلي الى جهة قدر على التوجه اليها لان تكليف
 بقدر الوسع وكذا اذا صلى الغريضة بالعدر على
 الدابة بان كان لا يقدر على نزول وان نزل لا
 يقدر على الركوب او يخاف من عدو او سبع فانه
 يصلي الى حيث قدر وتوكان يصلي عليها لاجل
 الطين فانه يستقبل بها القبلة واقعة ان يخف
 الانقطاع الرفعة وكذا ينبغي في كل موضع جازله
 صلوة الغريضة راكبا من خوف النزول ونحوه واذا
 لم يكن الطين مما يغوص فيه الوجه لكن الارض مبتلة
 لزوم النزول ذكره في الخلاصة او النافلة معطو
 على الغريضة اي اذا كان يصلي النافلة على الدابة
 بغير عذر ايضا فله ان يصلي الى اي جهة توجه
 وهذا اذا كان خارج المصر فلا يجوز اما
 في المصر فلا يجوز عند اي خيفة وتجاوز عند
 محمد وتكره عند اي يوسف لا تكره واختلف في
 مقدار الخروج فقليل قدر فرسخين وقليل قدر
 ثلث ما يجتدي فيه المسافر القصر وتوافتها خارج

المصر

كبار وروى ابو يوسف في التيمم ان كان
 بحيث لو مضى الى الماء وتذلل القافلة
 وينقطع جاز ولا ذهب الى الماء و
 لم يجزوا ما يعني هذه الرواية
 في ايه يوصف في التيمم قال الفقهاء
 وهذا ينبغي ان يرأى في جميع ما ذكرنا
 من الاعذار رقيقة فوجز عن النزول
 بعد زفير الطين ايضا وكذا يقدر
 على ايقافه من غير حصول ضرر عليه
 لزمه ان يستعمل لان الضرورة
 تقدر بقدر ما لا يضره ضرورة
 الى سقوطه لا سقطه من غير

اذا صلى الغريضة على الدابة

بغير نزول

او وقفته

بيل ولا يصح قدر

المصر ثم دخل قبل يتمها راكبا والاكثر على ان ينزل
 ويتم على الارض واستقبال القبلة عند الشروع
 لمن يتنقل على الدابة ليس بواجب خلافا للشا
 وان استبهرت عليه القبلة وليس بحضرة من
 اهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد اي
 بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من
 الدليل والامارة عنها وصل الى الجهة التي
 اذاته وتحريره الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع
 لقوله تعالى فايما تولى فاقبوا وجه الله التي
 امر بالتوجه اليها نزلت عند ما استبهرت
 القبلة على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهات
 مختلفة وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه
 لا يجب عليه طلب من يسأله ولا ان يستخرج
 الناس من منازلهم للسؤال عنها بخلاف ما اذا
 كان عنده او بالقرب له فانه يجب عليه
 ان يسألهم عنها فان علم انه اخطأ بعد ما طلع
 فلا اعادة عليه لانه اتي بما هو الواجب عليه

من الامارات والاكابر وتحرى اي طلب ما هو
 لا اخرى والحق مع

مطابق

اي جهته

منه

واذ علم

تتلو بغير كراهة
التوب النجس والى غير القبلة

از کشته شدن
از کشته شدن
از کشته شدن
از کشته شدن

22

لا يأخذ بقوله ان لم يوافق تحريره لانه مجتهد
 مثله ولا يجوز لمجتهدين تقليد مجتهد مثله ولو سأل
 من بحضرة من اهل ذلك المكان فلم يجبه حتى تحرر
 وصلى ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي توجه
 اليها لا يصيد ما صلى لانه لم يقم حيث سأل
 ولو شك في القبلة فتحري وصلى ركة الى جهة
 وقع عليها تحريره ثم شك وهو في الصلوة وتحري
 فوقع تحريره على جهة اخرى فصلى اليها ركة ثم وثم
 حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات
 بالتحري جاز كذا في الفتاوى الحاقانية لان
 الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق
 ما مضى واختلف المتأخرون في ما اذا تحول
 رايه في الثالثة والرابعة الى جهة الاولى منهم
 قال يتم بالصلوة ومنهم من قال يستقبل وكذا في
 الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشتبهت
 عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع في التحري
 من غير ان يشك ولا تحري ثم شك بعد ذلك

يدويه

فهو على

فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين فيعيد
 وان علم بعد الفراغ انه اخطأ او كان الكثر
 رايه فعليه الاعادة وذكر في اما في الفتاوى
 ان علم المصل ان قبلته الكعبة ولم يرها
 وقت الشروع جاز لعدم اشتراط نية الكعبة
 وذكر في الحاقانية ان نوى المصلى بغير وقت
 الشروع ان قبلته محراب مسجد لا يجوز لانه
 علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون
 مفرضا عن القبلة بنيته كمن توجه الى الركن
 اليماني ناويا الصلوة الى بيت المقدس فان
 نية القبلة وان لم تشترط لكن عدم نية
 الاعراض عنها شرط ولو حول صدره عن القبلة
 بغير عذر فسدت صلواته اتفاقا في الصحيح
 ولو حول وجهه عنها كان عليه واجبا ان
 يستقبل القبلة من ساعته ولا تفسد صلواته
 بذلك التحويل ولكن يكره انشد الكواحة لقوله
 ثم حين سألته عايشة عن الالتفات

ان نوى ان قبلته محراب

كأنه قد صدق وجهه

وقال لا يزال الله مقبلا على الصلوة وهو
 في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت
 اعرض عنه

في الصلوة هو خلسة يختلسه الشيطان من
 صلوة العبد وقوله لم لا ننسى اياك
 والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة
 هلكة ولو ظن المصلح انه احدث فحول عن
 القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان
 يخرج من المسجد لم تقصد صلاة ثم عند اتي خيفة
 لان استدبارة لم يكن للرفق بل لقصد الاصلح
 وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد
 فسدت صلوة بالافتراق لان اختلاف المكان
 يبطل الا بعدد والمسجد كما كان واحدا فجا
 دام فيه لم يختلف مكانه بخلاف خروجه منه
 وهذا اذا لم يكن اماما واستخلف مكانه فان
 كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث
 فسدت وان لم يخرج لان الاستخلاف في غير
 محله مناف كما خرج من المسجد وكذا لو ظن
 انه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضعا
 فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد وكذا لو ارى

مطلوب
 لو كان انه احدث
 فحول عن القبلة

في الصلاة
 لو كان انه احدث
 فحول عن القبلة
 لو كان انه احدث
 فحول عن القبلة

المتيقن
 لو كان انه احدث
 فحول عن القبلة

المتيقن سواها فظنه ماء فانصرف ثم علم انه سري
 او ظن الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف
 ثم علم انها لم تتم تقصد الصلوة وان لم يخرج من
 المسجد لان انصرفه على قصد الرفض لا على قصد
 البناء بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى
 في الصحراء جماعة فكان الصفوف له حكم المسجد
 حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث لم
 تقصد وان بعد مجاوزتها تقصد هذا ان ذهب
 الى خلف وان توجه قدما فاعتبر مجاوزة سترة
 الامام وعدمها ان كان له سترة والا فمقدار
 ما لو تأخر لمجاوز الصفوف وان كان منفردا
 اعتبر مجاوزة قدر موضع سجوده وعدمها
فروع في شرح الطحاوي الكعبة اسم للعرضة
 فان المحيطان لو وضعت في موضع اخر فضلى
 اليها لا يجوز وتوصل في جوف الكعبة او على
 سطحها جاز وتوصل الى الحطيم وحده لا يجوز
 من صلى في السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان

مطلوب
 سراج

مطلوب
 لو كان انه احدث
 فحول عن القبلة

قادرًا ولا يجوز أن يصلي حيث توفرت ويلزمه أن يستدير إلى القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات أن صلوا منفردين جازت صلاة الكل وأن صلوا جماعة لم تحر صلاة من خالف إمامه عالمًا بها حال القبلة وجازت صلاة غيره إن لم يعلم أن إمامه حلقه قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الإمام قايما للقضاء فظهر لهما أن القبلة غير الجهة التي صلى إليها الإمام أمكن المسبوق صدق صلواته بأن يستبذل لأنه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فإنه مقتدي والمقتدي إذا ظهر له وهو وراء الإمام أن القبلة جهة أخرى لا يمكنه إصلاح صلواته لأنه إن استدار خالف إمامه وإلا كان متماصلا لصلواته إلى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مضى فكذا اللاحق رجل تحرك في محله فاقصى آخر بلا تحرك أن أصاب الإمام جازت صلاتهما وألا جازة صلاة الإمام فقط ولو صلى على الأعمى ركعة إلى غير القبلة في رجل

قد راسلنا

أن الصالح

الأصح هو الذي إذا ركع خلفه صلاة الإمام ثم قام الإمام فأنه قد سلكه الإمام فأنه يتبعه ويبدأ بإفادته

متما

فاداره

لأن الصلاة عند المشرك من غير

فاداره إليها واقتدى به إن وجد الأعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأل ثم تحر صلواتها وآلا جازت صلاة الأعمى دون المقتدي **والشرط الخامس** من الشروط الستة هو الوقت صلاة العجز إذا طلع الفجر الثاني وهو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطيل أي المنتشر في الأفق أي في نواحي السماء وأطرافها فبطلوع الفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل أي الذي يبدو وطولا ممتدا إلى جهة الفوق غير آخر في أعرض الأفق ثم يعقبه الظلمة لا يخرج وقت المشاء ولا يدخل وقت صلاة الفجر لأنه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الأكل لقوله لم لا ينصكم من سجودكم إذا نبلل ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الأفق وقال في المحيط أما الفجر الكاذب وهو أن يرتفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى أي يصير لا شيء فلا يخرج به وقت المشاء لا يحرم الأكل على الصائم وهذا أمر مجمع عليه وآخر وقتها طلوع الشمس أي الفجر الذي

ولا بد

فإذا داره إليها واقتدى به إن وجد الأعمى وقت الشروع من يسأله فلم يسأل ثم تحر صلواتها وآلا جازت صلاة الأعمى دون المقتدي **والشرط الخامس** من الشروط الستة هو الوقت صلاة العجز إذا طلع الفجر الثاني وهو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطيل أي المنتشر في الأفق أي في نواحي السماء وأطرافها فبطلوع الفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل أي الذي يبدو وطولا ممتدا إلى جهة الفوق غير آخر في أعرض الأفق ثم يعقبه الظلمة لا يخرج وقت المشاء ولا يدخل وقت صلاة الفجر لأنه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الأكل لقوله لم لا ينصكم من سجودكم إذا نبلل ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الأفق وقال في المحيط أما الفجر الكاذب وهو أن يرتفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى أي يصير لا شيء فلا يخرج به وقت المشاء لا يحرم الأكل على الصائم وهذا أمر مجمع عليه وآخر وقتها طلوع الشمس أي الفجر الذي

الذي يعقبه غروب الشمس وهذا وآخر اجلاء
 واول وقت المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع
 وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس اي الجزء الذي
 يعقبه غيبوبة الشفق المذكور والبياض الذي
 في الافق الكائين بعد الحرة التي تكون في الافق
 عند ابي خنيفة وقالوا اي ابي يوسف ومحمد وهو
 قول الائمة الثلاثة برواية اسد بن عمرو عن ابي خنيفة
 ايضا الشفق المذكور هو الحرة نفسها لا البياض
 الذي بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ
 من اتي برواية اسد بن عمرو الموافقة لقولهما
 قال ابن الهمام ولا تساعده رواية ولا دراية
 وتتمام هذا في الشرح ايضا واول وقت صلاة
 العشا اذا غاب الشفق على القولين كما مر واخره
 ما لم يطلع الفجر اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر
 الثاني ووقت صلاة الوتر ما اي الوقت الذي
 هو وقت العشا هذا عند ابي خنيفة وعندهما
 وقتها بعد صلاة العشا الا ان اى اليه ما مور

وہوای الشفق مع

عقل

النصف من الزيادة
مقطوعا من الدائرة
علامة = على وسطه
ان يدعى في
حاصل الدائرة
التي لا تسمى
منها ظل القوس
في قطع الدائرة
منه وقطع الدائرة
منه وقطع الدائرة
دائرة في ارض
وفيه ان ترسم
وطرف من الزوال

الذى

[illegible]

بتقديم العشاء عليه أي على الوتر عند أبي خنيفة
 لو حوب الترتيب لقوله ^م ان الله تعالى امركم بصلوة
 خيركم من خير النعم وهو الوتر فجعلها لكم بين العشاء
 الى طلوع الفجر فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء
 قصد الاتصاف كما لو صلى الوقتية قبل الفايضة
 ذكرنا وهو صاحب ^{الوط} ترتيب اما لو وقع ذلك بلا
 قصد صح عنده ^{صلى الله عليه وسلم} حتى لو صلى العشاء بتوب ثم ترعه
 وصلى الوتر بتوب آخر ثم ظهر ان التوب الذي صلى
 العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء دون الوتر
 عند أبي خنيفة خلا فالهما واعلم ان الوقت كما هو
 شرط الاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب
 بدونه كما في المسئلة التي وردت في فتوى في زمن
 الصدر برهان الائمة انما لا اجد وقت العشاء
 في بلدتنا صل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوة
 العشاء وبه افتى ظهير الدين المروغيتاني ووردت
 هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان البحر يطعم فيها
 قبل غيبوبة الشفق في اقل ليالي السنة على خمس الايام

هي

وردت
منه

الحلواني

الحلواني فافتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم
 على الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافتى بعدم
 الوضوب فبلغ جوابه الحلواني قارسا من يسأل في
 عامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من
 الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأل واحسن
 الشيخ فقال ما تقول فقال فيمن قطع يده مع الرفيقين
 او رجلاه مع الكعبين كم فرائض وضوء قال قلت
 لفوات محل الرابع قال فذلك الصلوة الخامسة
 فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه ووافقه فيه
 ولا بن الرهام عليه اعتراض قد اجبنا عنه في الترح
 واليتمتع في صلوة الفجر الاسفار بها ان تصلي في وقت
 ظهور النور وانكشاف الظلمة والغسل بحيث يرى
 الرامى موقع نكته عند اخلافة الثلاثة لقوله عليه السلام
 اسفروا بالفجر فانه اعظم الاخر وقد قالوا في هذا الاسفار
 ايضا ان يثبته في وقت يمكنه ان يصليها فيه على وجه السنة
 ويبقى من الوقت بعد سلامه بالوظيفة ان كان على غير
 طهارة يمكنه ان يتوضا ويعيدها على وجه السنة

الوتر في

الظلي
النبل الرهام العربية ص ٢٢

قبل خروجه ثم استجاب الاسفار عندنا عام في الارمنة
 كلها الا في صلوته العري يوم الحر بمرد لفة فان السج فيها
 التعليل اجماعاً توسيعاً لوقت الوقوف ومتحب ايضاً
 عندنا الا براد بالظهر في الصيف لقوله م اذا اشتد الحر
فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم وتسحب
تقديمها في الشتاء وتسحب ايضاً عندنا تأخير العصر
 في كل ازمته الا يوم الغيم ما لم تتغير الشمس ويكره
ان تؤخر الى ان يتغير قرص الشمس لانه عليه السلام
 كان يصل العصر والشمس من تقصه بيضا نقية والمر
لتغير القرص لا لتغير الكسوة فانه يحصل بعد الرضا والافق
 صار القرص بحيث لا تحار فيه العين فقد تغيرت
 والا فلا كذا في الكافي وتسحب ايضاً بجعل المغرب
 في كل ازمته الا يوم الغيم لقول رافع من خراج
كتا نضى المغرب مع النبي عليه السلام فينصرف
أحدنا وانه ليس بموافق نبيه وعن ابن عمر انه
حتى بدا نجم فأعطف رقبته وهو يدل على كراهته
 تأخيرها الى ظهور النجم وفي القصة يكره تأخير

ادخلوا الصلاة في البرد يعني
 صلوا اذا سكنت شدة الحر
 المحر

ط
 ثم ذهب اليه السفيران وابراهيم في
 المعبر تغيير الضوء الذي تبع على
 الجدران الكل

صل
 لان تأخيرها مكره ما فيه التنبه
 باليهود وقال عليهم السلام لا يزال
 امتي ينجس ما عملوا المغرب واظهروا
 العشاء بداية

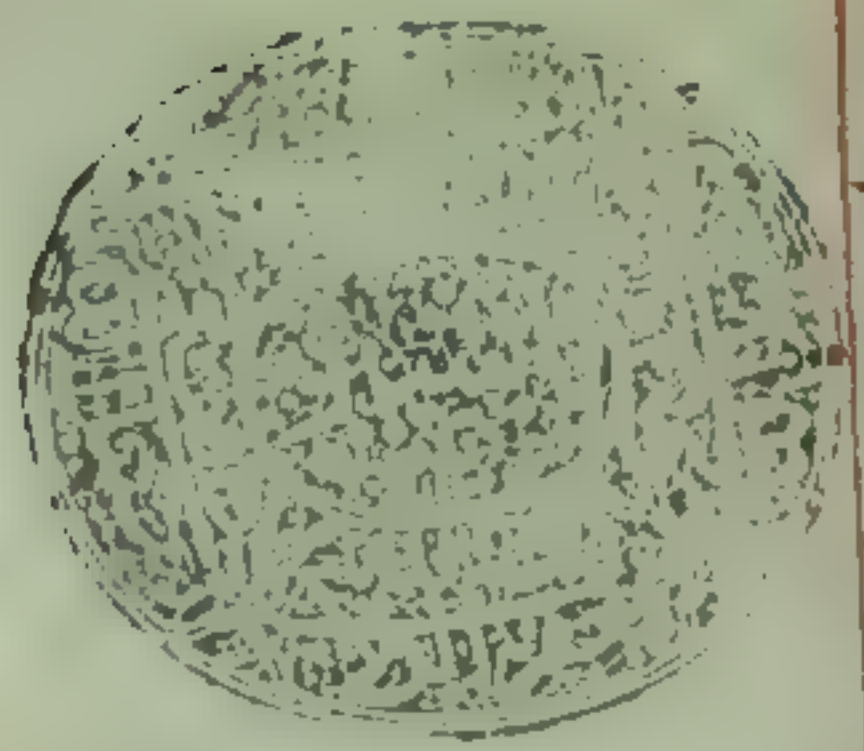
المغرب

هذه الضوء
 فلا يفسد
 للغير
 البقية
 انما
 لقوله عليه السلام
 محله
 في قوله
 ولا ينجسها
 اليهود

المغرب
 عند محمد في رواية عن ابي خنيفة ولا يكره في رواية
 الحسن عنه ما لم يقب الشفق والاصح انه يكره الا
 من عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير
 قليلاً وفي التأخير بتطويل القراءة خلاف انتهى وتأخير
 صلوته العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لقوله عليه السلام
لولا ان اشفق على امتي لامرهم ان يؤخر العشاء الى ثلث
الليل او نصفه وتأخيرها الى ما بعده اي بعد ثلث الليل
 الى نصف الليل مباح لما بيناه في الشرح وتأخيرها
 الى ما بعده اي بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكره اذا
 كان بعير عذراً لانه يؤدي الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعد
 فلا يكره واما التأخير في الوتر فلا صل فيه ان الافضل انه
 ان كان لا يتق بالانتهاء او تر قبل النوم واذا كان
 يتق بالانتهاء فتأخيره الى اخر الليل افضل لقوله عليه السلام
من خاف ان لا يقوم من اخر الليل فليوتر اوله ومن لم
 ان يقوم اخره فليوتر اخر الليل فان الصلاة اخر الليل
 مشهودة وذلك افضل وان كان اليوم يوم غيم فالتسحب
 في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير عدم التجمل

تأخير المغرب

التأخير قطع السر المنه بعد العشاء
 وقيل في الصيف يجعل كلاً يتقلل
 الجماعة بداية
 وهو اللبس
 وفصل المفصلة



في اول الوقت لا تأخير الشديدة الذي يشك في بقاء
 الوقت قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قد ما يصل
 التيقن بالغروب والمستحب في يوم النجم في كل من العصر
 والمساء تعجيلها المراد بتعجيل العصر قدر ما يقع عندها
 لا تقع حال تغير الشمس وتبجيل المساء والتعجيل قليلا
 على الوقت المعتاد كذا في المحيط لئلا تقل الجماعة لحوق
 المطر وروى حسن عن ابي خنيفة التأخير في جميع يوم
 النجم لانه اقرب الى الاحتياط ان يقع قبل الوقت
 واما اوقات التي تترك فيها الصلوة فحسنة المراد من
 الكراهة ما يتم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو
 مكروه ثلثة اى ثلثة اوقات منها اى من تلك الخمسة
 يكره فيها الفرض والتطوع فالكراهة في الغرائض كالصلاة
 تمنع القيمة لوجوب بسبب كامل وكذا الواجبات الغائبة
 كسجدة التلاوة وجبت بتلاوت في وقت غير مكروه
 وجبارة حضرت فيه والوتر لا تقا وجبت كاملا فلا يؤدى
 ناقصة والكراهة في التطوع لا تمنع القيمة ولكنها كراهة
 تحريم وتحقيق ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهة

لأن تأخير العشاء يقلل الجماعة على اعتبار الخط و2 تأخير العصر يوم الوقوف في الوقت المأهول ولا يؤمن إلا لان تلو مدة مديرة هداية

كأين

وتعجيل ما يمكن من الصلاة

كأين عند طلوع الشمس وعند غروبها العصر يومه و
 وقت الزوال لنهيته عليه السلام عن الصلوة في هذه
 الاوقات واستثنى عصر يومه لانه يصح عند الغروب
 لانه وجب ناقصا فاذا اه كما وجب بحلق عصر يوم آخر
 وغيره من الغوايت على ما حقق في الشرح وفي الكتب لامل
 وروى عن ابي يوسف وهي الرواية المشهورة عنه انه حوز
 التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اى من غير كراهة وذلك
 وجوابه في الشرح ولا يفتي فيها اى في الاوقات الثلثة
 المذكورة صلوة الجنازة ولا يسجد للتلاوة اذا كانت حضرت
 أو تليت في وقت غير مكروه لما تقدم ولا يسجد فيها يسجد
 لانه من اجزاء الصلوة ولو قضي فيها فرضا اى صلوة مفروضة
 يعيدها لعدم محتملها على ما قدمناه وان تلا فيها اى في
 وقت من الاوقات الثلثة اية سجدة فالا فضل ان لا يسجد
 فيه ولا في غيرها من الثلثة فان سجد لها في ذلك الوقت
 لا يعيدها لانه اذاها كما وجبت وكذا ان سجدها في غير
 وقت تلاوتها من الاوقات الثلثة تقع عندنا خلافا لغير
 وكذا ان حضرت الجنازة في وقت من الاوقات الثلثة

الشيطان فاذا ارتقت فارقتها فاذا دنت للغروب قارضا فاذا عرفت فارقتها ونهت عن الصلوة في تلك الساعة

ولا في غيره من الثلثة

فصل في عليها فيه تنفع والآفضل ان تصلي ولا تؤخر لان العمل
 فيها مطلوب مطلقا الا لما نه كحفورها في وقت غير
 مكروه **واما** الوقتان الاخران من الجمعة فانه يكره فيهما
 التطوع فقط ولا يكره فيهما الفرض ولا الواجب لنفسه في
 الغوايت وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة بخلاف
 المذور واللازم بالشروع وركعتي الطواف فانما يكره
 لو جوبها لغيرها وهما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع
 الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت النوافل كلها
 الا سنة الفجر لقوله عليه سلام ولا صلاة بعد الفجر الا سجدة
 يعني ركعتين وما بعد صلاة العصر الى غروب الشمس
 لانه عليه السلام نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلاة
 المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لانه بل لتأخير المغرب
 بسببه مع الاستحباب تعجيلها وتقدم ذكر كراهة التأخير
 وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي صعد على المنبر
 للخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي ابراهيم الصفياني قال خلفاء الراشدين
 ونحوهم انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج

مطلوب
 ما بعد طلوع الفجر الى تطلع الشمس

مطلوب
 يكره التطوع اذا خرج الامام
 للخطبة

الامام

انما يكره فيهما
 التطوع فقط ولا يكره فيهما
 الفرض ولا الواجب لنفسه في
 الغوايت وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة بخلاف
 المذور واللازم بالشروع وركعتي الطواف فانما يكره
 لو جوبها لغيرها وهما اي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع
 الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذا الوقت النوافل كلها
 الا سنة الفجر لقوله عليه سلام ولا صلاة بعد الفجر الا سجدة
 يعني ركعتين وما بعد صلاة العصر الى غروب الشمس
 لانه عليه السلام نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلاة
 المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لانه بل لتأخير المغرب
 بسببه مع الاستحباب تعجيلها وتقدم ذكر كراهة التأخير
 وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام اي صعد على المنبر
 للخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي ابراهيم الصفياني قال خلفاء الراشدين
 ونحوهم انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج

الامام وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة
 كذا حقه قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرها واما في
 غير الجمعة فلا يكره بحجة اخذ في الاقامة ما لم يشتر
 الامام في الصلاة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة
 الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية او تشهد على ما
 فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم
 انه يدركه قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره السروي
 وعزاه الى التمهيد بل يكره في جميع ذلك ان يصلي مخالفا
 للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلي
 في المسجد الصفي ان كان الامام في الشؤى وبالعكس
 او خلف استوانه فان كان قد شرع في صلاة التطوع
 قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها
 بل يتمها ركعتين ان كان تحية المسجد او نفلا مطلقا
 وان كان سنة الجمعة قيل يقطع على راس الركعتين
 وقيل يتمها اربعا قال المرغيناني هو الصحيح وهو اختار
 حسام الدين الشهيد وذكر في النوادر انه يسلم
 على راس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيل

مطلوب
 ولو كان الصلوة في سنة الطهارة والجمعة
 فاقبيل او يقطع على شفع وقيل
 يتمها ملبغ الامر

مطلوب
 وان شرع في سنة الجمعة ثم خرج الامام
 للخطبة فقبيل اضلوف

بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وخفف في القراءة
 وحكى عن القاضي الامام ابو علي النشقي انه رجح اليه
 بعد ما كان يفتي بالاول وآليه مال السرحني والبقا
 وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه الاوجه ولم
 يترك في النواذر ما اذا قام الى الثلثة وتم يقيد بها
 بالسجدة واختلف فيه فقيل يعود الى القعود وسلم
 وقيل يتم ويخفف وهو الاوجه على ما حققناه في
 الشرح ثم اذا سلم على راس الركعتين قيل لا يركع
 قضاء شي وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد
 الفضل يقضى اربعاً في اي حال قطعها لانه بمنزلة صلاة
 واحدة وكذا يكره التطوع ايضاً قبل صلاة العيد
 وعند خطبتها وكذا بعد خطبتها في المصلي على الاصح
 ولا يكره بعد رجوعه عنه وكذا يكره التطوع عند
 خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء وكذا
 عند الخطبة في الحج للاخلال بالاستماع والانصات
 في الكل ولو شرع في صلاة التطوع في الاوقات الثلاثة
 والافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه

لا يمكن من قضاء ما بعد الغرض والآ
 ابطال في التسليم على راس الركعتين
 فلا يعنون فرض الاستماع والاداء
 على الوجه الاكمل كسر
 لانها ان كانت صلوة كانت صلوة
 واحدة فقام وان كانت شفع
 بمنزلة غير صلوة النوافل بمنزلة تحريم
 حدة فالصيام الى الثالثة بمنزلة تحريم
 حدة وتوكان اول ما تحرم
 مستدرة وتوكان ان سلم على راس
 شفعاً قلنا هذا ثم ما روي عن
 الركعتين فقلنا ايضاً اربعاً في كل ركعة
 يقضى ركعة ان يقضى اربعاً ايضاً اربعاً
 نواه اربعاً يقضى ركعة
 ركعة اربعاً يقضى ركعة
 ركعة اربعاً يقضى ركعة
 ركعة اربعاً يقضى ركعة

والافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه
 والافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه
 والافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

تخلصا من الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعاً بعد
 اساءه وان لم يحل لغة النبي ومع هذا لا شيء عليه
 اي ليس عليه اعادة ما صلى لانه اذاها كما وجب
 عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد
 طلوع الشمس وبعد صلات العصر الى قضاها ثم
 افسدها لزمه القضاء وقد علم هذا من قوله
 سابقاً ثم يقضيها لانه اذا لزم قضاء ما شرع
 فيه في الاوقات ثلثة وافسده مع ان كراهتها
 اشد فتروم ما شرع فيه في الوقتين او في ولو
 افتتح النافلة في وقت مستحب غير مكروه ثم
 افسدها او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر
 قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس
 اي يكره ان يقضيها ولو قضيها صحت مع الكراهة و
 سقطت عنه وكذا سائر الاوقات الكراهة ما عدا
 الثلثة فانها لا تسقط عنه بقضائها في وقت منها
 ولو افسد ستة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر
 من كراهة قضاء ما لزم بالشروع في الوقتين كما يلتفت

طلوع الفجر الى صبح

او في صلاة ركعة في وقت مستحب غير مكروه ثم
 افسدها او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر
 قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس
 اي يكره ان يقضيها ولو قضيها صحت مع الكراهة و
 سقطت عنه وكذا سائر الاوقات الكراهة ما عدا
 الثلثة فانها لا تسقط عنه بقضائها في وقت منها
 ولو افسد ستة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر
 من كراهة قضاء ما لزم بالشروع في الوقتين كما يلتفت

الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ الذين اختلفوا
 ان لا يدرك الفرض لو صلى السنة فلا حسن ان يشرع
 في السنة ويكثر لها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج من السنة
 ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير
 مجاوزا من عمل العمل لصدف الفائدة في ذلك لا
 وان سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضاها
 صلوة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها
 بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غيرات بالسنة
 كما سئله بلاء فائدة في هذا التكليف وقيل يقضيها
 بعد صلاتي الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة
 موجودة فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع
 الفجر فلما صلى ركعتين منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه
 وصلى ركعتين من غير ان يسلم تنوب صلوة ما بين
 الركعتين عن ركعتي الفجر عندهما اي عند ابي يوسف
 ومحمد وهو اي قولهما احدي الروايتين عن ابي
 حنيفة وهي الظاهر الرواية بناء على ان السنة
 تؤدى بطلون نية الصلوة وهو الصحيح وروى الحسن

عن
 لونه في اجابة الامين

عنه انها لا تنوب وذكر في الظهيرة ولو صلى ركعتين
 على ظن انه اي الشأن لم يطالع الفجر وقد بين اي بعد
 ذلك ان اي الشأن كان قد طلع الفجر فعند المتأخرين
 يجزئ تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا ايضا هو
 ظاهر الرواية ولو شك عند صلوة تلك الركعتين في
 طلوع الفجر واستمر شكه لا يجزئ عن ركعتي الفجر الا تقان
 وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حتى رفعت قد
 رخصت او قدر رخص تباح الصلوة اي يحل هذا هو
 المذكور في الاصل وقيل مادام الانسان يقدر على
 النظر الى قرص الشمس لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر
 اليه تباح وقيل يدلي ذقنه على صدره وينظر فاذا لم
 ير القرص خلت الصلوة وان نظره فلا وهذا ليس الا قول
 ولو طلعت الشمس والمصلي في خلال اي في اثنا صلوة
 الفجر تفسد صلوة الفجر لموضع النقصان على ما وجب
 بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال
 صلوة العصر لا تفسد لموضع الكمال على ما وجب
 بالسبب الناقص وتحققناه في الشرح والشرح ان شاء

مطلوب الوقت الذي تباح الصلوة فيه
 اذا طلع الشمس

وقال الفقهاء بوضوح ان
 في ارض مستوية فادامت الشمس تقع في
 فوج في الطلوع لا يحل الصلوة فاذا وقعت
 في وسط فقد طلعت فتحل

[illegible]

والتطوع معاجاز ما صلاه بتلك النية من العزم عند
 اني يوسف لقوة العزم فلا يترأخيه الضعيف خلا فالحمد
 فانه لا يجوز عن العزم عنده ولا عن التطوع ولو اتم
 المكتوبة اي نواها شرط انها تطوع فصلى على نية التطوع
 حتى فرغ من صلوة فري اي صلوة حتى تلك المكتوبة التي شرع فيها
 نوايا لها اذ لا يشترط استصحاب النية الى اخر الصلوة ولو
 كثر ينوي التطوع ثم كثر ينوي العزم يصير شارعا في العزم
 فتبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم اتم نوايا
 العصر والتطوع تكبيرة اخرى يتعلق بافتح فقد تقضى
 الظهر وضع شروعه فيما كثر نوايا له وكذا اذا شرع في
 المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كثر ينوي الشروع في النافلة
 اي نافلة كانت يصير ناقضا للمكتوبة وشارعا في النافلة
 او كان من شرع في المكتوبة منفردا ثم كثر ينوي الاقتداء
 بالامام فانه يصير شارعا فيما كثر نوايا له من الصلوة
 مقتديا رافضا للصلوة منفردا للمغايرة بينهما من حيث
 الصفة وان صلى ركعة من الظهر ثم كثر ينوي الظهر في
 هو لعدم مغايرة ما شرع فيه لما كان فيه فكون مفرقا

ط
 وان نوى الظهر لا يجوز ان هذا الوقت
 كما يقدر ظهر هذا اليوم آخر وأما لو نوى
 ظهر الوقت او عصر الوقت يجوز
 وهذا اذا كان يصطفي الوقت فان
 صلى بعد خروج يصطفي الوقت وهو لا يعلم
 بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز
 كما مر ولو نوى نوى الظهر لا يجوز
 ايضا ولو نوى نوى الوقت لا يجوز
 والمستدق ان نوى الصلوة
 بدون متابعة امامه لا يجوز
 نقل خلاصه الوقفات
 وفي المجلد الاول نسخة
 في نية الفرض خلا ان يقول ان كان الوقت
 في نية الفرض افضه وان كان الوقت
 نويت ظهر اليوم افضه وان كان الوقت
 نويت ظهر اليوم افضه وان كان الوقت
 فارجح وهو لا يعلم لا يجوز ان الوقت
 ظهر اليوم فيجزئ به في حقه
 باقيا او خارجا حقه

وإذا نوى التطوع ثم كثر ينوي العزم يصير شارعا في العزم فتبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم اتم نوايا العصر والتطوع تكبيرة اخرى يتعلق بافتح فقد تقضى الظهر وضع شروعه فيما كثر نوايا له وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كثر ينوي الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقضا للمكتوبة وشارعا في النافلة او كان من شرع في المكتوبة منفردا ثم كثر ينوي الاقتداء بالامام فانه يصير شارعا فيما كثر نوايا له من الصلوة مقتديا رافضا للصلوة منفردا للمغايرة بينهما من حيث الصفة وان صلى ركعة من الظهر ثم كثر ينوي الظهر في هو لعدم مغايرة ما شرع فيه لما كان فيه فكون مفرقا

لان الصلوة بالاقتران غير ما مع
 الانفراد وكلما فيها من التزام كتابها
 والزيادة بسبع وعشرين درجة
 ثم كسر

له وهذا اذا نوى بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت
 ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة و
 يخرج اي يكفي بتلك الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها
 باقي الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى اربعا اخرى
 بعد ذلك التكبير على ان ان الركعة الاولى قد اتم
 انتقضت ولم يقعد على رأس الركعة الرابعة من
 صلواته التي هي تالفة بعد ذلك التكبير فسدت صلواته
 لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين
 معا احديهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان
 نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصر معا في
 اي النية للتي اي للمكتوبة التي دخل وقتها لان التي
 لم يدخل وقتها لا تراحمها ولو نوى فائتين معا في
 اي النية للاولى منهما لتركها بالسبق وان لم يكن
 صاحب ترتيب ولو نوى فائتة ووقية معا بان
 نوى فائتة الظهر والعصر معا في اي النية للغايته
 اذا كان في الوقت وسعة كذا ذكره في الخلاصة عن المتن
 الختمة وذكر عن الجامع الكبير انه لا يصير شارعا

وإذا نوى التطوع ثم كثر ينوي العزم يصير شارعا في العزم فتبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم اتم نوايا العصر والتطوع تكبيرة اخرى يتعلق بافتح فقد تقضى الظهر وضع شروعه فيما كثر نوايا له وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كثر ينوي الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقضا للمكتوبة وشارعا في النافلة او كان من شرع في المكتوبة منفردا ثم كثر ينوي الاقتداء بالامام فانه يصير شارعا فيما كثر نوايا له من الصلوة مقتديا رافضا للصلوة منفردا للمغايرة بينهما من حيث الصفة وان صلى ركعة من الظهر ثم كثر ينوي الظهر في هو لعدم مغايرة ما شرع فيه لما كان فيه فكون مفرقا

ونوى في وقت العصر
 الظهر مع

في واحدة منهما ولله اختيار ما في المتقي فلذا قال
 إلا ان يكون في آخر وقت الوقتية فيكون النية
 للوقتية لترتجها وفيه اشارة الى كون المصلح صاحب
 ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يقع
 واحدة اذا كان في الوقت وسعة للتزام ولا يحتاج
 الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامام حتى لو شرع
 على نية الانفراد فاقتدى به يجوز الا في حق جواز
 اقتداء النساء فان اقتداءهن به لا يجوز ما لم ينووا يكون
 اما ما لهن اولن تبعه عموما خلا في فرض اما المقتدى
 فينوي الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة الاقتداء نية
 الفرض والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج الى تعيين
 نية الصلوة ونية المتابعة وان نوى الاقتداء بالامام
 ولم يعين الصلوة يحرم ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضي
 خان انه لا يجوز وهو المختار لان الاقتداء كما يكون
 في الفرض يكون في النقل فلا يتعين احدهما دون التعيين
 وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصلي مع الامام قال بعضهم يجوز
 والمختار عدم الجواز وان نوى ان يصلي صلوة الامام ولم

في يحتاج الامام الى نية
 الامام

وغير ذلك لا يشترط امامته
 وعند زفر لا يشترط امامته
 لصحة اقتداء من قياسا على الرجال
 ولنا في بان الملاءة بجملة
 ان يؤخذ في ان الصلوة عليه
 بسبب المحاراة وموضعي
 فلا يلزم من التزامه
 الرجل

ينو الاقتداء

ينوي الاقتداء لا يجزئه لشرعية نية الاقتداء في
 صحته وقال بعضهم اذا انظر تكبير الامام ثم كبر بعده
 يصح شروعه في صلوة الامام وان لم تحضره نية الاقتداء
 القيام الانتظار مقام النية وان نوى الشروع في
 صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
 لا يجزئه في ذلك في صحة الاقتداء والاصح انه يجزئه
 قاله قاضي خان وقال فهير الدين ينبغي ان يزيد
 فيقول نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت
 به وذلك الاحتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض
 وكذا ان لم يعلم الامام في اي صلوة هو فنوى
 صلوة الامام والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة
 والامام في غيرها لا يجوز وان نوى ان يصلي
 صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند
 البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا مع
 الامام فينتها مستلزما للاقتداء وان نوى
 الاقتداء بالامام ولكن لم يحط ببيانه من هو
 ازيد ام عمرو مع الاقتداء لا طلاق وكذا اذا نوى

الاصح

الاصح

في يحتاج الامام الى نية
 الامام

فاما عند اقتداء بالامام الذي هو جاز في الصلاة
لو قال الامام الذي هو جاز في الصلاة
فاذا اوصف الامام جاز في الصلاة
اي شخص الامام جاز في الصلاة
والوصف يدل على الصفات
عند عدم يقين الامام
من هو مقتضى الامام
في الواقع فلم يكن مقتدرا

الاقتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا
هو عموما الاقتداء ايضا وليس في نية تقييد
الاذا قيد نية وقال اقتديت بزيدا ونوى الاقتداء
بزيدا فاذا هو عموما لا يتصح كون نية مقتدة بشخص
ليس هو الامام وفي الاول نوى الاقتداء بعد ما قال
الامام انه البر ليس مقتديا بمصل كذا ذكر في المحيط
وهو قولها وعند ابي خ الافضل مقارنة تكبير المقتد
بتكبير الامام ولو نوى الاقتداء حين وقت الامام
موقف الامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضر النية
عند الشروع ولو نوى الشروع في صلاة الامام وتكبر على
فلن انه اي الامام قد شرع قبل شروعه وهو اي الحال
ان الامام لم يشرع قبل شروعه بعد ثم يجوز شروعه في صلاة
الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلاة من ليس
بمصل ومن صلى سنين ولم يعرف النافلة من الغريضة
واغا يغفل كما يفعله الناس ان ظن ان الكل اي كل
شيء يصلي فريضة جاز فعله وسقط عنه الغرض
وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها ففي

على ما يشاء فيمن نوى عند الوضوء
انه يصلي العصر مثلا ولم يتصل
بغيره على الصلاة سره كسر

بالحال ما اذا علم هذه
الضرورة ان الامام ما لم يشرع
حيث يصير مقتديا بها رعا عند
الشروع في صلاة الامام في الحال
بل قصد الشروع فيها اذا شرع
الامام كذا ذكره فافهم فان
سر كسر

وبعضها

في الحقيقة والاطلاق
مقتد بالامام

بالامام والامام
ان ينوي الاقتداء

بعضها سنة ولم يميز ولم ينو الغريضة كما يجوز عليه
قضا صلوات تلك السنين ثم فيما اذا ظن ان لكل
فريضة لو اقتدى به احد ان كان في صلاة لاسنة
قبلها كالمغرب صحت صلاة المقتدى وان كان في
صلاة قبلها سنة مثلها كالنحر والظهر لا يصح صلوة
المقتدى وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت
الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان
قد خرج يجوز الظاهر بناء على ان فعل القضاء بنية
الاداء وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو
في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار
كذا ذكره في المحيط اما حوازل القضاء بنية الاداء
وعكسه فجمع عليه عندنا واما نيت ظهر الوقت بعد
خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز صرح به في
فتاوى قاضي خان وغيرها وليس من القضاء
بنية الاداء الاداء انما القضاء بنية الاداء
فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج
وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز لا خلاف

ادى مقتد ان كان
بعضها سنة ولم يميز ولم ينو الغريضة كما يجوز عليه
قضا صلوات تلك السنين ثم فيما اذا ظن ان لكل
فريضة لو اقتدى به احد ان كان في صلاة لاسنة
قبلها كالمغرب صحت صلاة المقتدى وان كان في
صلاة قبلها سنة مثلها كالنحر والظهر لا يصح صلوة
المقتدى وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت
الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان
قد خرج يجوز الظاهر بناء على ان فعل القضاء بنية
الاداء وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو
في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار
كذا ذكره في المحيط اما حوازل القضاء بنية الاداء
وعكسه فجمع عليه عندنا واما نيت ظهر الوقت بعد
خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز صرح به في
فتاوى قاضي خان وغيرها وليس من القضاء
بنية الاداء الاداء انما القضاء بنية الاداء
فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج
وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز لا خلاف

فجمع سانه

وأن لم يعلم بخروج الوقت فهو أيضا لان فرض اليوم
 محتمل في الوقتية والفائية والقواب ان يقال ولو
 نوى ظهر اليوم ومن صلى الظهر اى ظهر اليوم الذى فيه
 او ظهر الامس مثلا ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء
 اى نوى ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان ظهر منه فبقي
 ان ذلك الظهر من اليوم الاربعاء اى بقيت ان
 ذلك اليوم يوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهوره والخط
 انما هو في تعيين الوقت اى اليوم الذى الظهر منه
 وذلك لا يضره اذا حصل تعيين الفرض ولو شرع
 في صلاة ما اى صلاة من الصلوات التى هي عليه يظن
 انها سبئية اى من صلوات يوم السبت فاذا نوى اى
 ظهر ان تلك الصلاة التى شرع فيها انما هي احديتها اى
 من الصلوات يوم الاحد بان كان عليه ظهر مثلا فظنه
 ظهر يوم السبت فصلا به تلك النية فظهر انه لم يكن عليه
 الا ظهر يوم الاحد لا تقع تلك الصلاة ولا تجزى عن
 ظهر يوم الاحد التى هي عليه لا تزدلها قبل وقتها
 بشية حيث نوى ان لا وقتها الى يوم قبل وجوبها ولو

فلا بان لم يكن عليه غيره من نوع
 اما اذا كان عليه ظهر ان مثلا
 ونوى الظهر ولم يبين احد
 انه ظهر اى يوم فانه لا يجوز
 شرع كسر

كان
 الصلاة قبل وقتها لا تجزى

كان بالعكس بان شرع في صلاة عليه على ظن انها
 احديتها فاذا هي سبئية نعم لانه اضافها الى وقت
 بعد وقت وجوبها والمستحب في النية ان ينوى
 ويقصد بالقلب ويتكلم باللسان بان يقول اصلى
 صلاة كذا فالنية بالقلب هي الشرط اللازم والتكلم
 باللسان مستحب هذا هو المختار اختاره صاحب
 الهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان بدعة ولو نوى
 بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف بين الائمة
 لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي
 الافضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر
 بالتكبير و يده بالرفع والاحوط في النية من حيث
 الزمان ان ينوى حال كونه مقارنا للتكبير ومحال
 لم اى ان تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو
 مذهب الشافعي فان وجود النية زمن التكبير شرط
 عنده فلذا كان هو الاحوط عندنا الخروج من الخلاف
 وذكر الناطقي في الاجناس ان من خرج من منزله يريد
 الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضره النية

في النية

الحيط الافضل ان يشغل قلبه بالنية
 ولسانه بالذكر و يده بالرفع شرع كسر
 عليه تفرق الى اوطاذا ذكر لسانه كان
 نوا على التجمعة كسر

الافضل ان يشغل قلبه بالنية

افضل لانه مسيرة السلف على ما روي
 في قول بعض الفاضل ولا مشقة
 وافضل الالهال احدا اى اشقيا فالحال
 ان حضور النية في القلب من غير
 احتياج الى اللسان افضل واخص
 وحضورها بالتكلم باللسان اذا
 تضمنت يدونه من والاكتفاء بمجرّد
 التكلم من غير حضور يدونه
 عند الضرورة وعدم المقدرة
 على استحضارها شرع كسر

نشان
مکتوبه

[illegible][illegible]

اخر الاربعة وما لا يتوصل اليه الفرض الا بكون فرضا
 وتعديل الاركان وهو الطهانية وزوال اضطراب
 الاعضاء واقلة قدر تسبيحة فرض عند ابي يوسف
 والائمة الثلاثة حديث ابن مسعود انه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره
 في الركوع والسجود وفي المتن ضل به مكان ظهره وهو
 من الرواية بالمعنى والحوار انه ظني لا مثبت به الفرضية
 وتحقيقه في الشرح ثم شرع المص في تفصيل الفرائض بعد
 ذكرها اجمالا فقال ولا دخول في الصلاة الا بتكبيره
 الافتتاح لاجماع الامة على ذلك وهي قوله اي قول
 العبد لله ابر ولا خلاف فيه او الله الاكبر وخالف
 فيه مالك واحمد واية الله الكبرى وخالف فيها الشافعي
 ايضا ثم عند ابي يوسف ان كان يحسن التكبير باحد هذه
 الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة ومحمد
 ان قال بدلا عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن ابر
 اولاد الا الله او تبارك الله او غيره اي غير المذكور
 من السماء الله تعالى وصفاته التي لا يشارك فيها الرحمن

تعديل الاركان

رواه الشيخ

ربه كثر

والمالح

والمالح والرازق وعالم الضيق والشهادة وعلم الحفيا
 والقادر على كل شيء والرحيم لعباده اجزاه ذلك عن
 التكبير لان المقصود به التظيم وهو حاصل بما ذكره وقوله
 تعالى وذكر اسم ربك فصلى ولو افتتح الصلوة بالثناء
 اي بقول اللهم من غير زيادة او قال يا الله يصح افتتاحه
 لان نداءه تعالى يراد به التظيم والتفريع وخالف الكوفيون
 في اللهم لان معناه عندهم يا الله امنا بحرف فكان سؤالا
 مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين لان معناه
 يا الله فقط واليمين المشددة عوض عن حرف النداء ولو
 قال بدل التكبير اللهم ارزقني او قال اللهم اغفر لي اول
 استخضر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او
 ما شاء الله لا يصح شروعه لان مقصود بهذه الاركان ليس
 بمحض التظيم لما يشوبه من السؤال صريحا او تعريضا وكذا
 لو قال بسم الله لا يصح شروعه كذا لو ذكر اسما يوصف بغيره
 كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوي برذاته تعاوفي
 الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من
 اسماء الله تعالى كذا ذكره الكوفي وافتي به المرغيباني انتهى

اصل التهم يا الله امنا
 حرف النداء كلفه الاستعمال وجعل فعل الامر
 حرف اتصال وقصار اللهم سديك
 عوضا عن حرف النداء
 اللفظ في الهمزة الي
 وحفظه وحفظه

اذكار بين

ذكره في التهم يا الله امنا
 ذكره في التهم يا الله امنا
 ذكره في التهم يا الله امنا

ولو قال الله من غير زيادة شيء يصير شارعا عند
 اى حنيفة فقط في رواية الحسن عنه وفي ظاهرها رواية
 لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التجريد وذكر فيه
 خلافاً لمحمد وفي الكافي ان قال الله صائراً عند هلال
 تقويم خالص انتهى ان قال الله اكبار يا ذوالالف بين
 الباء والراء لا يصير شارعا وان قال ذلك في خلال
 الصلوة تغند صلوة قيل لانه اسم من اسماء الشيطان
 وقيل لانه جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا
 ولا تغند صلوة لانه اشباع والاول اصح ولو قال الله
 اكبر بالكا في الرخوة كما ينطق بعض اهل البندو اختلف
 فيه البصريون والكوفيون الاصح انه يصير به شارعا
 الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قول الله على ما
 قد مناه واما الكافي الرخوة فلا خلاف في انه يصير شارعا
 بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسألة الله عقيب
 ذكر الكافي الرخوة مع ذكر الخلاف فظن المصنف الخلاف
 فيها ولو ادخل في الف لفظة الله كما يدخل في قوله
 تقيا الله اذن لكم وشبهه تغند صلوة ان حصل

لان ذلك في غير ذكره احد من اهل الفقه
 ولان اهل اللغة والنحو فكانوا
 والله سبحانه وتعالى اعلم

في اثنائها

في اثنائها عند اكثر المشايخ ولا يصير شارعا
 به في ابتدائها ويكفر لو تعدد لانه استفهام وق
 مقتضاه الشك وقال محمد بن مقاتل ان كان
 لا يميز بينهما اي بين المد وعدمه لا تغند صلوة
 والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول
 اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح ان يكون عذرا
 والانسان لا يصلح ان يقرر نفسه ولو اقطع اي
 كبر مع الامام وخرج من قوله الله قبل فراغ الامام
 من قوله الله لا يصير شارعا في اظهر الروايات
 وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام ولو قال الله
 مع قول الامام الله او بعده ولكن خرج من قوله
 اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فلا يصح ان
 لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير شارعا بالكل
 اي بجمع الله اكبر لا بقوله الله فقط او كثر فقط
 او كثر فقط فيقع الكل فرضا وكذا لو ادرك
 الامام ركعا فقال الله في حال القيام ولم يضر من
 قوله اكثر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان

لا يصير

ولا يبدى الف الله ولا الف الكافي
 يبدى اليه ولا يقول عليهما ولا يسمي
 ولا يبدى بالاكبر ويجزم بالاكبر
 من هؤلاء او قل الكافي بالاكبر
 يكون فينا ومن يمين تكبير وتغند صلوة

لزم الف وايضا لانه خطاب وعلم هذا
 لوجه اشارة اكبر الاصح انها تغند ايضا واشباع
 حركة الهاء خطأ من حيث اللغة ولا يغند
 وكذا تكبيرها واتمامه الا ان فصولهم كتم

فرض التكبير قبل الامام وكل فرض قد اوجبه الله
 في غير التكبير ولا يغند في غير التكبير
 يغزغ بهاي

الشرط وقوع التهمة في محض القيام ولو كثر قبل الامام
 حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام
 اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شارعا في صلوة نفسه
 في رواية النوادر وقيل يصير شارعا في صلوة نفسه
 واليه اشار محمد في الاصل وقيل هذا قول ابي يوسف
 والاول قول محمد ولو انه اي الذي كثر قبل الامام
 كثر بعد ما كثر الامام يعني كثر ثانيا ونوى هذا التكبير
 الشروع في صلوة الامام والاقتداء به يصير شارعا
 في صلوة الامام وقاطعا لما كان شرع فيه على تقدير
 انه فتح شروعه في صلوة نفسه والافضل ان يكون
 تكبيرة المقتدي مع تكبيرة الامام لا بعد ها عند
 ابي حنيفة لان فيه مسارعة الى العبادة وفيه
 مشقة وقال لا يكتراى الافضل ان يكبر المقتدي
 بعد تكبيرة الامام ليزول الاشتباه بالكلية ومتى
 كثر قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك ثواب تكبيرة
 الافتتاح واذا شك المقتدي انه هل كثر مع الامام
 اي قبله او بعده يحكم بالكبر واما اي بغالب ظنه فان

مطلد
 ادرك الامام
 كبر المقتدي قبل الامام

حتى لو قرأه لا ينقض وضوءه

سورة بسم الله الرحمن الرحيم

مطلد
 متى كثر قبل فراغ الامام من الفاتحة
 ادرك ثواب تكبيرة الافتتاح

بانه يحمل الاقتداء به من رتبته في الصلاة
 ابي نسطر والكل
 وتحت الرتبة
 والكل لا يصح
 ولا يصح خلافه
 في الصلاة
 فانه كان سريعا

ان التكبير اذا زاد
 ابتداء من هو
 في الصلاة
 خلاف في معنى
 كل من الامام
 من غير كراهة الا في
 رواية ابو حنيفة
 لا يصح خلافه
 اذا كثر مقارنا
 مع كبر

استوى

الشيء والنجاسة ولم
 يتركها

استوى الظن ان اي الامران اللذان وقع فيهما
 الشك فانه اي التكبير والشروع يحجز بهما الامام على
 الصواب والافضل ان يكبر ثانيا ليزول الشك
 والثانية من الغرايض القيام ولو صلى الفريضة قاعدا
 مع القدرة على القيام لا يجوز قيامه صلواته بخلاف
 النافلة وان عجز المريض عن القيام حقيقته او حكما
 بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان قام ان يزداد مرضه
 او يبطل برؤؤه او يجد المأثم يد يصلي قاعدا يركع
 ويسجد لقوله عليه السلام صل قائما فان لم تستطع
 فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب فان لم تستطع
 فستلقيا ولو كان يلقه لسب القيام نوع
 مشقة من غير ألم شديد وكثرة ترك القيام ولو
 قدر عليه متكلنا على عصا او خادم قال الحلواني
 انه لا يلزمه القيام ولو قدر على بعض القيام لا كله
 لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التهمة
 لزمه ان يتحرم قايما يقصر فان لم يستطعها اي الركوع
 والسجود قاعدا او سعى برأسه بها ايماء وجعل السجود

فالت التهمة عن الصلوة فقال
 صل قائما الى آخره

اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد
 عليه من وسادة وغيرها لقوله عليه السلام لم يرض
 عماده فراه يصلي على وسادة فاخذها فري بها وقال اصل
 على الارض ان استطعت والافاؤم اياما واجعل
 سجودك اخفض من ركوعك ورواية الحسن وقعت
 بالمعنى وهي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد
 والافاؤم برأسك ولو رفع شيئا فسجد عليه فان كان
 يخفض رأسه مع وتكون صلواته بالايام ولو كانت الصلاة
 على الارض فسجد عليها جاز ايضا لكن ان كان يجرد رة
 الارض تكون صلواته بالركوع والسجود والافى بالايام
 ايضا وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود استلق على
 ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومأ بهما الى الركوع
 والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة ليمكنه الايام
 برأسه وان قدر على القعود مستندا لزمه ذلك
 ولا يجوز الاستلقاء وان استلق على جنبه الا من
 ووجهه متوجه الى القبلة واومأ جاز ايضا ولا
 افضل عند القدرة عليه فان لم يستطع الايام برأسه

انما
 يصح عليه
 فرضه
 قال
 رحمه الله

انما اذا قدر
 ان يسجد
 على الارض
 فاسجد
 والافاؤم
 برأسك
 ولو رفع
 شيئا
 فسجد
 عليه

يعني اذا لم يقدر على القعود اصل
 لا ينضم ولا يستند افانه ان قدر
 مستندا لزمه ذلك على وزان ما تقدم
 في القيام

من سجدة
 في كل ركعة
 من ركعتين

اصلا

اصلا لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا اخرت
 الصلوة عنه في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل وفي
 رواية سقطت عنه بالكلية وان كان يعقل اذا زاد
 عجزه على يوم وليلة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا
 بحاجبيه وهذا هو النظام الرواية وعن ابي يوسف
 انه يومى بعينه وبحاجبيه لا بقلبه وعن زفر بن
 بقلبه ايضا وكذا عند الشافعي اذا رى اى زال
 عجزه عن الايام بالرأس وقدر عليه نظر ان كان
 يعقل الصلوة حالة المرض والعجز عن الايام بالرأس
 فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله اخرت
 عنه ولا تسقط والاى وان لم يكن يعقل الصلوة
 فلا يلزمه القضاء فصار كالخفي عليه فانه ان كان الاعما
 اقل من يوم وليلة قضى ما فات من الاعما وان كان
 الاعما اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالكلية
 ولم يلزمه قضاء شئ وكذا المريض الصابر عن الايام
 بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة
 سقطت وان كان يعقل لا تسقط وان كثرت كل ثلث

الشافعي ان عجزه عن الايام برأسه
 فان عجزه عن افعال الصلوة على قلبه وكذا
 القراءة والاذكار قلنا النص انما ورد
 بالايام وهو انما يكون بالرأس واما
 بالعين والحاجب فاشارة ورؤى على
 الرأس مخصوص عليه صرحا ونصا لا بد ان
 في العبادات بالرأس غير جائز فيل

الى زمن القدرة قال صاحب الهداية وصاحب المشافع
هو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا
زاد بحره على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه
القضاء اذا برئ وصح قاضى خان وصاحب المحيط والفتا
شيخ الاسلام ومحمد بن سلام وما صح صاحب الهداية
اصح والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة
من حيث الساعات عند ابي ح فاذا زاد على الدورة
ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الاوقات
فاذا زادت الفوائت على خمس سقط والا فلا وصح
في المبسوط والخيرة قول محمد بعد ذكر الخلاف في بيته
وبين ابي يوسف ايضا ولا شبهة انه احوط وبيان
فمن اغنى عليه عند الزوال فاستمر الى ذلك بعد الزوال
من الهد يسقط عنه القضاء عندها ولا يسقط عند
محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفوق في
المدة فان كان يفوق ولا فاقته وقت معلوم كان يخفى
مرضه عند الصبح فيضيق قليلا ثم يعود الاعمال فواقفة
مقبرة تبطل ما قبلها من حكم الاعمال وان لم يكن لها

وقت

وقت معلوم لكنه يفوق بختة ثم يفوق عليه فلا اعتبار
لهذه الا فاقرة ولو زال عقله بالبيع اكثر من يوم وليلة
يلزمه القضاء عند ابي حنيفة وعند محمد لا يلزمه
ان قدر المريض على القيام دون الركوع والسجود اي
كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه
القيام عندنا بل يجوز ان يؤتى قاعدا وهو افضل
ضلة فالزفر والثلثة فان عندهم يلزمه ان يؤتى قائما
وذكر في الخيرة انه ان قدر على القيام والركوع دون
السجود يمتنع يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع
ولاكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي
قاعدا بالايما واكثر المشايخ على انه مخير ان شاء
صلى قائما بالايما وان شاء صلى قاعدا بالايما وقوله
وعليه يفهم منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل ان شاء
او مي قائما وان شاء قاعدا فتوقال وله ان يصلي
قاعدا بالايما لكان اصوب والايما قاعدا افضل
لقرب من السجود وذكر الزاهد انه يؤمى للركوع قائما
والسجود جالسا ولو عكس لا يصح رجل في حلقه جراح

البيع
البيع عظم الامر وفهم قاضى
ان اغنى عليه لغرضه شيع او أدى لا يلزمه
القضاء اتفاقا لان الحق بسبب
ضعف قلبه وصوالمريض والجنون
كالاعمال في جميع ذلك

يجب في حلقه جراح

مطلوب
تخرج
إذا قام
سلي بوله
أو بطله

تسيل اذا صلى بالركوع والسجود كما يصل بهما
يصل قاعدا بالاماء وهو الافضل او قائما كما مر
وذلك لان الصلوة بالاماء اهنون من الصلوة مع
الحديث شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي نزل
بوله او كان به حرجة تسيل وان جلس اي صلى
جالسا ركوع وسجود لا تسيل الحرجة ولا يسلس
البول فانه يصل جالسا ركع ويسجد لا يجزئه غير
ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد سال بوله وانفلت
ريحه فانه يصل قاعدا بالاماء لما قلنا واما لو كان
بحال لو صلى قاعدا يسيل بوله او حرجة ^{لان الصلوة} وذلك
ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه شيء فانه يصل قائما
بركوع وسجود لان الصلوة بالاستلقاء لا يجوز
بلا عذر كالصلوة مع الحديث فيزج ما فيه الاتيان
بالاركان وعن محمد في النوادر يصلي مضطجعا وبدون
العورة بمنزلة الحديث في جميع ما ذكر من التفصيل
ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة ولو صلى
قاعدا قدر عليها يصل قاعدا بقراءة ^{لان الصلوة بلا عذر}

لا تجوز

الشيخ

ما يكره
العدو

مطلوب
الشيخ
الفاني لا يقدر
على القراءة اصله

لا تجوز بلا عذر بخلاف الصلوة مع القعود
يعنى بالذي ينعطف عن القراءة الشيخ الفاني
الذي لا يقدر على القراءة قاعدا اما الذي يقدر
على بعض القراءة اذ قام فانه يلزمه ان يقرأ
مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا والتقييد
بالشيخ الفاني اتفاه اذ لا فرق بين الشيخ وغيره
من اصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا
يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه
يشترع قائما ثم يقصد فاذا آتق قرب وقت الركوع
يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصل منفردا قبل
يصل مع الامام ويترك القيام ولا اعادة عليه في
شيء مما تقدم اجماعا ثم المريض يقصد في الصلوة
من اولها الى آخرها كما يقصد في التشهد ان استطاع
وهو قول زفر وعليه الفتوى لانه معهود في
الصلوة وفي رواية محمد عن ابي حنيفة يقصد كيف
تشاء وقيل يقصد في ما عدا حالة التشهد كيف
شاء في التشهد كسائر الصلوات والظاهر الاول

وان كان تحصل له الثقة بالذهاب الى الجماعة
حيث لا يتطوع ان يفعل ما ذكر ولو صلى
في مكانه منفردا يقدر على الصلوة قائما فانه يصل
وسطه قائما عند نالات القيام فرض والجماعة
وبه قال مالك والشافعية فلا لا احد بناء
على الجماعة فرض غدير

امارة فخرج راس ولدها

وعند الضرورة يقدر استطاعة وفي الذخيرة
 امرأة خرج راس ولدها وخافت فوت الوقت
 توفيات ان قدرت والايتمت وجعلت راس
 ولدها في قدر او خفزة وصلت قاعدة بركوع
 وسجود فان لم تستطع ما تولى ايماء اي تصلي بحسب
 طاقتها ولا تقوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط
 عنها ما لم يخرج الكثر الولد ويخرج الدم فتصير
 مثلت اي بسبب يدها وليس معه احد يوضئه
 او يتيممه فانه يسبح وجهه وزراعيه على الحائط بينة
 التيمم ويصلي ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها
 عن وقتها ان قدر على الوضوء او التيمم بوجهه ما في
 ان لا فضيحة في ترك الصلوة مع الامكان باي وجه
 فانظر ايها العاقل وتامل في هذه المسائل التي بيناها
 الائمة فعل تجد فيها عذرا غير العجز التام لتأخير الصلوة
 عن وقتها فضل عن تركها واويلادها هي كلمة تقوى قيل
 معناه فيحترق استعملها على طريق الذمة وقوله لتأخيرها
 اي لتارك الصلوة اتفق او ادعوا الفضيحة لما يلزمه

والدم الذي تراه في حال الولادة قبل
 خروج الولد احتضاة لا تمنع الصلوة
 فكانت مكلفة بقدر وسببها
 فلا يجوز تفويت الصلوة في وقتها
 الا ان يخرجت بالكلية كما في سائر
 المراتى ترجمه

الفحة الوضوء بالضم صحاح

يتمت بيان

قد عرفت ان
 الصلوة
 واجبة
 في كل
 حال
 ما لم
 يمتنع
 بها
 عجز
 او
 نسيان
 او
 غير
 ذلك
 من
 الائمة

سبب

بجواب ربه
 في كل وقت
 من وقت
 الفجر
 الى وقت
 الغروب
 والوقت الذي
 فيه لا يجوز
 تركه

بسبب تركها من الائمة العظيم الموجب للعذاب
 الاليم قال الله تعالى فلف من بعدهم خلف اضاعوا
 الصلوة قيل لم يستقدوا وجوبها وقيل تركوها
 ولم يحافظوا عليها وعن جماعة ان معناه
 اخروها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف
 يلقون غيا قيل اي ضللا وقال الحسن عذابا
 طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد في النار
 اشتد حررا وابعد لها قهرا فيه بئر يقال له القهيب
 وقيل ابار في جهنم يسيل اليها القديد والقيح كذا
 في باب التفاسير وعن النبي عليه السلام انه ذكر
 الصلوة يوما فقال من حافظ علمها كانت له نور
 وبرهان ونجاة يوم القيامة ومن يحافظ عليها
 لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة
 مع قارون وفرعون وهامان وابي بن خلف
 والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرقا منها في السرخ
 وان صلى الصلوة ببعض صلاة ترقا لما حدثت به في اثنائها
 مرض او عذر اخر يسبح له القعود بتمها قاعا يركع

من بنية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول العهد الذي
 بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه احمد وابوداود
 والترمذي وقال حديث صحيح وفيه ابن عباس قال
 قام يركع الصلوة يوما فقال لان رسولي صلى الله عليه وسلم
 الصلوة لقي الله وهو عليه عظيم لان رسولي صلى الله عليه وسلم
 ومن لم يحفظ الله له نور قاله في نور سمعته

ويسجدان قدر على الركوع والسجود أو يركع قاعداً
 أن لم يستطعهما أو مستلقياً أو على جنبه أن لم
 يستطع القعود فيتمها بحسب قدرته وأن كان قد
 صلى أول صلوة قاعداً يركع ويسجد لمريض به ثم وقع من
 ذلك المرض في اثنتائها وقدر على القيام بقي على صلاته
 وانتهى قائماً عندها أي عند أي حنيقة وأبى يوسف
 وقال محمد يستقبل الصلوة لأن الاقتداء القائم
 بالقاعد لا يجوز عنده ويجوز عندهما فكذا بنا
 على القعود وإن صلى بعض صلوة بأتماء ثم قدر على الركوع
 والسجود قاعداً أو قائماً يستأنف الصلوة بالاتفاق
 لأن اقتداء من يركع ويسجد بالمركع غير جائز فكذا بنا
 على الأتماء لا يجوز ويجوز التطوع قاعداً بغير عذر عليه
 إجماع الأئمة وقد فعله النبي عليه السلام واستثنى
 من ذلك سنة العرفان لا تصح قاعداً بلا عذر وبعضهم
 استثنى التراويح أيضاً والصحيح حواز التراويح
 قاعداً بلا عذر لكن يكره وصفه القعود ما روي في
 المريض وإن افتتح التطوع قائماً أعني أي تعبد

من يركع ويسجد
 من يركع ويسجد
 من يركع ويسجد

من يركع ويسجد
 من يركع ويسجد

من يركع ويسجد
 من يركع ويسجد

الجاء الاستدلال
 على أن من يركع
 يصح قال
 سألته النبي
 صلى الله عليه وسلم
 فقال لا بأس

فلا بأس له أن يتوكل أي يعتمد على عصا أو حائط
 أو نحو ذلك أو يقعد لا يركع فيجوز اتفاقاً ولا يركع

من يركع ويسجد
 من يركع ويسجد

فلا بأس له أن يتوكل أي يعتمد على عصا أو حائط
 أو نحو ذلك أو يقعد لا يركع فيجوز اتفاقاً ولا يركع
 أما لو اتكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقاً أما القعود
 بغير عذر بعد الافتتاح قائماً يجوز مع الكراهة
 عند أبي حنيفة واختياره في الإسلام أنه يجوز عنده
 بلا كراهة وهو الأصح وعندهما لا يجوز هذا إن قعد
 في الركعة الأولى أو الثانية أما لو قعد في الشفع الثاني
 فينبغي أن يجوز عندهما أيضاً في غير ستة الظهور والجمع
 ولو افتتحا قاعداً ثم قام جاز به خلاف جواز اقتداء
 القائم بالقاعد في النوافل اتفاقاً ويجوز صلوة التطوع
 على الذابة أتماء للمسافر بالاتفاق وللقيم عند أبي حنيفة
 صلوة التطوع على الذابة بالأتماء إلى أي جهة توجهت
 جائزة لمن كان خارج المصليين بين ابنته سواء كان
 مسافراً أو غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك
 فإيه شرط كون مسافراً وذكره في الذخيرة عن محمد وليس
 مشهوراً عنه وعن أبي يوسف أنها تجوز في المصلي أيضاً بلا
 كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند أبي حنيفة

المسألة الأولى

لا بأس له أن يتوكل
 على حائط أو عصا

افتتحها

في المصراصة فما ذكره المص غير سديد وتقام بيانه في
 الشرح ولما افتتحه خارج المص ثم دخله قيل الفراغ قبل
 يتمها بالانما على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الارض
 وعليه الاكثر وتوزل بعد ما افتتحها راكباً قيل النزول
 يبنى ويتمها بركوع وسجود وتوصلى بعضها نازلًا ثم ركب
 لا يبنى وعن ابي يوسف يستقبل فيهما وكذا عن محمد
 وعن زفر يبنى فيهما اما صلوة الغرايض على الدابة
 فتجوز ايضا لكن بالاعدار التي ذكرناها في التيمم من خوف
 المرض والعدو او السبع او الطين فاذا خاف على نفسه
 او دابته من سبع او لقي او كان في طين يغيب وجهه
 فيه لا يسجد مكانا جافا او كان مريضاً يحصل له النزول
 والركوب زيادة مرض او بطوئ برء جازله الاعمال الغرض
 على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك
 والا فيقدر الا مكان وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر
 على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب
 او امرأة ليس معها محرّم ولا تستطيع النزول
 والركوب بنفسها فانها يصليان عليها اي على الدابة

مطلد
 صلوة الغرايض على الدابة

لا يسجد ركب دابة ولم يقدر
 على النزول

وكذا لو كانت

وكذا لو كانت الدابة جهوحاً لو نزل لا يمكنه ركوبها
 الا بصناء ولا تلزم الاعادة عند زوال العذر
 في جميع ذلك والمصلي على الدابة يومئ بالركوع والسجود
 ويجعل السجود اخفض الركوع كما يرضى من الركوع
 المصلي قاعدا بالانما لما تقدم ولو سجد على شئ وضع
 عنده على ظهر الدابة او سجد على شربة لا يجوز ذلك
 السجود ولا يكون سجوداً بل انما لان الصلوة على
 الدابة او على السرج شرعت بالانما ولو كانت على رجة
 نجاسة كثيرة او في ركابه فانما لا تمنع جواز الصلوة
 على قول الاكثر وقيل تمنع والا قد صوفاها الرواية **فرو**
 راكب الدابة المتوجهة الى القبلة انحرقت دابته
 عنها وهو في الصلوة لا تجوز صلوة ذكره الى لو اتي
 بمصني اذا كان الا انحراف قد ركن على ما تقدم
 من الخلاف وتوصل في شق محمل والدابة واقفة
 هازان ركز تحته خشبة كالصلوة على العجلة الموضوعة
 على الارض واقفة فيكون كالصلوة على السور
 وان لم يكن تحت المحل خشبة او كانت الدابة تشتر

فيه ركن كسر

الصلوة على محمل

خشبة الموضوعة على العجلة الموضوعة
 على الارض واقفة فيكون كالصلوة على السور

فهي صلاة على الذابة كما اذا كانت العجالة سايرة لا
يجوز الغرض الا لعذر والواجبات من الوتر
والمندور وما لزم بالتشروع وصلاة الجنازة و
سجدة التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة
الغرض اما السنن الرواتب فكسائر التوافل
وعن ابي حنيفة انه ينزل لسته الغر ولا تصلي
على الذابة بلا عذر لتأكيد ما لوصله الغرض في السنية
قاعدا من غير عذر تجوز عند ابي حنيفة وقال لا
يجوز الا من عذر بان يحصل له دوران الرأس
فيها بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام كمن
فلا يترك الا بضرر وله ان دوران الرأس
فيها غالب والغالب كالمحقق والقيام افضل عنده
وكذا الخروج والصلاة على الارض افضل ان
والخلاف في السيرة ومثلها المربوطة في اللحزان
كانت تضرب بشدة فان لم يكن الاضطراب
شديدا او كانت مربوطة في الشط فقل على
الخلاف ايضا والفقهاء عدم الجواز اتفاقا وفي

مطلوب
الصلاة في السنية

الايضاح

الايضاح ان كانت موقوفة في الشط وهي على الارض
الارض فصل على جاز لان حكمها حكم الارض والارض
فلا تجوز ان امكانه امكانه الخروج لانها اذا تستقر
في كالدابة انتهى والناس عن هذه المسئلة يخافون
ثم المصلو في السنية يلزمه استقبال القبلة عند
الافتتاح وكما ادرت لانها بمنزلة البيت في حقه
حتى لا يتطوع فيها موصيا مع قدرته على الركوع
والسجود **والثالثة** من الفرائض القراءة وهي
تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان
صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك
قراءة في اختيار الهندواني والفضلي وقيل
اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه وهو
اختار الكوفي وفي المحيط الامح قول الشيخين
وفي الكافي قال سحن الخواقي الاصح انه لا يجوز
ما لم يسمع اذناه ويسمع من يقرب انتهى وعلى
هذا كل ما يتعلق بالنطق كالعتق والطلاق
والاستثناء والتسمية على الذبيحة والبيع

ان لم يسمع من يقرب انتهى
ان كانت موقوفة في الشط
تفت على الارض
اذا كانت ساورة مع امكان الخروج
الى البئر سمح
الخلاف في السنية
الحروف بلسانه
الابن لا يسمع قراءة بل صوته لان الكلام
اسم سمع من غير سمع
القراءة فعل الله تعالى وذلك اقامة الحروف
دون الصالح لان السماع فعل القارئ
لا السمع

وَوَجوب السجدة بشلاوة ونحو ذلك لا يقع عند
 الشيخين ما لم يسمع نفسه ومن يقرئ والقراءة فرض
 في جميع ركعات النفل وكذا في جميع ركعات الوتر
 لأن له شبهة بالسنة وكذا تفرض القراءة في كل
 الفرض في ذوات الركعتين كالنفل والجمعة ونحوهما
 أما في ذوات الأربع كظهر المقيم وغيره وعشائه
 وكذا في ذوات الثلاث كالغرب فتفرض القراءة إذا
 هو الركعتين من كل منها حال كون الركعتين
 بغير عيها أي سواء كانت في الأوليين أو الآخرين
 أو الأولى والثالثة والأولى والرابعة أو الثانية
 والثالثة أو الثانية والرابعة وعند الشافعي القراءة
 فرض في جميع ركعات الفرض وعند مالك في الأكثر
 وعند زفر في ركعة واحدة وعند البعض ليست
 بفرض بل هي مستحبة والآليل في الشرح والأفضل
 أن يقرأ في الأوليين كما ذكره القدوري في شرح
 مختصر الكرمي وهو بعيد أنه لو لم يقرأ فيهما لا يكره
 والصحيح أنه يكره أن كان عامداً وسجداً للتسبيح

ان كان

ان كان ساهياً لان تعيين القراءة في الأوليين
 واجب واذا قراء في الأوليين فهو في الآخرين
 مختار ان شاء قراء وان شاء سبغ ثلث تسبيحات
 وقيل مقدار تسبيحة والقراءة افضل من السكوت
 وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقيل مستحبة ويروى
 عن الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة في الآخرين
 يجب سجود التسبيح تركها ساهياً ورخصة ابن الرهام
 في شرح الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح
 والسكوت ثم لما بين محل الفرض من القراءة شرع
 في بيان مقداره فقال وأما التقدير أي بيان
 ما هو فرض من مقدار القراءة فالفرض قراءة آية
 واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وأن
 أي ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى
 وهذا عند ابي حنيفة في اظهر الروايات عنه وفي
 رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قط
 احد فعلى هذه الرواية لا يجزئ نحو ثمة نظر وعندها
 وهي رواية عنه ايضاً ثلث آيات قصار نحو ثم نظر

وشبهه بالفرض فمن حيث شبهه بالفرض
 تفرض القراءة في ركعتين فقط ومن
 حيث شبهه بالسنة تفرض في الجميع
 فتفرض احتياطاً تسبحة

ان كان ساهياً لان تعيين القراءة في الأوليين
 واجب واذا قراء في الأوليين فهو في الآخرين
 مختار ان شاء قراء وان شاء سبغ ثلث تسبيحات
 وقيل مقدار تسبيحة والقراءة افضل من السكوت
 وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقيل مستحبة ويروى
 عن الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة في الآخرين
 يجب سجود التسبيح تركها ساهياً ورخصة ابن الرهام
 في شرح الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح
 والسكوت ثم لما بين محل الفرض من القراءة شرع
 في بيان مقداره فقال وأما التقدير أي بيان
 ما هو فرض من مقدار القراءة فالفرض قراءة آية
 واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وأن
 أي ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى
 وهذا عند ابي حنيفة في اظهر الروايات عنه وفي
 رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قط
 احد فعلى هذه الرواية لا يجزئ نحو ثمة نظر وعندها
 وهي رواية عنه ايضاً ثلث آيات قصار نحو ثم نظر

وان شاء سبغت مقدار ثلث
 تسبيحات مع
 ثم التسبيح افضل مع

واما قرات التقدير

ثم عيسى وبسره ثم ادبر واستكبر او آية طويلة
 مقدار ثلث ايات قصارا وذكر في الاسرار ما
 قاله احتياط واما اذا قراء آية بكلمة واحدة نحو
 قوله تعالى مدح امتان او حرف واحد نحو وهى
 ون فان كل حرف منها آية عند بعض القراء فقد
 اختلف المتأخرون فيه اى يكونه مجزئا عن الغرض
 والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قارنا به وان
 قراء آية طويلة نحو آية الكرسي او آية المائدة وهى
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدابنتم بدين
 الى اخرها فقرأ البعض اى النصف منها فى ركعة و
 البعض الاخر فى الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا
 قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية والاصح انه يجوز
 على قول ابي حنيفة وكذا على قولهما لانه يزيد على
 ثلثة ايات قصار والذي لا يحسن ان يقرأ الآية
 واحدة لا يلزمه التكرار اى تكرار تلك الآية عند
 اى عند اى حنيفة وعندهما يلزمه التكرار ثلث
 مرات واما القادر على قراءة آية لو كرر نصفها

هذا كله بيان مقدار الغرض
 والمتعلق بآية الصلوة به واما
 مقدار الواجب الذى يجوز به
 الكرامة وبيان السنة فيكون
 ان شاء الله تعالى بيان صفة
 الصلوة والاقتضار على مقدار
 المقدار المذكور كترك الواجب
 كسر

مرتبتين

وعند بعض العلماء ان كل حرف من هذه الآيات هو ركعة

ثلاث مرات

مرتبتين او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على
 ثلث ايات لو كرر آية لا يجوز عندها **والرابعة**
 من الفرائض الركوع وهو اى الركوع الغرض
 طاء طاء الراس اى حفظه لكن مع انجاء
 الظهر لانه هو المفهوم من موضع اللقطة ولذا
 وان طاء طاء راسه قليلا ولم يعتدل اى
 ولم يصل الى حد الاعتدال من الركوع ان
 كان الى الركوع الكامل اقرب منه الى القيام
 حاز ركوعه لان ما قرب من الشئ اعطى
 حكمه وان كان الى القيام اقرب بان لم
 يحسن ظهره بل طاء طاء راسه مع ميلان
 فى منكبىه لا يجوز ركوعه لانه لا يصدر الكفا
 بل قائما اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك
 رجل انتهى الى امام وهو راكع فكرر ذلك
 الركل ووقع تكبيره وهو اى والحال انه
 الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلاته فاسدة
 لعدم صحة شروعه لان الشرط وقوع تكبيرة

اذ لم يكن قيامه حتى يكون ذلك

الكل لا يؤدى معنى الجنب
 من القارة على غير ما عظم
 عند القدر

قال

اي قدر قليلا
 بالبحر فماذا هو ووجه الاعتدال
 فيه

بعض بيان

هذا كله بيان مقدار الغرض
 والمتعلق بآية الصلوة به واما
 مقدار الواجب الذى يجوز به
 الكرامة وبيان السنة فيكون
 ان شاء الله تعالى بيان صفة
 الصلوة والاقتضار على مقدار
 المقدار المذكور كترك الواجب
 كسر

مطلب قبل ادب

يخفض راسه في الركوع

للاحرام في محض القيام ولم يوجد رجل احد
فلغث حد وبته الركوع تحقيقا للافتعال من
القيام الى الركوع وذكر في العيون الفتاوى اذا
ادرك الرجل الامام واقعدى به في ركعة
بعد ما سجد الامام لتلك الركعة سجدة فرج المقتدي
وسجد سجدتين تصد صلواته لان انقرة بصلوة ركعة
كاملة في موضع فرض فيه عليه الاقتداء ولو انه ادرك
الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فرج
وحده وسجد السجدتين الامام لا تقصد صلواته وان
كانت لا تحسب له تلك الركعة لان زيادة ما دون
الركعة غير مفسد للصلوة واذا ركع المقتدي قبل
ركوع الامام فرفع راسه قبل ان يركع الامام
لم يحز ذلك الركوع حتى لو لم يعده عند ركوع
الامام ومضى على صلاته مع الامام ضدت صلواته
وان ادرك الامام وهو في الركوع بعد اجزائه
اي اجزائه المقتدي ذلك الركوع عندنا خلافا للرفر
واذا انتهى الى الامام وهو اي والامام راكع فكثر

المؤتم

المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الامام
راسه من الركوع لا يصير المقتدي مدركا لتلك
الركعة بل يكون مسبقا بها وكذا لو لم يقف بعد
التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام
راسه الى حد وهو الى القيام اقرب وقال زفر
يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم ان مدركا
الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا
للبعض وتؤدى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع
الافتتاح جاز ولغث نيته بشرط وقوعها
في حال القيام كما تقدم وركنية الركوع
متعلقة بادنى ما ينطلق عليه اسم الركوع
لغة عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لمن شرط
الطمانية على ما بيناه وذكر في السراج اي
شرح الاسيحي ان الله ان لم يقل تلك بسم الله
او لم يكثر مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا
قول شاذ كقول ابي مطيع البلخي بغرضية التسمية
الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة

وذكر في السراج اي شرح الاسيحي ان الله ان لم يقل تلك بسم الله او لم يكثر مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ كقول ابي مطيع البلخي بغرضية التسمية الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة

قال الامام ان يركع المقتدي قبل ان يركع الامام فكثر

فان كان المقتدي يركع قبل الامام فكثر

فان كان المقتدي يركع قبل الامام فكثر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الركعة سجدة

لا يجوز ركوعه ولا سجوده وكذلك ركبة سجود
متعلقة بآدنى ما ينطلق عليه اسم السجود
وهو وضع الجبهة على الأرض وذكر في زاد
الفقهاء وكذا في غيره أن آدنى تسبيحات الركوع
والسجود الثلث وأن الأوسط خمس مرات
والأكمل سبع مرات لقوله عم إذا ركع أحدكم
فليقل ثلث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك
إذا ناه وأذا سجد فليقل سبحان ربّي الأعلى
ثلث مرات وذلك إذا ناه والمراد آدنى ما تحصل
به الستة وذكره النقص على الثلث وإذا كان
الثلث آدنى والسجدة لا يتان ناسب أن تكون
الأوسط خمسا والكمال سبعا ويريد المفرد ماشا
مع الإتيان أما الإمام فلا يزيد على الثلث
الأرضي الجماعة **والخامس** من الفرائض
السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة
على الأرض أو ما يتصل بها بشرط الاختصاص
الذي يد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد

رواه أبو دارداؤله
وابن ماجه

القيام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الركعة سجدة

القيام والكمال فيه وضع الجبهة والأنف
والقدمين واليدين والركبتين لقوله عليه السلام
أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة
واليدين والركبتين وأطراف القدمين والأنف
داخل في الجبهة لأن أعظمها واحد وأن وضع
جبهته دون أنفه جاز سجوده بالإجماع وإن
أن كان ذلك من غير عذر يكره ذكره في المزي
والفيدي وذكر في التحفة والبدائع أنه لا يكره
والأول أظهر لما روي أنه عم كان إذا سجد
أنفه وجبهته من الأرض وإن وضع أنفه
دون جبهته فكذا لا يجوز سجوده ولكن
يكره أن كان بغير عذر عند أبي حنيفة وقال
لا يجوز السجود بالأنف وحده إلا إذا كان جبهة
عذر وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة
وفي الزاهد ذكر الأنف وهو اسم لأصلي
دليل على أنه لا يجوز السجود على الأرض ستة
وأن عليه أن يمكن ما صلب منه وفي كفاية

الكمال

ما قرأه الله تعالى من القرآن
أو سجود عليه حالة العذر ولو لم يكن
سجودا لم يكن سجودا ولو لم يكن
للعذر لكان ما ليس سجودا
ولا للعذر كالحمد والذكر بل تنقل
الفريضة إلى الأبداء وأن كان

الركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة
والركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة

المجالس عن ابي حنيفة اذا وضع ارنبة انفه
لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع
في السجود او زقته وهو مكتفي الخطين من الحنك
لا يجوز سجوده بالاجماع وان اى ولو كان ذلك
من عذر مانع من لزوم السجود على الجبهة او
للا نف بل اذا عرض العذر المانع يوي بالسجود
ائما ولا يسجد على خده ولا ذقنه لسقوط السجود
عنه بوجد العذر في محله وهو الجبهة والانه نف
ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس
بواجب اى يفرض بل هو سنة عندنا خلافا للفرق
والشافعي فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد
رافعا يدير او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما
وكذا عند الامام احمد للحديث المتقدم وكتنا
ان السجود يتحقق بدونه وتام تحصيله في الشرح
ولو سجد ولم يضع قدميه او احدهما على الارض
لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما حازما كما
قام على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وذكر

التمتاشي

الركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة
والركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة

الركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة
والركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة

الركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة
والركعة الواحدة ركعتين
والركعتان ركعة واحدة

التمتاشي ان اليدين والقدمين سواء في عدم
الركعة وذكر في الاكمل انه الحق وهو بعيد عنه
على ما قررناه في الشرح والمراد بوضع القدم وضع
اصابعها واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع
ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح ولا فلا
وفرهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها
اخو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو
وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير مستبر وهذا مما
يجب التنبه له واكثر الناس عنها غافلون
ولو سجد بسبب الزحام على فحة جارية وكذا
لو كان به عذر منعه عن السجود على غير الفحة
في المختار ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة
ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على
الصحيح ولو بلا عذر الا انه يكره وهو اى السجود
على فحة قول ابي حنيفة ولم يرو عن الامامين
مخالفته وان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده سواء
كان بعذرا او بغير عذر بل هو انما وفي الزيادة

وان وضع اصابع

يجب سجود على الفحة

والوجه في ذلك ان السجود ان يكون على
الارض بلا حائل ولا ان لا يكون موضع السجود
ارفع من موضع القدمين وان كان السجود
على الكف بنزلة السجود على الكف بنزلة
السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا
والسجود على الفخذ بنزلة السجود على الكف
لكن مع ذلك لما كانت بعضا منه ولم
يتعارف السجود عليها لم يجز له عذر
بجدا في الكف فان الساجد عليها
بعد ساجدا عرفا

لا يفي علة لا يفي علة

على الحسن الاصم انه اذا سجد على فخذه او ركبته
 بقية جاز والافلا وان سجد على ظهر رجل
 وهو اي وذلك الرجل السجود على ظهره في الصلاة
 التي يصليها الساجد يجوز سجوده وان سجد على
 ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجوده
 لان الضرورة انما يتحقق عند اشتراك الصلوة
 لا عند عدمه والجواز محض بعد تراكم
 فلا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع
 اي اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه
 مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جاز السجود
 عليه والا اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر
 بل كان ازيد فلا يجوز السجود عليه وارا
 بالغلبة في قوله مقدار لبنتين بجاري وهو راجع
 حد راع عرض سبت اصابع فمقدار ارتفاع
 اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع ثلث عشرة
 اصبعاً وفي الراهدى لو سجد المريض على دكان
 دون صدره يجوز كالصحيح والا قرب ذكره المص

وفي القصة بسط يد
 وسجد عليها بحرية ويكره
 اشتراط

ولو سجد

ولو سجد على كور عمامته وهو دونها يقال كار
 العمامة وكورها اذا ادارها ولغها وهذه العمامة
 عشرة اكواري ادوار او سجد على فاضل
 توبه اي الذي هو لا يسه اذا وضع كور العمامة
 او فاضل الثوب على شئ طاهر جاز سجوده عندنا
 خلافا للشافعي واحمد فان عندهما لا يجوز
 والدلائل في الشرح ويشترط في صحة السجود على
 كور العمامة كون ما سجد عليه منها متصلاً
 بالجمجمة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجمجمة
 لا يجوز ولا بد ان يجرد في سجوده عليها حجم
 الارض كما في السجود على القطن ونحوه ومع هذا
 كله بكرة اذا كان بلا عذر ولو بسط كره اوزله
 على شئ احسن فمسجد عليه لا يجوز سجوده لا يصح
 وقيل في رواية يجوز وهو المرغيب في وليس
 بشئ وان اعاد السجود في هذه الصورة على
 مكان طاهر صحت بالاتفاق ولو وضع كفيه
 او بسط خرقة على شئ طاهر صحت بالاتفاق

لو سجد على كور عمامته وهو دونها يقال كار
 العمامة وكورها اذا ادارها ولغها وهذه العمامة
 عشرة اكواري ادوار او سجد على فاضل
 توبه اي الذي هو لا يسه اذا وضع كور العمامة
 او فاضل الثوب على شئ طاهر جاز سجوده عندنا
 خلافا للشافعي واحمد فان عندهما لا يجوز
 والدلائل في الشرح ويشترط في صحة السجود على
 كور العمامة كون ما سجد عليه منها متصلاً
 بالجمجمة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجمجمة
 لا يجوز ولا بد ان يجرد في سجوده عليها حجم
 الارض كما في السجود على القطن ونحوه ومع هذا
 كله بكرة اذا كان بلا عذر ولو بسط كره اوزله
 على شئ احسن فمسجد عليه لا يجوز سجوده لا يصح
 وقيل في رواية يجوز وهو المرغيب في وليس
 بشئ وان اعاد السجود في هذه الصورة على
 مكان طاهر صحت بالاتفاق ولو وضع كفيه
 او بسط خرقة على شئ طاهر صحت بالاتفاق

للحر والبرد والتراب وسجد على ذلك جاز
والكلام انما هو في الكراهة اما في الكفين
فيكره بلا عذر واما الخرق ونحوها فالصحيح
عدم الكراهة وعند ابي حنيفة انه صلى في
المسجد الحرام على الخرقه فنهاه رجل فقال له الامام
من اين انت فقال من حوارزم فقال الامام
جاء التكبير من ورائي اى تعلمون متانتم
تعلموننا هل تصلون على البردي في بلادكم
قال نعم قال تخمون الصلوة على الحشيش
ولا تجوزها على الخرقه فالحاصل انه لا كراهة
في السجود على شئ مما فرش على الارض خلوه
لمالك فيما ليس من جنس الارض كالجلد
والمسح والمشوج من قطن او كتان فان عده
يكروه السجود على ذلك والتقييد بالطاهر
انما هو لازم في وضع الكف فانه لو بسط
على نجس بحيث يفسد وصول اثر النجاسة من
من الرأب واللون تجوز على ما مر في فصل

مطلوب
الفرش في الحرم

شكرا ما غير الكف

للنجاسة

النجاسة ثم البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة
فيه واما لدفع التراب فان كان لدفعه
عن عمامته او ثوبه لا يكره وان كان لدفعه
عن وجهه وجسمته مع عدم التضرر فانه
يكره ومن صلى على القبا ونحوه يجعل موضع
الكف تحت رجله ويسجد على ذيله لانه
اقرب الى التواضع وان سجد على الثلج فانه
ان لم يلبده بان يكسسه حتى يتداخل ويلوq
وبعض اهلنا يعض وكان الثلج بحيث
يغيب وجهه اى وجه الساجد فيه ولا يجد
وجهه اى صلابته جرمه ثم يجز سجوده عليه لعدم
استقرار جسمته على الارض او ما يتصل بها
وان لبده جاز سجوده عليه وعلى هذا اذا لقي
الحشيش رطبا او يابسا فسجد عليه ان لبده
حتى لا يتسفل بالتسفل جاز والا فلا وكذا
الحكم اذا سجد على التبن والقطن الخروج او
الصوف ونحوه ان لم تستقر جسمته بالتمام

وتحذر عن اضعته

مطلوب
الفرش في الحرم
بداشي بالارض ليدلوا على لصقها
اصري

ما بحيث يجاد به ولا يغيب
وجهه فيه وضابط ان يتسفل
بالتسفل فجاز

التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل محشو كالفرش ^{أو فرش} والوسائد وكذا كور العمامة ما لم يكن عليه حتى ينتهي تسفله ويجد الصلابة لا يجوز سجوده ولو سجد على الأرض أو على الجا ورس وهو نوع من الدخن أو على الزرة لا يجوز سجوده لأنها ملاءبها ولزادتها لا يستقر بعضها على بعض لحشونة فلا يمكن انتهاء التسفل فيها ولو سجد على حنطة أو الشعير يجوز لأن جسامتها يستقر بعضها على بعض لحشونة ورخاوة في اجسامها ^{واستقر الجبهة عليها كما في سجدة واحدة ذرة وتغير الجبهة} أما الأرض ونحوه من الحبوب أو المجالوج ^{شبهه} فمن النفوس إذا كان شيء منها في الجوارق جاز السجود عليه إذا كان غير متخلخل في الجوارق بحيث لا يتسفل بالكسبي ^{الذي هو} وسئل نضر بن يحيى عن يضع جبهته على حجر صغير هل يجوز سجوده أم لا قال إن وضع الكثر جبهته على الأرض أي مع ذلك الحجر لا أثر من جملة الأرض يجوز ولا فلا كذا في الخيط وفي التجنيس أيضا وحد الجهة طولا

بالضم جا ورس صورت طائفة ترهان

الملازمة ضد الحشونة قاسم

شبهه

مطل في عدم جواز السجدة على الحجر صغير

من الصدع

من الصدع إلى الصدع وعرضا من اسفل إلى ^{بالضم} إلى حرف التحف وإن لم يضع ركبتيه في السجدة على الأرض يجوز سجوده هو المختار لما تقدم أن وضعهما ليس بفرض ^{أي طرف} **والسادسة** من الغرائبي القعدة الأخيرة التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمتها قعدة أو لا ^{أي} وقد رخص في القعدة هو القعود مقدار أدى في قراءة التشهد وهو أسرع ما يكون مع تصحيح ثلاث لفاظ لقوله ثم إذا قلت هذا أو فعلت فقد تمت صلاتك علق التمام بأحد الشئين أما بقول التحيات إلى آخره وأما بالقعود ^{أي فعدت بغير قراءة التشهد} قدر ذلك القول والمراد من التشهد التحيات إلى عبده ورسوله لا ما رعى البعض أنه لفظ الشهادتين فقط وتظهر فرضيتها أي ثمرة فرضية القعدة في هذه المسائل وهي رطل صلى الظهر ونحوها خمسًا بأن قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرضيتها أي فرضية صلواته وتحولت صلاته تغلا عند أبي حنيفة

لأن فرض على وجه لا يمكن تداركه لزيادة ركعة تامة بالسجود الخامسة ثم

التي هي أو زرة أو لاني
وأيضا يشكك في ذلك
الحق ما

قارن
أن يقرأ التشهد بالسر مع تصحيح الالفاظ
أو يقعد مقدار قراءة التشهد
لكن شرط تصحيح الالفاظ ليكون
ناظما بالحيات الموضوعة للمطالع فإن
القول لا يصدق على ما دون ذلك المقصود
بالفاظ لا يفرق بها معنى تركه

رجل صلى الظهر خمسًا

وابي يوسف اما عند محمد فبطل اصل صلاته وحرمت
 من كونها صلاة وكذا لو لم يقعد على ثالثة المغرب
 او ثانية العرج حتى قعد ركعة اخرى بالسجدة والثالثة
 النحر من المسائل المسافر اذا اقتدى بالمقيم في
 صلاة الغائبة لا تصح اقتداؤه لان القعدة الاولى
 فرض في حق المسافر دون المقيم فيكون اقتداؤه
 به اقتداء المفترض بالمتنفل وهو غير جائز عندنا
 قعد بالغائبة لانه لو اقتدى به في الوقتية لم يح
 لان صلوة تصير اربعا باقتدائه به في الوقت
 لا بعد الوقت والثالثة من المسائل اذا ترك المصلي
 بعد تمام الصلاة والقعود قدر التشهد سجدة التلاوة
 بان سجدها ردت على اي اذالة القعدة حتى
 ان لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة
 فسدت صلوة لا بغير فرض منها وهي القعدة
 الاخيرة والرابعة من المسائل اذا نام المصلي
 في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه اي وقت

ط
 لان الصلوة قبل خروج الوقت قابلة
 للتغير بالاقضاء بالمقيم وتصورها
 كما تتغير بسنة الاقامة بخلاف
 الغائبة فانها استقرت على القعدة
 التي خرج الوقت وروى متصفا
 بها من سفر واقامة وتمت في قابلة
 للتغير بمراب او سفر او اقتداء
 شرح محمد

ط
 بخلاف ما لو سجد للشهو ولم يقعد بعده
 قدر التشهد صحت لا تقعد صلوة
 لما قلنا من

في سجدها ردت على اي اذالة القعدة حتى
 ان لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة
 فسدت صلوة لا بغير فرض منها وهي القعدة
 الاخيرة والرابعة من المسائل اذا نام المصلي
 في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه اي وقت

في سجدها ردت على اي اذالة القعدة حتى
 ان لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد للتلاوة
 فسدت صلوة لا بغير فرض منها وهي القعدة
 الاخيرة والرابعة من المسائل اذا نام المصلي
 في القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه اي وقت

انتباهه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد
 وان لم يقعد فسدت صلوة لان الافعال
 في الصلوة حالة النوم لا تحسب ولا تعتبر
 لصدها ولا عن اختيار فكان وجودها
 كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام
 او ركع او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة
 والركوع والسجود مقرر واما القعدة فقبل
 تعتبر من النائم والامع انها لا تعتبر لانها
 من اجزاء العبادة فلا تنادي بله اختيار
 وهذه المسئلة وهي وقوع بعض افعال الصلوة
 حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح
 خصوصا في ليال الصيف والناس عن هذه
 المسئلة غافلون **والسابعة** من الفرائض
 وهي احدي المسائل المتخلف فيها وهي الخروج
 من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند ابي حنيفة
 خلافا لهما على ما ذكره ابو سعيد البرزعي حتى
 ان المصلي ان احداث غمدا بعد ما قعد قدر

ان لا يجوز الصلوة مع هذا الافعال
 في حال النوم

مطلقا ما يقع كثيرا في صلوة
 ليالي الصيف

اذا نائم

الشاهد واوتكلم او عمل عملا يتنافى الصلوة كالأكل
 والشرب وغير ذلك تمت صلوة بالاتفاق لتمام
 جميع فرائضها وان سقطت المحدث من غير تعدد
 في هذه الحالة فكذلك تمت صلوة عندها ولم
 يبق عليه الا شئ واجب وهو السجود وقال
 ابو حنيفة يتوضا ويخرج عن الصلوة بفعله قصد
 لكونه فرضا بغيره من فرائضها حتى لو لم يتوضا
 ويخرج بغيره تبطل صلوة ويثبتني على هذا
 الاصل وهو كون الخروج بفصل المصلي فرضا
 عنده لا عندها مسائل تلحق بالاثني عشرية
 وهي المتيمم اذا راي الماء وقد راعى استعماله بعد
 ما قعد قدر الشاهد وكذا المقتدى بالتيمم اذا راي
 الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على
 استعماله او كان المصلي ماسحا على الخشب
 فانقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر الشاهد
 او خلع خفيه او احدثها حقيقة او حكما
 بعمل يسير بحيث ان من يراه لا يظنه خارج

عندها وكذا عنده لو وجد
 الخروج يصنعها ايضا
 كسر

بعضه

مطهر مسائل اثني عشرية
 ويصحبها

الصلوة

الصلوة قيد بركانه لو خلاصه بعمل كثير لا يتنافى
 الخلاف لو وجد الخروج يصنعها او كان المصلي
 اميا فيتعلم سورة بعد القعود قدر الشاهد
 التكرار بان تذكرها او رايها مكتوبة ففهمها
 من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره لا يتنافى
 الخلاف لخروجه يصنعها او كان المصلي
 غاريا فوجد نوبا قدر على نفسه بعد ما قعد
 قدر الشاهد او كان المصلي موميا غير قادر على
 الركوع والسجود فقد راعى الركوع والسجود بعد
 القعود قدر الشاهد او تذكر المصلي في هذه الحالة
 ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب
 ترتيب او احدث الامام القاري في هذه
 الحالة فاستخلف اميا او طلعت عليه اي على المصلي
 الشمس وهو في صلوة العز في هذه الحالة او
 دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة
 او كان المصلي ماسحا على الجيرة فيسقطت
 عن بر في هذه الحالة او كان صاحب عذر

ففرها ما

للصلوة وقد فعل قصد الخلاف في
 التذكر فانه ليس يتنافى ولم يخرج
 منه

احداث الامام القاري فاستخلف
 اميا

فانقطع عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع
حتى استوعب وقت صلاة بان انقطع وهو في هذه
الحالة من صلاة الظهر والسمر الانقطاع حتى
خرج وقت العصر في هذه المسائل الاثنى
عشرة فسدت صلواته عند ابي حنيفة لخروجه
من الصلاة بامر آخر غير صنته وقال لا تمت صلواتك
بناء على الاصل المذكور وتام بحجته وكيفية
الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما لو صلى
بالنجاسة لفقد ما يزيلها ثم بعد ما فقد قدر
الشاهد على قدر ازالتها وما اذا دخل وقت
من الثلثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما
اذا اعتنقت وهو تصلي بغير قناع في هذه الحالة
فلم تستر على الفور **والقائمة** من الفرائض
وهي الثانية من المختلف فيها تعديل الاركان
فانه عند ابي يوسف فرض لما ذكرنا من الحديث
اي حديث ابن مسعود المتقدم في اول ذكر
الفرائض وعندهما تعديل الاركان من الواجبات

بصفة فرض
فقد فقه
فرض الصلاة
لا يمكن تداركه
فدت كره

التي تكرر فيها الصلوة وطلوع
الشمس وزوالها وغروبها

لامن

لامن الفرائض وسئل محمد بن ترك الاعتدال
في الركوع والسجود فقال اتى اخاف ان لا
يجوز صلواته وكذا عن ابي حنيفة وعن الشري
من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه
ان يصيد الصلوة بالاعتدال ومن المشايخ من
قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني وللتخارات
الفرض هو الاول والثاني جبر للخل الواقع فيه
بتوك الواجب وكذا كل صلاة اذيت مع الكرامة
التحرية يجب اعادتها والفرض هو الاول والثاني
جا برقاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا القوي
من الركوع والجلسة بين السجدين والطم
فيهما كلهما فرائض عند ابي يوسف وعندهما
سنة على ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام
في شرحها ينبغي ان تكون القومة والجلسة
واجبتين لمواظبته مع علمهما وقوله عم لا
يجزى صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع
والسجود ويدل عليه ما ذكر قاضي خات

مطلوب القومة والجلية والطمانية

في ما يوجب السهو المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه
 من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا يجوز صلوة
 عند ابي حنيفة ومحمد وعليه السهو وفي القنية وقد
 شدد القاضي الصدر في شرحه في تعديل الاركان
 جميعا تشديدا بليغا فقال والكل كل ركن
 واجب عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف
 والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود و
 القومة بينهما حتى يطأ كل عضو هذا هو الواجب
 عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها
 يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشدا لكرامته
 ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة
 في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاق جنبا
 يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى
 وما سواه اى وما عدا تعديل الاركان
 من الواجبات جملة اشياء منها تعيين القراءة
 الفاتحة فان قراتها واجبة عندنا وعند
 الامة الثلاثة فرض ومنها تعيين القراءة

مطلد
 في الواجبات في الصلوة

في الصلوة

في الصلوة في الركعتين الاولىين منها وتب
 الاقتصار فيها اي في الركعتين الاولىين
 على مرة واحدة في كل واحدة اى يجب ان تكون
 الفاتحة في كل ركعة من الاولىين واحدة
 حتى لو كررها في ركعة كره ان عمدا ووجب
 سجود السهو ^{لوسوء} الخالف المتوارث وقيد ^{لوسوء} الاولىين
 لان الاقتصار ^{لوسوء} منها فيها على مرة في الاخرين
 ليس بواجب حتى يلزم سجود السهو بتكرار
 الفاتحة فيها سهوا ولو تعدد لا يكره ما لم
 يود الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة
 على ما قبلها ومن الواجبات تقديمها اى تقديم
 الفاتحة على السورة ثم مواظبة ومنها ضم
 السورة او ما يقوم مقامها من الايات
 التي تعدل سورة اليها اى الى الفاتحة في
 الاولىين للمواظبة ايضا وهو سنة عند الامة
 الثلاثة ومن الواجبات الجهر في القراءة فيما
 يجزئ به كالفر والجمعة ونحوها ومنها للمخفية

كل مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه يلزم منه تأخر
 واجب وهو السورة ثم كسر

سعيد انه لم قال مفتاح الصلوة الطهور
 وتحسين التكبير والتحليل التام والاصح
 ان يقرأ بالجلدة وسورة كسر

والعبد والاولى العز والعشاء
 والاولى العز والعشاء
 والاولى العز والعشاء

اختار من الغنية او البنية
 رتبا اثنا في الواجبات
 والاحرة حنة وفتا حنة
 كذا في الواجبات

بالقراءة فيما يخاف فيه بها كالظهر ونحوها ومنها
 قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة الشاهد القيد
 الاولى والاخرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية
 قراءة الشاهد واجبة في القعدة الاخرة فقط
 وفي الاولى سنة والافق ظاهر الرواية
 انها واجبة في القعتين ومن الواجبات القعدة
 الاولى ومنها سجدة التلاوة فانها مع كونها
 واجبة في نفسها فهي من واجبات الصلاة ايضا
 اذا تلييت فيها حتى لو اخرتها عن محلها سهوا
 سجود السهو ومنها سجدة السهو لانه حركتها وقع
 من الخلل في الصلاة الكمال لها وهو واجب ومنها
 تكبيرات صلاة العيدين للمواظبة من غير ترك
 ايضا والبراد تكبيرات الزوايد واما تكبيرة
 الاحرام فعرض وتكبير الركوع والسجود سنة
 الا ركوع الركعة الثانية فان تكبيره واجب
 لاتصاله بالواجب وهو الزوايد ومنها الانتقال
 من الفرض الذي بعده فانه واجب حتى لو ادخل

فان تكبير الركوع ما القعت الزوايد
 في كونها واجبة في حق التكبير
 فان تكبير الركوع في الصلاة
 اعم ان تكبير الركوع في صلاة
 العيدين من الواجبات حتى يجب
 السهو بتركها من غير حادثة
 وفي التجويد لو ترك تكبيرة الركوع من صلاة
 العيدين سهوا وقال بعضهم انك
 اراد به تكبيرة الركوع الثاني لانه تكبير
 صاوي في سجود هو
 فلفظ التكبير للجمعة اي الله اكبر الا
 ان السهو رانته سنة وذكره السقشي
 انه في صلاة العيدين واجبة كتكبير الركوع
 فاستاف

كما اذا
 صلاة العيدين

الركوع

كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السهو لا انتقال
 من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود
 وكذا السجدة ثلث سجديات او قعد عن النهوض
 الى الثانية والرابعة ثم قام وتحو ذلك مما
 يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض
 وكذا رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من
 من الافعال في كل صلاة او في كل ركعة على
 ما بيناه في الشرح والخروج من الصلاة
 بلفظ السلام واجبات ايضا ولم يذكرها
 المصنفات بيان صفة الصلاة من ابتدائها
 الى انتهائها على الترتيب فهو ان اذا اراد
 الرجل ان يدخل في الصلاة نوى وهي شرط
 كما خر وخرج يديه من كفيه عند التكبير وهو
 ادب وليس بفرض في شيء من الصلاة خلافا
 لمن لا علم له بالفتحة من المصنفين فيه على
 ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى كبر تكبيرة
 الاحرام فرفع يديه وهو سنة والافضل كون

في القيام والاستغفار

فرض فلو ترك قعدت صلوة عندهم
 لا عندنا شرع

**بيان
 صفة الصلاة**

بجاء في رفع اليد عند النحر فلا
 واما في رفع اليد عند النحر فلا
 علام الاصم بالشرع وكذلك التكبير
 عند كل حقة وقع لاعلام الانتقال
 من ركن الى ركن

للوقال

أي الرفع مع التكبير

كتاب
 والنفق مقدم
 الانبياء يعني
 ان حكمه شرعة
 معنى الوقف
 لا نفق الكتاب
 ليعمل
 في غيب
 النفق النطق
 النفق القول
 معنى الكتاب
 للغة سبحة
 رتوها

١٣
 والاحاديث
 المذكورة اذ في
 بعضها ذكر اللفظ
 وفي بعضها ذكر
 وضع اليد على
 اليد وفي البعض
 وضع اليد على
 الذراع كسر

للاقبال عليها وقال بعضهم يجعل بطن كل كف
الى الكف الاخرى واما المرأة فلانها ترفع يديها
عند التكبير حدا ثدييها بحيث تكون رؤسها
حدا اثنكبيها لانه استر لها وقيل هذا في حق الحرّة
آما الامة فكالرجل وفي رواية الحسن عن ابي
حنيفة ان المرأة كالرجل والصحيح الاول
والمصدي يكبر تكبيرا مقارنا بتكبير الإمام
عند ابي حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير الامام
والخلافا انما يصوفى الافضلية لافي الجواز وقد
تقدم ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا
يرسلها عندنا خلافا لما لا روى عنه كان
ياخذ شماله بيمينه ويقبض بيده اليمنى راسغ
ايده اليسرى اي الستة ان يجمع بين الوضع والقبض
جميعا وكيفية ان يضع كف اليمنى على كف اليسرى
ويتحلق الايمان او الحنجر على الرسغ ويسبط الاصابع
الثلاث على الزراع ويضعهما الرجل تحت السرة
وعند الشافعي على الصدر وهو رواق عن مالك

وَعَلَى الذَّرَاعِ وَأَنَّهُ أَخَذَ ثَمْلَهُ بِمِخْنَةٍ
فِيصْدُقُ أَنَّهُ وَضَعَ **اليد** عَلَى **اليد**

خط المرفوع
الخط

[illegible]

لدفع الوسوسة والكل محتاجون اليه حتى انه
 يأتي به المقتدي كما يأتي به الامام والمنفرد وفي
 العيدين يأتي به قبل التكبيرات بعد التلاوة
 له وعند ابي حنيفة ومحمد النعوذ تتبع للقراءة فكل
 من يقرأ يأتي به لان الشريعة لها بالآية فلا يأتي
 به المقتدي لانه لا يجوز ~~بجانب~~ بخلاف الامام و
 المنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لان القراءة
 بعدها واما المسبوق فلا يأتي به عندها الا بعد
 مفارقة الامام لانه محل قرأه وعنده يأتي به
 مرتين لانه يثنى مرتين كما قال المص والمسبق يأتي
 بالتلاوة اذا ادرك الامام حالة الخافته اذا قام
 قضا ما سبق به يأتي به ايضا كذا ذكر في الملتقط
 لان القيام الى قضاء ما سبق كتحريمه اخرى
 لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين ~~مختصا~~
 الخلاصة في غيرها ان المسبوق يتعوذ عند ابي يوسف
 عند الشروع فقط ولم يذكر المص قول ابي حنيفة
 ومحمد اقصر على قول ابي يوسف كانه هو الاصح عنده

والمسبوق اذا قام القضاء سبق بالنعوذ عند التلاوة
 وعند محمد وايتان والاصح قول ابي حنيفة والنعوذ انقام
 الاضيق مع قول محمد في بعض النسخ والنعوذ في
 الضلوع لا غير قوله في الفاتحة لا يتعوذ في الخلاصة

على
 الخروج به حكم الاقتداء
 حكم الافراد كسر

تبعا

تبعا لصاحب الخلاصة لكن المختار هو قولهما
 على اختياره قاضي خان والهداية وشروحا والها
 والتركيب واذا ادركك الشروع في الصلوة
 عند شروعه الامام وهو يجهر بالقراءة لا يأتي
 بالتلا بل يستمع وينصت للآية وقال بعضهم يأتي
 بالتلا عند سكبات الامام كلمة كلمة او كلمتين
 كلمتين بحسب ما يمكنه لانه امكنه الاتيان
 بالسته مع مراعات الامر عن العقيه ابو جعفر
 الهندواني انه قال اذا ادرك الامام في
 الفاتحة يثنى بالاتفاق وان ادركه في السورة
 يثنى عند ابي يوسف لا عند محمد ذكر في الاخير
 وهو بعيد لما لفته ظاهر الامر اما في الجملة
 والعيدين فيدبهما بناء على الغالب ان العبد
 عن الامام يقع فيهما اذا كان المقتدي حال
 الجهر بعيد عن الامام بحيث لا يسمع صوته
 فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في
 وجوب الانصات على البعيد حال الخطبة

من يسمع القراءة في
 الصلاة

قول ابي حنيفة ومحمد

مبالغ
 اذا ادرك الامام
 وهو يجهر

ان
 البعد

بل الاصح هو القول بالاجماع وهو لا يحل
 ما ذكره انه لا يأتي به مطلقا
 لا إطلاق النسخة
 وهو قولنا

قال بعضهم تجوز القراءة وذكر للبصير والاصح ان يجب
 الانصات عليه فكذا ينبغي ان يكون هنا وان ادرك
 الامام في الركوع فانه يتحرى في الايمان بالثناء
 ان كان البر راية انه لو اتي به اي بالفائدة رك
 الامام في شيء من الركوع ياتي به قائما ثم يركع
 ليحرز الفضيلتين ومحل الثناء هو القيام والاي
 وان لم يكن غالب فانه ادراكا ^{فيحصله} من الركوع
 لو اتي بالثناء يركع ويتابع الامام ويترك الثناء
 لان ادراكه فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى
 وكذا الحكم اذا ادرك الامام في سجدة الاولى
 ان غلب على ظنه ادراكها اذا انشأ يثنى
 والا يترك الثناء ويسجد لاحرا في فضيلة السجدين
 قيد بالاولى لانه لو ادركه في الثانية فانه
 لا يثنى تكثيرا للمشاركة لقلة ما بقي من الركعة
 ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد
 الركوع لانه لا يحتسب له فيكون اشتغالا
 بامر زائد ليس من الصلوة ولا يكون مدركا

١١٣٥

مطلوب
 وان ادرك الامام
 في الركوع

ط
 يجوز خطبة كبرياء الوحد وباشا
 المثلثة اي غالب راية من كنه

ان ادرك الامام في الركعة الاولى
 فانه يركع ويسجد لاحرا في فضيلة السجدين
 قيد بالاولى لانه لو ادركه في الثانية فانه
 لا يثنى تكثيرا للمشاركة لقلة ما بقي من الركعة
 ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد
 الركوع لانه لا يحتسب له فيكون اشتغالا
 بامر زائد ليس من الصلوة ولا يكون مدركا

لتلك

لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله
 او في مقدار تسبيحة منه لقوله ثم اذا جئتم الى
 الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذبوا
 شيئا ومن ادرك الامام الركعة فقد ادرك
 الصلوة وفي الذخيرة قال وان سوى ظهره
 في الركوع يعني حال كون الامام ركعا صار
 مدركا اي لتلك الركعة قدر على التسبيح او لم
 يقدر اي لا يشترط المشاركة قدر التسبيحة
 وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من
 الركن وان قل وادناه ان ينتهي الى حد الركوع
 قبل ان يخرج الامام من الركوع وان ادرك
 الامام وهو في القعدة الاولى او الاخرة قال بعضهم
 بكثر ويقعد من غير ثناء وقال بعضهم ياتي بالثناء
 ثم يقعد والاولى لتحصيل زيادة المشاركة
 في القعود ولا يتعوز الا بعد الثناء لانه لم يوارث
 وان كبر وتعود ونسي الثناء لا يصيد وكذا ان
 كبر وبدأ بالقرآن ونسي الثناء والقعود والنية

١٧٢

بما ادرك الامام في القعدة
 الاولى

كلما نسي الثناء والقعود والنية
 ان نسي

هذا هو الصحيح
فان لا يحدث الضيق
على مواضعه
فيها من الاقضية
بعض على تركها
هو الصحيح

لغوات محلها ولا سهو عليه لا تناسن ولا سهو
بتركها بل بترك الواجب ثم بعد التوضيحي
يقرا بسم الله الرحمن الرحيم فيأتي بها اي بالتسمية في
اول كل ركعة يقرأ فيها وهي سنة وذكر الزيلعي
في شرح الكنز ان الامم اتيا واجبة وكذا في الواهي
وغيره ويتبني عليه وجوب سجدة السهو بتركها
سهوا وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور
ليست جزءا من الفاتحة ولا من السورة سواها
الاسورة النزل خلاف الشافعي فانها عند حياية
من الفاتحة ومن كل سورة ايضا في قول في رواية
عن ابي حنيفة انه ياتي بها في اول ركعة من الصلوة
والصحيح انه ياتي بها اول كل ركعة يقرأ فيها اختيا
لان اكثر المشايخ على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن
وبنيته في الشرح وتحتي عندينا وعند احمد خلافا
للشافعي فان عنده يحمر بها في الجهرية وتحقق الادلة
في الشرح اما الامام اذا جهر فلا ياتي بها جهر بل
بل ياتي بها سرا واذا خافت ياتي بها اي مخافة

مطله
الامام اذا جهر

والنفرد

التسمية
عند ابتداء السورة

والنفرد مثل الامام في ذلك كله واما التسمية
عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فانه عند ابي
حنيفة لا ياتي بها في حال الجهر ولا في حال اللأنة
وكذا عند ابي يوسف وعند محمد ياتي بها في اول السورة
اذا خافت بالقرأة لا اذا جهر بها لئلا يجمع بين
الجهر والمخافة في ركعة واحدة ثم بعد التسمية
يقراء الفاتحة واذا قال الامام في اخرها ولا
الضالين يقول اي الامام امين والوتم ايضا
يقولها والتامين سنة لقوله ثم اذا من الامام
فامثوا فانه من وافق تامين الملكة غفر له من
تقدم من ذنبه ويجوز ان ياتي الامام والمقدم
يجفون امين خلافا للشافعي لا ينادعوا ولا اصل
فيه الا حقا لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية
ثم يضم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات قصار
قد رافق سورة وجوبا فان قرأ مع الفاتحة
اية قصيرة او ايتين قصيرتين لم يخرج عن
حد الكراهة اي كراهة التحريم لترك الواجب

مطله الفاتحة

نقوله الملكة
الحفظة وقيل غيرهم

بطريق لاشارة لانه لم يسوق له
الكلام فامثوا فان الامام يقولها
في ستن اتساء وصحح ان
حيان فكان يحسن على مالك
في تخفيض الوتم بالتامين
دون الامام

وہابیہ کی بات ہے

وامين وعاه فان معناه استجب ثم يجوز ان ياتي المذموم وهو الاكثر
وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحوافي له وجه لان معناه
ندم هو كفا صديق احب اليه من غيره

قراءة آية

ابو برداه
عن علقمة ابن
عابر قال كنت
اقود يروى الله
ناقة في السفر
فقال لي علقمة
الا علمت ان
سورتي في
فطنتي قل اعوذ
بالفلق وقل اعوذ
برب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

يقرا

قَالَ فَاسْمُ بَيْتِهِ سُرَّةٌ
بِهَا صَلَوةُ الصُّبْحِ
عَتَمَتْ جَدًّا فَلَمَّا نَزَلَ
لِلصَّلَاةِ الصُّبْحِ صَلَّى

٣٣

مكتبة في العصر

والرئيتون وقال القدوري يقرأ في الجرائي كل
ركعة اي بطول المفصل اي بسورة من الطوال
المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء باوساط
المفصل وفي المغرب بقصار المفصل لما روى
عن عمر رضي الله عنه كتب الي ابي موسى الاشعري
ان قرائتي المغرب بقصار المفصل وفي العشاء
بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل اما
الطوال اي طوال المفصل فمن سورة المجرات
الى سورة البروج واما الاوساط فمن سورة
البروج الى سورة ثم يكن واما القصار فمن
سورة ثم يكن الى اخر القرآن هذا هو الذي
عليه الجمهور وقيل طواله من قاف وقيل من
الفق وقيل من القتال وقيل من الجاثية وقيل
من المجرات الى عيسى والاوزاسط الى الضحى
والباقي الاخر القصار والمفرد كالامام في
جميع ذلك يطيل الامام في صلاة الجهر الركعة
الاولى على الركعة الثانية وهذه الاطالة

مطل طالة الامام في الجهر

سنة

١١٣٥
١١٣٦
١١٣٧
١١٣٨
١١٣٩
١١٤٠
١١٤١
١١٤٢
١١٤٣
١١٤٤
١١٤٥
١١٤٦
١١٤٧
١١٤٨
١١٤٩
١١٥٠
١١٥١
١١٥٢
١١٥٣
١١٥٤
١١٥٥
١١٥٦
١١٥٧
١١٥٨
١١٥٩
١١٦٠
١١٦١
١١٦٢
١١٦٣
١١٦٤
١١٦٥
١١٦٦
١١٦٧
١١٦٨
١١٦٩
١١٧٠
١١٧١
١١٧٢
١١٧٣
١١٧٤
١١٧٥
١١٧٦
١١٧٧
١١٧٨
١١٧٩
١١٨٠
١١٨١
١١٨٢
١١٨٣
١١٨٤
١١٨٥
١١٨٦
١١٨٧
١١٨٨
١١٨٩
١١٩٠
١١٩١
١١٩٢
١١٩٣
١١٩٤
١١٩٥
١١٩٦
١١٩٧
١١٩٨
١١٩٩
١٢٠٠

سنة اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى
لان وقتها وقت نوم وغفلت وقدرا لاطالة
قراءة ثلثي القدر المستون فيهما في الاولى
وثلثه في الثانية وهو معتبر من حيث الاية
ان تقاربت طولا وقصرا فان تفاوتت فمن حيث
الكلمات والحروف وقيل يقرأ في الاولى ثلثين
وفي الثانية عشرين او عشرين وتو قرائتي الاولى
اربعين وفي الثانية ثلث ايات لا بأس به
وذلك انما هو بيان الاولوية وركعتي الظهر
وركعتا ما سواها اي سوى الظهر من بقية
الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها اي
ركعتا ما سوى الفجر والظهر في قدر القراءة المستوية
لا تسن اطالة الاولى في غير الفجر عند ابي قح و
ابي يوسف بل تكره وقال محمد احب الي ان يطيل
الاولى على الثانية في الصلوات كلها اعانة على
ادراك الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت
فيما سواها ايضا وقت اشتغال بالكسب كما انما

لان الآية بعضها طوي وبعضها قصير

سواء مع

الاولى

مطل
اطالة الركعة
الثانية

وقت اشتغال بالنوم واما اطالة الركعة الثانية
على الركعة الاولى فمكروه بالاجماع ان كانت تلك
الاطالة بثلاث آيات او بما فوقها وان كانت
اية او اثنتين لا تكره لانه صلى بالمعودة تين
وثانيتها طول باية وفي الغنية قرائن الاولى
العصر وفي الثانية الهمة يكره لان الاولى ثلث
آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة
واما ما روي انه صلى في الاولى من الجمعة
سبع اسم ربك الاعلى والثانية فعل اتيك
حديث الغاشية فزاد الثانية على الاولى
بسبع لكن السبع في السور الطوال لكن يسير
القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع
ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان اطالة
المذكورة انما تكره اذا كانت فاحشة الطول
من غير نظر الى عدد الايات وفي شرح الجمع ان خلا
محمد في اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجمعة
والعيدين اما في الجمعة والعيدين فيستوى

ط
ان ثلث آيات انما تكره في السور
القصار لظهور الطول فيها لا
ظهورا بينا هو صحت

بين الركعتين

لا يكون قارئة الركعة

مطلب السنن
سنون القراءة في السجدة والنوافل

ينبغي بيان

بين الركعتين فيلا يطيل احداهما على الاخرى
اتفاقا اما في السنن وفي سائر النوافل فيستوي
بين الركعتين ولا يطيل احداهما على الاخرى اطالة
بيته الظهور الا اذا كان ما يقرأ فيها مرويا
عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما نورا عن الصحابة فانه يحيط
كما جاء في الرواية والاثرو سيد ذكر في فضل ما يكره
ان شاء الله تعالى فلما اى في غير فرغ من القراءة فحر
راكعا وهذا يفيد انه يصلي خاتمة القراءة بالركوع
من غير تراخ وعن ابي يوسف انه قال ربما وثقت
وربما تركت وقوله يكبر تكبيرا يدل على جعل
التكبير مقارنا للركوع ثم مرر به في قوله وفي
ان يكون ابتداء تكبيره عند اول الخرو وكون
القراغ منه عند الاستواء راكعا وقيل يكبر قايما
ثم يركع وبعضهم اى بعض المتتابع قالوا اذا اتم
القراءة حالة الخرو لا يأس به بعد ان يكون ما
يقي من القراءة حرفا واحدا او كلمة واحدة لا اكثر
من ذلك ولا يزعم من هذا القول وقوع التكبير بعد

مطلوب لا ينبغي ان ينقص قدر
اقل السنة

القوم بالزيادة لا تكره ولا ينبغي ان ينقص
عن قدر اقل السنة في القراءة والتسبيح للمعلم
لا يترك غير محددين فيه ولو اطال الايام الركوع
لا ذاك الجاني تلك الركعة لا تقربا اي ليس
لاجل التقرب بالركوع لله فهو اي فعله ذلك
مكروه كراهة تحريم ويحسني عليه منه امر عظيم
وكن لا يكره بسبب ذلك لانه لم ينوبه عبادة
غير الله وقيل ان كان لا يعرف الجاني فلا يزال
ان يطيل قدر ما لا يتقل على القوم وكذا ان
اطال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة ولا يصح
ان تركه اولى واما لو اطال الركوع عند الجاني
تقربا لله مع من ان يحتاج قلبه شئ سوى
التقرب فلا بأس به اي بفعله الاطالة ولا شك
ان مثل هذه الحالة في غاية الندرة وهذه المسئلة
تلقب بمسئلة الريا فينسب التحرز والاختياط
فيها وقال بعضهم اذا احسب الجاني يطيل التسبيح
بان ياتي في التلقظ بها من غير ان يزيد في عددها

حتى يكون كراهة فصار كراهة
الرياء واكثر العلماء جعلوا الكراهية كراهة

بفعله
الطاعة لربنا
استدراكا لما لا يشترط
على القوم ان يتركوا
تسبيح او تسبيحة
على المعتاد
الزيادة على ذلك
سبب التقرب

ولا فرق

ولا فرق بين هذا وبين ذاك ثم بعد اتمام الركوع
يرفع رأسه حتى يستوي قائما يقول الامام
حال الوقوف سميع الله لمن حمده وان كان المصلي
مقتديا ياتي بالتحميد بان يقول اللهم ربنا لك
الحمد او اللهم ربنا لك الحمد او ربنا ولك الحمد
او ربنا لك الحمد وافضليتهم اعلى ترتيبها كذا في
الكافي ولا ياتي المقتدي بالتسبيح عندنا خلافا
للسنن في لقوله هم اذا قال الامام سميع الله لمن
حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وان كان
المصلي منفردا ياتي برأيه في الاصح ذكره في الهداية
وقيل ياتي بالتسبيح فقط عند اي حنيقة وصح في
المحيط عنه انه ياتي بالتحميد لا غير وتصح الهداية
اولى اما الامام فياتي بعد التسبيح بالتحميد
ايضا على قولهما اي قول اي يوسف ومحمد وهو رواية
الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه انه
لا ياتي بالتحميد واختار كثير من المتأخرين
قولهما وقديتنا في الشرح وقول المصنف وفي رواية

محمدا

فيل ياتي سميع الامام كلام زيد اي قبل
فهو دعاء بقول الحمد لله تسبيح
وافق قوله قول المصلحة غير له ما تقدم
من زينة متفق عليه من حديث ابي بصير
رضي و لان الامام يحث من خلفه على
التحميد فلا معنى لمقالة القوم له
الحث بل ينبغي ان يستغفروا بالتحميد

وقوله لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا يومهم
ان المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما
وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات
لا عنهما ولا عن ابي جح ان الامام يكفي بالتحديد
وكانه تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهواً
قبل قوله اما الامام الى آخره فيكون الضمير عايداً
الى المنفرد اي ان كان المصلي منفرداً ياتي بهما في رواية
في رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد ويرسل
اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقاً كذا
قال الصدر الشهيد حاتم الدين في واقعاته
وهو قول اكثر العلماء وذكر السيد الامام في المنطق
انه ياخذ اليد اليسرى باليمنى في تلك القومة وهو قول
غريب وفي الجنازة من اولها الى اخرها وقت
القراءة الشافعي سائر الصلوات ووقت قراءة
القنوت في الوتر ياخذ اليد باليد على قول اكثر
المشايخ اختار منهم لقول ابي جح وابي يوسف
وعند ابي حفص الغضائري يرسل في جميع ذلك اختاراً

وقوله لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

وقوله لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

منه
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

منه
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

منه لقول محمد في تكبيرات العبد اي يعني
تكبيراتها يرسل يديه اتفاقاً لعدم الذكر المسنون
بينها عندنا فاذا اطمان بعد رفع رأسه من
الركوع قائماً وسكن اضطراب اعضائه الى اصل
من الرفع كبر تكبيراً متصلاً بالحرور والبأعنة
مع بان يكون ابتداءه مع ابتداء الحرور وانتهائه
مع انتهائه وسجد وقوله يرفع ركبتيه اولاً ثم
يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض في بعض النسخ
بغيره او تفسير السجود وفي بعضها ويضع بالواو
وهو عطف تفسير بيان لكيفية السجود على وجه
السنة لما روي ان النبي كان اذا سجد وضع ركبته
قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته ووضع
وجهه بين كفيه ويبدئي اي يظهر ضميمة اي
عضديه لقوله ثم اذا سجدت فضع كفيك وارفع
مرفقيك ويجازي اي يباعد بطنه عن مخذبه هذا
في حق الرجل واما المرأة فانها تخفض اي تستفل
في السجود وتلزم بطنها بمخذيها وهذا تفسير الاختلاف

منه
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

منه
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم
يقولون لا يزيد على هذا يومهم

عن يونس بن ميمونة كان النبي م إذا سجد جاني يمين يديه حتى ان ان همت ارادت ان تترين يديه لموت وفي مسلم وعشرة عن عبد الله ابن بجينة كان رسول الله م اذا سجد فرج بين يديه حتى يبطو بياض ابطيه م م

لانه استولها ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر كما في الركوع ثم يرفع رأسه من السجدة الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع يديه على فخذيته كما في التشهد فاذا اطمأن قاعدا وسكن اضطراب اعطائه كبر وسجد ثانيا ومعنى التكبير عند الانتقال ان الله سبحانه اكبر من ان يؤذي حقه هذا القدر بل حقه اعلى كما قالت الملايكة ما عبدناك حق عبادتك وان رفع رأسه عن الارض من السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوقا عدا ثم سجد الثانية نظر ان كان الى حال السجود اقرب منه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني وذكر في الملتقط انه يجزئيه وذكر في الهداية ان الاول اصح وكذا في المحيط لانه اذا كان الى السجود اقرب يعد ساجدا فكانها سجدة واحدة وقيل اذا رفع قدر ممر الريح يعتبر وهو القياس وحججه شيخ الاسلام وهو الظاهر لكن

الاقصار

عن يونس بن ميمونة كان النبي م إذا سجد جاني يمين يديه حتى ان ان همت ارادت ان تترين يديه لموت وفي مسلم وعشرة عن عبد الله ابن بجينة كان رسول الله م اذا سجد فرج بين يديه حتى يبطو بياض ابطيه م م

عن يونس بن ميمونة كان النبي م إذا سجد جاني يمين يديه حتى ان ان همت ارادت ان تترين يديه لموت وفي مسلم وعشرة عن عبد الله ابن بجينة كان رسول الله م اذا سجد فرج بين يديه حتى يبطو بياض ابطيه م م

عن يونس بن ميمونة كان النبي م إذا سجد جاني يمين يديه حتى ان ان همت ارادت ان تترين يديه لموت وفي مسلم وعشرة عن عبد الله ابن بجينة كان رسول الله م اذا سجد فرج بين يديه حتى يبطو بياض ابطيه م م

الاقصار عليه يكره اشدة الكرامة لم الغنة ما واطلب عليه النبي م مدة حياته فاذا فرغ من السجدة الثانية ينهض قائما على صدور قدميه ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الارض عند النهوض الا من عذر بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي و احمد تسن جلسة الاستراحة لما روى انه م كان يفعل كذلك ولما روى انه م كان ينهض في الصلوة على صدور قدميه ولم يجلس وتامه في الشرح ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يعود لان محله اول الصلوة او اول القراءة ولا يرفع يديه في شئ من صلواته الا في تكبيره الاولى وفي قنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند الشافعي ورواية عن مالك و احمد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل من الجانبين في الشرح والرفع مستحب عند استدراك الحجر كالرفع في الصلوة

مطل نهوض رفع رأسه قدر ممر الريح

اي عند القيام

عن يونس بن ميمونة كان النبي م إذا سجد جاني يمين يديه حتى ان ان همت ارادت ان تترين يديه لموت وفي مسلم وعشرة عن عبد الله ابن بجينة كان رسول الله م اذا سجد فرج بين يديه حتى يبطو بياض ابطيه م م

في القبة ولا فضل
ان يسطر كفيه ويقرأ
فرصه وان قلت وفيها
في تفسير السمان المستحب
ان يرفع يديه في الدعاء
بحذا صدوره كذا روى
عن ابن عباس من فعل
النبي عليه السلام انتهى

وعند الدعاء يجعل بطن كفيه نحو السما في كل
موطن من الصفا والمروة وعرفات ومزدلفة
وغيرها فاذا رفع المصلي رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس
عليها ونصب رجله اليمنى نصبا ويوجه اصابعه
اي اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية
الجلوس المستحسن للرجل في القعدتين عندنا وعند
مالك يتورك فيهما وعند الشافعي واحمد في الاولى
كقولنا وفي الاخرة كمالك ويضع يديه حال التشهد
على فخذه ويرفع اصابعه مبسوطة لاكل التفرج هذا
عندنا وعند الشافعي يسطر اصابع اليسرى يقبض
اصابع اليمنى الاصبحة وهل يشير بالمسبحة
عند الشهادة عندنا فيه اختلاف فتح المجردة
والبرازي انه لا يشير وفتح شرح الهداية انه يشير
وكذا في المنقط وغيره وصفتها ان يحلق من يده
اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض
البصر والخنفر ويشير بالمسبحة او يقعد قدسه

في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير
في سنة الكبير

وفي القبة ولا فضل
ان يسطر كفيه ويقرأ
فرصه وان قلت وفيها
في تفسير السمان المستحب
ان يرفع يديه في الدعاء
بحذا صدوره كذا روى
عن ابن عباس من فعل
النبي عليه السلام انتهى

صين

في القبة ولا فضل
ان يسطر كفيه ويقرأ
فرصه وان قلت وفيها
في تفسير السمان المستحب
ان يرفع يديه في الدعاء
بحذا صدوره كذا روى
عن ابن عباس من فعل
النبي عليه السلام انتهى

صين بان يقبض الوسطى والبصر والخنفر ويقبض
رأس ابهامه على حرق مفصل الوسطى الاوسطى
ويرفع الاصبع عند التقى ويضعها عند الاثبات
ويكره ان يشير بكلمة مسبحة ثم اذا قعد على الصفة
المذكورة يشهد اي يقرأ الا لذكر الذي فيه التشهد
ويقول عطف تفسير لي تشهد التحيات لله والصلوات
والطيبات الى اخره اي الى الله عليه ورسوله
وهو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
والمراد بالتحيات هنا جميع العبادات القولية
وبالصلوة العبادات البدنية وبالطيبات العبادات
المالية وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله بن
مسعود عن النبي صم وهي اصح الروايات في التشهد
على ما حققناه في الشرح ولا يزيد على هذا القدر
التشهد في القصيدة الاولى لما روى انه كان
ينفض حين يفرغ من التشهد في وسط الصلوة

في القبة ولا فضل
ان يسطر كفيه ويقرأ
فرصه وان قلت وفيها
في تفسير السمان المستحب
ان يرفع يديه في الدعاء
بحذا صدوره كذا روى
عن ابن عباس من فعل
النبي عليه السلام انتهى

في القبة ولا فضل
ان يسطر كفيه ويقرأ
فرصه وان قلت وفيها
في تفسير السمان المستحب
ان يرفع يديه في الدعاء
بحذا صدوره كذا روى
عن ابن عباس من فعل
النبي عليه السلام انتهى

فان زاد على قدر التشهد قال بعض المشايخ
 ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ^{صاحباً}
 يجب عليه سجدة السهو وعن ابن عوف فيمارطه
 الحسن عنه ان زاد حرفاً واحداً فعليه سجدة السهو
 قال المصنف والترمذي المشايخ على هذا وفي الخلاصة
 المختار انه يلزمه السهو ان قال اللهم صل على
 محمد انتهى والاول وهو زيادة وعلى آل محمد هو
 الذي عليه الاكثر وهو الاصح فاذا قام بعد التشهد
 الاول الى الركعة الثالثة لا يعتمد بيديه على الارض
 لما روى انه لم ينه ان يعتمد الرجل على يديه
 اذا نهض في الصلوة وان اعتمد لا بأس به ومقتضى
 الحديث انه يكره اذا لم يكن عذراً ويكره عند هذا
 الشئوض ذكره في الاحتيار وصرح به في الحديث
 الصحيح وان كانت تلك الصلوة فرينة ثالثة
 او رابعة فهو خير فيما بعد الاولين اذا كان
 قد قرأ فيها بين ان يقرأ وبين ان يستجوب بين ان
 يسكت والقراءة افضل وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر

الفريضة

الفريضة الثالثة وان قرأ يقرأ الفاتحة فحب
بسكون السين مبنياً على القم بمعنى فقط ولا
يزيد عليها لانه المتوآرت من فعله، ثم فان
ضم السورة الى الفاتحة يجب عليه سجدة
السهو في قول عن ابي يوسف لتأخير الركوع
عن محله وفي اظهر الروايات لا يجب عليه
سجود السهو لان القراءة فيها مشروعة من غير
تقدير والاقتصار على الفاتحة مستون لا
واجب اما اذا كانت تلك الصلوة سنة
من السنن الرواتب او نفلا غير الرواتب
فيبتدىء في القيام من الشهد كما ابتداء في
الركعة الاولى يعني انه يأتي بالتنا والتسود
اخترز به عن رفع اليدين فانه لا يفعلها لان
كل شفع من النفل صلوة على حدة وكذلك قالوا
يُصلي على النبي، ثم في القعدة الاولى لكن هذا
في غير سنة الظهر والحجة لان كل واحدة وقد
صرح في شرح الهداية الشروحي بان لا يفعلها فيها

17K

الابتداء البناء في السن
غير المؤكده والنوافل

اصول واحدة مع
اربع مئة الف وستمائة

في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة
وكذا في الضمة وفيها ان لو صلى في القعدة الاولى
من ستة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو فلا
وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح ويقعد الامرة

مثل ما قعد في القعدة الاولى عند نامن غير
فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على اليسرى
في القعدتين وتخرج كلتا رجليها من جانب الاخر
الايمان لان ذلك استلها او يشهد فاذا اتم
التشهد في القعدة الاخيرة يصلي على النبي ثم وضع
سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي
فرض فيها ولا خلاف انها تفرق في العمرة وقال
الطحاوي يجب كما ذكر وقال الكوفي لا يجب
وقول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله ثم رخم
انف رجل ذكرت عنده فلم يصل على وقوله ثم
من ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك
كثيرة جدا وتكرر ذكره في مجلس واحد قال
في الكافي لم يزمه الامرة واحدة في الصحيح لكن

في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة
وكذا في الضمة وفيها ان لو صلى في القعدة الاولى
من ستة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو فلا
وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح ويقعد الامرة

مثل ما قعد في القعدة الاولى عند نامن غير
فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على اليسرى
في القعدتين وتخرج كلتا رجليها من جانب الاخر
الايمان لان ذلك استلها او يشهد فاذا اتم

التشهد في القعدة الاخيرة يصلي على النبي ثم وضع
سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي
فرض فيها ولا خلاف انها تفرق في العمرة وقال
الطحاوي يجب كما ذكر وقال الكوفي لا يجب

وقول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله ثم رخم
انف رجل ذكرت عنده فلم يصل على وقوله ثم
من ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك
كثيرة جدا وتكرر ذكره في مجلس واحد قال

في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة
وكذا في الضمة وفيها ان لو صلى في القعدة الاولى
من ستة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو فلا
وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح ويقعد الامرة

يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه
لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس
واحدة والتشخيص كالصلوة وقيل يجب
في كل مرة الى الثالث وتكرر اسم الله في مجلس
واحد وفي مجلسي يجب لكل مجلس ثنا على
حده وتوتركه لا تقتضي بخلاف الصلوة
على النبي لانه لا يمح عن تجدد نعم الله تعالى للوجه
للتشافه يخلص وقت للقضا بخلاف الصلوة
على النبي ثم والمختار في صفة الصلوة بعد
التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وآل محمد
صلى الله عليهم وعلى آل ابراهيم وعلى آل ابراهيم
ونك حميد مجيد وبارك على محمد كما باركت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ويستحضر بعد الصلوة
على النبي ثم اي يطلب المصفرة لنفسه ولوالديه
ان كانوا مؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
ونحو ذلك ويدعو بالدعوات الماثورة اي

تسبب انما طس بر هكذا

مطلب ويستحضر لنفسه وبعد حمد
في التشهد

المنقولة عن النبي نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما
 أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت
 وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر
 لا إله إلا أنت وانت على كل شيء قدير اللهم اني
 ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت
 فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت
 الغفور الرحيم ويدعوا مما يشبه الفاظ القرآن
 كما تقدم وكقوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا ترغ
 قلوبنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو
 ذلك فانه يقصد بها الدعاء لا القرآن فهو تشبيه
 الفاظ القرآن وليست بقرآن حتى جاز الدعاء
 بها مع الجنابة والحيض ولا يدعوا بما يشبه كلام
 الناس وهو ما لا يستهيل طلبه منهم نحو قوله
 اللهم اكسني او اللهم زوجني فلانة او اعطني
 مالا ونحو ذلك الحق لو قال ذلك في وسط الصلاة
 ففسد صلوة اما بعد القعود الاخير فان قصد

فقد هو
الاعمال العجبه
احسن من
متم اليحيه
الشمس من
مسعود فاف
هدى اليها
التوفى في
الانوار والاض
كل ما بين
يجمع ان
في حقها

وَمَا تَقُولُ إِلَّا مَا رَأَيْتَ
لَا يَصْلُحُ فَيُجَنَّبُ عَنْهُ
الرَّوَاهُ وَيُعَلِّمُ الْكَاتِبُ
الْحَدِيثَ وَزَالِ ابْنُ سِينَةَ

لكن تكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب
 وخروجه منها بدونه كما لو تكلم او عمل عملاً اخر
 مما ينافيها وعند الشافعي يجوز الدعاء بامور
 الدنيا ايضاً ولو قال اللهم ارزقني جعله في
 الهداية مما يشبه كلام الناس وصححه الكافي
 ولو قال ارزقني الحج فليس من كلام الناس
 وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول
 في الصلوة على النبي، م وارحم محمدًا فإنه يؤهم التقصير
 في حقّه، م واكثر المشايخ على انه يقول للتواتر
 فيه على ما روى في الحديث انه، م قال اذا تشهد
 احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد
 وعلى آل محمد كما صليت وباركت وترحمت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال
 الرستقي فمضى ويكون معنى قوله وارحم محمد
 وارحم امة محمد فالنقصير راجع الى الامة محمد
 ويقول اذا اتى بهذه الصفة من الصلوة ورأى

ایک روز محمدؐ کو لکھا

١٦٥
قال الشيخ رحمه الله تعالى
وقد روي عن علي بن ابي حمزة
في الحقيقة الله وتسميه الى الامام
وفي الخلاصة لو قال ازيد قتي فلاته
الاصح انه تغد او ازيد قتي المحج
الاصح انه لا تغد

مطلوب دعا، صلوات / فتلا ف



ولا يقول وترحمته لانه قال اولاً وارحمهم ولم يقل
وترحم علي محمد لكن هذا مخالف لرواية الامام الذي
واما ان قال وترحمت باسكان الراء هو خطأ
ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمته بالتشديد
اي بتشديد الحاء يجوز لان له معنى صحيحاً في
اللغة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا الله
صحيح لعدم وروده في الاحاديث ولو قال
ذلك لا بأس به اي لا يكره وان كان تركه اولى
ويشير بالسبابة اذا انتهى الى اولى الشهادتين
وقال في الواقع لا يستبر والاول المختار
عليها قدسنا فان اشار يقصد اي يضم الخمر
والبنصر ويخلق والوسفي بالانهاض اي يجعلها
خلقة وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا فرغ
من الادعية بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول
السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام
اي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن
اليمين او اليسار وبركاته كذا ذكره في المحيط

رسمه

وهو زيادة في التشهد

بجلاف

بجلاف السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته حيث بقوله
اتباعاً للمروى في الموضعين اذ في سلام التشهد
قد ورد ذلك على ما تقدم بجلاف سلام التحلل
فان المروى فيه عن ابن مسعود ان النبي لم كان
يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى
بياض حدة اليمين وعن يساره السلام عليكم
ورحمة الله حتى يرى بياض حدة اليسار رواه
اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حديث
حسن صحيح ولا يتوهم ان مراده هذا السلام الاول
وانه يقول في السلام الثاني وبركاته كما يفعله
بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كما في هذا
الحديث وخلاف عمالامة وفيه تميز في البيان على من
في اليمين من غير دليل وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم
ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يساره كذلك
وفي الجامع الجوامع لو سلم تلقا وجهه ثم عن يمينه جاز
رواه الحسن عن محمد واتباع الحديث وعمالامة اولى

صيت رن بوزده كانه
آصنه وارحمته

صيت رن بوزده كانه
آصنه وارحمته

وينوي في خطابه بعليةكم بالتسليمه الاولى من هو
 عن عينه من الملايكة والمؤمنين المشاركين له
 في الصلوة دون غيرهم وفصل في السلام عن
يساره مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله
 وينوي به من غير يساره من الملايكة والمؤمنين
 والتسليمه الاولى للحيه والخروج من الصلوة
 والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل ان
 الثانية سنة والآخ انما واجبة كالأولى
 وبجهد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم
 اي بعض العلماء ينوي من الملايكة الحفظة الذي
وكلوا بحفظة حاقه ولا يعمر النبوة وقال
 بعضهم ينوي جميع من معه من الملايكة الحفظة
 وغيرهم لانه اي الشان قد اختلف الاخبار
 في عددهم قيل ان مع كل مؤمن خمسة اذ وقع
 في النسخ وقوا برحمة من الملايكة بالسلام
 والخمسة واحد عن عينه يكتب الحسان وواحد
 عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يكتب

عن بعض العلماء ان الملايكة الحفظة هي التي تنزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم

ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل
 من القولين لا للقول الاخير
 فقط لانه يفيد عدم التعيين
 في العدد وكل من القولين
 كذلك لا تعيين للعدد فيه

الخيرات

عن بعض العلماء ان الملايكة الحفظة هي التي تنزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم

الخيرات وواحد وراه يدفع عنه المكروه وحده
 عند ناصيته يكتب ما يصلح على النبي ويبلغه
 اياه وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مائة
 وستون وقيل ملكان وقيل غير ذلك فلذا
 وقيل ينوي من معه عموما من غير تعيين عدد
 وينوي المقتدى امامه في التسليمه الاولى مع
 من نوي فيها ان كان الامام عن عينه او خيرا
 اي اذا كان الامام بجذائه ينوي في التسليمه
 الاولى ايضا وعند اي يوسف وعند محمد وهو
 عن اي حفيظة ينوي في التسليمتين وينوي التسليمه
 الاخرى اي الثانية ان كان عن يساره والامام
 ايضا ينوي القوم مع الحفظة في التسليمتين هو
 الصحيح وقيل لا ينويهم اصلا وقيل بالتسمية الاولى
 فقط واما المنفرد فلا ينوي سوى الحفظة وينوي
 للمصلي من طريق الادب ان يكون منتهى بصره في
 حال قيامه الى موضع سجوده ولا يتجاوزوه في
 حال الركوع الى ظهر قدميه وفي حال سجوده الى

كان ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا للقول الاخير فقط لانه يفيد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا تعيين للعدد فيه

عن بعض العلماء ان الملايكة الحفظة هي التي تنزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم

عن بعض العلماء ان الملايكة الحفظة هي التي تنزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم

في الجهر والاولى

ارنية انقه اى طرفه وفي حال تقوده الى جهره
وهو ما على جمع فخذيه من ثوبه وذلك كله
مقتضى المشوع لان الخاشع لا يتكلف بعينه
ازيد من ما يقتضيه اصل الخلقة واذا تركت
العين على اصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها
في الحالات المذكورة غير المواضع المذكورة ينبغي
ان يكون بين قدميه حال القيام قدرا ربع
اصابع مضمومة والستة للامام في السلام
ان تكون التسليم الثانية اخفض من التسليم
الاولى في الصوت فان الجهر لا اصل الاعلام لا
بالانتقالات وهو محتاج اليه في التسليم الاول
دون الثانية لان الاول يدل عليها لانتها
تعبها غالبا ومن المشايخ من قال يخفض الثانية
كذا في بعض النسخ وتعلل مراده انه يخفيها ولا يجرها
اصلا وفي بعضها يخفض الاولى من الثانية اى
يخفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح
ولا يقول به احد والامع الاول انه يجهر بالثانية

كذا في الخلاصة وهو ايضا راجع
الى عدم التكليف على ما عليه
الخلقة السليمة والافلوكان
الفي ينبغي ان لا يتكلف غير
ما يقتضيه اصل خلقة وهو
كان اكثر من اربع اصابع اذا
لاصل في الكل عدم التكلف
وهذا كله ادب ولو تركه
لا يانم سكره

دون

١٨٨

دون الجهر بالاولى لان مقتضى ينشروبه
فيها لاحتمال ان عليه سهوا يسجد له قبلها فاذا
تمت صلاة الامام فهو مخير ان يشاء انحراف عن
يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء انحراف
عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا اولى
وكلاهما جائز لقول ابن مسعود لا يجعل احدكم
للسيطان شيئا من صلوة يركب ان حقا عليه
ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايت رسول الله
م كثيرا ينصرف عن يساره وان شاء ذهب
الى حوايجه لانه لم يبق عليه شئ وان شاء
استقبل القبلة الناس بوجهه لان النبي م
روى انه كان اذا صلى اقبل على القبلة بوجه
وروى انه م كان لا يقوم من صلاه الذي
يصل في الصبح حتى تطلع الشمس كما وانحدثون
في اخذون في امر الجاهلية فيضحكون وتستم
وهذا اذا لم يكن بخذائه اى في مقابلة الامام
مصل فان كان فاته لا يستقبل بل ينصرف عنه

مطل انحراف المصل عند تمام الصلوة

تيسر بيان

مطهر في قوله الاما الى المقصود

او يسره سواء كان ذلك المصلي في الصف الاول
 قريبا من الامام او في الصف الآخر بعيدا عنه
 اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه المصلي
 مكروه مطلقا وهذا الاستقبال او الانحراف كما
 ترى مطلقا لا فصل فيه بين عذر وعذر فلا فارقا
 بعض الجهال انه اذا لم تكن الجماعة عشرة لا ينحرف
 وقد بيناه في التشرح هذا الذي ذكرناه من التحجير
 اذا لم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي اتمها تطوع
 كالغز والعصر قال في الخلاصة وفي الفتوة التي
 لا تطوع بعدها كالغز والعصر يكره المكث قاعدا
 في مكانه مستقبل القبلة فان كان بعدها اي
 بعد المكتوبة تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل
 الا بمقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره
 تأخير السنة عن حال اداء الفريضة بالكثير من نحو
 ذلك القدر لما روى انه لم كان اذا سلم لم
 يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام

لان سبب في شبه بعبادة الصورة
 كما ان الاستقبال من المصلي مكرره
 ايضا لشبه المذكور
 فلا
 ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدسة
 ان الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت
 اليهم لترفع صوتهم على حرمه القبلة
 والا فلا يلتفت حرمه القبلة على الجماعة
 فان هذا الذي ذكره الامام في
 الفتوة وهو رجل مجهول لا تشبه الفاظ
 اهل العلم فضلا عن نقل فيما ليس له
 الاصل والحدث الذي ذكره موضوع
 كذب على النبي صلى الله عليه وسلم الواحد
 ربح من حرمه القبلة غير ان الواحد لا يكون
 خلف الامام من لا يلتفت اليه من هو غير
 يمينه فلو كانا اتفقا كان خلفه فليفتن
 اليهما لا تلاق المذكور والله الموفق
 رحمه الله

وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه كما يقوله
 من الحديث

ومنك

ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
 فاذا قام الامام الى التطوع لا يتطوع في
 مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او
 يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا لقوله لم لا
 يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى
 يتحول او يذهب الى بيته فيتطوع ثم
 اي هناك يعني في بيته لانه لم انما كان
 يصلي الستين في بيته ولا فضل في النفل
 جميعه ان يصلي في البيت اذا لم يشغله شاغل
 ومن المشايخ من عيّن الانحراف يمينا وقال ان
 كان المصل اماما يتطوع عن يسار المحراب
 هو يمين المصلي ترجيها للتيامن وقال شمس الائمة
 الحلواني هذا يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد
 الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تأخير الخ اذا
 لم يكن من قصد الاشتغال بالدعاء بان لم يكن
 له ورد امتداد يقرأوه عقيب المكتوبة فان
 كان له ورد قد اعتاد انه يقضيه اي ياتي به

وسيار المحراب

في سبب غير سبب سبب عاينه فتارة تطوعه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطوع فقالت كان يصلي في
 قبل المحراب اربعين ركعة يصلي بالناس العشاء ثم
 في ركعتين ثم يصلي ركعتين الحديث والاقطار
 في ركعتين ثم يصلي ركعتين الحديث ان يصلي في البيت
 يفضل في بيته في التطوع ان يصلي في البيت
 في ان الا فضل في هذا اذا علم انه لا يشغل
 ركعة جدا كان هذا الرجل اذا كان يصلي
 في البيت قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي ركعتين بعده
 في المسجد وان كان لا يخاف صلاها
 في المنزل وكذا في سائر الترخيصة في الجماعة
 فانه لو صلى الاربع قبل الجماعة في البيت
 وطلعت الجماعة في الجامع يكون سنة السهوية
 رحمه الله

بعد المكتوبات فإنه يقوم عن مصلاه أي عن المكان
الذي صلى فيه فيقفى وردة قائما وان شاء
جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقفى ورده
ثم يقوم إلى التطوع كلها أي كل قراءة الورد
قائما ومن قرأه جالسا في ناحية المسجد
مروي عن الصحابة رض وما ذكر في ابتداء
المسئلة من أنه يكره تأخير السنة عن أداء
الفريضة دليل على كراهة تأخير السنن على
المكتوبات وما ذكره شمس الأئمة دليل على الجواز
أي جواز تأخيرها من غير كراهة ذكره أي الكلام
شمس الأئمة فإن المشهور عنده أنه قال لا بأس
بان يقرأ بين الفريضة والسنة الا ورا د فقط
لا بأس يدل على أن الأولى غيره وان فعل لا سقط
السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا تسقط
السنة لكن ثوابها اقل وقيل تسقط والاوّل
أولى روى عن عائشة أنها قالت كان النبي
إذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حمد

مطلوب في جواز التكلم
بين الفريضة والسنة

شئ

شئ ولا اضطرار حتى يوزن بالصلوة ولو أفر
السنة بعد الفرض إلى آخر الوقت قبل لا يكون
سنة وقيل تكون سنة هذه الاحكام المذكورة
كلها في حق الإمام وأما المقتدى والمفرد فانها
ان لبثا في مكانهما الذي صلىا فيه المكتوبة
جاز وان قاما إلى التطوع في مكانهما ذلك
جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا في مكان
المكتوبة بان يتقدما او يتأخرا او يتجولا لئلا
او يسره ويستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن
أنهم اخلوا انهم في الفرض **فصل**
في بيان ما أي الشئ الذي يكره فعله في الصلوة
وبيان ما لا يكره فعله فيها قال يكره للمصل
ان يقضى فاه او انفه ذكره قاضي خان الأعد
التساوب فإنه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع
كظمه والادب عند التساوب ان يكظمه أي
يمسكه ويمنعه عن الانفتاح ان قدر على ذلك
لقوله ثم اذا تشاوب احدكم في الصلوة فليكظم

منه ولا اضطرار حتى يوزن بالصلوة ولو أفر
السنة بعد الفرض إلى آخر الوقت قبل لا يكون
سنة وقيل تكون سنة هذه الاحكام المذكورة
كلها في حق الإمام وأما المقتدى والمفرد فانها
ان لبثا في مكانهما الذي صلىا فيه المكتوبة
جاز وان قاما إلى التطوع في مكانهما ذلك
جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا في مكان
المكتوبة بان يتقدما او يتأخرا او يتجولا لئلا
او يسره ويستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن
أنهم اخلوا انهم في الفرض **فصل**
في بيان ما أي الشئ الذي يكره فعله في الصلوة
وبيان ما لا يكره فعله فيها قال يكره للمصل
ان يقضى فاه او انفه ذكره قاضي خان الأعد
التساوب فإنه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع
كظمه والادب عند التساوب ان يكظمه أي
يمسكه ويمنعه عن الانفتاح ان قدر على ذلك
لقوله ثم اذا تشاوب احدكم في الصلوة فليكظم

ما استطاع فان الشيطان يدخل فيه وان لم
 يقدر فلا بأس ان يضع يده او كمة على فيه كذا
 روى عنه م وكذا يكره التمطي لانه دليل الغفلة
 والكسل ويكره لا عتجار وهو ان يلف بعض
 العمامة على رأسه ويجعل طرفا منه اى من الثوب
 الذى لفت بعضه عمامة اى يتركب بعض العمامة بشبه
 المعجز الكاين للنساء يلف حول وجهه المعجز بوزن منير
 ثوب بلغه المرأة على رأسها وقال بعضهم لا عتج
 ان يستحول اى ديار رأسه بالمنديل ونحوه
 يبدى اى يظهر هامته اى اعلى رأسه وهذا
 هو المذكور فى الفتاوى قاضى خان وغيرها وهو
 الموافق لاعتجار المرأة وكراهة التشبه بها
 ويكره القص اى عصى الشعر وهو ضفيرة وقتله ^{ما رواه}
 اراد به فى الجامع ان يجعل شعره على هامته
 ويستد بصره وان يلف ذوايته تشبه
 ذؤابة بقم الذال الجمرة وبعدها حرة ممدودة ثم
 جاء موحدة قال فى القاموس فى التأسيس والمراد

منها فصلتا شرفة حول رأسه كما يفعلها النساء
 بعض الاوقات او ان يجمع الشركه من قبل اي من
 جهة القفا ويسكه اي بيغذه بخيط او حرقه كليا
 يصيب الارض اذا سجدت جميع ذلك مكروه اذا
 فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهية اما لو
 فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسدت لان
 عمل كثير من وجهه الكراهة نية عم ان يصلي
 الرجل ورأسه مفعق ^{ويكره} وضع اليد على
 الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها اي
 رفع الركبة قبلها اي قبل رفع اليد اذا قام
 من السجود لما لقته الستة الا اذا فعل ذلك
 عن عذر فانه لا يكره ويكره ان يتفر المصلي
 في سجوده نقرأ الديك اي كنقر الديك في السرعة
 لما فيه من ترك الطمأنينة ويكره ان يقف
 في جلوسه اقلها ^{للتشهد} الديك اي كما يفعل الكلب
 وهو ان يضع اليديه على الارض ويتصب
 خذيره وساقيه نصبا وقيل ^{اما} خذيره نصبا هو

يُجْمَعُ بِيَانٌ

[illegible]

ان ينصب والاول اصح قال في المستصفى اقعا الكلب
 في نصب اليدين واقعا الادنى في نصب الركبتين الى
 صدره ويكره ان يفتترش ذراعيه في التجرد
 افتراض اي كافتراض التعلب وهذه الاشياء الثلاثة
 ذكرها المصنف لفظ الحديث فانه لم يفتترش عن غير كنف الذك
 واقعا الكلب واقتراف كافتراض التعلب ويكره
 ان يرفع يديه عند الركوع وعند الرفع الرأس من الركوع
 لانه فحل زائد ولكن لا تضدي الصلوة في الصحيح لانه من
 جنس اخلافا لما رواه مكحول عن ابي حنيفة تضدي
 ان يسدل توبه اي يرسله من غير ان يلبسه وهو
 السدل ان يضعه اي التوب على كتفيه ويرسلهما
 على عضديه او صدره وفي القدوري شرح مختصر
 الكوفي هو ان يجعله على راسه او كتفه و
 يرسل اطرافه من جوانبه وفي فتاوى قاض
 هو ان يجعل التوب على راسه او على
 عاتقه ويرسل جانبيه
 اما القبلة على صدره

والكل

والكل سدل في اللغة الا زحوا والارسال
 وفي الشرع الارسال بدون اللبس المعتاد
 وكراهة لئلا ينهي النبي عن عنه ولو صلى في قباء
 ان مطرق بضم الميم وقطع الواو ثوب مرتج من
 خزاله اعلام او بارافى الى مطر على وزن
 منبر وهو ما يلبس للمطر ينبغي ان يدخل
 يديه في كفيه وان يستد القبا وخو به المنطقة
 اختار عن السدل ولو لم يدخل يديه في كفيه
 قبل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والنز
 واختار قاضي خان وغيره انه يكره وهو الصحيح
 لانه يصدق عليه حد السدل وعن الفقيه
 ابي جعفر الهذلي انه كان يقول اذا صلى
 مع القبا وهو غير مستدود الوسط فهو مستد
 يعني ولو ادخل يديه في كفيه وينبغي ان يقيد
 بما اذا لم يزرأ رآه لانه يشبه السدل
 في اما اذا زرها فقد صار كغيره من الثياب
 في اللبس واما الاقبية الرومية التي تجعل

فلا سدل فيه فلا يكره

في المستصفى

في ركعة السدل خارج
الصلوة اختلافاً في المشايخ
في

لا كما يها هو وق عند اعلی القصد اذا اخرج المصلي
 يده من الخرق وارسل الكف فانه يكره ايضا لصدق
 السدل عليه لان فيه شغل القلب ولا فصل
 المتكبر اذا تكاد نفوس اهل الدنيا تسمع تركه
 ولو ادخل الكف تحت منطقتيه زالت الكرامة لروا
 اسبابها المذكورة ويكره ان يكف ثوبه وهو في
 الصلوة بعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من
 خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف
 كما اذا دخل وهو مشير الكف او الذيل او ان يرفعه
 كيلا يشرب ويكره للمصلي كل ما هو من اخلاق
 الجبابرة عموما لان الصلوة مقام التواضع والنذل
 والمحشوع والتكبر والتجبرينا فيها ويكره ان يصلي
 في ازار واحد او في السر ويل فقط لقوله لم يصلي
 لا يصلي احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه
 منه شيء الا من عذر بان لا يجد غيره ويكره ان
 يصلي خائرا اى كاشفا راسه تكلسا اى
 لاجل الكسل بان استقل تقطيعه او ثوبا وانما بان

لا انه اراد من غير لباس اذ ليس
 يكون با د حال اليد فيه كسر
 وادخل اليد الكف لانه
 عن عادتهم كسر
 لما روي في ان امرت ان يمدح
 على سبعة اعضاء وان كف شعر ولا
 ثوبا ولا ذلك نوع تجبر كسر

لا كما يها هو وق عند اعلی القصد اذا اخرج المصلي
 يده من الخرق وارسل الكف فانه يكره ايضا لصدق
 السدل عليه لان فيه شغل القلب ولا فصل
 المتكبر اذا تكاد نفوس اهل الدنيا تسمع تركه

ثم يرها

ثم يرها امرها في الصلوة ولا يباس عليه اذا
 فعله اى كشف تذكرا وحشوعا لانه المقصود

في الصلوة وفي قوله لا يباس اشارة الى ان الاولى
 ان لا يفعل لان فيه ترك احد الرتبة المأمور
 بها مطلقا في الظاهر وكذلك يكره ان يصلي ثياب
 البزلة بكسر الباء بالذال المججمة وهو لا يصح
 ولا يخف من الدنس ونحوه او في ثياب المهنه
 اى الحذمة والعمل لما في ذلك ايضا من ترك اخذ
 الرتبة والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اذواب
 ازار وقميص وعمامة ولو صلى في ثوب واحد
 متوشحا به جميع بدن كما يفعل القصار في المقصرة
 جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروى
 عن ابي حنيفة انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة
 والمرأة تصلي في ثلثة اذواب ايضا قميص وخمار
 ومقنعة وفي الخلاصة قميص وازار ومقنعة
 وهو الاولى لان الازار فيه زيادة السترة
 والمقنعة تستد مستد الخمار وهو كبر الميم ثوب يوضح

ثم يرها امرها في الصلوة ولا يباس عليه اذا
 فعله اى كشف تذكرا وحشوعا لانه المقصود

كراهة الصلوة
 في ثياب البذلة
 المحظرة
 ويكره الصلوة بالخرقة التي يسهل بها الوقوف
 ويؤخذ بها الخياط لانها نجس بل لان
 المصلي يسهل الوقوف عليها لا تعظم فيها
 وحمل هذه الخرقه ان لكبر يكره وان
 لا حاجة لا في الخرقه المحظرة دليل لكبر

ثم يرها امرها في الصلوة ولا يباس عليه اذا
 فعله اى كشف تذكرا وحشوعا لانه المقصود

لأن العبد في مقام
الخلق قد عرفنا
مقامه في دار

اوله كسر

مجلسه فی ۱۳۰۲

وسط الانسان
منه

انه لم قال اذا توضا احدكم فاقص
وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد
فلا يشك في اصابته فانه في الطلوع
فاذا انتهى عنه حال الخلو في المسجد
منظر للطلوع او حال التوجه الى
المسجد لكونه كانه في الطلوع
غرضه التواب فاذا كان في الطلوع
حقيقة كان فترتها عند البطء
الاول ولان فيه ترك الوضع
المنون سحره عليه

والتفان
عندكم وهو
والشغل الوهمي
دون النسيبي
التمدي وصحي
واستقنان وحمول
عن روكان وموط
من التعلق يقال
ولا يلوي عنق
التمدي عريب
قال ابن القطن
عليه وآله كان غنيا

[illegible]

بالاصابع وهذا عند أبي حنيفة وقال ابي يوسف ومحمد
لا بأس به اي بالمد لانه يحتاج اليه في مراعات
سنة القراءة في بعض المواضع وله انه ليس من افعال
الصلاة وفيه ترك الوضع المستوي ثم من مشايخنا
من قال خلاف في التطوع انه لا يكره العذبة ومنهم
من قال خلاف انما هو في التطوع ولا خلاف في
الملكوية بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه
ابو جعفر الهدواني في الخلاف فيهما اي في الملكوية
والتطوع وفي الفتاوى الخاقانية ان عمر بن
الاصابع يعني وهي موضوعة كما هي على الهيئة المذمومة
لا يكره وذكر في موضع اخر من الخاقانية انه لو
احتاج اليها اي الى عذتها يعني التسيجات كما
في صلاة التسبيح عذتها اشارة اي من حيث
الاشارة او بقلبه اي يخطها ويضبطها بقلبه
من غير اشارة بالاصابع ويكره ايضا للمصلي
ان يتكى وهو في الصلاة على حائط او على عصا
انكالا لمن عذر اي كائنا من غير عذر اما لو كان

بطل هذا تكون صلاة التسبيح
فارصة فلا يستدل بها على
عدم آمر الله مطلقا

على قطع بين القولين بحجاب عن صلاة
التسبيح لانه لا ضرورة الى العذ
بالاصابع وترك الوضع المستوي
لانه لا ضرورة الى العذ بالاصابع
وهي في مكانها ولذا قال في الفتاوى
اه كره

مصلح
والمتفوات العذ بها خارج المصنوعة
ليكون ابعدها الربا
ويكره بعضهم اوصاف القبح ابن مالك
وقيل لا يكره

من عذر

من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام وكره
ايضا ان يخطوا خطوات بغير عذر اما اذا
كان بعد ركلا يكره كما اذا سبقه الحدث فمشى
للموضوء كما لو مشى لقتل الحية والغرب على قول
السرخسي هذا اي الكبراهة المذكورة اذا وقف
بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف
بل خطا ثلث خطوات متواليات تفسد صلاته لانه
عمل كثيرا اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان
بعذر فلا تفسد فالحاصل ان المشي اذا كان
بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عذر
فان كان ثلث خطوات متواليات يفسد ولا يكره
ويكره ايضا التمايل في الصلاة على ميناء مرة
وعلى يسراه اخرى لانه من المبيت المنافي للخشوع
ويكره احد القعدة والبرعوث في الصلاة وقته
او دفتته وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل
القعدة في الصلاة ويدفنها تحت الحمى وقال
محمد قتلها احب الي من دفنها وكلاهما لا بأس

في ما ياتي
ان شاء الله تعالى

يكره ان يخطوا خطوات بغير عذر
الشافعي الذي لا يكره الا اذا سبقه الحدث فمشى
للموضوء كما لو مشى لقتل الحية والغرب على قول
السرخسي هذا اي الكبراهة المذكورة اذا وقف
بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف
بل خطا ثلث خطوات متواليات تفسد صلاته لانه
عمل كثيرا اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان
بعذر فلا تفسد فالحاصل ان المشي اذا كان
بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عذر
فان كان ثلث خطوات متواليات يفسد ولا يكره
ويكره ايضا التمايل في الصلاة على ميناء مرة
وعلى يسراه اخرى لانه من المبيت المنافي للخشوع
ويكره احد القعدة والبرعوث في الصلاة وقته
او دفتته وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل
القعدة في الصلاة ويدفنها تحت الحمى وقال
محمد قتلها احب الي من دفنها وكلاهما لا بأس

القعدة

وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى والاخذ
 بقول محمد اولى اذا قرضته ليلا يذهب
 خشوعه بالليل ويجعل ما عنده ابي يوسف على
 الاخذ غير عذر القرص ولا ناسي بقتل الحية
 والعقرب في الصلوة لقوله ثم اقتلوا الاسوديين
 في الصلوة الحية والعقرب قالوا اي المشايخ اي
 قال بعض المشايخ هذا اذا لم يحجج الى المشي
 الكثير كتلت خطوات متواليات ولا الى المعالي
 الكثير كتلت ضربات متواليات فاما اذا اضاع
 الى ذلك فمسي وعالج تقصده صلاته كما قالوا قاتل
 في صلواته لانه عمل كثير ذكره الشرح في المبسوط
 ثم قال والاضحائه لا تفصيل فيه لانه رخصة
 كالمشي في سبيل الحديث ويؤيده اطلاق الحديث
 والاصح هو الفساد الا انه يباح له افسادها
 لغتلهما كما يباح لا غائبة ملهوف او تخليص احد
 من سبيل هلاك كسقوط من سطح او حرق
 او حرق ونحو وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته

فان اخذت ما يكون بعد رله فهو ضرر
 لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب
 بالامر وقد تقدم ان الفعل الذي قد دفع
 الضرر لا يكره بل لو قيل ان تركها مكرره
 ولم يصدق قلنا انه يشغل القلب فكان
 لدافعة البول او الفلأوا او الريح
 واذا اضاعها فاما ان يقتلها او يدفنها
 ولكن دفنها احب ان يقتلها لان في
 قتلها ايجاد النجاسة على قول الثاني
 لان قتلها نجس وما دامت حية فترى
 طامة في عدم قتلها تحرز في الخوف
 للتلويح النجاسة المانعة على قول
 بعض الامم انهم يلحقها في المسجد
 فكان احب سحره

وانما اذا قرضته ليلا يذهب خشوعه بالليل ويجعل ما عنده ابي يوسف على

ط بان قراءتها في الاصل في ركوعها في الركعة الثانية

لا يكره ان يقرأها في الركعة الاولى

درهم

لا غائبة

الصلوة

درهم له اولا غيره وتقام هذا البيت في السج
 ويكره ترك الطمائية في الركوع والسجود لانه
 ترك واجب وكذا في القومة والجلوس لانه
 ترك واجب او سنة مؤكدة والكل مكرره ويكره
 تكرار قراءة السورة في الفرض في ركعة وكذا في
 ركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى
 ما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها
 في الركعة الثانية للضرورة وهذا اذا كان عن
 قصدا ما ان وقع عن غير قصد كما اذا تكلم قراء
 في الاولى قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره
 ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة
 في ركعة او ركعتين في التطوع ويكره تطويل
 الركعة الاولى على ركعة الثانية من كل شئ
 في التطوع الا اذا كان التطويل موقفا عن النبي
 عليه السلام قولا ما يؤرأ اي منقولا عنه فملا
 كما روى من قراءة سبح اسم ربك الاعلى في الاولى
 من الوتر وقل يا ايها الكافرون في الثانية

١٩٦

ركعة
 طاعة يوم وليلة
 زنب
 ٢٦٠
 ٦٤٠

وجه الكراهة عدم روده فيكون
 بدعة ليس عليه امر ثم فيكره تركه
 ط ط ط
 يطويل الركعة الاولى على الثانية
 يكره

وفي فتاوى قايماجان لو طَوَّلَ الأولى على الثانية
 في التزاوريج لا بأس به بل المختار ذلك ^{لأنه} ^{محمّد} وعند
 أبي حنيفة وإبي يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر
 والعصر ^{عندها} ^{فعلّم} أن ما قاله هنا فيه خلاف
محمّد وتطويل الركعة الثانية على الركعة الأولى في
 جميع الصلوات العرض والنفل مكروه وقيل أنه
 غير مكروه في النفل والأول أصح وأما إطالة
 الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره ^{لأنه} ^{لأنه} ^{لأنه} لأنه شفع آخر
 ويكره أيضا في الصلوة نزع القميص ونحوه والقلنوة
 بفتح القاف واللام وضم السين وهي ما يليس
 في الرأس وكذا يكره لبسها إذا كان النزع والكبس
بعل يشير وأن كان بعل كثير تفسد الصلوة
 ويكره أن يشتم بفتح الشين هو القميص أي ينشق
طيبا بكسر الطاء أي إذا زانحة طيبة هذا إذا قصد
 أما إذا دخلت الرايحة أنفه بغير قصد فلا أوتر
 بزاقه البزاق بوزن غراب ما ألغم إذا خرج
 منه ومادام فيه فهو ريق أو يرمى بنجاسته

لأنه عمل اجنبى في الصلوة لا يكره
 تنعيم لشيء من أفعالها ولهذا
 لأن تنكس إذا حصل بعل كثير
 بأن احتاج إلى اليد أو كان
 مما لو رآه الناظر فله لين القلنوة
 سمى كسر

الفتاوى
 دأمن
 جسد
 بفتح
 الجيم

بضم
 بالهمزة
 فاعلم
 بالفتاوى

بضم النون وهذا البلع الذي ينفذ إلى الحلق
 باللفظ الضيق ⁷ أما من الخيشوم أو الصدر فإنما
 يكره ذلك إذا لم يضطر إليه أما إذا اضطر بان
 خرج بسعال أو تنخع ضروري فلا يكره الوقي
 تحت قدمه اليسرى إذا لم يكن في المسجد والأولى
 أن يأخذ بطرف ثوبه ويكره أن يروح أي يجلب
 الرويح بفتح الراء هو نسيم الريح أو الراحة
 بثوبه أو بمروحة بكسر الميم وفتح الواو وهذا
 إذا روج مرة أو مرتين فإن روج ثلث مرات
 متواليات تفسد صلواته لأنه عمل كثير ويكره أيضا
 أن يرفع يده أي يشره إلى المرفقين وكذا المادون
 المرفقين عند طهور الكفين وهذا إذا شتم خارج
 الصلوة وشرع فيها وهو كذلك أما لو شتمه
 في الصلوة تفسد لأنه عمل كثير ويكره أيضا أن
 لا يضع يده حال القيام أو الركوع أو السجود
 أو التشهد في موضعها المسنون المذكور في صفة
 الصلوة إلا أن لم يضع من عذر يمنعه عن الوضع

لأنه اجنبى
 أفعال الفريسيين

الفتاوى
 دأمن
 جسد
 بفتح
 الجيم

استشياء مفرقة متفرقة بوزن
 لا فرق ما بين أي يكره عدم وضع اليد
 في موضعها المسنون في كل حال إلا أن
 حال العذر فله لا يكره لأنه

الغصيف

الجارح أنه عم قال إذا قام أحدكم إلى الصلوة
 فلا يصعب أمامه فأنما يباي الله مادام في صلاه
 ولا غنى عنه ملكا وليصق عن يارده أو تحت
 قدمه وفي رواية أو تحت قدمه وفي القتيبي
 البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
 سراهة التشجير والكم

وهو منهي عنه في الصلوة على ما ذكر

ويكره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة
 القيام من الركوع او سجود او قعود وان يترك
 التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص
 من ثلث تسبيحات في الركوع والسجود لمخالفة
 السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار المشروعة
 في الانتقالات متعلق بالمشروعة بعد تمام
 الانتقال متعلق بيباقي بان يكثر للركوع بعد
 الانتهاء الى حد الركوع ويقول سمع الله لمن حمده
 بعد تمام القيام ونحو ذلك لان السنة ابتداء
 الذكر عند ابتداء الانتقال وانهاؤه عند
 انتهائه وفيه اي في الاثنيان المذكور كراهتهما
 اهديهما تركهما اي ترك الاذكار في موضعه
 اي في موضع الزكرو الاخرى تحصيلها اي تحصيل
 الاذكار في غير موضعه اي في غير موضع الذكر
 ويكره ايضا للمصلي ان يمسح عرقه او يمسح الثوب
 من جبهته في اثناء الصلوة او في قعود السجود
 قبل السلام لانه عمل لا فائدة فيه حتى لو كان

مطلب ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام

مطلب ان ياتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات

هذا هو الوجه في ترك الاذكار في غير موضعه

العرق

اجنبى

العرق يدخل عينه فيولمها ونحو ذلك لا يكره حصول
 الفائدة وهو دفع شغل القلب واما بعد السلام
 فلا يكره لما روى انه لم كان اذا قضى صلاة
 مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن
 ولا تأس للمتطوع المنفرد ان يتعود بالله من
 النار عند ذكرها او ان يشأ الله الرحمة
 عند ذكر اية الرحمة من الجنة وانواع النعيم
 وان يستغفر اي يطلب المغفرة عند ذكر العفو
 والمغفرة وما اشبه ذلك وان كان للمصلي المنفرد
 في الغرض يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام
 والمقتدى فلا يفعل ذلك المذكور من السؤال
 ونحوه لا في الغرض ولا في النفل المشروع بالجماعة
 كالترديد ولا يأس بان يصل متوجها الى
 ظهر رجل قاعدا وقائما يتحدث اذا لم يحصل
 في حديثه لفظ يخاف منه اللفظ ويكره ان
 يصل الى وجه انسان الا اذا كان بينهما ثالث

هذا هو الوجه في ترك الاذكار في غير موضعه

هذا هو الوجه في ترك الاذكار في غير موضعه

الغلط بيان

هذا هو الوجه في ترك الاذكار في غير موضعه

ظهور الى وجه المصلح لانتفا سب الكرامة
 وهو التشبه بعبادة الصورة او يصلي اى
 ولا يابس بان يصلي ^{وسيف معلق} وبين يديه اى اقدمه
 مصحف معلق لانها لم يصعد بها احد او على
 بساط فيه تصاوير اى صور والحال انه لا
 يسجد على التماثيل وقيل يكره وان لم يسجد
 عليها وهذا اذا كانت صورة ذى روح اما
 انه كانت صورة غير ذى الروح كالشجر ونحوه
 فبالاتفاق لا يكره وان سجد عليها ^{بهاى} البطلان
 لذى الروح للتشبه بعبادتها ويكره ايضا ان
 يكون فوق راسه اى راس المصلح في السقف
 او بين يديه اى اقدمه قريبا منه او بجوانبه
 اى في مقابلته وان لم يكن قريبا ^{نصاوير}
 موسومة في جدار او غيره او صورة موضوعة او
 او معلقة لان فيه تعظيمها ^{وتشبهها بعبادتها} تجل في ما اذا كان
 خلفه لانه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة
 كبيرة غير مقطوعة الرأس ^{كلونها تحت رطلية} واما ان كانت مقطوعة

三

وَكِرْهَانُ مُحَمَّدٍ
عَلَيْهَا

موسومة في

الرأس يعني يرا إذا لم يكن له أي للشخص المصور
 رأس أصلا أو كان له رأس فحماه بخط نسجي
 عليه حتى طست هيئة أو كانت الصورة صفوة
 جدا بحيث لا تبدو أي لا تظهر للتأثر إذا كان
 قائما وهي على الأرض أي لا تكتسب تفاصيل
 أعضائها فلا يكره حينئذ أن تكون بين المصط
 أو فوق رأسه ويحذرك لأنّها لا تضد فاستغ
 القسبة بعيدا للصورة **فروع** ^{التي هو سبب الكراهة كثر} لو محاذ وجه القوة
 فهو كقطع رأسها بخلاف قطع يديها ورجليها
 والخط على عنقها بخط وفي الخواصة المختار
 أن الصورة إذا كانت على وسادة أو بساط
 لا بأس باستعمالها وأن كان يكره اتحادها
 وأن كانت على الأزار أو الستر فمكره وتكره
 التضاوير على الثوب صلى فيه أو لم يصل ما إذا
 كانت في يده وهو يصل فلا بأس به لأنه مستود
 بشيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو أرى صورة
 في بيت غيرها يجوز له محو ما تغيرها انتهى ^{لعل}

مطهر وجه الصورة
لوحى

[illegible]

الفصل الثاني

المراد بقوله ان كانت في يده كونها معلقة في
 يده لا انه عسكها بيده وفي قوله وان كان يكره
 اتحاذها نظر ذكرنا وجهه في الشرح ولا بأس
 بالصلوة على الطنافس بفتح الطاء وكسر الفاجع
 طنفسة وهي البساط ذو الحمل وكذا الأثاث المعلق
 على التلود وسائر الفرش بضمين جمع فراش وهو
 اسم لما يعرض عموماً اذا كان الشيء المفروش
 رقيقاً بحيث يجذ الساجد عليه حجم الارض
 ولكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى ما اشتهر
 الارض كالخصر والبور يا افضل لانه اقرب
 الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام ما لا
 فان عنده يكره السجود على ما ليس من جنس الارض
 ولا بأس بان يكون مقام الامام اي موضع قيامه
 ومحل قدميه في السجدة اي خارج المحراب ويكون
 سجوده في الطاق اي في المحراب ويكره ان يقوم
 في الطاق بان تكون قدماه في المحراب لان فيه
 التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام بمكان

وہی

مخصوص وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره ان
ينفرد الامام عن القوم في مكان اعلى من مكان
القوم اذا لم يكن بعض القوم معه لما فيه من
التشبه المذكور وان انفرد الامام عن القوم
بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه قال
الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب
فانهم انما يخصصون امامهم بالمكان المرتفع و
ظاهر الترواية الكراهة لان فيه اذ ذرا ^{صوت} بالامام
ومقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة ^{صوت} الانفراد
وقيل مقدار قامة وقيل ما يقع به الامتياز
وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد ويكره
للمقتدي ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا
لم يجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها وللمختار
انه اذا لم يجد فرجة ان ينتظر الى الركوع فان
جاء رجل والا فالقيام وحده اولى من جذب
رجل من الصف في زماننا لضربة الجهل ^{فيها وقت} فرما
يفضي الجهل الى فساد صلوة المذوب وكذا

في خصوص وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره ان
 ينفرد الامام عن القوم في مكان اعلى من مكان
 القوم اذا لم يكن بعض القوم معه لما فيه من
 التشبه المذكور وان انفرد الامام عن القوم
 بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه قال
 الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب
 فانهم انما يحصون امامهم بالمكان المرتفع و
 ظاهر الترواية الكراهة لان فيه اذ ذاء بالا امام
 ومقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد
 وقيل مقدار قامة وقيل ما يقع به الامتياز
 وقيل مقدار زراع وعليه الاعتماد ويكره
 للمقتدى ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا
 لم يجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها وللمختار
 انه اذا لم يجد فرجة ان ينتظر الى الركوع فان
 جاء رجل والا فالقيام وحده اولى من جذب
 رجل من الصف في زماننا لضربة الجهل فربما
 يفضي الجهل الى فساد صلوة المذوب وكذا

يكروه للمنفرد وهو يوم المفترض والمستقل ان يقوم
 في خلال الصف بين المقتدين فيصل صلوة التي
 هو فيها في حال الفهم في القيام والقعود والركوع
 والسجود وتكره الصلوة في الطريق العامة لانه
 عليه السلام نهى ان يصلي في سبيل موطن في الذبلة
 والمجردة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي
 موطن الابل وفوق ظهر الكعبة وتكره الصلوة
 في الخرائن غير سريرة اذا خاف المصل المروءي من
 ان يتراحد بين يديه وتكره ايضا في موطن الابل اي
 مباركها وفي الزبلة وهي ملقى الزبل اي السرقين
 وفي المجررة اي موضع الجزارة اي ذبح الحيوان
 من الغنم وغيرها وفي الخنسل اي موضع الاغتسال
 وفي الحمام وفي المقبرة لما مر من الحديث ولان
 هذه المواضع مواضع النجاسة وتكره ايضا على
 سطح الكعبة للحديث المتقدم وذكر قاضي خان
 في الفتاوى انه اذا غسل موضعاً من الحمام ليس
 فيه تمثال اي صورة وصلى فيه لا بأس به والاولى

والجائفة سبب الكرامة لكونها سببا
 لتنافر القلوب على ما اشار الله عليه الصلوة
 والسلام في امره بتسوية الصفوف على
 ما رواه مسلم عن ابن مسعود الانصار
 لان رسول الله لم يشج مناكرها في الصلوة
 وهو يقول استقوا ولا تتخلعوا فتختلف
 فلو بكم سره كسر

بفتح الليم مع فتح الزاي وضربها
 ايضا كسر

ولا يصلي في الحمام
 ولا في المقبرة
 ولا في الخنسل
 ولا في المجررة
 ولا في المجرى
 ولا في الزبلة
 ولا في سبيل موطن
 ولا في سبيل الكعبة
 ولا في سبيل الحرم
 ولا في سبيل مكة
 ولا في سبيل المدينة
 ولا في سبيل الشام
 ولا في سبيل بغداد
 ولا في سبيل القاهرة
 ولا في سبيل دمشق
 ولا في سبيل حلب
 ولا في سبيل كonya
 ولا في سبيل قرطبة
 ولا في سبيل طليطلة
 ولا في سبيل سرقسطة
 ولا في سبيل صقلية
 ولا في سبيل صقلية
 ولا في سبيل صقلية

ان يصلي فيه الا لضرورة كخوف الفوت ونحوه
 لا طلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس
 الحمامي فقال قاضي خان لا بأس بها لانه لا نجاسة
 فيه وكذا قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة في المقبرة
 اذا كان فيها موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر
 انتهى كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين
 من سورة ثم يترك تلك السورة بغير عذر ويبدأ
 القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى اية
 اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا واما
 ان حصرها بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة
 القراءة فلا يكره الانتقال الى اية اخرى من تلك
 السورة او من سورة اخرى للصدور هذات
 انتقل قصداً فان انتقل من غير قصد ثم تذكر
 ينبغي ان يعود ذكره في القنية وان لم يعد فلا
 كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤم
 قوماً وهم له كازهون بحصلة اي بسبب حصة
 توجب الكرامة اولاً فيهم من هو اولى منه لالامة

ولا يصلي في الحمام
 ولا في المقبرة
 ولا في الخنسل
 ولا في المجررة
 ولا في المجرى
 ولا في الزبلة
 ولا في سبيل موطن
 ولا في سبيل الكعبة
 ولا في سبيل الحرم
 ولا في سبيل مكة
 ولا في سبيل المدينة
 ولا في سبيل الشام
 ولا في سبيل بغداد
 ولا في سبيل القاهرة
 ولا في سبيل دمشق
 ولا في سبيل حلب
 ولا في سبيل كonya
 ولا في سبيل قرطبة
 ولا في سبيل طليطلة
 ولا في سبيل سرقسطة
 ولا في سبيل صقلية
 ولا في سبيل صقلية
 ولا في سبيل صقلية

بما ان الان الكبرية معطلة بالكتاب
 انتفي فيها كان على الصفة المذكورة
 بالكتاب

بما ان الان الكبرية معطلة بالكتاب
 انتفي فيها كان على الصفة المذكورة
 بالكتاب

بما ان الان الكبرية معطلة بالكتاب
 انتفي فيها كان على الصفة المذكورة
 بالكتاب

بما ان الان الكبرية معطلة بالكتاب
 انتفي فيها كان على الصفة المذكورة
 بالكتاب

ولا يصلي في الحمام
 ولا في المقبرة
 ولا في الخنسل
 ولا في المجررة
 ولا في المجرى
 ولا في الزبلة
 ولا في سبيل موطن
 ولا في سبيل الكعبة
 ولا في سبيل الحرم
 ولا في سبيل مكة
 ولا في سبيل المدينة
 ولا في سبيل الشام
 ولا في سبيل بغداد
 ولا في سبيل القاهرة
 ولا في سبيل دمشق
 ولا في سبيل حلب
 ولا في سبيل كonya
 ولا في سبيل قرطبة
 ولا في سبيل طليطلة
 ولا في سبيل سرقسطة
 ولا في سبيل صقلية
 ولا في سبيل صقلية
 ولا في سبيل صقلية

في هذا الحديث ما يدل على ان قراءة الفاتحة في الركعة الاولى من كل صلاة هي ركعة واحدة لا ركعتين

ط
لقوله ثم قام قوما فليصل صلاة
اضيقهم فان فيهم المريض والكبير
واذا الحاجة لا بد

لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ويكره ايضا لامام
ان ينقل عليهم اي على القوم بالتطويل الزايد عن حد
السنة في القراءة وسائر الاذكار ويكره ان يجعلهم
عن الحال السنة في تسبيحات الركوع والسجود وقراءة
التشهد ويكره ان يلجهم اي يحوهم الى الفتح عليه
في القراءة يعني اذ يركع ان كان ارجح عليه القراءة
ينبغي ان يركع ان كان قد قراء المقدار المسنون
او ينتقل الى اية اخرى ان لم يكن قراه ولا يخرج
القوم ان يغتوا عليه ويجب عليه اي على الامام
ان يقرأ ما ينشرو عليه قرائته من القرآن دون ما
هو عشر عليه لم يحكم حفظه وان تعرض له شيء من الجهر
انتقل الى اية اخرى او يركع ان كان قد قرأ ما يكفيه
وهو قدر السنة وقيل قدرا ما يجوز الصلوة وقيل
قدر الواجب ويكره للمصل ان يكثر في مكان الذي
صلى فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه
فقرأ وردة قائما او جالسا في ناحية المسجد
لا يكره كما هو قول الحلواني بعد ما استتم في صلوة

بعدها

في هذا الحديث ما يدل على ان قراءة الفاتحة في الركعة الاولى من كل صلاة هي ركعة واحدة لا ركعتين

بعدها سنة كالظهر والجمعة والعرب والعش
الا قدر ما يقول اي قدر قوله اللهم انت السلام منك
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به اي بعدم
الملك الا هذا القدر ورد الاثر عنه ثم ما تقدم
ويكره تقديم العبد لامة لان الغالب عليه
الجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعراب
لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب وهم
سكان البادية من العرب ويلحق بهم سكانها
من غيرهم كالتركمان والاكراد ومخوهم وتقديم الاعراب
لانه لا يمكنه الاحتراز عن الخجاسة ولا تحقيق
استقبال القبلة كما ينبغي وتقديم الفاسق لتساهله
في الامور الدينية وتقديم ولد الزنى شاء على ان
الغالب فيه الجهل اذ ليس له من يحمله على التعليم
حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد
والاعراب وان يقوموا جازاي جازت الصلوة
وراهم مع الكراهة ولا تنسد خلافا لما ذكره في الفسق
اراد محمد بقوله يكره تقديم الاعراب بالاعراب الى حال

في هذا الحديث ما يدل على ان قراءة الفاتحة في الركعة الاولى من كل صلاة هي ركعة واحدة لا ركعتين

ط
لقوله ثم قام قوما فليصل صلاة
اضيقهم فان فيهم المريض والكبير
واذا الحاجة لا بد

في هذا الحديث ما يدل على ان قراءة الفاتحة في الركعة الاولى من كل صلاة هي ركعة واحدة لا ركعتين

كذا قال الشيخ
 والاعيان
 الاصلية
 وما في
 تحفة
 الحاشية
 على
 تاج
 التاج
 في
 الحاشية
 على
 تاج
 التاج

في الصلاة من قول او عمل او لا يصلحها من غير
 افعالها اقلها اي اقل السنة الاذان
 وهو سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة
 دون الواجبات كصلوة العيد ودون
 النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة
 سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا
 فوائت متعدي في جماعة اذن لا وكي
 منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن
 واقام وان شاء اقتصر على الإقامة اذا
 صليت متواليه وليستجب الاذان والاقامة
 لمن صلى وحده في بيته وللمسافر الا انه
 يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك
 للجماعة الجماعة النساء وحدهن وجماعة
 المذورين في المصريوم الجمعة فان الاذان
 ولا إقامة مكرهان لهم لكراهة صلواتهم
 جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع
 فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يحق

او الواجب وفي حوزة الفقه ومن المنهي العدد
 والهروالة للصلوة ومن المكروه مجاوزة اليدين
 عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة
 السهو قبل السلام وقالوا يكره ستر القدمين
 في السجود وفيه نظر ولا يكره الصلوة مشدودا
 وقيل تكره والمختار لا واما وهو مشدودا
 تكره لانه كف الثوب وقيل لا قال صاحب القنية
 هو لا حوط ولعل مراده قدر ما ينكشف الكفا
 لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه على ما
 مر وتكره الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان
 كان لسلم ولم تكن مزروعة فلا ولو ابتلي بين الصلوة
 في ارض الغير او في الطريق فان كانت مزروعة او كافر
 فالطريق اولى والاخرى ولا يجيب في الصلوة احدا
 اذا ناداه الا ان استغاث به لهم فيقطع كما يقطع
 لحوق سقوط احبتي عن سطح وانحوه او عرقه
 او حرقة او سرقة ما قيمته درهم له او غيره
فصل في سنن المآذ بها في هذا الموضع ما يسن

في الصلاة

في الصلاة من قول او عمل او لا يصلحها من غير

يكره الصلوة في غير الارض

في الصلاة من قول او عمل او لا يصلحها من غير

في الصلاة من قول او عمل او لا يصلحها من غير

في الصلاة من قول او عمل او لا يصلحها من غير
 افعالها اقلها اي اقل السنة الاذان
 وهو سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة
 دون الواجبات كصلوة العيد ودون
 النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة
 سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا
 فوائت متعدي في جماعة اذن لا وكي
 منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن
 واقام وان شاء اقتصر على الإقامة اذا
 صليت متواليه وليستجب الاذان والاقامة
 لمن صلى وحده في بيته وللمسافر الا انه
 يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك
 للجماعة الجماعة النساء وحدهن وجماعة
 المذورين في المصريوم الجمعة فان الاذان
 ولا إقامة مكرهان لهم لكراهة صلواتهم
 جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع
 فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يحق

في الصلاة من قول او عمل او لا يصلحها من غير
 افعالها اقلها اي اقل السنة الاذان
 وهو سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة
 دون الواجبات كصلوة العيد ودون
 النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة
 سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا
 فوائت متعدي في جماعة اذن لا وكي
 منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن
 واقام وان شاء اقتصر على الإقامة اذا
 صليت متواليه وليستجب الاذان والاقامة
 لمن صلى وحده في بيته وللمسافر الا انه
 يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك
 للجماعة الجماعة النساء وحدهن وجماعة
 المذورين في المصريوم الجمعة فان الاذان
 ولا إقامة مكرهان لهم لكراهة صلواتهم
 جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع
 فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يحق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

صوته أو لا بالشهادتين ثم يرجع فيمدهما صوتاً
وتريد في إذا ان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير
من النوم مرتين والأقامة مثل الأذان عندنا
خلاف للثلاثة فأنما عندهم فرأى اللفظ الأقامة
عند الشافعي وأحمد ويسحب كون المؤذن
عالمًا بالسنة تعيناً فيكره إذا ان الجاهل والفقير
لقوله عليه السلام ليؤذن لكم خباركم ويكره إذا
ان الصبي وأن كان عاقلاً في رواية وفي ظاهر
الرواية لا يكره إذا ان كان عاقلاً ويكره
التأخير في الأذان لأنه ليس من أفعال الخليل
وكذا في القراءة وتحسين الصوت مطلوب
التلحين أن يخرج الحرف عما يجوز له في الأداء
ويستقبل القبلة بالأذان والأقامة لأثره
المتواتر فيكره تركه ويحول وجهه يمينا عند
حتى الصلوة وشمالاً عند حتى على الفلاح في الأذان
والأقامة ويستدير في المنارة إذا لم يحمل تمام
الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين ويحول أصبعيه

يخرج يان
ط
وهو صريح في كلام الامام أحمد فإنه
يسئل عن في القراءة فيقف فيقول ثم
قال ما اسماء قال محمد قال ايحجب
ان يقال يا محمد ما د سمعتم

في اذنيه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

في اذنيه لأمه ثم يبلله وقال انه ارفع صوتك
وأن لم يفعل فلا كراهة ويكره له التكلم وهو
يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم في أثناءه
لأنه ذكر واحد ولا يرد السلام لو سلم عليه فيه
ولا يشمت المصطفى ويكره ان يؤذن قاعداً
الا ان اذن لنفسه ويكره ان يكلم في ظاهر الرواية
الا للمسافر وينزل للأقامة ويحوز للمسافر
ان يؤذن متوجهاً حيث توجهت رابته ويكره
ان يؤذن جنباً رواية واحدة ومحدثاً
يكره في احدى الروايتين وفي الاعادة يسبب
الجنابة روايتان والآشبه ان يصاد الأذان
للاقامة لان تكراره مشروع كما في اليوم الجمعة
دون تكرارها كما في الهداية ويكره الإقامة بلا
وضوء في المشهور وقيل لا ويسحب عادة اذان
الملة ويحب اعادة اذان السكون والمجنون
والصبي غير الهاقل وأن مات في أثناء الأذان
والاقامة يجب الاستيناف وكذا ان جنى أو أكل

في الاذان
موضع ان اذا سلم على المؤذن او على المصل أو القاري
او الخطيب ففرغوا من الدعاء لا يؤذن لهم الرد بل يرد
نفسه وتخطى محمد يرد بعد الفراغ وعند الجاهل لا يرد
انما وصحبه لا لأنه لم يجب واللام بخلافه في نفسه
ولا ان الصبي الى الفراغ واجمعوا ان المتفوت لا يرد
الرد حالاً ولا بعده

ط
الاذان بلا وضوء لا يكره

او سبقة الحدث فذهب وتوضأ او حصر ولم يلتفت
 احداً وخبر فانه يجب ان يستقبل الاذان
 والاقامة هو او غيره وتقدم فيه مؤخر ايمود
 الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد
 والاعراب والاعمى ولد الرزق ولكن غيرهم اولى
 ويكره التخنخ عند الاذان والاقامة الا من عذر
 كتحصيل الصوت او تحسينه ولا يمشى في الاذان
 ولا في الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند
 قد قامة الصلوة فلا بأس به ان كان هو الامام
 وقيل مطلقاً وترسل في الاذان بان يفصل بين
 كلماته بالسكوت ويجوز في الاقامة بان يتابع
 كلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لو طوى الاقامة اذا نكأ
 فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح
 قاله قاضيان وينبغي للمؤذن ان ينظر الناس
 وان علم نصيب مستجيب اقام له لا ينتظر رئيس
 المحلة لان فيه رياء وايدار ويكره ان يؤذن في
 مسجد شخص واحد ولا يستحسن المتأخرون

على وجهه
 له وجهه

مطلوب يكره التخنخ عند الاذان
 ولا يمشى في الاذان والاقامة

لان التخنخ في الاقامة الحذر
 فان ترسل فقد ترك سنة الاقامة
 وصار كما اذا كان من التخنخ او انه
 لا بأس به

القشوب

لا يؤذن في الصلاة
 الا اذا كان في الصلاة

القشوب وهو المورد الى الاعلام بعد الاعلام
 بحسب ما تعارفه كل قوم وخص به ابو يوسف
 من له زيادة اشتغال بامور العامة كالمير والقبائل
 والمضيق وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة
 ويكره وصلها والفصل في غير المغرب مقدار كعبتين
 او اربع في كل ركعة قراءة اثنتى عشرة آية ونحوها
 واما في المغرب فصلا في حنيضة دهر الله يفصل بكثرة
 قدر ثلث ايات قصار او اية طويلة وقيل قدر
 خطوت ثلث خطوات وعندهما بحسبة خفيفة
 ولا يكره عندهما قالا ولا عندهما ما قاله انما
 الخلاف في الافضية ولا يجوز الاذان للصلوة
 قبل دخول وقتها وجوز له ابو يوسف رحمه الله
 في العجز والتجب الاعادة لو اذن قبله لانه لم يحصل
 به الفائدة المقصودة منه وهي اعلام بدخول الوقت
 والسامع للاذان ان ينبغي ان يحجب اي يقول
 مثل ما يقول المؤذن وعند تحي الصلوة وهي
 على الصلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله وعند

لا يؤذن في الصلاة
 الا اذا كان في الصلاة
 لا يؤذن في الصلاة
 الا اذا كان في الصلاة

يقول بعض الفقهاء
 ان يؤذن في الصلاة
 الا اذا كان في الصلاة

النجيم اذا قال المؤذن الله اكبر
 اعدتم الله اكبر من قلبه دخل الجنة

ط
وانما قال عند الشراء وتبين مع ان
الاشارة انما هي عند قوله اشهد ان لا
اله الا الله لا عند قوله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله ايضا كما ان
الاشارة عند اولها اشارة عند
اكثرها من غلبة مقام شرفها كما يشهد
الواحد نفسه

ماخراج

۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

وغير ذلك كثير
والله اعلم
وغير ذلك كثير
والله اعلم

فانه لم يذكر صلوة الكسوف وهي السنة بقوته ولم يتبعها

والله اعلم بما في الصالحين ثم عايشة قالت لم يكن
النبى هم على شيء من النواقل اشد تعاهدا منه
على ركنة الغرور روى مسلم عنها قالت قال
رسول الله هم ركنة الغرور الدنيا
وما فيها كسر

فقلت اني اريد ان اكون
 قال نعم فقلت اني اريد
 فقلت اني اريد ان اكون
 قال نعم فقلت اني اريد
 فقلت اني اريد ان اكون
 قال نعم فقلت اني اريد
 فقلت اني اريد ان اكون
 قال نعم فقلت اني اريد

واربع قبل العصر وان شأركعتين وسنة العصر
مستحبة لا مؤكدة ورعتان بعد المغرب لقوله
عم من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة
بني له بيت في الجنة أربعاً قبل الظهر وركعتين
بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد
العشاء وركعتين قبل الفجر واربع قبل العشاء
وهي مستحبة واربع بعدها كذلك وان شأ
ركعتين وهما مؤكدة لحديث المتقدم عليه انما
وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذاك
مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء
ويستحب الاربع ايضاً بعد الظهر لقوله عليه السلام
من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع
بعدها حرم الله على النار ويجوز في الاربع
بعد الظهر كونها بتسليمة واحدة او بتسليمتين
لكن بتسليمة واحدة افضل اتفاقاً وفي التي
بعد العشاء كونها بتسليمة واحدة عن ابي ح
وعندهما بتسليمتين ويستحب الست بعد المغرب

والاربع قبل العشاء والمستحبة لا مؤكدة

والاربع بعد الظهر والمستحبة لا مؤكدة

يستحب الست بعد المغرب

والاربع قبل العشاء والمستحبة لا مؤكدة

والاربع قبل العشاء والمستحبة لا مؤكدة

مطل فصلة السنة المؤكدة

لقوله عم من صلى بعد المغرب ست ركعات
كتب من الاقوابين وتلا انه كان للاقوابين
غفوراً واختلف هل الاربع بعد الظهر
والعشاء والست بعد المغرب سوى المؤكدة
او معها والظاهر الثاني لانه يصدق عليه ان
صلى بعد الظهر والعشاء اربعاً وبعد المغرب
ستاً والركعتان في ضمن ذلك وذكر في المخطط
ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشاء
العشاء باربع فحسن لان النبي عم يواظب عليهما
فلا تكونان مؤكدتين والسنة قبل الجمعة الاربع
لانه عم واظب على الاربع بعد الزوال في جميع
الايام وبعدها اي بعد الجمعة اربع لقوله عم
اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعاً
وعند ابي يوسف الست بعد الجمعة ست
وهو مروى عن علي رضي الله عنه افضل ان يصل
اربعا ثم ركعتين للخروج من الحلق فرع
لو ترك سنة الفجر وغيرها من المؤكدة قيل

والاربع قبل العشاء والمستحبة لا مؤكدة

مطل فصلة السنة المؤكدة

الجمعة لو ترك سنة الفجر وغيرها

تداخل بعض صورها في بعض فانها تنتمى الى ستة
 عشرة صورة واحدة منها لا يلزم فيها قضا شئ
 وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي المبني على القواعد
 المذكورة خمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في جميع
 يقضى ركعتين وعند ابى يوسف اربعاً تركها في الاولى
 فقط يقضى اربعاً وعند محمد سنتين في الثانية
 فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضى ركعتين
 اتفاقاً تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الاولى
 والثانية كذلك تركها في الاولى والثالثة يقضى
 اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الاولى والرابعة
 كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في
 الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة
 كذلك يقضى ركعتين اتفاقاً تركها في الاولى
 والثانية والثالثة يقضى ركعتين وعند ابى
 يوسف اربعاً تركها في الاولى والثانية والرابعة
 كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضى
 اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة

تركها بيان

والرابعة

والرابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه
 التخرج ولو افتتح التطوع قائماً ثم قعد من
 غير عذر مبيح للمقصود في النقل جاز قصوده
 وصحت صلوة عند ابى حنيفة خلافاً لهما وان
 نذر ان يصلي صلوة ولم يقل في نذره انه يصلي قائماً
 او قاعداً يلزمه اداؤها قائماً صرفاً للمطلق
 الى الكامل وان صلى قاعداً قيل يجوز ويسقط عنه
 قياساً على عدم النذر وذكر في الكافي ان
 الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بالتنصيص عليه
 وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يقضى
 اذا شغل مقدار عن الزمان بصلوة فاطالة القيام
 مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه وصلوة
 ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع
 فيه لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة
 الركوع والسجود وتشتمل على كثرة الذكر والتسبيح
 والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم
 السنن المؤكدة التي يكره خلافها في سنة الفجر

٢١٥
 ملاحظ فتحة التطوع قائماً
 وان نذر قعد

ان نذر صلاته
 فوجبت القيام

ان نذر الصلوة

ان شاء قائماً وان شاء قاعداً
 فكذا ان نذر ولم يلزمه
 نذره صفة القيام كسر
 طول القيام
 افضل من كثرة الركعات

وكذا في سائر السنن هو ان لا ياتي بها في الطل للصف
 بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف الصف
 من غير حائل وان ياتي بها اما في بيته وهو افضل
 او عند باب المسجد ان امكن بان كان هناك
 موضع لا يلق للصلاة وان لم يمكنه ذلك ففي المسجد
 الخارج ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس
 ان كان هناك مسجدان صيفي وشتوي وان كان
 المسجد واحد خلف اسطوانة ونحو ذلك كالنحو
 والشجرة وما اشبهها في كونها لا والاثنيان بها
 خلف الصف من غير حائل مكره ومخالف للصف
 استذكر اهله هذا الحكم المذكور اذا كان اثنيان
 بها بعد شروع اي شروع الجماعة في الفريضة
 لمخالفته اياهم واما قبل شروعهم في الفريضة فياتي
 بها في اي موضع شاء لاستتفاء العلة المذكورة واما
 قيد المص بسنة الفجر لان غيرها لا تؤدي بعد
 شروع الجماعة في الفريضة بخلاف سنة الفجر فان
 يجوز ادائها اذا علم انه يدرك الامام

في التشهد

مما يجوز اداء سنة الفريضة
 اذا علم انه يدرك الامام في التشهد

في التشهد وان لم يعلم انه يدركه فيه يتركها
 ويقضى ولا يقضيها اذا فاتت وحدها اصلا
 لا قبل طلوع الشمس لكرهية التعل فيه ولا بعد
 لا اختصاص القضاء فان حرج الوقت بالواجبات
 الاما ورد به الشرع وهو انما ورد في قضا ركعتي
 الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في
 قضاها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع
 الفرض بعد الزوال وقال محمد احب الي ان يقضيها
 اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال
 ولا خلاف في غير سنة الفجر ان لا تقضى بعد الوقت
 ان فاتت وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض
 في الاصح ويقضى التي قبل الظهر في الوقت
 في الصحيح وتقدم على الركعتين وقيل تؤخر عنهما
 وتام هذا في الشرح ويستحب في سنة الفجر
 التخفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة
 قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص
 لانه المروي عن النبي عم واختلف هل افضل

تفعله عاتية
 رضى كان يقول
 الله يسمع
 الفريضة
 حتى يقول
 من قرأها
 يصلي ثم انكب
 متفقا عليه جميعا

في التشهد وان لم يعلم انه يدركه فيه يتركها
 ويقضى ولا يقضيها اذا فاتت وحدها اصلا
 لا قبل طلوع الشمس لكرهية التعل فيه ولا بعد
 لا اختصاص القضاء فان حرج الوقت بالواجبات
 الاما ورد به الشرع وهو انما ورد في قضا ركعتي
 الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في
 قضاها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع
 الفرض بعد الزوال وقال محمد احب الي ان يقضيها
 اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال
 ولا خلاف في غير سنة الفجر ان لا تقضى بعد الوقت
 ان فاتت وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض
 في الاصح ويقضى التي قبل الظهر في الوقت
 في الصحيح وتقدم على الركعتين وقيل تؤخر عنهما
 وتام هذا في الشرح ويستحب في سنة الفجر
 التخفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة
 قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص
 لانه المروي عن النبي عم واختلف هل افضل

غداة ليلة الفريضة كسر
 قضاء سنة الفريضة بعد طلوع الشمس
 الزوال بيان

وقته فيقدم الفائتة
 على الوقتية كسر

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفريضة في المسجد افضل من غيرها في كل وقت واما السنن التي بعد الفريضة

تأخيرها الى قريب الفرض او تقديمها اولا
 وقت والاحاديث ترجح الثاني واما السنن
 التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد
 حسن وتطوع بها في البيت افضل وهذا غير
 مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا
 التراويح وتحية المسجد الا فضل فيها المنزل
 لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي مع السنن
 والوتر في البيت وقال صلى الله عليه وسلم المرأة في بيته افضل
 من صلوة في مسجد هذا الا المكتوبة وكره بعض
 المشايخ سنة المغرب في المسجد وقال البعض
 ياتي بسنة المغرب في المسجد دون ما سواها
 وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت
 احسن كما قال المصنف في الفقيه ابو جعفر قال الا ان
 يخشى ان يشغل عنها اذا رجع فان لم يخش
 البيت ومن السنة المؤكدة التراويح مع ترك
 سميكت كل اربع ركعات منها للاستراحة بعد
 وتحي سنة مؤكدة بالصحيح واظهد عليها الخلفاء

الراشدون

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفريضة في المسجد افضل من غيرها في كل وقت واما السنن التي بعد الفريضة

هذا الحديث يدل على ان صلاة الفريضة في المسجد افضل من غيرها في كل وقت واما السنن التي بعد الفريضة

الراشدون النبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك
 الواطئة وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنة وستة الخلفاء
 الراشدون المهديين من بعدى وقال صلى الله عليه وسلم
 ان الله فرض عليكم صيام رمضان وستة لكم
 قيامه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن
 ابي يوسف ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاة
 سننها فهو افضل الا ان يكون فقيرا يقتدى
 به والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجمهور
 لكنها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل
 محلة كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد تركوا
 السنة وقد اساءوا في ذلك وان اقيمت
 التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف عنها رجل
 من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة
 لانه سنة به فلم ياتم وفي قوله من افراد الناس
 اشارة الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى
 به لا ينبغي له ان يتخلف وان صلى في بيته
 بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن لم يبالوا

انه صلى الله عليه وسلم في المسجد فقط يصلونه
 ناس ثم صلى في القابلة فكثير الناس
 ثم اجتمعوا في الثانية فلم يخرج اليهم
 فلما اصبح قال قد رايت الذي صنعتكم
 فلم ينعني من الخروج اليكم الا اذ صحت
 ان يفرض عليكم وذلك في رمضان
 مع كثرة حضور الجماعة فغيب الناس فلا يصلوا

لا السنة ما

716

تبعا للعتبة كنتم
صلوة الليل والا فف

نصف فقبل بمره لو كان اوج
 يا علي يا رب و الفتيح
 بل في اخره سهو

كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فساها
 بوجه من الوجوه يعيد العشاء والتراويح تبعا
 لها كما يعيد سنتها ولا يلزمه اعادة
 الوتر في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة ان كان
 صلاحها مع التراويح لعدم تبصيته للعشاء
 عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب
 وعندنا يلزمه اعادة ايضا لانه تبع لها عندها
 ويثبتني على انها يجوز بعد الوتر اتم لا يات ان
 فاتت مع الامام ترويجة او ترويجتان او
 اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها
 ذكر في الدخيرة قال اختلف مشايخ زماننا
 قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات
 من التراويح وقال بعضهم يصلي الترويح
 المتروكة ثم يوتر ولا شك ان تأخير الوتر
 أولى وكذلك الانفراد به واما الاستراحة
 في أثناء التراويح فيجلس بين كل ترويجتين
 مقدار ترويجة اي بعد كل اربع ركعات

قدر

كسر ما جاز في سجدة واحدة
 في صلاة التراويح

اخبرنا في فضيلة الوتر بالجماعة مع
 ان التراويح يجوز بعدة كسر
 بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم
 تقديمها على هذا ان اردنا حكم المذكور
 الزوم وان اردنا الاولوية فلا
 شك ان تأخير الوتر أولى وان قال
 الجماعة فيه فان لا انفاد به اول
 على قول الجمهور كما سيأتي ان شاء الله
 تعالى

كسر ما جاز في سجدة واحدة
 في صلاة التراويح
 كسر ما جاز في سجدة واحدة
 في صلاة التراويح

قدر اربع ركعات وكذا بين الاخرة والوتر
 والمراد الانتظار وهو خير فيه ان شأنا
 ساكتا وان شاء هلل او سبح او قرأ
 او صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب
 لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة
 ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعة
 الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع
 ركعات وان استترجح على خمس تسليمات
 عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اي
 لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك
 اي يكره تنزيها لان ادخال ما ليس بعبادة
 في العبادة مكروه ومن المكروه ما يفصله
 بعض الجهال من صلوة ركعتين لانهما بدعة مع
 مخالفة الامام والصف والافضل للامام
 تعديل القراءة اي تقدير ما يقرأ في الركعتين
 على سبيل المساواة والعدل لئلا يكون
 احدهما اطول من الاخرى ولو لم يفعل لا بأس به

يستحب تأخير التراويح الى
 بعد نصف الليل وقال بعضهم لا بأس به
 كما لا بأس به وهو الصحيح اذا كانت التراويح
 بعضها لا بأس به وبعضها يقتضي تأخيرها
 لا يقتضي الجماعة وقت التراويح هو الصحيح
 في الغد ما لم يدخل وقت لا يقضي وهو الصحيح
 في رمضان وقال بعضهم لا يقضي اذا كانت
 شهر رمضان والمغرب والعشاء وتلك لا يقضي اذا كانت
 دون السنة فكذا التراويح في القنات والحام
 بغية فريضة فكذا التراويح في القنات والحام
 ومن المكروه ما يفصل بعض الجهال
 من صلوة ركعتين منفردة بعد ركعتين

منفردة بعد كل
 ركعتين

في صلاة التراويح
في صلاة التراويح

واما كان الافضل كون التعديل بين التسليمة
لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلاة
ولو صلى التراويح بتسليمة واحدة وقعد على
رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز ذلك عن
التراويح وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة
وعند بعض يجوز الكمال عن تسليمة واحدة في
ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول
المصنوع ولا يكره لانه اكمل مخالفا لما ذكره في
الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل
بجود المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم
تقصد على رأس كل ركعتين قدر التشهد لم يجر
الا عن تسليمة واحدة عند ابي حنيفة وابي يوسف
واما عند محمد فلا يجوز عن تسليمة ايضا بل
تفردوا واشكوا اي الامام والقوم في اتمام
صلوات تسليمة ثمانية عشرة ركعة او عشرة
تسليمات ففقد اي في حكم هذا الشك اختلافا
بين المشايخ قال بعضهم يصلون تسليمة اخرى

وهو المراد بغير افضل الاعمال احدها
ولم يرد وانه زاد على ثمان تسليمات
واحدة فلا يكون فيه اتباع سنة وهذا
فكون مكرورا وان كان مشقة وهذا
هو الاصل فلم يرد فعله في اتباع سنة
ما فيه من اشكال في سنة على فعله في
منه باصناف فلو لم يكن الا اتباع
نعم اذا اوصد الا اتباع في كلا الفعلين
فالا شق افضل كما في الاربع تسليمات
او بتسليمتين على ما عرفت في كل ركعة
على ما مر لا ترك القعدة في الركعة
على الركعتين من الفضل فيها اذا كان
يفقد فكذا ما زال على الاربع

جماعة

في صلاة التراويح
في صلاة التراويح

جماعة وقال بعضهم يوترون ولا يصلون
تسليمة اخرى احتراز عن الزيادة على التراويح
بالجماعة والصحيح انهم يصلون بتسليمة اخرى
اي يكملون بها فرادى للاحتياط آذ فيه
اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن
التنخل الزايد عليها بالجماعة وذكر في المشقة
انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤدي الى
تغير القوم عنها قال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب
لانه اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في
المساجد لانها تتبع لها وقال في الفتاوى نقله
عن بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلثين اية حتى يقع به الختم
ثلث مائة وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
يقرأ في كل ركعة عشر ايات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا
وبه يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد
جملة ركعات التراويح ستمائة وايات القرآن
ستة الاف وستمائة وفي الهداية وغيرها السنة فيها
الختم فلا يترك لكس القوم واذ كان امام

في صلاة التراويح
في صلاة التراويح

في صلاة التراويح
في صلاة التراويح

و لا تنكر
الشيء
كما
هو

100

الحجامة
اعلى

五

265

او متفردين

قصدها
الصلوات والترديد

برای این که در این کتاب

ط
والله اعلم
في السر والنجوى
في علمه

او متفردين قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل لا يصلون تلك التسليمة بجماعة لانها
قالت عن محلها وقال الصدر الشريدي يجوز ان يقال
يصلى تلك التسليمة بجماعة لان وقتها باق وقوله
يجوز ان يقال اشارة الى انه لا رواية فيها عن
الائمة وقول الصدر ^{الشريدي} اظهر ولو سلم الامام على راس
ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح ثم صلى
ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع
قال مشايخ بخاري يقف الشفع الاول لا غير لان
فساده لا يؤثر فيها بعده وقال مشايخ سمرقند
عليه قضاء الكل اى كل التراويح لان سلامه وقع
سهوا في جميع الاشفاع فلم يخرج به من حرمة الصلوة
وقد ترك القصدة على راس كل من الاشفاع وقعد
في اوسطها **فروع** فانتته ترويحة او تر ويختار
وقام الامام الى الوتر يوتر مع الامام ثم يقف
ما فات واذا لم يصل الفرض مع الامام وقيل
لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يصل

بيان المبوق في التراويح
مبوقه سركه فاذا قام الشفع
الثاني مع غيره فبذره وكان قعوده
على الثالثة الاول قائم
بناؤه على التردد الشفع سركه
ثانيه وعنه القائم مع
فبذره على الشفع

سنا في الصلاة بعد " وفعل بعد صلاه فعله "
 أقضاء اشفع الاول كلام وفعله لا يتم
 حتى يركع ذلك وهو استينافه بانه
 لم يركع التوجه المذكور ان الحكم مفيد
 الان ان الحكم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأن فيه اظهار التكاسل والتسهم
بالمناقب قال الله و اذا
قاموا الى الصلوة قاموا
كسالى ستم

[illegible]

ای نطلبه
العدون
على الطاعة
وعدا المصيبة
سبحكم
رضه على الصديق
وقيل نزع
الى افضى
نفع عليه
الثناء الخ
او نفي
سبحكم

ان طلب منك المفقود الذنوب
كلها معاً

[illegible]

فَقَالَ وَبَلَّغْهُ اَنْ يَخْتَارَ اَنْ يَخْتَارَ اَنْ يَخْتَارَ

فَهْوَ الْمُبِينُ

بأصناف الفنون مما يشغل
الوقت واليد واللب واللسان

ط
لاصمائل ان
نملك الموسعة
كانت الثاوية
سك كسر

الموضع
الى

لا تأخذ صلوة فريضة
 أو حكمًا في القراءة وما يشبهها
 وهو الفتوى وإذا وقع في موضعه
 يتعين لا يجوز لأن تكراره غير
 مشروع
 في الوقت صلى كعتين
 أو ثلاثا

تكرار في موضع كذا
في المنع وفي بعض المراجع الا اصدما في موضع صحيح

ان لم يقع في موضع فليكن لا بعيد
ان لم يقع في موضع فليكن لا بعيد
ان لم يقع في موضع فليكن لا بعيد

قوله في مسئلة الموقوف انه لو كرر يكون تكرار في موضع فيكره غير سديد لان التكرار في موضع الموقوف مع الامام من غير صلوة فهي موضع القنوت وغيره ليس موضع فلو كرر لا يكون تكرار في موضع بل احدهما في موضع فبالا و ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه في موضع مكرره بخلاف ما اذا لم يعلم بوقوعه في موضع فانه اذا راق القنوت المتأخر بين ان يكون واجبا بتقدير ان الاول لم يكن في موضع وبين ان يكون مكررا بتقدير ان الاول وقع في موضع وما دار بين كونه واجبا وكونه مكررا بوجه احتياط بخلاف ما دار بين كونه سنة او مكررا فانه يترك سرح كره

ان السامعي ايضا يقنت ثانيا وهو الاوجده
قد حققناه في الشرح وهل يصلي في اخر القنوت
على النبي عليه السلام ام لا قال الفقيه ابو الليث
يصلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية
في حديث القنوت الحسن وذكر في بعض الفتاوى
لاباس بان يصلي فظاهر هذا ان الاولى تركها
وكلام ابو الليث يدل ان الاولى الايتان بها
وقيل ان يصلي في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا
ان صلى في التشهد الاول سهوا لا يصلي في الاخير
وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبرواختلفوا ايضا
هل يجهر الامام بالقنوت او يخافت به قال الامام
ابو بكر محمد بن الفضل يخافت كذا جرت العادة اي
بالمخافة في مسجد الامام ابي حفص الكبير بخارج
والظاهر انه مخاره وهو لا يصح وقيل يجهر عند
محمد لا عند ابي يوسف وقيل بالعكس وقال صاحب
الذخيرة برهان الدين استحسنا اي المشايخ
والمراد بعضهم الجهر في بلاد الجبل ليتعلموا وقال

في الشرح

كانت في القنوت
ان يصلي في القنوت
ان يصلي في القنوت

في الشرح يعني شرح الاسبيجاني يكون ذلك
الجهر اي جهر القنوت دون جهر القراءة فرق بين
الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية والركن
الصلاة هو المخافة لانه دعاء وشنا والافضل فيها
الاخفا كما في الشنا والتأمين وسائر الادعية
والاذا كرر وقولهم ليتعلموا قلنا الصلاة ليست
محل التعليم والتعلم والمنع من جهر بين الجهر والافضل
خفا والافضل الاخفا واما المقتدى فهو مخير
ان شاء قنت مخافة وهو احتبار الاكثرين
وان شاء امن وان شئت سكت كل اي كل المذكور
من الامور الثلاثة مروى على وجه الاختلاف
بين ابي يوسف ومحمد فقل عند ابي يوسف يقراء
وعند محمد لا بل يؤمن وقيل عند ابي يوسف
يسكت وقيل يخير عنده ان شئت سكت وان شئت
قرا وعند محمد ان شاء قرا وان شاء امن ومثله
عن ابي يوسف ايضا وعنه في رواية يقنت الى
قوله ملحق ثم يسكت وعن محمد يقنت الى ان

قال في القنوت فركع ولم يتابعه
وقال في القنوت فركع ولم يتابعه
وقال في القنوت فركع ولم يتابعه

القوم فرقع رأسه وقنت وركع
والقوم فركع رأسه وقنت وركع
والقوم فركع رأسه وقنت وركع

فيه عن ابي يوسف واقفوا على ان السنة الحرم
الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان تأخرت
السقيامشاة في ثياب رقة منذ للين متواضعت
خاشعين لله كلنا كسر رؤسهم وقد قدموا التوبة
ورددوا المظالم ويقدمون الصدقة في كل يوم
قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبله ثلثة ايام
والدلائل في الشرح والاصح في صفة قلب
الرداء ان ما امكن جعل اعلاه اسفل جعل
والاجعل عيشه عن يساره ويستحب الدعاء
عنه مانه كان يقول اللهم اسقنا غيثا هنيئا
مريعا مريعا عذقا محملا ^{ارعاكنا} سحابة مطيعة اللهم
اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم
ان بالبلاد والعباد والخلق من اللوواء
الضنك ما لا نستكوا الا اليك اللهم انبت لنا
الذرع ^{الزبيب} وادبر لنا النزع واسقنا من بركات
السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم انا
نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا

مد رداً وفي الرغبة في عن أبي يوسف انشاء
رفع يديه وآتيا اشار بالمسحطين والمحزون
بالضبان والبهائم ولا يحجزهم اهل الكفر
ولا يملكون ان يستسقوا وخذلهم ومنها ركعتا
شكر الوضوء ^{وصفت} على ما تقدم في اداب الوضوء ومنها
ركعتا تحية المسجد وفي قصر البحر ودخول المسجد
بنيّة الفرض والاقتداء يتوب عن تحية المسجد
وانما يوم تحية المسجد اذا دخله لغير صلاة
ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا تتكرر بتكرار
الدخول ومنها صلوة ^{التي} ~~التي~~ ^{بين} بعد المغرب وتقدم
بيان فضيلة الاربع والست وعنه ثم صلى
بعد المغرب عشرين ركعة نبى الله له بيتا في الجنة
ومنها ركعتا الاستخارة عن جابر بن عبد الله
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في
الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول
اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير
الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك

صيانة رُضع وجاهد رُقع وعباد
رُقع لقلب عليكم العذاب صبا
وفي الحديث ان شاة الانبيا اكل الغلة فون
استحق قاذمهم فاجابهم فون وتر
وفي الصحيح انه قال ويزنقون ثم قال
الا بضعفاء لهم وعن ابن عمر انه قال
لم ينقص قوم الكيال والميثان الا اخذوا
بالسنيين وشدة المؤنة وصور السلطان
ولا ايتام ثم يبطوا سعة ثم

دخل المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما اذا
 قال الفقيه معناه اذا كان في وقت الصلاة
 اما اذا دخل المسجد بعد ما طلع العصر
 او بعد ما طلع الزوال فلا يسبح ان يصلي لانه يوم
 في الصلاة في ذلك الوقت والكثرة
 يسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الصلاة وادى الى المسجد قبل ان يفتي

مطلب
دعا پر استناد

اقطع القلوب
وتم اعطى التوبة
ولم اعطى الخبز
واعطى الصواب
فامنع الخبز وتم
اعطى التوبة
وقال بعض الحكماء

فمنامه بياضا او صفرة فذلك
الامر من قان راي فيه سواد
وحمة فهو شر ينفي ان يجتنب
عنه رحم رحم

وحرمة فهو شر ينفوان يحسب
عنه سرم سرم

11

إلى العلماء، يستحب الاستخارة بالصلاة.

الدعاء المذكور وتكون ركعتين
النافلة والظا اذها فصل ركعتين

غلب مهامه الخوافل ويقرا في الكفة

الأول بعد الفاتحة قل يا أيها

الكاغرون ووالقائه قل طاعة
 الله ولو تفقدت عليه الصلوة
 والادعاء وبثحب

فتاوى الدعاء المذكور وضمة
الصلوة والشم

الحمد لله والصلوة
على رسول الله ثم غم ان الاتحاد

تحتية في جميع الامور

سورة الزكوة السفر

...

مؤ

五

66

10

فاذا قدم

ثم جلس فيه ومنها صلوة التبتيح وصغرتها

على ما رواه الترمذي من رواية أبي مبارك

ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ثم يقول

صلى على عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله

والله أكبر ثم يتكبر ويسمى ويقرا الخاتمة وردة

ثم يقول في عشر مرات ثم يركع من الركوع فيقول

عشر: ثم يسجد فيقول: آمين عشر: ثم يرفع من السجود

فيقولون عشرين يسجد الثانية فيقولون

عشر ثم يقوم الى الثانية فيعمل فيها كذلك

وكذا في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس

وَسَيُصَوِّتُ تَسْبِيحَةً وَيُبْدِئُ فِي الرُّكُوعِ بِسُبْحَانَ

ربي العظيم وفي السجود يسبحان ربي الاعلى

وقيل لابن مبارك ان سري في هذه الصلوة

هل يسبح في سجدتي السهم وعشرا عشر اقال لا انا

ثلاث مائة تسبيحة وعضها صلوة الحاجة عن

عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان

وكانت كونه

التي في ليلة الدخلة

مجلس القضاة

عبد المطلب يا عمي الا اغطيك

صلوة التبشيع
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ملوك الحامية

وذكره النافذة
لا سيما

سبيل والافتقار

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد

او حرفين من غيرهما فتفسد بالاتفاق وذكر في اللغات
 ان المصلي اذا سبغت الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم
 تفسد صلاته عند محمد وفي الخلاصة عندها خلوا
 لا في يوسف لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب
 الوجع وروى عن محمد انه قال ان كان المريض
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم
 وان اوتاه لا تفسد صلاته وكذا عن ابي يوسف
 لان ما لا يمكن الامتناع عليه يكون عضوا كمالو
 تجتهد او عطس فانرفع صوته وحصل به حروف
 حيث لم تفسد صلاته بذلك اجماعا لقدم امكان
 الامتناع عنه ذكره في الغناوى الحاقا بانه السنوية
 الى قاضى خان وذكر في الذخيرة انه اذا قال
 المريد يارب او قال بسم الله لما يلحقه من المصقة
 اى الالم لا تفسد صلاته وتم يذكر خلافا في الاول
 والاصح انه قول ابي يوسف وعندها تفسد كما تقدم
 ولو اجاب المصلي لمن قال امع الله الاله الاله
 الا الله او جهر الصلوة بما يشبهه او بما يحجب

من اد الامام به بها الذين استوافقوا
 المقتدى لبيك او قال سمعنا
 واطعنا لا تفسد فيه

فقال
 لا يفسد
 الاصل
 لا يفسد
 الاصل
 لا يفسد
 الاصل

فقال جوابا بالخبر بما يجب سبحانه الله او قال
 او ما جوابا بالخبر بما يشبه الحمد لله او قال جوابا
 للخبر بما يسوء لاهول ولا قوة الا بالله تفسد صلاته
 عندها خلافا لابي يوسف لانه ذكر فلا يفسد
 الصلوة وكهما انه قصد به الجواب فصار كلام
 الناس وذكر قاضى خان الامام محمد بن حنفى
 في الجامع الصغير قوله اى قول محمد اجاب يعنى
 قيل قل الاله غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد
 اعلامه الله في الصلوة لا تفسد ولو اخر بوضع
 مصيبة فقال جوابا انا لله وانا اليه راجعون
 قيل تفسد اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور
 ولو عطس المصلي فقال الحمد لله لا تفسد صلاته
 لانه لم يغير بقصد عن كونه ثناء ولا خطاب فيه
 وعن ابي حنيفة رحمه الله ان هذا اذا حمد في نفسه
 من غير ان يتحرك بشغفه فان حرك فسدت
 ولا قول هو الظاهر ثم الذى ينبغى للعاطس
 هو ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطس

بوضع له

فقال
 لا يفسد
 الاصل
 لا يفسد
 الاصل
 لا يفسد
 الاصل

五

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

عبد القیوم و غلام محمد و غلام محمد

انتقال الامام الى اية اخرى فغني عليه

على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي
إلا أن الأولى أن لا ^{يقتدى} يعمل بالفتح وكلاهما أن
لا يجزئهم الیه بل يركع إذا جاء وأنه أو ينتقل
إلى آية أخرى ذكره في الهداية والمراد بما وأنه
بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد
قراءة المستحب وهو الظاهر قاله ابن الهمام في
شرح الهداية والأولى أن يراد بعد قراءة هو
قد زال الواجب وإن فتح غير المصلي على المصلي فآخذ
بفتحها تقصد صلوة ^{لغيره} يعلم وهو عمل كثير وإن أكل
المصلي في صلوة أو شرب عامدا أو ناسيا
أنه في صلوة ^{تقصده} تقصد صلوة لأنه عمل كثير ولا يحد
بالنسيان لأن هيئة ^{صحة} مذكورة بخلاف الصوم و
لا فرق بين الكثير والقليل إذا لم يكن بينا سنا
نه حتى لو ابتلع سحسمة من الخارج تقصد
وكذا يقصد بها العمل الكثير مما ليس من أعما
لها ولم يكن لإصلاحها وكل عمل لا يشك
بسببه الناظر إلى المصلي أنه ليس في الصلوة

فهو عمل الكثير ومادون ذلك بأن يشك أنه
في الصلوة أم لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل
يعمل باليدين عرفاً وعادة فهو كثير ولو قد
أنه عمله بيد واحدة وما كان يعمل في العادة
بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع أنه
عمل باليدين ولا يخفى أن هذا محصور بما هو
من أعمال اليد ولأول أعظم وذكر في الملتقط
أنه لا يصير في فساد الصلوة عمل اليدين أي
حقيقة ولكن يعتبر القسلة والكثرة أما باعتبار
غلبة ظني الناظر أو بكونه مما يعمل في العادة
باليدين أو بيد واحدة وقيل إن استكثر
المصلح فليس هو الأقل وعامة المسايح على
القول الأول وهو المتعارف ولو أدهق المصلح يده
أخذ من أناء أو كان في يده فأخذ بيده
الأخرى فدهق به رأسه أو لحيته أو غيرها
من جسده أو شرح شعره سوا شعر رأسه
أو لحيته تغند صلاة وكذا لو أكل أو أخذ

كونا عن بيان القلة والكثرة غير انه لم
 كون ما عمل باليدي معتبرا في كونه
 هو الكثير المفضلة لكونه عمل باليدي
 بل نظر هل هو كثير في نفس الامر ام لا
 وذلك يمكن ان يكون باحد الطريقتين
 المتقدمتين اما باعتبار غلبة كثرة
 الناطر انه ليس في الصلوة ونقصان
 او باعتبار انه مما يقام باليدي في الموضع
 او بنسب واحد كسائر افعال
 او بنسب افعالها ان الثالث قريب من
 الثاني ولا يفي الا في بعض المرات
 التي هي غير مقصورة على الصلوة
 بل هي في كل وقت وفي كل موضع
 بل هي في كل وقت وفي كل موضع
 بل هي في كل وقت وفي كل موضع

هذا اذا نال الفقه
والفقه في
الدين

ماء الورد فجعله على شئ من اعضائه ولو كان
الدهن ونحوه في يده فمسحه برأسه أو بعض
اخر من غير ان يأخذه باليد الاخرى لا تقصد صلوة
لانه عمل قليل وان حملت المرأة في الصلوة متبيا
فارضعته تقصد صلواتها لانه عمل كثير وان
مضى صبيتي تدي امرأة تصلي ينظر ان يخرج بمضه
منها اللبن تقصد صلواتها لانه ارضاع وهو عمل
كثير ولا يشترط فيما يقصد الصلوة الاختيار
فان من دفع فمضى خطوات بسبب الدفع من
غير ان يملك نفسه تقصد صلواته وكذا لو حمل
رجل المصلي فوضعه على الذابة أو أخرجه من مكان
الصلوة والآي وان لم ينزل منها اللبث
فلا تقصد صلواتها هذا ان مضى مضة او
مستين فان مضى ثلث مضات تقصد وان لم
ينزل ذكره قاضي خان وغيره وان صالح المصلي
احد بيده يريدها السلام تقصد صلواته ولو رفع
العمامة والقلنسوة من رأسه ووضع على

الضم
سبح الله
الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين

القول الاول
في هذا الكتاب

الارض

جواز العمامة والصلوة

او رفع من الارض صح

الارض ووضع على رأسه او نزع القميص
او تعيم وفعل كل واحد من المذكورات بيدي
واحدة من غير تكرار متوال لا تقصد صلواته
ولكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع
العمامة ووضعها فظاهر واما نزع القميص
فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التعيم المذكور
في الفتاوى انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا
تحررت واذ انتقض كورعها فستواء مرة
او مرتين لا تقصد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي
ان يذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة على
رأسه خوفا من البرد او الحر ان يضربه لا يكره
لانه يعذر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته
بخايسة فتزع لاجلها وذكر في الفتاوى الحجة
ان رفع القلنسوة والعمامة بفعل قليل اذا سقطت
افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو
انخلت او اختاج في رفعها اي عمل كثير ولو ضرب
انسانا بيد واحدة من غير الة او ضرب بسوط ونحوه

لا يضرب بيد واحدة في سجوده

اليد في الغالب سماء اذا كان اليدين
في الكمين وكذا في راه يظن انه
ليس في الصلوة

التعجيل الاول الذي
عليه الجواب

تفسد صلوة كذا في المحيط وغيره لان مخامة
او تأديب او مداعبة وهو عمل كثير وذكر
في الذخيرة ان المصل على الإداية اذا ضربها لا يحتاج
الى سيراى لطلب سرعة سيرها تفسد صلوة وهو
يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان
وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين
لا تفسد وان ضربها ثلث مرات متواليات اي
في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة تفسد
وهو الأصح لانه عمل قليل فلا يذ فيه من التكرار
ليصير كثيرا بخلاف ضرب الانسان فان التكرار
في حقه بمنزلة التعليم والاعلام وهو مفسد
وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط
فمضها اي نسطها وحركها به للسير وفي
نسخة من نسخ الذخيرة بدل فمضها فمضها
صاحبه اي اصحابها للسير او كسرها لا تفسد
صلوته بذلك اذا لم يتكرر ثلث متواليات
وهو موافق للقول قبله ولو هدى به اي

لأن ما يتم به واحدة لا تفسد
لأنه ينضم اليه من التكرار
ثلاثا متواليات وهو القاديب
كما في ضرب الانسان ثم تفسد

لان سوطا لا يفسد
بالتكرار
دور

بلسوط

بلسوط اي ارشدها بالأيماة الى الطريق اي
حركة لاجل ذلك ومنه سميت العصا بالهادية
وصرفها مع ذلك تفسد صلوة لان فيه تعليما
وصرفها فكان عملا كثيرا وان حرك المصل الركاب
وحده واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل
مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا تفسد صلوة
وان حرك كلتا رجليه معا تفسد اعتبارهما
باليدين وقال بعضهم ان حرك رجليه معا
قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدركه الضير
ان يتأمل لا تفسد اذا لم يوال التكرار وروى
عن ابي يوسف بكرانه اجاب في مسألة من قال
له اي المصلي كم صليتم فاشارة اليه المصلي بيده
باصبعين منها الى انتم صلوركتين او ثلث
الى انتم صلوا ثلثا ونحو ذلك لا يفسد صلوة لانه عمل
قليل ومثله مروي عن عايشة وان كتب
المصلي ما تستعين صلوة اي تظاهر مرفوعا ان كان
كقل من ثلث كلمات لا تفسد صلوة لانه عمل قليل

باليدين بعد
باليدين

بمداد على كاعدا وحقة او باصبع
او نحو العود على تراب ونحوه
بشعر

يصل في المحراب ^{في} وفي أحكام القرآن للحلواني
 ولا يأس للمصلي أن يجيبه برأسه أما لو قيل
 للمصلي تقدم فتقدم أو دخل فرجة الصف أحد
 في باب المصلي فوسعه له فتفسد صلوة لأنه أمثل
 فيها غير امرأته وينبغي أن يكف ساعة ثم يتنقيد
 برأيه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني أو قال
 اللهم أنعم علي أو قال اللهم املح أمري أو قال اللهم
 أرزقني العافية أو قال اللهم اغفر لي ولوالدي
 وللمؤمنين والمؤمنات لا تفسد الصلوة في جميع
 ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 والأصل أن كل ما يستحيل طلبه من الخلق فالأدعا
 به لا تفسد وجعل في الهداية اللهم أرزقني
 من قبيل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بأنه تفسد
 وأظهر أنه لا تفسد إذا أطلقه وأن قيده بالمال
 ونحوه تفسد وأما قوله اللهم اكرمني أو انعم علي
 فهو على اختيار صاحب المصنف لا تفسد لأن
 معناه موجود في القرآن والتمتاز أن ما هو في

مطبوع
 أو دخل فرجة الصف

بأن قال اللهم أرزقني مالا أو زوجة

القرآن أو في الحديث لا تفسد وما ليس في
 أحدهما اعتبر فيه الأصل المتقدم ولو قال
 اللهم اغفر لي فغفر فيه اختلاق المتأخرين ولا ظهر
 عدم الفساد ولو قال اللهم اغفر لعملي أو لخالتي
 أو نحو ذلك تفسد اتفاقا لعدم وجوده في القرآن
 ولا في المأثورة وعدم استحالة طلبه من الخلق
 ولو قال اللهم أرزقني رويك أو حسنتك
 أو حج بيتك لا تفسد لأنه لا يطلب من الخلق
 ولو قال اللهم أرزقني دابة أو كلبا أو زوجة
 ونحو ذلك أو قال اللهم اقمي ديني تفسد
 لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر المصلي
 إلى كتاب أو مكتوب وفهم ما فيه أن تقرأ غير
 مستفهم أي غير قاصد لفهم ما فيه لا تفسد صلوة
 بالأجماع وإن نظر إليه مستفهما أي قاصدا
 الفهم فقد ذكر في اللطيف أنها تفسد وهو
 عن محمد وذكر في الأجناس أنها لا تفسد عند
 أبي يوسف وبه أخذ مشايخنا والصحيح أنها لا تفسد

لأن الظاهر
 من القرآن
 والتمتاز أن ما هو في

لأن الظاهر
 من القرآن
 والتمتاز أن ما هو في

أي في النظر الكافي
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في
 الجاهل لا يتفكر في

بالإجماع ذكره في الهداية والكافي وإن قرأ المصلي
 القرآن من المعصية أو من المحراب تفسد صلاته
 عند أبي جعفر خلافا لما كان عندهما لا تفسد لكن
 يكره لما فيه من التشبه بأهل الكتاب وإنما تفسد
 عند أبي جعفر لأنه فيه تغليب الأوراق وهو عمل
 كثير أولان فيه تعلما وهو عمل كثير ولا فرق
 على قوله بين القليل والكثير وقيل لا تفسد
 ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو لا خلاف
 وهذا إذا لم يكن حافظا لما قرأه فإن كان حافظا
 له لا تفسد بالإجماع لعدم التعلم ولو واحد
 المصلي حجرا فرمى به طائرا ونحوه تفسد صلاته لأنه
 عمل كثير ولو كان معه حجر رمى به الطائر ونحوه
 لا تفسد لأنه عمل قليل وقد أساء الاشتغال به
 بغير الصلوة وتورم بالجم الذي معه انسانا
 ينبغي أن تفسد كما لو فرمى بسوط أو بيده لما فيه
 من الخاصة وقال في الأجناس إن رمى بالطاق
 أصابعه واحدا أو حجرا واحدا لا تفسد وكذا

لورمى

مطلوب
 ولو أخذ المصلي حجرا رمى به

مطلوب
 ولو حرك المصلي جسده

لورمى بحجرين لأنه قليل وإن رمى بسهم تفسد
 لأنه كثير ولو حرك المصلي جسده مرة أو مرتين
 متواليين لا تفسد لقلته وكذا لا تفسد
 إذا فعل الحكم مرارا غير متواليات بان لم
 تكن في ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متوا
 ليات تفسد لأنه عمل كثير وهذا إذا رفع يده
 في كل مرة أما إذا لم يرفع في كل مرة فلا
 تفسد لأنه حكم واحد كذا في الخلاصة وذكر
 في الأجناس إذا قتل القملة مرارا أي
 بقتلات متعددة أو قتل قملات متعددة
 إن قتل قتل متداركا بان لم يكن بين كل
 قتلتين قدر ركن تفسد صلاته وإن كان بين
 القتلات فرصة أي ماله قدر ركن لا تفسد
 ولكن الكف عنه أفضل وكذا لا تفسد الصلوة
 لو روج المصلي بمروحة أو شوبه مرة أو مرتين
 وأوروج مرات متواليية تفسد على نسق
 ما تقدم ولو تنجس المصلي بريد به أعلامه أي

قتل القملة

مطلوب
 لو روج المصلي

مطلوب
 لو تنجس المصلي

هذا هو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة

مطلب المشي في الصلاة

وذكر في الذخيرة المشي في الصلاة اذا كان اي
 المشي حال المشي مستقبل القبلة غير مخوف
 عنها لا تفسد الصلاة اذا لم يكن متلاحقا
 اي بعضه لاحق لبعض من غير هلة ولم يخرج من
 المسجد اذا كان المصلي فيه وان كان في القضا اي
 الصرا لا يفسد غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي
 عن الصفوف يعني اذا مشى في صلوة الى جهة القبلة
 مشيا غير القبلة متدارك بان مشى غير متدارك
 بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى
 قدر صف اخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف
 كثيرة لا تفسد صلوة الا ان خرج من المسجد ان
 كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان في الصرا
 فان مشى مشيا متلاحقا بان كان قدر صفين
 دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف
 في الصرا فسدت صلوة وان لم يكن قد اتم صفوف
 في الصرا فالمعتبر بمجاورة موضع سجوده والبيت
 للمرأة كالسجدة عند ابي على النصف وكالحقرا عند

هذا هو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة

غيره

غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راى فرجة
 في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف
 الذي هو فيه وهو الذي قد اتم ليس بينه وبين
 صف فمشى اليها اي الى تلك الفرجة فسدت الصلاة
 تفسد صلوة ولو مشى الى الصف الثالث وهو الذي
 بينه وبينه صف تفسد صلوة وهو القول ان
 حمل على اطلاقه اي سواء كان مشيا الى الثالث
 متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا لما قبله
 وان قيد بكونه متلاحقا فلا هذا التفصيل
 كله اذا لم يكن الماشي في الصلاة مستديرا القبلة
 بان مشى قد اتمه او يمينا او يسارا او قهرا
 واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت صلوة
 سواء مشى قليلا او كثيرا او لم يمض كما اذا استدبر
 القبلة على ظن انه رجع او سبقه حدث اخر ثم
 تبين انه لم يكن رجع ولا احدث فان صلواته
 قد فسدت بالاستدبار وان لم يخرج من المسجد
 لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة

هذا هو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة
 وهو المشي في الصلاة

تفقدت انما في
الاصول

فكان مفسداً ولو مضى العلك او مضى الهليلج
في الصلوة تفسد وان لم يبتلعها وهذا اذا
كثر بان توالى ثلث مضغات ولو لم يمض
الهليلج لكن دخل حلقه منه شيء يسير لا يفسد
وكوكان في فيه سكر او فانيذ فابتلع ذوقه
وان لم يمضه لانه يؤكل كذلك ولو ابتلع ما بقي
بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك زائداً على
قدر الحمصة تفسد صلوته وكذا ان كان قدرها
وان كان اقل من قدر الحمصة لا تفسد صلوته ولا
يفسد صومه وقد تقدم في فضل ما يكره وتواكل
الحاواً وبقي في فيه طعم الحلاوة وهو في الصلوة واجب
ريقه لا يفسد لانه يسير جداً **فروع** ولو نغم
في الصلوة ان كان غير مسموع لا تفسد لكن يكره
وان كان مسموعاً ان كان له حروف متحركة كافي
وتقف تفسد وان عطس فحصل به حروف كالمهيب
ونحوه لا تفسد لانه اضطرابي وكذا الواحش في فصل
به حروف كذا اطلقه قاضي خان وقيد في الكافي

مطل
مضغ العلك

ط
بالوده او عقيد او نوع
من السكر

بما يفسد

مضغ
وان عطس في الصلوة

بما اذا

باب
تفقدت انما في

امناً بيان

بما اذا كان مدفوعاً اليه فان لم يكن مدفوعاً اليه
تفسد وتو تناب فحصل به حروف لا تفسد وتو فرغ
الباب فقال ومن دخله كان آمناً يريد الاذن
تفسد وكذا لو قيل له من اين جيت فقال
وبئر معلقة وقصر مشيد وقيل له ما مالك
فقال الحيل والبطل الحير يريد الجواب تفسد
وان جرى على لسانه نعم فان كان محادثة له
يجري على لسانه كثيراً في غير الصلوة تفسد لانه
من كلامه والآفل لانه قرآن وتو قال بالفارسية
آرأي فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى وتو
قراء من الانجيل والتوراة تفسد ان لم يكن ذكر
تو وانشد شعراً تفسد وان فيه ذكر وتو ابتلع
د ما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن على الغم
وكذا لو قال اقل من مل الغم فساد الى جوده وهو
لا يملك امساكه وتو رفع الفتيلة من السراج
لا تفسد وكذا لو ردى براديه او حمل شيء خفيفاً
يحمل بيد واحدة او حمل شيئاً او ثوباً على عاتقه

باب
وان ابتلع د ما خرج
من اسنانه

بما يفسد

مطلوب
لا ركب وان نزل
دابة

لا تقصد وتوركب الدابة تقصد وان ترك عنها
لا ولو اغلق الباب لا تقصد وتفتح الفلق اي
القفيل تقصد وتولبس القميص تقصد وتوتعل
او خلع فعليه لا وتولبس الخف تقصد الا ان
يكون واسعا يلبس بيد واحدة وكذا نزعها ولو
الجم الدابة او سرجها او نزع السرج تقصد وان اسما
اسكها او خلع اللجام لا وان شدا لان راو
السراويل تقصد وان خلعها لا تدبيل في الحدث
في الصلوة من سبقة حدث سماوي من بدنه
موجب الوضوء في الصلوة انصرف من فوره وتوضا
من غير ان يشغل بشئ غير ضروري في وضوءه وبني
على صلاته عند ثا ان لم يعرض له ما يثا فيها خلفا
للائمة الثلاثة لقوله من من اصابه قي او رعا
او قلنس او مذي فليصرف فليتوضا ثم ليبي
على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية
ثم ليبي على صلواته ما لم يتكلم واستيناف
افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء

القلنس بوزن القلنس القذر
وباب ضرب وقال الخليل القياس
سلا الفم او دونه وليس بقي
صالح

وكذلك موقوف على العمل الخليل وكثير
الضرورة
لا بد من السكون والاطمئنان
في الصلاة

في

والمقتدى بيان

في حق الامام والمقتدى افضل اخوان الفضيلة
الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف بجماعة
اخرى ثم المنفرد انشرا ثمها في مكان وضوءه
ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يكن
وانشاء رجع الى مصلاه والمقتدى يعود
الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو اتم
في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما
يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ
اختير بالمنفرد والامام حكمه حكم المقتدى
لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه ثم استخلاف
لامام غيره اذا سبقه الحدث جائزا جماعا
لما روى عن عمر رضي الله عنه قال دخل في الصلوة
ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال لما دخلت
في الصلوة وكبرت رأيت شي فلمست بيدي
فوجدت يلة ثم جواز البناء مقيد بان ينصرف على
فوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن
فسدت الا اذا احدث بالتوم فكث زمانا

في غير زيادة للشيء

المقتدى يعود الى مكانه

هذا ان البناء على صلاة مقتديا بان ينصرف

فقد روى الشيخان في مسندهما عن ابن عباس
قال خرج علينا عمر بصلوة الظهر فقال ادخل
في الصلوة اخذ بيد رجل كان في عييته ثم رجع
بحرف الصفوف فلا صليا اليه نحن بعد رطل
جلف سارية فلما قطف الصلوة قال لما دخلت
في الصلوة وكبرت رأيت آه كثر

٢٤٢

هذا الحديث في نسخة
الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

ط
لارائه ركنه الحديث اوله

ثم انتبه وان قرأ في ذهابة او اياه قدت
في الصحيح والقراءة في الايات لا تقصد وقيل
في الذهاب لا تقصد والذكر لا يفرض الاصح ولو
احدث راعا فرغ مستحاضا فبذت وكذا ان
احدث ساجدا فرغ مكبرا ابنته اتمامه او
بدون نية وان نوى به الا يضارف لا تقصد
ولو فرقه او سال دمه لشجة او عضة ولو
منه لنفسه استأنف لانه ليس بسماوي وكذا لو
اصابه نجاسة مانعة من غير سبق حدث خلها
لا يبي يوسف فان كانت النجاسة من حدث بني
اتفاقا ولو من حدث غيره لا يبتغي ولو اتخذ
محلها وكذا لا يبتغي لسيلان دمل غريها
فان سال لسقوط شئ من غير مسقط فقبل
يبني لعدم صنع العباد وقيل على الخلاف
واختلف فيما لو سبقه لعطاسيه والظاهر انه
يبني لكونه سماويا وان يتنجس فلا يظلم
انه لا يبتغي ولو سقط كرسفها بغير صنع مبالا

ط
والفرق لهما ان ذلك فعل
نويه او بدنه ابتداء وهذا
تبعا للوضوء في سجدة

بنيته الا غير الكبر

يبني بيان
الشيء ببدنه او غيره

بنت

هذا الحديث في نسخة
الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

لا يبتغي مع

بنت بالاتفاق وان يتحركها فعلى الخلاف
وان لم يكن الحدث من بدنه كالاعمال والجنون
وكذا ان كان موجبا للفعل كالاختارم وق
ان اشتغل بفعل غير ضروري بان جاوز
ما يقدر على الوضوء منه الى ابعده منه لا يبتغي
وله ان يتوضا ثلثا ثلثا في الاصح ويأتي
بساير البسائط الوضوء ولو وجد في الحوض وضعا
للتوضي فتحاوزه الى موضع اخر ان يقدر كضيق
مكان الاول له بني والا فلا وتوقف صد الحوض
وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد
صحتين لا تقصد وان اكثر فسدت وان كانت
عمادته التوضي من الحوض فذهب اليه ونسي
ما في بيته بني ولو كان بعيدا ويقربه يبر ما
يتوك البئر لان الترع يمنع البسائط على المختار وقيل
لا يمنع ان عدم غيره وان عرض له ما ينال الفضل
من كلام ونحو او كشف عورة لا يبتغي حتى لو
كشفت راسها للسمع او زراعيها للفعل لا يبتغي

٢

طم
 ولا فرق بين كون الصغوف متصلة
 خارج المتحد ولم يجاوزها أو تنقطع
 وقال محمد بن الحسن كانت متصلة لا تنقطع
 ما لم يجاوزها لأن المواضع الصغوف
 حكم المتحد سماه الصغوف وكما
 أن القياس يطلنا بمحمد بن الحسن
 كان ورد الشرح على خلافه فيقتض
 على كل الضرورة

مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجزيه بخلاف ما لو تذكر فيه سجدة فجدد هاتيت لا تجب اعادتها ما لم تستحب وعن ابي يوسف تلزم اعادة الركوع لان القومة فرض عنده والله سبحانه اعلم **فصل** في سجود السهو وسجدة السهو واجبة الصواب ان يقال سجود السهو واجب فكانه اراد بالسنة او سجدة السهو بلفظ التثنية لان معنى السجود ولم يرد الوحدة فان الواجب سجدتان وهذا هو الصحيح وقيل هو سنة لا يجب سجود السهو الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا تجب بترك السنن والمستحبات كالنعوذ والتسمية والتثنية والتأمين وتكبيرات الانتقالات والشبهات ولا يترك الفرائض لان تركها معني ان لم يتدارك فيعاد او تأخيرها لا يجزئ بتركها **فصل** في تأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا شئى اى تركه وقت نسيانه قراءة القنوت في الوتر

[illegible]

لا يترك واحدا من الخائفين انما وجب
 ان يترك واحدا من الخائفين انما وجب
 ان يترك واحدا من الخائفين انما وجب
 ان يترك واحدا من الخائفين انما وجب

ان الامام اذا سجد عن
 التكبيرات حتى يسجد فقام
 يعود الى القيام لا يقرأ
 على حقيقة الاداء فلا يقرأ
 بشبهة بخلاف السجود
 اذا ادرك الامام
 فانه ياتي بالتكبير
 في الركوع لانه يخرج عن
 حقيقة التكبير
 انتهى بحراعي

والشاهد في احدى القعتين الاولى والخيرة
 فانه واجب فيهما في اظهر الروايات وهو الصحيح
 وقيل هي ستة في الاولى وكما اذا نسي تكبيرات
 الصديقي وكما اذا امر الامام فيما يخاف
 او خاف فيما يجهر ^{بالقراءة} والمنفرد فلا تجب عليه الخفا
 في الجهرية لانه مخير وكذا لو جهر في موضع الخافعة
 في ظاهر الرواية وفي رواية التواد يجب عليه
 السهو واليه مال ابن الهمام لان الخافعة واجبة
 عليه وقيل ان جهر كهر الامام يجب وان يقرأ
 ما يستمع نفسه فلا وذكر في الذخيرة ان سجود
 السهو يجب بستة اشياء **فوجب** بتقديم
 ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل
 ان يركع هذا التمثيل من صاحب الذخيرة
 واقع في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود
 قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض اعادة
 الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع
 واذا لم يقع معتدا به لا يكون فيه تقديم الركن

واجب في كل ركعة من ركعات الصلاة
 وانما اعلم
 وانما اعلم
 وانما اعلم

نعم

نعم اذا فصل ذلك يجب سجود السهو لثاخير الركن
 بسبب الزيادة التي زادها فليست مل ووجب
 بتاخير ركن هذا ثاني الستة نحو ان يترك
 سجدة صلبية بضم الصاد منسوبة الى الصليب
 لاخصاصها بصليب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة
 وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا
 فتذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او
 فيما بعدها فسجدها فسجدها فقد احرر ركنه عن
 محله او يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان
 يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى
 ثم يقوم ويجب بتكرار الركن هذا ثالث
 الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات
 ويجب بتخفيف الواجب من صفة الى صفة وهو
 رابع الستة نحو يجهر بالقراءة فيما يخاف فيه
 بها او يخافت فيما يجهر فيه ويجب بترك
 الواجب وهو خامس الستة نحو ان يترك
 القعدة الاولى او القنوت او تكبيرات الصديق

اموعدة ثم ياء النسبة والتلاوة
 سجدة الصلوة تسهر

عند ركعة صليفا او وكيلا
 ان يقرأ او يركع
 ان يقرأ او يركع

عطف على
 اي ركعة
 اي ركعة

قال في الكلام ان القصة
 الاضيق ما كانت فيها
 كانت فيها القصة
 فيها وجبة اربعة
 الاولى ما كانت في
 كانت قراة التثنية
 فيها ستة افعال
 الاقوال التي
 الافعال اثنان
 احد زينة هناك
 انتهى

وَأَرَادَ الْكَاتِبُ أَنْ يَضْرِبَ وَاجِبَ عَلَيْهِ التَّحْقُقُ
فِي مَعْنَى الْوَجْهِ وَالْمَقَادِرَةِ فِي حَقِّهِ وَاجِبٌ
سَمْعُهُ

الشهر

[illegible]

25

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة
ركنًا من أركان الدين
وواجبًا من واجباته
وعلامة من علامات
الدين والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة
ركنًا من أركان الدين
وواجبًا من واجباته
وعلامة من علامات
الدين والعبادة

رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوات يجب
عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة وبمجرد
القبعود في صورة لتأخير الواجب وهو التشهد
او السلام في صور القيام وتأخير الركن وهو
القيام في صور القعود وان انتهى الى الركعة
الثالثة ساهيا ان كان الى القعود اقرب بقصد
لانه بمنزلة القاعدة وفي وجوب سجود السهو عليه
تح اختلاف بين المشايخ والاصح عدم الوجوب
لان فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فرق
في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخيرة بخلاف
ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى
القعود اقرب اذا لم يرفع ركبته كذا ذكره
صاحب المحيط والاصح ما ذكره بهما الدين الرد
انه اذا انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام
اقرب لم يقعد بل عطف على صلاته كما لو لم يتذكر
الا بعد تمام القيام ويسجد للسهو لتركه واجبا
وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية

ط
في صورة القيام بعد التشهد
والدعاء

مطل
ان ينص الثالثة

عل
قبل يجب لانه بعد ما اشتغل به
من القيام اخر واجبا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة
ركنًا من أركان الدين
وواجبًا من واجباته
وعلامة من علامات
الدين والعبادة

عن ابي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة
ركنًا من أركان الدين
وواجبًا من واجباته
وعلامة من علامات
الدين والعبادة

عن ابي يوسف اختارها مشايخ بخاري اتفاني
ظاهر الرواية فقام يستوي قائما يعود وان استويا
قائما لا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو
لاصح ويؤيده قوله هم اذا قام الامام في
الركعتين ان ذكر قبل ان يستوي قائما فيجلس
وان استوى قائما فلا يجلس ويجد سجدتين
للسهو ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقرب
فيلتصده صلواته والصحيح ان لا تقصد وان
عاد بعد ما استوى قائما فسدت في الاصح
مل الجناية برفض الفرض بعد ما شرع فيه
لاجل ما ليس بفرض وفي القعدة لو عاد الامام
بعنه بعد تمام من القعدة الاولى لا يعود معه
القوم تحقيقا للمخافة وذكر بعضهم انهم يعودون
سهر انتهى وهو يفيد عدم الضاد بالعود فيمن
المقتدى نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر
بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد بخلاف
الامام والمنفرد للزوم المتابعة كن ادرك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة
ركنًا من أركان الدين
وواجبًا من واجباته
وعلامة من علامات
الدين والعبادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة
ركنًا من أركان الدين
وواجبًا من واجباته
وعلامة من علامات
الدين والعبادة

الامم ونعم القاتحة
انعام الموق النهد بعد قيام

المسوق الى ادرك الامام
فانه النقطة الاولى في قلمنا
تبر وقد علم الامام فانه يتم
ثم يقوم لانه ادرك المقصود فكان
ما نورد بادائه نقلة عن ما اردتم
فصلوا وارادون مقارن
م القلم لا يقترب قعود
مخلاف سائر الاركان
لانها غير مقدرة
وتناو ك القاعدة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الامام في القعدة الاولى فتقدمه فقام
 الامام قبل شروع الميسوق في التشهد فانه
 يتشهد تبعاً للشهد امامه فكذا هذا ولو
 كرر الفاتحة في الركعة من الاوليين متواليًا
 او قراء القرآن في ركوعه او في سجوده او في
 موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للرفع
 تاخير الواجب وهو السجدة في الصورة الاولى
 والمقراءة في غير ما شرعت فيه في البواقى والحرز
 عن ذلك واجب وان قراء الفاتحة ثم السجدة
 ثم الفاتحة لا يلزم السهو وقيل يلزمه وكذا
 لو قراء الفاتحة الاخيرة ثم اعادها لاسر
 عليه كذا في الخلاصة وان قراء الفاتحة في
 احدى الاخيرين مرتين او ضم فيها اليها
 او قراء السجدة دون الفاتحة او قراء التشهد
 مرتين في القعدة الاخيرة او تشهد قائماً او
 ركعاً او ساجداً لاسر عليه كذا المختار
 ولعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة

لم تنصیحی

زفر الفاتح
 السور في علم
 انه قراءه الامام
 علي حامي الفلاد

مجلس

لم تتعقبن وحدها في الاخرين على سبيل الوهم
والقيام والركوع وسجود محل القنأ والتشهد
ثنا وقيل ان تشهد في القيام بعد قراءة
الفاتحة فضليه الشرو وصحي الشروفي وقيل
لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه الشرو
سجوده يلزمه الشرو ولو زاد في التشهد
في القعدة الاولى ان قال اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد يجب عليه سجود الشرو بالاتفاق
لتاخير الفرض وروى عن ابي حنيفة انه ان
زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود الشرو وروى
عنهما انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب
سالم يقل وعلى آل محمد وقد تقدم في بحث
التشهد وان سكت في الركعتين الاخرتين
متعمدا فقد اساء وان سكت سهوا
يجب الشرو هذا بناء على وجوب الفاتحة
في الاخرين وقال ابو يوسف بنا على عدم
الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة و

مطل
لوزاد في التشهد

مسجلة
وفي المنية لوقراء الفاتحة
في القعدة قبل التشهد لزم
السهو وبعد ذلك لا جامع القضاوى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين
فإن يسجد تسجدة

لاسر وعلیه

مطهر
قرا القرآن بعد التشهد

والقرآن بيان

وهذا يشتمل ما اذا تذكر في السجود
او بعد ما رفع من الركوع قبل
ان يسجد سجدة

امام نسي القنوت فركع ولم يتابع
 القوم فرفع راسه وقتت وركع
 وتابوه فندت القوم لاصلاة
 الامام لانهم اقتدوا به الركوع
 مفترضين بمقتضى هذا الكتاب

لا يجوز للمؤمن ان يركع مع الامام المقتدى اذا ركع
 الا ان يركع معه في الركعة الاولى والركعة الثانية
 والركعة الثالثة والركعة الرابعة والركعة الخامسة
 والركعة السادسة والركعة السابعة والركعة الثامنة
 والركعة التاسعة والركعة العاشرة والركعة الحادية عشرة
 والركعة الثانية عشرة والركعة الثالثة عشرة والركعة الرابعة عشرة
 والركعة الخامسة عشرة والركعة السادسة عشرة والركعة السابعة عشرة
 والركعة الثامنة عشرة والركعة التاسعة عشرة والركعة العشرون

وان قرأ القرآن بعد التشهد في الصلوة
الاخيرة لا سهو عليه لانه محمل الدعاء والثناء
والقرآن مشتمل عليهما وان تذكر القنوت بعد
الركوع لم يعد الى القيام لقراءته ولا يقرأه بعد
الرفع من الركوع لقنوت محله وان تذكر وهو
بعد في الركوع ففيه اى في العود وروايتان
فيل يعود ويقتت والقيح انه لا يعود
ولا يقتت في الركوع وقال الناطق سوا عاد
ولم يعد يسجد للسهو وفي الخلاء صه وعليه استرو
فما اذا ولم يعد قنت او لم يقتت اما لو تذكر
في الركوع انه ترك القائحة او السورة فانه يعود
ويقرأ ويعيد الركوع وان لم يعد ه تقتت
صلوته لانه ارتفع بالعود والقراءة وان
عاد ولم يقرأ ففي ارتفاض ركوعه روايتان
والفرق المذكور في الشرح وان سلم على راس
الركعتين في الظاهر على من انه اتهم تذكر
انه اتما صلى ركعتين فقط يتيمها ويسجد للسهو

وإن سلم على
فانظر

[illegible]

ذون وجوه
 اذا كثر العلماء
 لا يقولون به
 بخلافه فان
 الفاضل
 عند كثر العلماء
 واجد باق
 كذا يحيط
 او شمس
 ذون الموت

لأن سلامه وقع سهواً وإن سلم على رأس
الركعتين على ظن أنها أي صلاة جمعة أو فجر
يستأنف صلوة لأنه سلم عالماً أنها صلاة ركعتين
فوقع سلامه عمداً فيكون قاطعاً وإن سلم ^{فلا يثبت}
عن القعدة الأخيرة في ذوات الأربع وقام إلى
الخامسة يعود إلى القعدة ما لم يسجد للخامسة
ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو لتأخير القعدة
وإن قيد الخامسة بالسجدة تحولت صلوة
تقلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف وبطلت أصلاً
عند محمد وعليه أن يقيم إليها ركعة سادسة
عندها ليصير متفلاً ثبتت ركعات وقوله
وعليه يقيده أن يقيم واجب والأصح أن القيم
نذب فلو لم يقيم لأشئ عليه ثم بطلان الفرض
يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند أبي
يوسف لأن السجود يتم بالوضع عنده وعند
محمد لا يبطل ما لم يرفع رأسه لأنها لا تتم إلا
بالرفع عنده وفائدة الخلاف أنه لو سجد

صل
ان سلم على من اتى بابا جنة

وان سري عن الفقه الاخير

صل والوصف فاذا بطل الوصف بما يخصه
من المتفاوت لم يبطل لان عدم الوصف
لا يستلزم عدم الموصوف كسر

لا ان التفضل بالوتر غاي
مفروع عند تاسعة

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان

الحديث قبل رفعه يتوضا ويتشهد ويقع
 فرضه عند محمد خلافا لابي يوسف وقول محمد
 هو للثمان وسجد للسهول بعد تحولاتها فعلا
 على قول بعض المشايخ والاصح انه لا يسجد
 قاله في النهاية وان قصد في الرابعة ثم قام
 قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ويسلم
 ولا يسلم قائما ويسجد للسهول لانه اخرها
 فان سجد الخامسة كان فرضه تاما لتمام الركعة
 ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى ويكون
 الركعتان ناقلة له بناء على صحة النقل تحريمة
 القرص وهل تنوي ان عن سنة الظهر والمشا
 قيل نعم والصحيح ان لا تنوي ان والكلام في
 القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة
 في الفجر كالكل في القيام الى الخامسة في
 الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو انظر في الظهر
 والمشا والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهة النقل
 بعدها اما في العصر والفجر فقد قيل لا يقيم الا

مطلب في الركعة
 وان تم قام

لان السنة الواحدة في كل ركعة ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان

في العصر في الصورة

في الصورة الاولى وقيل يقيم مطلقا وهو المختار

في الصورة الاولى وقيل يقيم مطلقا وهو المختار
 لان النهي انما هو عن التشغل المقصود
 لا الواقع من غير قصد وكذا لو تطوع اخر
 الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاولى
 ان يقيمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه يشغل بعد
 الفجر قصدا يكثر من ركعتيه ويسجد للسهول
 استحسانا والقياس ان لا يسجد لانه في
 صلاة غير التي سهر فيها وجه الاستحسان
 ان النقصان دخل في فرضه بترك السلام
 فيه او بتأخيرها وادخال فعل ذلك اذا قبله
 وسهو الايام يوجب السجدة عليه اصاله و
 على القوم تبصا له فان تركه لا مام لا يسجد
 المؤتم وسهو الوتم لا يوجب السجود على الامام
 لانه متبوع لا تابع ولا عليه لئلا يصير مخالفا
 لامامه وان سهر عن الاسلام يعني بالسهر
 عن السلام انه اطال القعدة الاخيرة ساكنا
 قدر دكن او اكثر على ظن انه خرج من الصلوة

النقصان بالانقضاء
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان

ولم يلام
 الا اذا
 كانا قفا

الركعة الاولى في كل ركعة ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان
 في كل ركعة ركعتان في كل ركعة ركعتان

انما هي عن الامام

الا ان يكون القيام لفردة صوف صلاة تر عن
 المضاد كما اذا خشي ان ينتظره ان تطلع الشمس
 قبل تمام صلاة ترفي الفجر او يداخل وقت العصر
 في الجمعة او تعفى مدة مسجحه ان يخرج الوقت
 وهو صاحب عذرا او يبدده الحديث او يفي
 مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره
 ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد
 ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا
 قام قبل ان يفرغ من امام من التشهد اي
 قبل يقعد قدر التشهد فالمسئلة ح على
 وجوه مبتأها على ان ما يؤدبه من قيام
 وقراءة وركوع وسجود قبل قعود الامام
 قدر التشهد لا يعتد به وان ما يقضيه
 اول صلاة ترفي حق القراءة اذا علم هذا فليج
 اما ان كان مسبوقا بركة او ركعتين
 او ثلث ركعات او اربع ركعات فان
 كان مسبوقا بركة ينظر ان وقع من

قراءته

من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد
 مقدار ما تجزبه الصلوة على حسب اختلاف
 جازت صلاة والا اي وان يقع من
 قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار
 ما تجزبه الصلوة فسدت صلاته ولا
 اعتار بما قرأه قبل ذلك لان قيامه
 وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا
 يعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه في الركعة
 التي يقضيها اذا لم يبق من صلاة ما يمكن
 تدارك القراءة فيه فتفسد لترك الفرض وكذا
 الحكم ان كان مسبوقا ركعتين لا فتراض القراءة
 عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعدها
 بخلاف ما اذا كان مسبوقا بالركعة من ركعتين
 حيث لا تفسد صلوة بغيره وقوع ما تجزبه
 الصلوة من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد
 لتمكنه من تداركه فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيها
 بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما تجزبه

لا يفسد ذلك القدر وقوع
 معناه فلو كان سابقا
 فانه عليه فلو كان سابقا
 من الاول صلوة كما في وقت القراءة

مدى بيان المسبوق واللاحق واللاحق للمسبوق
المسبوق كالمتقدم في الزمان

الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الامام
من التشهد ومضى عليه تقصد صلاة ايضا
واعلم ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الاكل
بعدها فانه الركعة الاولى معه واللاحق
من فاته بشئ منها معه بعد اقتدائه به
والمدرك من لم يفترقه مع الامام بشئ من
الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما
يعضى كالمتقدم الا في اربع مسائل احدها لا
يجوز له اقتدائه اما لو شئ احد المسبوقين
المتساويين قدر ما عليه فلا حظ صاحبه
في القضاء من غير اقتداء صحيح ثانيا انه لو كثر
ناويا للاستيناف يصير مستانفا قاطعا
للاولى بخلاف المنفرد فانه لو كثر ناويا
للاستيناف لا يصير مستانفا ما لم ينوي
صلوة اخرى غير التي هو فيها ثالثا ما تقدم
انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التسبيح
بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره

وابعها

وان عليه ركعة انظر ثم تنوي
ثم كبر تنوي الظاهر في غير السجدة
لا تنوي فيكون مقرا له وركعت
نوي عليه انما اذا قال بركعة
ان اصل الظاهر يطلب تلك الركعة

في الركعة الاولى

في الركعة الاولى
في الركعة الاولى
في الركعة الاولى

في الركعة الاولى
في الركعة الاولى
في الركعة الاولى

حكم المسبوق

رابعها انه ياتي بتكبير الشريك اتفاقا والمنفرد
لا يجب عليه عند اتي ح وتقام المسبوق
حيث يصح له القيام ورفع قبل سلام الامام
وتابعه في السلام قبل تقصد صلوة والفتوى
ان لا تقصد ولو تذكر امامه سجدة تلاوة فلو
بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه
بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام في سجدة
التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلاة وان
كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو
تابعه فسدت صلاة وان لم يتابعه قبل
تقصد ايضا والاصح عدم الفساد ولو تذكر
الامام سجدة صلبية يتابعه المسبوق وان لم
يتابعه فسدت وان كان قيد ما قام اليه
بالسجدة يفسد في الروايات كلها تابعه او لم
يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب
يقرأ في الركعتين اللتين سبق بهما السجدة مع
الفاحة ويقصد في اوليهما لانه يقضي اول

فدكتعة الحرف في هذه الآية كثر

ان عدد الامام السجود الثلاثة ورفض القعدة
بجلا في العود الى السجود والتسوية اذا تفضت
في حق الامام وهو لم يصير مستانفا لانه ما بقي به
في ركعة ترفضه حقيقة ايضا ولا يجوز له

لان الارشاق القعدة
في الركعة الاولى
في الركعة الاولى
في الركعة الاولى

بعد بلوغه وقيل يعني اول ما سهر في عمره عليه
 اكثر المتشايع وان لم يلق ذلك الشك اي صادفه
 ووقع له غير مرة بخبري اي يطلب ما هو لا خبري
 بالعمل فان وقع تحريمه على انه صلى ركعة من صلوة
 ذات الركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد
 للسهو وان وقع تحريمه على انه صلى ركعتين في
 الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويُسجد
 للسهو وان لم يقع تحرير على شيء اخذ بالاقل
 لانه المتيقن ومعتني الاخذ بالاقل ان كان
 في صلوة العجم مثلا وشك انه صلى ركعة او ركعتين
 يجعل كانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطا
 لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض
 وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها
 اي الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة
 الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركعة
 اي اذا لم يقع تحرير على شيء فيجعل تلك كانه
 لا وفي فصلها ويقعد لاحتمال انها الثانية

والثاني في يقعد غير واقعة في محلها الا ان
 كذا ثم الاصل في ذلك كذا ما جاء في الاصل
 ففي مستندنا ام ان يقعد حتى
 لا يدري صلى ثلثا ام اربعا ان يقعد
 يحفظ وفي صحيح البخاري ان يقعد
 اذا شك احدكم في صلوة وان يقعد
 فليتم عليه واخرج الترمذي ان يقعد
 عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت
 يقول اذا سهر احدكم في صلوة فليكن
 وحده صلى او ثلث او ثلثا فليكن
 فان لم يدرك ثلثين صلى او ثلثا فليكن
 على ثلثين فان لم يدرك ثلثين صلى
 صلى او اربع فليكن على ثلثين
 صدقته من صحيح البخاري

فان شك في الركعة الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركعة

ثم يصلي

عليه اذا كان اول ما سهر في عمره عليه

ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية باعتبار
 ما اخذ به ثم اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة
 ثم يصلي اخرى ويقعد لانها اخر صلوة فيجعل
 بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الفضل اذا
 دار بين تردد المصلي بين الثانية والثالثة اي
 شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل هي
 الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان
 كانت ثالثة فظاهر وان كانت ثانية فقد تقدم
 انه اذا قام عن العدة الاولى لا يعود الا في المغرب
 والوتر لاحتمال انها ثلثها والقعود فيما فرض
 فيها في تشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى لا يقعد
 ان تلك كانت ثانية وتو شك في الغر في قيامه
 ان التي قام اليها ثانية او ثالثة او في المغرب
 والوتر انها ثلثة ام رابعة او في الرابعة انها
 رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم
 فياتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو شك
 كذلك في ركوعه او بعد قيل يقيدها بالسجدة

والقعدة فيها فرضية
 باعتبار ما اخذ به

ولا ينبغي ان يشك في انما في القيام بالوشك
 قبل القيام فانه يقعد لاحتمال انها الثانية
 فانه اذا شك بعد القيام
 الضابح يعود ويقعد لاحتمال
 الخ

فان شك

اما لو شك في السجدة الاولى امكنه اصلاح
 صلاته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن
 زائدة فعليه اقامتها وان كانت زائدة لا تقصد
 عنده لانه لما عرفت الشك في السجدة الاولى
 ارتفعت كما لو سبقه الحدث فيها فيرفعها
 ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان
 كان الشك بعد ما دفع من السجدة الاولى
 بطلت صلواته اتفاقا لاحتمال انها زائدة
 وقد ترك القعدة الاخيرة وان بداء المصلي
 بالسورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى
 او الثانية فعليه الشهو وان قرأها ~~واحدة~~
 واحدا كذا في الحاقانية لانه اخر واجبا ولم
 ولم يصف القليل لان الشهو فيه غير غالب
 بخلاف الجهر وضده ويعود فيقرأ الفاتحة ثم
 السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجد للسهو
 اي سجود الشهو سجدة واحدة يسجد بها بعد السلام
 وعند الشافعي واحد قبله وعند مالك ان كان

السهو

فان قال في اداء السجدة الاولى
 في الركعة الاولى او الثانية
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة

فان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة

السهو

السهو بزيادة فيعه وان ينقصان ففان
 وهو رواية عن احمد والخلاف في الاقلية
 حتى لو سجد قبل السلام اجزاه عندنا على
 ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد تسليمه وحده
 وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام ومحمد بن
 وقيل بعد التسليمتين وهو اختيار شمس
 لا يمتنع وهو الاسلام اني في ذلك سلام وقال
 صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صححه الظهيرية
 والمفيد والينابيع ويتشهد بعد التسليمتين
 ويسلم لما روى انه لم فعل كذلك وباتي بالصلو
 على النبي مم والدعاء في كلتا القعدتين
 قعدة الصلوة وقعدة الشهو وهذا مختار
 الطحاوي وقال الكوفي ياتي بالصلوة والاعنة
 في القعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح
 وقيل عند ابي قح وابي يوسف في قعدة
 الصلوة وعند محمد في قعدة الشهو والوجه
 ما صححه صاحب الهداية ولعلم ان الاختلاف

فان قال في قعدة في اداء السجدة
 في الركعة الاولى او الثانية
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة

فان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة
 ففان كان على السجدة الاولى
 من الفاتحة او من السورة

يقوله ياتي بالصلوة في كلتا القعتين
والادعية في القعدة الشبه وقال بعضهم
يأتي بالادعية فيما ولم اعثر على ذكر هذا
الفرق لغيره والله سبحانه اعلم **فوايد صلى**
ركعتين تطوعا فسا فيها وسجد للسهو
ليس له ان يبني على تلك التحريمه اخري
لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون
ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود
في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين
وسها وسجد للسهو ثم نوى لا قامة فان
يتم صلاته وان بطل به سجود السهو ولا ينظر
الى نقص صلاته **نسي** التشهد في اخر الصلوة
فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم
قبل تمامه فسدت صلاته عند ابى يوسف خلافا
لما في الفتوى على قول محمد وعلي هذا لو نسي
الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه
فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تعمد صلاته

فيما ياتي بالادعية في القعدة الشبه وقال بعضهم ياتي بالادعية فيما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه اعلم فوايد صلى ركعتين تطوعا فسا فيها وسجد للسهو ليس له ان يبني على تلك التحريمه اخري لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين وسها وسجد للسهو ثم نوى لا قامة فان يتم صلاته وان بطل به سجود السهو ولا ينظر الى نقص صلاته نسي التشهد في اخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته عند ابى يوسف خلافا لما في الفتوى على قول محمد وعلي هذا لو نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تعمد صلاته

والاولى ان لا تعمد صلاته في المحرمة لئلا يودي الى الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يترمه السهو سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا عند ابى حنيفة وابي يوسف فان سجد للسهو عاد اليها والآفة وعند محمد لا يخرج اصلا ويبتنى على هذا انه لو اقتدى به احد بعد السلام يصح اقتداؤه مطلقا عند محمد وعندهما ان سجد للسهو صح والآفة ولو كان مسافرا فزوى لا قامة بعد السلام تصير صلاته اربعاً عند محمد مطلقاً وعندهما ان سجد ولو قهرقه بعد السلام ينقض وضوءه عند محمد لا

فيما ياتي بالادعية في القعدة الشبه وقال بعضهم ياتي بالادعية فيما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه اعلم فوايد صلى ركعتين تطوعا فسا فيها وسجد للسهو ليس له ان يبني على تلك التحريمه اخري لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين وسها وسجد للسهو ثم نوى لا قامة فان يتم صلاته وان بطل به سجود السهو ولا ينظر الى نقص صلاته نسي التشهد في اخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته عند ابى يوسف خلافا لما في الفتوى على قول محمد وعلي هذا لو نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تعمد صلاته

والاولى

والاولى ان لا تعمد صلاته في المحرمة لئلا
يودي الى الجمع بين الجهر والخافتة في ركعة
واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة
التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يترمه السهو
سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة
خروجا موقوفا عند ابى حنيفة وابي يوسف فان
سجد للسهو عاد اليها والآفة وعند محمد لا يخرج
اصلا ويبتنى على هذا انه لو اقتدى به احد
بعد السلام يصح اقتداؤه مطلقا عند محمد
وعندهما ان سجد للسهو صح والآفة ولو كان
مسافرا فزوى لا قامة بعد السلام تصير صلاته
اربعاً عند محمد مطلقاً وعندهما ان سجد ولو
قهرقه بعد السلام ينقض وضوءه عند محمد لا
عندهما **فصل في بيان احكام زلة الفاتحة**
الواقعة في الصلوة الاصل فيه اى في كل
والخطا انه ان لم يكن مثله اى مثله ذلك اللفظ
في القرآن والمصنأى والحال ان معنى ذلك اللفظ

فيما ياتي بالادعية في القعدة الشبه وقال بعضهم ياتي بالادعية فيما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه اعلم فوايد صلى ركعتين تطوعا فسا فيها وسجد للسهو ليس له ان يبني على تلك التحريمه اخري لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين وسها وسجد للسهو ثم نوى لا قامة فان يتم صلاته وان بطل به سجود السهو ولا ينظر الى نقص صلاته نسي التشهد في اخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته عند ابى يوسف خلافا لما في الفتوى على قول محمد وعلي هذا لو نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تعمد صلاته

فيما يخاف او خافت
فيما يخاف او خافت
في بعض الفاتحة يعيد
الفاتحة

فيما ياتي بالادعية في القعدة الشبه وقال بعضهم ياتي بالادعية فيما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه اعلم فوايد صلى ركعتين تطوعا فسا فيها وسجد للسهو ليس له ان يبني على تلك التحريمه اخري لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى الظهر ركعتين وسها وسجد للسهو ثم نوى لا قامة فان يتم صلاته وان بطل به سجود السهو ولا ينظر الى نقص صلاته نسي التشهد في اخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسدت صلاته عند ابى يوسف خلافا لما في الفتوى على قول محمد وعلي هذا لو نسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تعمد صلاته

اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو ينبغي علمه وقوعه شافية عن الاختلاف لا كما يتوهم انه ليس له قاعدة يبني عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع الفروع المذكورة في الكتب انه على اتمام قاعدة هو مبتدئ ويخرج ما لم يذكر فنقول والله المستعان ان الخطا في القرآن اما ان يكون في الاعراب اى الحركات والسكنات ويدخل فيه تخفيف الشدة وقصر المدد ونحوها او في الحروف بوضع حرف لكان حرف او زياده او نقصانه او تعديده او تغييره او تركه

بعيد من معنى لفظ القران متغير به معنى لفظ
 القران **تغير** افا حشا قويا بحيث لا مناسبة
 بين المعنيين اصلا **تفسد** صلاته كما اذا قرأ
 هذا الضار مكان قوله هذا العراب وكذا اذا
 لم يكن مثله في القران ولا معنى له حتى يحكم عليه
 بالتبعد او بعده كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل
 باللام في اخره مكان الراء في السرائر وان كان
 مثله في القران والمعنى اى معنى اللفظ الذى قرأه
 بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ
 المراد متغيرا باللفظ المقر **تغير** افا حشا **تفسد**
 ايضا عند ابي حنيفة ومحمد وهو ان حوط وقال
 بعض المشايخ لا يفهم البلوى وهو قول ابي يوسف
 وان لم يكن مثله في القران ولكن لم يتغير به المعنى
 نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف على اللغويين
 تفسد عند ابي يوسف لا عندهما فالمستبر في عدم
 الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل
 في القران عنده والوافقة في المعنى عندهما فهذه

قواعد

قواعد لا يمة المتقدمين في هذا الفصل واما
 المتأخرون **محمد بن مقاتل** و**محمد بن سلام** و**اسماعيل**
الزاهدي و**ابي بكر ابن سعيد** **البلخي** و**الهندواني**
 و**ابن الفضل** و**الحلواني** فاتفقوا على ان الخطأ
 ان كان في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان
 مما اعتقده كفرة لان اكثر الناس لا يميزون
 بين وجوه الاعراب قال **قاضي خان** و**ماقاله**
 المتأخرون اوسع و**ماقاله** المتقدمون احوط
 لانه لو تحمد يكون كفر او ما يكون كفر الا يكون
 من القران قال **ابن الهمام** فيكون متكلما بكلام
 الناس الكفار وهو مفسد لو تكلم بكلام الناس
 ساهيا مما ليس يكفر فكيف وهو كفر انتهى
 واختلفوا فيما اذا كان الخطا بابد الحرق على ما
 بيناه في الشرح وياتي بعضه ولا تقاس مسائل
 زلة القاري بعضها مما ليس مذكورا عن الائمة
 المتقدمين والمتأخرين على بعض ما هو مذکور
 الا يعلم كمال في اللغة والعربية والعاقبة ونحو

وان كان الخطا بابد الحرق فانه ان كان الفصل بين الحروف لا يفسد
 كالصا مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا على الفصل
 كالظا مع الفاء وعدم الفصل بينهما وبين الواو او جازا او قاف او ذال
 علم عدم الفصل وعدم الفصل بينهما وبين الواو او جازا او قاف او ذال
 بن الحنفية وبن ابي حنيفة وبن ابي حنيفة وبن ابي حنيفة وبن ابي حنيفة
 او با وبن ابي حنيفة وبن ابي حنيفة وبن ابي حنيفة وبن ابي حنيفة
 مقاتل يعتبر قرب الخنج وعدمه وتكون القرينة منضبطة على
 من ذلك فالاولى الاخذ بقول المتقدمين انضباط قولهم
 وسون قولهم احوط واكثر فروع المذكورة في كتابه

سبحان الله الذي جعل في كل شيء حكما
 ١١٢٠

الفقرها باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز
 ونحوه ما ذكر في الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين
 اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان فيه اى في ابدال
 احدهما من الآخر بلوى عامة نحو ان ياتي بالذال
 المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرأ في تذليل
 مكان في تضليل او نحو ان ياتي بالزاي المحض
 اى الخالصة مكان الذا المعجمة او الطاء اى
 ياتي بالطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة لا تقصد
 عند بعض المشايخ وهذا فصل وهو ابدال
 احد هذه الحروف في الاخرى الثلاثة من غير مخرجها
 ولم اعثر على مسألة ابدال فيها الزاي بالذال
 ولنورد ما ذكره قاضى حان من هذه الفصل قرا
 والصاديات كلها بالطاء مكان الصاد تقصد
 ليخفى بهم الكفار بالقياد او ليغيث بالذال
 مكان الضاء لا تقصد حضرا بالذال المزملة
 او المعجمة مكان الصاد تقصد غير المتضروب
 بالطاء او الذا لا تقصد ولا الضالين بالطاء

لبعض المتأخرين
 اعتبروا الاولى
 العامة وهذا
 كثر

اذ ليس بالاصح
 حلا
 اما الاول فلا بد من القرآن
 ومغناه
 ينقض بهم القياس
 الكفار واما الثاني
 كما لا اتحاد المقيد قال
 في القاموس الضاد
 المفتاظ ووجه

ليس لها من المخرج المعجمة

للمعجم القاموس لان الاول لا يدرى
 وهو الليل المظلم والثاني مغناه
 الحذرون وهو شئ يدور
 الصبي يحيط فيسمع له ذرى
 فها بعيد ان في المعجم الضاد
 وليس في القرآن كثر

سبحان الله الذي جعل في كل شيء حكما
 ١١٢٠

المعجمة اول ذال المزملة لا تقصد ولو بالذال
 المعجمة تقصد هفيم بالذال المعجمة او بالطاء المعجمة
 مكان الصاد تقصد بظلام للصيد بالذال
 المعجمة مكان الطاء تقصد او قرا يضطكم بالضا
 المعجمة مكان الطاء لا تقصد قطا غلظ
 القلب بالصاد المعجمة مكان الطاء في كل
 منهما تقصد وجاءكم النذير بالصاد المعجمة
 مكان الذا لا تقصد وهو مكظوم بالصاد
 او الذا المعجمتين تقصد ناظرة الى ربها
 ناظرة الاولى بالطاء المعجمة مكان الصاد
 والثانية بالعكس لا تقصد فترضى بالطاء
 المعجمة مكان الصاد تقصد ذلت قطورها
 تذليل بالصاد المعجمة مكان الذا لا تقصد
 ولو بالطاء المعجمة لا تقصد فطلت اعناقهم
 بالصاد المعجمة مكان الطاء او بالذال المعجمة
 لا تقصد وذلتها لكم بالصاد المعجمة مكان
 الذا لا تقصد ولو بالطاء المعجمة لا تقصد في قول

اما الاول فلا بد من مصدر يعجز
 التفريق وهو بعد في الماد لو كنت
 حافيا في القلب لا انقطعوا وتفرقوا والصاد
 ما فاقا لو كنت تفرقا او تفرقا ان حل المصدر
 يعجز مغناه لا تفرقا وهو ريك جدا واما الثاني
 على اسم الفاعل لا تفرقا لو كود في القرآن وفي
 فلا لا مغناه كثر مغناه اى الشك في الحسنة

بعد المعنى كثر

لوجود في القرآن
 وضمة المعنى كثر

لعدم المعنى كثر
 في الظل كثر

بعد المعنى كثر

این

قريبه

لا ينبغي التفات إليها

فقد ذكره محمد بن الفضل في فتاواه ان
الترك ليس في لغتهم طاء انما في لغتهم
ضاه فالأقراء بالله برك مكان الحاء طاء
لم تقبل بملوثة لأنه لا يمكن إقامة الحاء ان
الأمثلة فصارت هذه لغة وكذلك
في كل لغة لا يمكن إقامة حرف الأمثلة
وهو انتهى رحمه الله

قربه ان شاء الله تعالى ولو قرأ قل اعود
بالذال المرحلة مكان المحجة او قرأ فساء صباح
المنذرين بكسر الذال لا تفقد صلواتك
اعوذ بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكانه
قال ارجع الى رب الفلق وكان صباح
المنذرين اي المرسل بمعنى نصيحهم قومهم
المكذبين وكذا لو قرأ يعوذون برجال بالذال
المرحلة او قرأ فانظر كيف كان عاقبة
المنذرين بكسر الذال اي في نظرهم على قومهم
الكافرين ولو قرأ الالته لت باللام مكان
رب بالراء لا تفقد الالته ثانيا المثلثة بعد
اللام من الالته بالتحريك وهو اللتفة بضم
اللام وسكون الثا وهو تحول اللسان من
السين الى الثا ومن الراء الى العين والى اللام
او الى اليا او من حرف الى حرف ذكره في
القاموس والمختار في حكمه انه يجب عليه بذلك
الجهد دائما في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

على هذا ينبغي ان اذا لم يكن له
 شيء ولا حظ في المصلحة ان لا
 ينفذ في ذلك المصلحة
 بل ما تقدم من التمسك
 ولا ينفذ في الواقع
 بالارادة من الساق
 في كل

القارص اجمل لوقاه
الصلوة وقيل الهندي
اقبح الى من قرأته في
نصفه بالقرآن فكأنه
انه قال الهندي الذي لا
القسام يعني الصفار
وفي النوازل روى عنه
بان صلوة قاسدة هكذا
محمد بن الحسين مكان الثاء
فقرأ واما بقية ربه
ماست القلابة على ضلالتهم
عليه الاعتماد وللهذا اصبحت
الضرورة هكذا هو الذي
خبرني فيقدم بالعدم

من و لا شريك له
 محمد ان الله اعلم
 صلوة وهو نبينا
 قباي ما قلنا واته
 على العالم

[illegible]

فان كان لا ينطق لسانه فان لم يجد اية
ليس فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه يجوز
صلاته به ولا يؤثم غيره فهو بمنزلة الامسى في حق
من يحسن ما يحجزه عنه واذا امكنه اقتد^ر
بمن يحسنه لا يجوز صلاة منفردا وان ^{حد}
قدر ما يجوز الصلوة بما ليس فيه ذلك الحرف
الذي يحجز عنه لا يجوز صلاة مع قراءة ذلك
الحرف لان جوانب الصلاة مع التلقظ بذلك
الحرف ضروري فينعدم بانعدام الضرورة
هذا هو الصحيح في حكم الالشافع ومن معناه
من تقدم انفا وعن ابي خنيفة فيمن قرأ واذا
ابتلى ابراهيم ربه بضم الميم وفتح الباء او قرأ
الخالق الباري المصور بفتح الواو او قرأ
وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاول
وكسر هاء الثاني انه لا تقصد صلوة على ان
المراد يا بتلى دعاء وبالضمير في وهو غير الله
وعلى ان المصور مفعول انبارى وهذا اذا

سم رفح

لم يرفع المصنوع فان رفعه تقصد وتتمام تحقيقه
في الشرح وان زاد القارى في الصلوة حرفا
نظرا ان لم يغير المعنى بان قرا واثر بالمعروف
وانتهى عن المنكر بزيادة الف في اللفظ او قرا
ومن يعرض الله ورسوله ويتصد حدوده
يدخلهم نارا بزيادته ميم الجمع لا تقصد صلواته
اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأ والقرات
الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا
لو قراء وان سعيكم لشتى ونحو ذلك فقد قالوا
تقصد صلواته لان جعل جواب القسم قسما وينبغي
ان لا تقصد لانه ليس بتغير فاحش ولو
نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة وتغير
المعنى تقصد في قول ايوح ومحمد كما لو قرا وتما
رزقناهم بخذف الراء والزاي او قرا وليقولوا
لما درست بغير دال او خلقنا بغيرها او
جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول
ولكن حذفه يؤدى الى ما اعتقده كقران خلف

১০৮
 ১০৯
 ১১০
 ১১১
 ১১২
 ১১৩
 ১১৪
 ১১৫
 ১১৬
 ১১৭
 ১১৮
 ১১৯
 ১২০

لم يرفع المصنوع فان رفعه تقصد وتعام تحقيق
 في الشرح وان زاد القارى في الصلوة حرفا
 نظرا ان لم يغير المعنى بان قرا واثر بالمعروف
 واشى عن المنكر بزيادة الف في اللفظ او قرا
 ومن يعرض الله ورسوله ويتعد حدوده
 يدخلهم نارا بزيادة ميم الجمع لا تقصد صلواته
 اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأ والقرات
 الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا
 لو قراء وان سحيتكم لشيئ ونحو ذلك فقد قالوا
 تقصد صلواته لان جعل جواب القسم قسما وليس
 ان لا تقصد لانه ليس بتغير فاحتى ولو
 نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة وتغير
 المعنى تقصد في قول ايوح ومحمد كما لو قرا وتما
 رزقناهم نجذف الراء والزاي او قرا ويقتلو
 لو درست بعير دال او خلقنا بعيرها او
 جعلنا بعير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول
 ولكن حذفه يؤدي الى ما اعتقده كقرا بن حذف

الواو من وما خلق الذكر والانثى نفسهم
 واما اذا كان الحذف على وجه الترخيم بان
 قرا يا مالك بحذف الكاف فلا تقصد اجماعا
 وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قرا
 الواقعة بغيرها او من الاصول ولم يتغير المعنى
 بان قرا تعالى جذربنا بغير تاء وذكر في كتاب
 زلة القاري الشيخ الامام حسام الدين ابي سعيد
 اسعد النسفي انه لو قرأ الله القمء بالسني مكان
 الصاد لا تقصد صلوة وهو اختيار الشيخ الامام
 نجم الدين ابي جعفر عمر النسفي وهو مبني على ما تقدم
 من اختيار بعض المتأخرين وكذا قول المتقدمين
 لصحة المعنى فان التمدد العلوي والتكبير **واعلم**
 ان الصاد والسين والزمن مخرج واحد وكثيرا
 ما تبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اورد
 قاضي خان مبني على قول المتقدمين منها قرا اذا
 جاء نصر الله بالسين او يعوق ونصرا بالصاد لا
 تقصد التمدد بالسين فلا تسمى الائمة السرخشي

باللام مع الحذف الياء
 لا تقصد بالاتفاق كنه

بعدم الافاء بقرأة الاثني وتم
 معناه في العجم كالسقوط والاثني
 وقد تقدم التحقيق فيه

وهو الذي سمي به بفتح السين
 واما القمء فلا بد ان يكون
 والسين هو الذي سمي به بفتح السين
 والصاد هو الذي سمي به بفتح السين

لا تقصد

انهم لم يسموا له فاعلم
 انهم لم يسموا له فاعلم

لا تقصد اصا طير بالصاد مكان السين لا تقصد
 خاسا وهو حصيل القباد لا تقصد لا تقسم لها
 بالسين مكان الصاد تقصد فهل عصية بالصاد
 مكان السين لا تقصد وكذلك فان عسوك مكان
 عسوك لا تقصد للخاتمين حسيما بالسين مكان
 الصاد تقصد سددناكم مكان صد دناكم لا تقصد
 تسطلون بالسين مكان الصاد لا تقصد
 يخص مكان يحس لا تقصد صربا مكان صربا تقصد
 نصبا مكان نسيا تقصد السخرة مكان الضخرة تقصد
 يحسبان مكان يحصقان تقصد صورة مكان
 سورة لا تقصد صوط عذاب مكان سوط عذاب
 تقصد من قصورة مكان قصورة فسدا ففسح
 من لسانا مكان افصح لا تقصد ليس بالصاد
 عن سد قهم مكان الصاد قين عن صد قهم لا
 تقصد وفيه نظر وكانوا يسيرون على الحنث مكان
 يصرون لا تقصد وقولوا قولا صديدا مكان سديدا
 تقصد فالعيرات سجا مكان سجيا تقصد

بعدم الافاء بقرأة الاثني وتم
 معناه في العجم كالسقوط والاثني
 وقد تقدم التحقيق فيه

للمجد الفاضل

للمجد الفاضل

البيان القاطع في عدم
الاعتداد بالمكان

وتواشوا بالستين مكان وواصوا بالصبر تقصد رجله
الشتاء والسيف مكان الصيف تقصد حاصدا
اذا حصد اذا حصد مكان حاصدا اذا حصد لا
تقصد عمو او سموا مكان صموا تقصد لنسفا
بالناسية ناسية بالستين فيهما مكان القنادلا
تقصد وكذا لنسفا مكان لنسفا تقصد حاصدا
حاصدا تقصد كبتنا خالسا مكان خالسا لا
تقصد وكذا صايفنا مكان سايفنا وفيهما نظر
قل كل متر بسى فتر بسوا بالستين فيهما مكان
الصاد تقصد سحفا مكان سحفا منشرة تقصد
والله اعلم ولو قرأ عتي بالصين المهمله مكان
حتى لا تقصد لانها لغة فيها ولو قال سمع الله
للحمد باللام مكان النون يرجوان لا تقصد
لقرب الخرج والظاهران حكمه كحكم الالنع ولو
قرا يدع اليتيم بتسكين الدال او يضم الدال
وترك التشديد في العين لا تقصد لعوم البكوة
فيه نظر ولذا حكم عليه قاضي خان بالفساد

في تسكين

سيرة في شرح القاموس
البيان القاطع في عدم
الاعتداد بالمكان

وهو الظاهر للبعد القاطع لان
الحصم الصراط كسر

سيرة في شرح القاموس

ولو تقدم تحقيق وذكر في المحقق لو قرأ الدال
مع الدال او علم العكس او ذكر العين
مع الدال او العلم باللام مكان النون
او علم عكس التقيد بالاتفاق انتهى
وهذا مبني على قولين اعني الاول
وعدمها والا فقد تقدم لان لو قرأ
اعود مكان اعوذ لا تقصد على قول
المحققين لصحة المعنى من قوله

فما في عدم الدال في ذلك

البيان القاطع في عدم
الاعتداد بالمكان

في تسكين الدال البحلاف ترك التشديد فانه لا
يغير المعنى ولو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
ووقف وقراء بعد الوقف التام اولئك اصحاب
الحجيم اولئك هم شر البرية او قرأ والذين كفروا
وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها
خالدون وما اشبه ذلك مما يغير حكم الله على
احد الفريقين بصد لا تقصد لصيرورة الكلام
الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم
بالصد ولو لم يقف وصل قال عامة المشايخ
تقصد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به ولو
اعتقده يكون كقرا عن عبد الله ابن المبارك
وابي حفص الكبير البخاري ومحمد ابن مقاتل
وجماعة من المراونة جمع مروزي نسبة الى
مرو على غير قياس انه اي الشان لا تقصد
صلاته لان فيه ضرورة سبق اللسان وكذا
افق ابو نصر الماتريدي قال قاضي خان والصحيح
هو الاول ولو قرأ ان الله يرى من المشركين

في القول بالفساد

لا تقصد
بالتأني
في التأني

ورسوله بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين
واما عند المتقدمين فذكر قاضي خان فيه الفساد
لان اعتقاده كفر لكن ذكر في الكشف انها قراءة
والجرح في رسوله على القسم والحوار ولو قرأنا
منهذين بفتح الذا لا تقصد على قول المتقدمين
وكذا لو قرأه وانت خير المنزلين بفتح الزاي
او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقد رأينا بفتح
الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيها او قرأ
ومن يغفر الذنوب الا الله او مما يصلم تاويله
الا الله بفتح الها فيها او ولا يغفر لكم الله الفرور
بكسر الراء كل ذلك يقصد عند المتقدمين لا المتأخرين
وذكر في الفتاوى قاضي خان لو قرأ يدع اليتيم
بتسكين الدال تقصد صلاته لانه عكس المراد وكذا
ذكره فيها لو قرأ يتخلون بالتأني مكان الدال
في يدخلون تقصد ولو قرأ نحن خلقنا واعنا
اغلا لا مكان انا جعلنا او قرأ اياك نعبد
بتوك التشديد لا تقصد صلاته عند المتأخرين

وهذا بناء على كون الجرح في العطف
على المشركين كما يتبادر الى اذهانهم
على ما حكى ابن ابراهيم بياض في
يقراء كذلك فقال ان كان الله
يريد ان يرسل رسوله فانا منبري
فليبه الرجل اعز في قراءة تقصد
امر عمر بعينه بتعلم العربية كسر

لا تقصد
بالتأني
في التأني

هذان

هذان فصلان الاول ذكر كلمة مكان كلمة
والاصل انه ان تقارب الكلمتان معنى ومثله
في القرآن لا تقصد وان تقاربا ولم تكن البديلة
في القرآن فذلك عندهما وعن ابي يوسف روايتان
وان لم تقاربا والمبدلة في القرآن تقصد على
قياس قولهما لا قول ابي يوسف وان لم يكن للمبدلة
مثل في القرآن وليس مما اعتقاده كفر تقصد اتفاقا
ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن لكن مسميا
اعتقاده كفر وصل تقصد عند عامة المتأخرين
وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا تقصد
والصحيح انها تقصد اتفاقا مثال الاول العليم
مكان الحكيم او الجبر مكان البصير ونحوه
ومثال الثاني اياه مكان اواه والنيابين
مكان نوابين ومثال الثالث سطحت مكان
رقيبت وبالعكس وخلقك مكان رفعت
وبالعكس ومثال الرابع الفيا مكان الغراب
ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين

للمبدلة ما

فأختار عامة المشايخ أنها تغسد وقال أبو

لکن نقد و لو را موسی بی مریم نقد

1892

الام من صطف الحطعة ياتى مكان الطاء فيها

النشئة الأولى بالتامكان الطاقه التقدير

الأحرف ⁴ بيان

من افعاله تنما وكل مطبوخ ومدح فلوله
لان في جملة ملكة كسر

التغيير في تمام الثانية لا يخل بالمعنى
لأنها عطفة التغيير والحذف مستمر

علم الموطأ

التي هي في كمال
العلم والقدرة
والقدرة على كل شيء
والقدرة على كل شيء
والقدرة على كل شيء

أظلم وأتق مكان اطعم لا تقصد الصراحت
مكان الصراط تقصد بترامكان بطر لا تقصد
تلمها صطيم مكان طلعها لا تقصد امترا علم
مكان امطرنا مترا مكان مطر لا تقصد والنور
مكان والطور تقصد مستور مكان مستور
لا تقصد لولا ان ربتنا مكان ربتنا
لوت مكان لوط لا تقصد وما يستق مكان
ينطق لا تقصد كصاحب الحوط مكان الحوت
لا تقصد الم يجيك مكان يجرك تقصد ولا
يسطنون مكان يستنون لا تقصد حماله
الحنب مكان الحطب تقصد رحلة الشطامكان
الشثا تقصد آمنط طائفة مكان آمنط لا
تقصد ولوقرا تائفة مكان طائفة تقصد
كاذبة خاتمة مكان خاطئة لا تقصد هل طرا
مكان ترى من فتور مكان فتور لا تقصد والطين
مكان والتين تقصد لعل على قلع مكان اطلع لا
تقصد فتا في عليها تائف مكان طائف طائف

للبعد الفاضل لأن الرتب
الترتبة تتمة

وهو كل لأن بعده فاحش لأن لا
بمعة اخبر بغير ما سئل عنه إلا ان
يقال لا بعد في اشتقاق علم في
هذا الغفل لأنه لا يشترط متاكبة
العلم مما وضع له كثر

للبعد الفاضل لأنه مصدر رشتي البيت
تلم الطاء اذا ارتفعت بداه ورواه
سيرة ابن جرير ١١٩٠

لا اتحاد ما أخذ اشتقا
الزبا عطف طلع
المعنى القطع قطرة
بالبناء مكان الطاء
تقصد للبعد الفاضل
وكذا نقل ما هو
منها في اشتقاق
سيرة

لأنه لا ينفك
الآن ترى زيادة
تدليل منها الظاهر
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

التي هي في كمال
العلم والقدرة
والقدرة على كل شيء
والقدرة على كل شيء
والقدرة على كل شيء

تقصد يتخلون مكان يدخلون تقصد ولوقرا
صل عسيتم البصاد لا تقصد وقد تقدم ايضا
ولوقرا قل هو الله احد بالتامكان الدال تقصد
لعدم المعنى وكذا لوقرا لم يلت ولم يولت
بالتامكان الدال ولوقرا قال اللهم سل على محمد
مكان الصاد لا تقصد لصحة كونه من السلوان
وعلى بعمه البأ اي سلتا محمد عن غيره من امور
الدنيا ولوقرا ما وده عك يترك التشديد لا
تقصد لأنه بعمه الترك ولوترك التشديد في الترك
تقصد وقد تقدم ولوقرا الم يجعل كيدهم
في تضليل بالظامكان الضاد تقصد ولوقرا
بالذال المحبة مكانها لا تقصد للبعد الفاحش
في الاول وصحة المعنى والثاني ولوقرا حال الحطب
بالتاء مكان الطاء تقصد وقد تقدم ولوقرا من
الجنة والناس بنصب الجيم اي يفتحها لا تقصد
لأن ما أخذ الاشتقاق والله اعلم فوايد لو قدم
بعض حروف الكلمة على بعض كقصص مكان

ولوقرا الشيطان
مكان الطاء لا تقصد
وقد تقدم مع
الظا صطيم مكان طلعها لا تقصد
الزبا عطف طلع
المعنى القطع قطرة
بالبناء مكان الطاء
تقصد للبعد الفاضل
وكذا نقل ما هو
منها في اشتقاق
سيرة

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

لأنه لا ينفك
تدليل فاحش

انه لا يكره قاله قاضى خان وكذا الوقراءى الاولى
من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية
من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة
قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا
يفضل من غير ضرورة وعلى هذا الانتقال من
اية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان
بينهما آيتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفضل
بلا ضرورة وتوقرا في كل ركعة سورة وترك
بين السورتين سورة يكره الا ان تكون
السورة اطول من التي قراها بحيث يلزم
اطالة الركعة الثانية على الاولى اطالة
كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو
ترك سورتين فلذا لا يكره هو الصحيح ولو جمع
بين سورتين في ركعة واحدة الاولى
ان لا يفضل في الفرض ولو فصل لا يكره الا
ان يترك بينهما سورة او اكثر ولو انتقل
في الركعة الواحدة من اية الى اية يكره وان

في السورتين
وهذا اذا كان بين السورتين
سورة واحدة يكره الانتقال
من سورة واحدة

مطل انتقل من اية
اخرى

ط لا ما ابتداء به ترتب بشروع
فلا يحسن تركه غير ضرورة
لانه يؤهم الاعراض والمنع جميع

نحو التين
والعلو وانزلناه

لا يكره ترك سورة او سورتين
او اكثر في ركعة واحدة
او في ركعتين او في صلاة
واحدة او في صلاة واحدة

كان

كان بينهما ايات بلا ضرورة فان سري
ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الايات وان
كر راية واحدة مرارا ان كان في تطوع
يصليه ومعه لا يكره وفي الفرض يكره حالة
الاختيار لاحالة العذر والنسيان كذا في
في المحيط وتوقرا في الثانية سورة فوق التي
قراها في الاولى يكره الا ان يكون بغير
قصد وقيل في النقل لا يكره وسئل علي بن
احمد عن قرأ في الاولى من الظهر سورة
الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ
الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ
برب الناس فقال يتم سورة الاحد وفي
الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة
اخرى فلما قرأ اية او ايتين اراد ان
يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها
يكره واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس
ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا قال

لان ترك الترتيب الذي اجمع عليه الفقهاء
هذا اذا كان قصدا وما سواه فلا بأس

عن قرأ في الاولى من الظهر سورة
الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ
الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ
برب الناس فقال يتم سورة الاحد وفي
الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة
اخرى فلما قرأ اية او ايتين اراد ان
يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها
يكره واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس
ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا قال

مطل سورة الفلق والاشاء
في جوار الله

البرازي لان التكرار يهون من القراءة
 منكوسا وفي التولويجية من يختم القرآن
 في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة
 الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية
 ويقراء **بفاتحة الكتاب** وشئ من سورة
 البقرة وفي فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة اوجه
 في الفرائض على التؤدة والترسل والتدبر
 حرفا حرفا وفي التراويح **يقراء** الآية بين
 التؤدة والسرعة وفي النوافل بالليل
 ان يسرع بعد ان يقرأ كما يعلم والقراءة بالروايات
 التسع كلها جائزة لكن الاولى ان يقرأ بالقراءة
 العجبية والروايات الغريبة لان بعض السلف
 ربما يقيمون في الآثم فلا يقرأ عند الموائم مثل
 قراءة ابي جعفر وابن عامر وعمره والكسائي
 صيانة لدينهم فرجما يستخفون او يضحكون
 وان كان كلنا صحيحة فصحيحة طيبة ومثيخنا
 اختاروا قراءة ابي عمر وحفظ عن عاصم

ط
 لان النبي ص قال في التراويح
 المرحل اي الخاتم المفتاح
 اسرى كثر

وذلك ما لا يرى ان يبالغ
 في ختم القرآن فليلة واحدة
 وفي ركعة واحدة

مطل
 والقراءة بالروايات
 التسع

كذا

الكتاب في التراويح
 في صلاة التراويح
 في صلاة التراويح

والله اعلم
 والجهل كثر

كذا في فتاوى الحجة اما القراءة خارج القلعة
 فاعلم ان خفض ما تجوز به الصلوة فرض
 على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
 واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية و
 سنة عين افضل من صلوة النفل وقراءة
 القرآن من المصحف افضل لانه جمع بين
 عبادتي القراءة والنظر في المصحف ويستحب
 ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة لا
 يسا احسن ثيابا به ويستعين وليتي
 والتعود يستحب مرة واحدة ما لم يفضل
 بعمل ديني حتى لو رد السلام او اجاب
 المؤذن او سبح او صلى ليس عليه اعادة
 التؤد ذكره في فتاوى الحجة ولا يستحب
 في اول برآة وقيل ان ابتداءها يستحب
 وان وصلها بالانفصال لا يستحب ذكره في
 النوادر ثم قيل الاولى او يختم القرآن
 في كل اربعين يوما وقيل يختمه في السنة

وكان لا يثبت مع الانفال
 سورة واحدة
 فالسجدة عند الانفال
 الاخرى سنة او نفلة
 ولم يستحب عند الوصل
 لا احتمال كونها سورة
 واحدة وعلى تقدير
 كونها سورة فاولا
 يستحب ان يغزل سجدة
 او عند الاخرة
 والبركة والنام

مطل

مطل
 اما القراءة خارج القلعة

وذكر في النوازل سئل محمد بن عمار عن ابتداء
 سورة براءة ولم يستحب قال احطار قال لو قسم
 بيني وبينك السجدة ما قال محمد بن عمار انما كنت
 التسمية في سورة براءة اذا شئت او صلها
 سورة الانفال اما اذا ابتداء ما فليست
 وليتامة التسمية انتهى وهذا مخالف لما عليه
 الامة السنية وغيرهم من القرابة وذلك
 لانها تختلف في سبب ترك كتابة التسمية
 في براءة فنزلت لرفع الامان وعن عثمان ان
 رسول الله اذا نزلت عليه سورة او آية قال اجعلوا
 في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوتة رسول الله
 في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوتة رسول الله
 ثم لم يبق ابن نضار وكانت قصصا تشبه
 قصة الانفال لان فيها ذكر اليهود وقيل
 بنذ اليهود فلذلك تزلت في القتال وقال بعضهم
 الصحابة فقال بعضهم الانفال وقال بعضهم
 سورة واحدة تزلت في القتال وقال بعضهم
 سورة براءة فتوك بينهما فرجة لقول من قال ما سورة
 وحرك السجدة لقول من قال هي سورة واحدة
 فمن نظر الى الوجه الاول لم يسهل مطلقا ومن نظر
 الى الوجهين الاخرين يسهل عند ابتداء لانها

کتابخانه

الملايكة من اوقافهم في كل سنة
او الفها صلت على الملايكة
في اول الفها صلت

فضائل

ماروس في الانارة وفضيلة قراءته بعض
 الابان والخور عند اخذ المصحف
 منها ماروس قال رسول الله
 من اوصلني سلم ماروس الى فاضله
 ضلعوا منه سورة كتاب التوبة
 ليقرأ سورة مصحفة الا وكل
 حين يقرأ ملكا لا يدع يوزه
 الله تعالى وضع الرحيلين
 حتى ياتت وضع الرحيلين
 لمراعات التقييم حسب الامكا
 سره لله

فقال الصلوة على النبي ءم والدعاء والتسبيح
افضل **والقراءة** في الحمام ان لم يكن ثمة احد
مكتشف العورة وكان الموضع طاهرا يجوز
جهرها وخفية وان لم يكن كذلك فان قرأ في
نفسه فلا بأس به ويكره الجهر **وكذا** التكره للقراءة
في المساح **المفتسل** ومواضع النجاسة وتكره
عند القبور عن ابي حنيفة **ولا** تكرر عند محمد
وبقوله اخذ المشايخ **رجل** تكتب الفقه و
يجتبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب
لا سماع ولا غم على القارى لقراته جهرها
في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا
على السطح في الليل جهرها والناس نيام يثام
كذا في الخلاصة **ولا** يجزئ عن نظر صبي يقرأ في
البيت واهله مشتغلون بالعمل يعذرون
في ترك الاستماع ان افتحو العمل قبل القراءة
والا فلا **وكذا** قراءة الفقه عند قراءة القرآن
ولو كان القارى في المكتب واحداً يجب على

[illegible]

225

ثم نسخ
مكتوبة في الحدايم

البذلقة فاجتنب
 غيرهم وادعهم
 الصلوة في كل
 صلاة بالنية
 وادعهم
 كان هو الموضع
 لا شيء عليه
 دفعه
 البذلقة

تعليم المرأة القراءة

سواء اغتسل ولا

[illegible]

وَمِنْ بَيْنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً

ان: كتابه القرآن قال لا اله الا الله محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

دون كتب الخو ويكره توسد الصلوة لغير
الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز الركوب على
خوالق هو فيه للضرورة **واما سجدة التلاوة**
فاذا قرا اية السجدة وهي اربعة عشر موضعا
اخر لا عراف وفي الرد والتخل والاسرار ومريم
واولى الخ وفي الفرقان والتخل والتم تنديل
وقضت والجم والانشقاق والعلق فانه
يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا لا تحركه
سجدة بين تكبيرتين مستحبتين وعند الشافعي
ثانية الخ فيها وهي ليست منها **وعند مالك**
الثالث الاخيرة ليست منها وعند الايمة الثلاثة
هي ستة وليس فيها رفع يد ولا تشهد ولا سلام
ويجب على التالي وعلى السامع سواء قصد السمع
او لم يقصد وتحب على الوتم بتلاوة امامه وان
لم يسمعها فان لم يسجد بها الا امام لا يسجد الوتم
وان يسمعها لانه تبع وتلاها الوتم لا تجب
عليه ولا على من سمعها منه ممن هو معه

في سجدة التلاوة

مطل
سجدة التلاوة

يلوك اونه ردي يره كلو سجدة فائدة تام
يدس وض اوبي واجب دردي سنت و
فرض راعراف بعد كل اسرار ومريم في سجدة
واجب فرقان سجده وقضت اي عباد
التخل نجم انشقاق اقراء سجدة روبر
متكلك ص اولدي بواو في بتلاوة اخيرا
وقال الشافعي ليس في سورة ص
سجدة لان المذكور فيها ركوع
لا يسجد ولنا ان التيمم قراءة سورة
ص وسجدة اى ملك

في تلك

في تلك الصلوة وعند محمد يسجد وتا بعد الفراغ
من الصلوة ويجب على من سمعها منه ممن ليس
في صلاته اجماعا ولو سمعها المصل من ليس
في صلاته يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها في
الصلوة ولو سجدها فيها لا تسقط عنه ولا
تفسد الصلوة وتجب على من سمعها من حائض
او نفسيا او كافرا او مجنون وكذا من
نائم في الصحيح ولو سمعها من الطائر او القدي
لا تجب ولو تهي بها لا تجب عليه ولا على من
سمعه وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير
تلفظ واذا تليها او سمعها راكبا جاز اذا
بالايمان وان تلاها او سمعها غير راكب لا
يجوز الايمانها راكبا الا من عذر بسجدة في
الفرض وتلاها وهو قادر على السجود
فلم يسجد هاتمة عجز عنه بمرض ونحوه جاز
لا يمازها ولا يلزمه اعادةها اذا وقع كما في
قضا الصلوة وتجب ان يقوم فيسجد بها

في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة

في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة

في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة

في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة
في سجدة التلاوة

والصحيح ان لا يقوم لها قائل سجد

في سجدة التلاوة

من زيادة في الركعة

كما ينبغي بالصلوة

من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها ويستحب
ان يتقدم التالي ويصف السامعون خلفه
ولا يرفعوا قبله ولا يكره كالفة ذلك بان
يسجدوا حيث كانوا ولو قد اتموا او يسجدوا
او يرفعوا قبله ولو ظهر الفساد سجدة التالي
لا تقصد سجدة ثم تستحب للتالي اخفاؤها اذا
لم يكن السامع مترتبا للسجود وان كان مترتبا
يستحب جهرها ولا تجب على الفور حتى لو سجد لها بعد
سنة او اكثر تقع اداء لا قضاء الا ان يكون تأخيرا
من غير ضرورة ويستترط نية السجود للتلاف
لا التعمين حتى لو كان عليه سجدة متعديدة
فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يمين
ان هذه السجدة لاية كذا وهذه لاية كذا و
يبطلها ما يبطل الصلوة من التكلم والقهقهرة والحد
قبل الرفع على قول محمد وهو لا تقع خلافه الا في
ومن سمعها من مصل واقتمى به قبل ان
يسجد المصل لها سجد معه وان اقتدي بعد

وكذا لو لم يسجد التالي وذهب
يسجد لنفسه من كسر

نظام نية السجود

هذا مبني على ان السجدة لا تتم
بالوضع بل بالرفع وهو الاصح

ما سجد

في زيادة في الركعة
كما ينبغي بالصلوة

ما سجد لها فان كان اقتداؤه في ركعة التي
تليت فيها سقطت عنه ان ادرك معه الركوع
والا فلا بد من سجوده لها بعد الصلوة كما لو لم
يقتد به وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم تؤد
فيها لا تقضى ابدا واذا تلاها في الصلوة فركع
و نواها فيه او لم ينق فليسجد للصلوة سقطت
عنه اذا لم يقرأ بعدها اكثر من ثلث ايات
وفي ما اذا قرأ ثلثا خلاف فان قرأ اكثر من
ثلث فلا بد من السجود لها قصدا ولا تتأدى
بالركوع ولا بسجود الصلوة وتوليت العربية
تجب على من سمعها ولم يفهمها اذا اخبرها اتمها
وتوليت بالفارسية تلزم من سمعها ولم يفهمها
اذا اخبر عند اتي ح خلا فالها ولا تجب
على من لم يسمعها وان كان في مجلس الصلاة
ويقول ما فيها ما يقول في سجود الصلوة هو الاصح
وقيل يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا
لخمول واختاره بعض المتأخرين وقيد بعضهم

في زيادة في الركعة
كما ينبغي بالصلوة

في زيادة في الركعة
كما ينبغي بالصلوة

بما اذا لم تكن في صلاة الغرض ولو كررت تلاوة
 اية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء
 كانت بعد جميع التلاوات او بعد بعضها فلو
 تبدل المجلس او الالية تكررت السجدة وتبدل
 المجلس حقيقة بان ينتقل من مكانه في الصحراء
 او ما هو في حكمها ثلث خطوات او اكثر وحكي
 بان يشرع في عمل اخر بان اكل ثلث لقمان او
 شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث كلمات من غير
 ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي
 هو الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد
 عرفا كالمسجد والبيت والحانوت وكذا مشي اقل
 من ثلث خطوات في نحو الصحراء اذا عرف هذا فان
 وجد الاتحاد حقيقة او حكما عند تكرار اية
 كفت سجدة واحدة والافلا فمن مشي خطوة او
 خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب جرعة
 او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او
 المسجد الى زاوية اخرى او رد سلافا او شئت

عند اتحاد الالية يجب لكل تلاوة سجدة
 لأن التداخل في الشب انما يقع
 عند جامع الجمع الالهيان ويجعلها
 واحد وهو المجلس اذ به ينزل القبول
 بالاجاب مع الفصل حقيقة وتعد
 الاقاديروا المتعددة حقيقة فاذا
 اختلف المجلس عاد الحكم الى الال وهو تكرار
 الحكم بتكرار السبب أي السجدة بالعلامة

فان التلاوة واحدة
 في المجلس الواحد
 عشر سجدة

عاطسا

عاطسا ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف
 تسدية الثوب والرياسة والكراب والال
 من غصن الى غصن وكذا الوكلم كلمات او شرب
 جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو ذلك
 فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطال المجلس
 من غير ان يشتغل بشغل مما تقدم ثم كرر الاجب
 عليه تكرار السجود ولو كررها والبا سائر
 يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلاة فان كررها
 في الصلاة لا يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر
 وهو قول ابي يوسف وهو الاصح وعند محمد ان
 كررها في ركعة اخرى يتكرر والسفين
 كالبيت ولو تبدل مجلس السامع دون التالي
 تكرر الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل
 مجلس التالي دون السامع تكرر على السامع ايضا
 عند البصق وعند البصق لا يتكرر وحكي في
 الكافي الاول وفي الهداية وفتاوى قاض خان
 الثاني وعليه الفتوى **واعلم** ان حكم الصلاة

لان حرمة
 القلعة تحمل الاكله المكان واحد

غيره التلاوة وكذا مجلس السبع ونحوه وان اتحد
 في المجلس الواحد

لان سبب الالية يضاف الى ركعاته يجب عليه
 ضمان ما التفت فاعتبر مكانه لا طهره

ولولا ذلك لما تمت صلواته لان اختلاف
 المكان يمنع صحة الصلاة

لان التلاوة على السامع
 في صفة البصق لا يتكرر
 السامع

لان السبب في صحة الصلاة كثر

هذا هو الوجه الثاني في السجدة
 على الصلوة في غير السجدة
 لا بد من السجدة في كل ركعة
 لا بد من السجدة في كل ركعة
 لا بد من السجدة في كل ركعة

على النبي عند ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم
 السجدة في عدم تكرار الوجب عند اتحاد المجلس
 لكن يندب تكرار الصلوة في دون تكرار السجود
 والفرق ان الصلوة عليه م م ينقلب بها مستقلة
 وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتعرب
 بها مستقلة من تلاوة ولو قرأ آية سجدة
 خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة
 من غير تبدل المجلس وقراءتها فيها وسجد لها
 كفته هذه السجدة عن التلاوة وبين وان سجد
 لا ولي لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة وبين وان
 لم يسجد لا ولي ولا للثانية حتى يخرج من الصلوة
 سقطت وفي النوادر ان الاولى لا تسقط
 ولا ولي اصح ولو تلاها في الصلوة اولا و
 سجد لها ثم قراها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا
 ولا تكفيه لا ولي قيل وتكفيه وقيل ان لم
 يتكلم بعد السلام قبل قراتها تكفيه لا ولي
 وان تكلم لا ولو قراها في الصلوة ولم يسجد لها

هذه هي الخيارات الداخلة لاتحاد
 المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس
 بالصلوة لان الشروع فيها على
 قليل لكن حصلت بعدم ابتداء
 الاولى للثانية لضعفها وقوة
 الثانية كونها في الصلوة وان
 الضيف القوى على المفعول
 ونقص الاصول فلذا افردوا
 بالذكر سجد

لما مر ان المتلوة في الصلوة اذا لم
 يسجد لها فيها سقطت الاولى
 قد اندرست في الثانية بطريق
 الاستتباع فاذا سقطت الثانية
 سقط ما اندرج فيها ولم يبق
 الا اندرج لما مر اتفاقا وهذا هو
 الجامع للبيرة وعامة اللتب

حيث

هذا هو الوجه الثاني في السجدة
 على الصلوة في غير السجدة
 لا بد من السجدة في كل ركعة
 لا بد من السجدة في كل ركعة
 لا بد من السجدة في كل ركعة

حتى سلم فقراها مرة اخرى سجدة واحدة وسقطت
 عنه لا ولي ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان
 من اخرها ولم جراكفته سجدة واحدة سواء كان
 هو في الصلوة او لا على ظاهر الروايات والسبوق
 ان يسجد هاهنا امامه قراها فيما يقضي لا يسجد
 على تقضي قول ابي يوسف خلا فالجحد ولو لم
 يكن يسجد هاهنا ما لم يسجد اتفاقا واذا تلا
 السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلث
 ايات فان شأناها في الركوع او السجود وان
 شأنا سجدها استقلالاً وان قراءتها فوق
 ثلث ايات فلا بد من السجدة لها استقلالاً
 وان قراءتها فوق ايات فلا بد من السجود
 لها استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال
 يكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها
 شيئاً بل يقرأ شيئاً ثم تركع فان كانت ختم السورة
 يقرأ ايات من سورة اخرى وان بقي منها
 ايتان او ثلث كسورة بنى اسرائيل والانشقاق

ثم من اخرها
 رواية النوادر تكرر الوجب الا اذا وقعت تلاوته
 وسأله معاً وهو في الصلوة

فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل
لايكروه والله اعلم ويكره **للامام** ان يقرأ آية
السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة
والعيدين الا ان يكون في اخر السورة بحيث
تؤدي بركوع الصلوة او سجدها وينبغي ان
لا ينويها في الركوع لتؤدي بالسجود من الجميع
ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لانه
يشبه الفرار من السجود ولا يكره ان يقرأ السجدة
وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب
ان يقرأ معها آيات او آية دفعا لتوهم التفضيل
الله سبحانه اعلم **المحقق** فيها ثمانية اجزاء
لامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل
الاول واجبة وفي البدائع يجب على الصلوة بالاجماع
لا حرار القادرين على الجماعة من غير حرج
انتهى ولا دلة تساعد على ما ذكرناه في
الشرح ولا عذر التي تبسبب التخلف عنها
المرض الذي تبسبب التيمم ومشكه كونه مقطوع

اليدين

اليدين والرجل من خلاف او مفلوجا والمطر
والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة
في الصحيح وكذا الاستخفاف من سلطان او
غريم وهو مفسر ولا يستطيع المشي او اعني
واولى الناس بالامامة اعلمهم بالشيء فان
تساووا في العلم فاقراؤهم فان تساوا فيهما
فاورعهم اي اكثرهم تحمزا عن المحرمات
تساووا في الاوصاف الثلاثة فاكبرهم سنا
فان تساوا في الاربعة فاصنم خلقا والمراد
بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء ثم ان تساوا
في الحمسة فاقيل اصبرهم وجها وقيل انصبرهم
فان تساوا واقرع بينهم ويكره تقديم الفلق
كراهة تحريم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو
رواية عن احمد وكذا المبتدع ويكره تقديم
الصمد ولا عراقي وولد الزني والاعمى
والكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي المحيط
لاباس بان يؤم الاعمى والبصير اولى

الثالث في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل
الجماعة الموعودة قوام صلوة الجماعة افضل صلوة الفرد ليس
وعشرين درجة على ما رواه الصفيين كمال ادراك
افضل الصلوة مع الامام وتكون ذلك امر القصة
الاخيرة ففضل الامام لا ينفك عن قول مؤدفاة لانه
ان يكون ذلك بان يدرك قبل دفع ركبته من الركوع
الركعة الاخيرة في يدرك قبل دفع ركبته من الركوع
ثم ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة ركعة
معلم والجموع على خلافه فيكون الامام اذا انغمض الصلوة
فقد انغمضوا وانهم تصون فيكون الامام اذا انغمض الصلوة
ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم وعليكم السنة فما
ولفظ يميل الى قوله وليس في ذلك الحديث
ان ادرك
الموعودة ان يفرغ مع الامام وايضا ادرككم
قائما ثم ركب في الصلوة الذي هو فيه ثم انكم
يقضي ما بين القيام ذلك الغفل ولا يبعد
انكم اذا اجتمعتم الى الصلوة وتكون ركعة
فانحدوا ولا تقعدوا شيئا وفي ادراك
الركعة فقد ادرك الركعة رواه ابو داود
فليضع كما يضع الامام رواه الترمذي
ثم اقبلت تلك الصلوة في صلوة منفردة لا يجزى
وذلك المسجد

باب
الامامة الصلوة

في بيان فضل الجماعة
وبيان ما يجب على الصلوة
بالجماعة من غير حرج
انتهى ولا دلة تساعد
على ما ذكرناه في الشرح
ولا عذر التي تبسبب
التخلف عنها المرض الذي
تبسبب التيمم ومشكه كونه
مقطوع

في بيان فضل الجماعة
وبيان ما يجب على الصلوة
بالجماعة من غير حرج
انتهى ولا دلة تساعد
على ما ذكرناه في الشرح
ولا عذر التي تبسبب
التخلف عنها المرض الذي
تبسبب التيمم ومشكه كونه
مقطوع

الذي لا يجوز الا بغير عذر او انما يجوز في الغرض وغيره في الغرض لان البالغ اقوى من الصغير ولا يجوز في الغرض الا في الغرض وهو اصل في الغرض لا في الغرض

ولو علم ان العبد او الاعرج او ولد الزنى
عالم فلا كراهة والمبتدع من يقتصد
بشئ على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة
وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم
يؤد ما يعتقده الى الكفر فان ادى الى الكفر
فلا يجوز اصلا الاقتداء به كعادة الروافض
ومن يصدق الصديقة او ينكر خلافه الصديق
او يحسنه او يستب الشخين وكما في جمعة والقديرة
والمشبهه القائلين بان الله تعالى جسم كاجسام
ومن ينكر الشفاعة والرؤية او عذاب
القبر او الكرام الكاتبين اتان يفضل عليا
ولا يحب فهو ميت يجوز له اقتداء بهم مع الكراهة
وكذا من يقول ان الله تعالى كاجسام او يقول
لا يرى لجلاله وعظمته وعن ابي يوسف انه
قال لا يجوز له اقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق
قل المراد به من يناظر في دقايق علم الكلام
وقيل من يريد زلة خصمه عند المناظرة في

الكلام

من يناظر في دقايق علم الكلام

في الغرض وغيره في الغرض لان البالغ اقوى من الصغير ولا يجوز في الغرض الا في الغرض وهو اصل في الغرض لا في الغرض

الكلام فانه كفر لانه حجة كفره ويجوز
الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة اذا
لم يتحقق منه ما يقصد الصلوة على راي
المقتدى ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا
بالصبي في الصحيح والاقتداء بالعاقل بالجهل
ولا اقتداء المقاري بالاممي ولا الامي بالآخرى
ولا مستور المورة بمكتوفها ولا غير المومي
بالمومي ولا المومي قاعدا بالمومي مستلقيا او
على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا
صاحب عذر بصاحب عذر واخر فان اتخذ
في العذر حجاز ولا يقتدى المريض بالمتنفل
ولا من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا اخر ويجوز
اقتداء المتنفل ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر
الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك
المنذورة التي نذرناها فلا يجوز اقتداء
الحالف بالحالف والتاخذ بالتاخذ والعكس
ومصليا ركعتي الطواف كالناظرين لا يجوز

وقيل من غير كراهة
ان فيه بناء القوي
على الضعيف اذا لم يعمد
لا يجوز الا عند الضرورة
اتفاق الا انما استحسانا
بما في الصحيحين عن عبد الله بن عتبة بن
المعوية بن
مسعود فوال وضلت عارضة فقلت لا تخشني
ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لمي تقدر رسول الله
فقال اصلي الناس فقلت لا اتم نيتظرون الصلوة
قال ضعوا ايديكم في الخضب ففعلنا فاعتقد
ثم ذهب لينوء قيام فاعلم عليه ثم افان فقال لا
فقلنا لا ثم بنظروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون يصلي
الاخيرة قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون يصلي
بالتاسي فاتاه الرسول وكان ابى بكر رضى رجلا
رفقا فقال يا عمر صل لانه
فقال عمر انت اق
ذلك فصل بهم
ولا يقتدى بالمتنفل
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في نفسه خفة في ما يري من
رجلين احدهما الميت للصلوة الفري وان يكون
يصلي بالتاسي فلما راه ابو بكر ذهب يتأخر
فاومى اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا في
الرجل فاجلسا هم الى جنبه لم يكرهه
فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
والناس يصلون بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا
الحديث وما روى الترمذي عنهما انه صلى في
الارض توفيقه فخلعت اليه بكرا قاعدا وقال من يصلي
واخرج النبي صلى الله عليه وسلم في نوب واحد متوشحا خلعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم في نوب واحد متوشحا خلعت
اليه بكرا قاعدا لا يعارض ما في الصحيحين وثانيا قال
البرقي لا يعارض قال في كان فيها اما صلوة الظاهر
يوم السبت او الاحد والي كان فيها ما يوم الجمعة
الصبيح في يوم الاثنين وفي آخر صلوة صلا ما سره

في الغرض وغيره في الغرض لان البالغ اقوى من الصغير ولا يجوز في الغرض الا في الغرض وهو اصل في الغرض لا في الغرض

في الغرض وغيره في الغرض لان البالغ اقوى من الصغير ولا يجوز في الغرض الا في الغرض وهو اصل في الغرض لا في الغرض

الآن هو هذا هو الذي هو

اقتداءا احدهما بالآخر وتواشركا في نافلة
فاسداهما صح اقتداءا احدهما بالآخر في القضاء
بجلاء في ما هو افسدها بعد الشروع غير
مشاركين حيث لا يصح اقتداءا احدهما بالآخر
ولا بالنادر ولو صلب الظهر وقوى كل امامة
الآخر صحت صلاتهما وتكون كل الاقديا بالالا
فسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر
بن يصلي السنة قبلها وكذا سنة الستة بالتراخي
وكذا اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة
عند محمد بن الفضل والاولى عدم الجواز ويجوز
اقتداء الفاسي بالماسح وكذا اقتداء المتوفى
بالمقيم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد فيهما وكذا
اقتداء القائم بالاحدب الذي بلغت حدوة
الركوع وتو لم يصل الي حد الركوع فالاصح
الجواز اتفاقا ويجوز امامة الخنثى المشكل
للنساء وكذا امامة المرأة لمن يكره ان
يصليين وحدهن جماعة وان فعلن يكره ان

على الخميني كما اظهرته بخلاف
صاحب الفذرا اظهرته ناقصة
وكذا شققت بمخرج الوقت افاق
خلافا لمحمد بناء على انه طهارة رواه
عنده وعندهما هو بمنزلة الماء عند
عدمه في جواز الصلوة

مطلب
امامة الخنثى

تتقدم

فان لا يتقدم على من يكون
الاولى في الصلاة
فان لا يتقدم على من يكون
الاولى في الصلاة

تتقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن
كما اذا ام القاري المرأة ويجوز اقتداء
الآخرى بالامني دون العكس والآخرين
مع الامني كالامني مع القاري وفي المحيطان
القاري اذا كان على باب المسجدان بجوار
المسجد وسه في في المسجد يصلي وحده ان
صلاته جائزة بخلاف وكذا اذا كان
القاري في صلوة غير صلوة له متى جاز له ان
ان يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القاري
بالاتفاق اما اذا صلى القاري في ناحية
وسه في ناحية وصلاته متوافقة فقد ذكر
ابو حازم عدم الجواز على قول ابي حنيفة
وفي رواية الجواز وسه ول بناء على ما
لواقتدى قاري وامني باق حيث تعبد
صلوة الكل عند ابي ق وعندهما صلوة القاري
فقط ولا يجوز تقدم المؤتم على امامه خلافا
لمالك والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المتقدم

فان لا يتقدم على من يكون
الاولى في الصلاة
فان لا يتقدم على من يكون
الاولى في الصلاة

مطلب صلوة الامني

ان الامني ايضا كما في ما مع القدرة على
اذا كانا قادمين على تقديم القاري حيث حصل
الاتفاق في الصلوة والنية في الجماعة
مطلب تقدم
مطلب تقدم
مطلب تقدم

الطول من امامه يقع سجوده قدامه لا امام
 لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز والمعتبر
 في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدي
 غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه طول
 تقع اصابعه قدام اصابعه يجوز ^{اصابعه قدامه}
 صلى مع واحد يقيم ^{عنه} ^{عنه} وان صلى مع اثنين
 تقدم عليهما وعن محمد ان الواحد يجعل اصابعه
 عند عقب الامام وعن ابي يوسف انه
 يتوسط الاثنين فلو اقام الواحد خلفه او
 يساره يكره وقيل لا ولو توسط الاثنين
 لا يكره ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء
 والخنف المشكل يقوم قدام النساء والرتيب
 بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو
 الصحيح اما بينهم وبين النساء فرض عندنا
 حتى لو حادت امرأة او صبى مشهاة رجلا
 او تقدمت عليه قدر ركن وصلا تمام
 مطلقة مشتركة محرمة واداء واتخذ المكان

ولو كان المقتدي في الصلاة
 والامام في سجدة او في ركعة
 او في ركن او في ركعة
 او في ركعة او في ركعة

ط عن ابي عثمان قال قلت لعبد صالح
 سجدة مقام النبي ثم يصلي الليل
 فقلت عن يساره فاخذ برأسه فقام
 عن يمينه تتفق عليه كسر
 حديث جابر قال سرت مع النبي في غزوة فقام
 فقلت فقلت معي فقامت عن يساره فاخذ بيدي
 والاذن في عن يمينه فقامت عن يساره فقامت
 فاخذت بيدي فقامت فقامت فقامت فقامت
 رواه مسلم

كان معه رجل وامرأتان
 وامرأتان
 وامرأتان

لا يكره
 لا يكره
 لا يكره

والجهة

والجهة بلا حائل ونويت امامتها فسدت
 الرجل فشروط المجازاة المفسدة عشرة على ما
 قالوا الاول كونها بالغة او صبىة مشتركة
 وهي بنت تسع مطلقا او ثمان او سبع اذا
 كانت عبلة وصبىة فلو لم تكن كذلك لا تقصد
 ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها تعقل
 الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تقصد
 الثالث ان تكون المجازاة قدر ركن عند محمد
 واداء الركن معها شرط عند ابي يوسف ^{الواجب}
 ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع
 وسجود فلا تقصد المجازاة صلوة المجازاة
 وسجدة التلاوة ^{الحامس} كون الصلوة
 مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة
 تحريمها على تحريم الرجل او يبني تحريمها
 على تحريمه ثالث فلا تقصد المجازاة فيما اذا
 صليا صلوة واحدة منفردين او مقتديا اماما
 امام لم يقتدي به ^{السادس} كون

فلو كان المقتدي في الصلاة
 والامام في سجدة او في ركعة
 او في ركن او في ركعة

عيلة بيان

بالاتفاق بخلاف الواحد فإنه لا يصلح للاتفاق
 وكذا الاثنان عندهما خلافا لا في يوسف
 فان لاثنين عنده كالثلثة في ذلك وفي حكم
 انفقاد جمعة الامام مأمون في حكم محاراة
 النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيراً جداً
 كمسجد بيت المحرم المقدس المشتمل على المساجد
 الثلاثة وقام المقتدى في اقتضائه من غير
 اتصال الصفوف لا يجوز ولواقته من
 سطح المسجد فالكلام فيه كما لواقته من
 وراء الجدار وكذا المؤذنة ولواقته من
 على جدار بيته متصله بالمسجد ولا يخفى
 عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام
 على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى
 عليه حال الامام ولو صلى على مكان خارج
 المسجد ان اتصال الصفوف جاز ولا خلاف
 ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع
 او غيره ترفان كان صغيراً لا يمنع وان كان

حتى لو مازق امرأة واحدة في وصف
 فانما فقد صلوة واحدة في محبتها وواحدة
 في بارها وواحدة في طهرها والفق الذي
 يلحقها بالاتفاق وان كنت ثلثاً فيفقد
 صلوة واحدة في محبتها وواحدة في طهرها
 وثلثة ثلثة وراثة في آخر الصفوف
 بالاتفاق اما اثنتان فتفقدان صلوة
 واحدة في محبتها وواحدة في طهرها
 واثنين وراثة في طهرها فقط عند الحاجة والاحتياج
 وعنده تفقدان صلوة اثنين اثنين
 وراثة في آخر الصفوف كما في الثلثة
 فالأصل ان المقتدى عنده كالمجموع فيكون
 صفواً في انفقاد الجمعة خلافاً لهما
 ان في المقتدى مع الاجتماع فينقطع حكم
 الجمع كما في الوصايا والمواريث ولهما
 الجمع والمقتدى متفريقاً في صفة التفتة
 فتقاربان كما في الاماوم في دليل
 الاطلاق كما في الوصايا والمواريث
 وتم يقيم فيما ذكر فيه كذا يلحق هذا

كثرة التخلل واقتلاف الامكنة في كل
 ومختلف بيت لانه لم يخلل الا الجدار
 اذا كان فيه ثقب ولا يشك عليه
 الحال وباتصال الصفوف صار
 مع المسجد كمكان واحد

كبيراً

بالركعة
 بالركعة

كبيراً يمنع والصحيح ان الصغير لا يمكن
 فيه سير الزورق وان امكن فهو كبير ومضى
 القيد كالسجد في الحكم **فصل** في ما يتابع
 المقتدى فيه من امام وما لا يتابعه لافواه
 في لزوم المتابعة في الاركان الغفيلة واما
 الركن القوي وهو القراءة فلا يتابعه فيه
 عندنا بل يستمع وينصت سواء كان الامام يحرم
 بالقراءة او لا وعند الشافعي تلزم المتابعة
 في القائمة مطلقاً الا اذا خاف فوت الركعة
 وعند مالك واحمد في المخافة دون الجهر
 اما حوازي القراءة خلف الامام فقال بر محمد
 في الشبهة وعندهما يكره فيها ايضاً كراهة تحريم
 وفي ما عدا القراءة من الاذكار يتابعه اي
 يأتي به المقتدى كما يأتي به الامام ويتبع
 على لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدى
 لو رفع رأسه من الركوع والسجود قبل الامام
 فصيح لا يمام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك ركوعين

هذه المأثورات الخالصة
 مطهر يتابعه في ما يتابع المقتدى
 فيه الامام وما لا
 اذ هو موضوع الاقتداء والاصل فيه قوله
 انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه
 فاذا ركع فاركعوا واذا قال سمع لسمعوا
 فقولوا ربنا لك الحمد واذا سجد فاسجدوا
 رواه بخاري ومسلم

ركوعين ولو رفع الإمام رأسه من الركوع
 أو السجود قبل تسبيح المقتدى ثلثا فالله
 أنه يتابع الإمام أما لو قام إلى الثالثة قبل
 أن يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم
 وأن لم يتم وقام جاز وكذا لو سلم في القعدة
 الأخيرة قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه
 يتم ثم يسلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل اتيان
 المقتدى بصلوة والدعاء يتابعه لأنها سنة
 والتشهد واجب وكذا لو تكلم للإمام بعد
 تمام القعدة قبل اتمام المقتدى التشهد يتم
 ويسلم بخلاف ما لو أحدث الإمام عمدا في
 هذه الحالة فانه لا يتم ^{لأنه لو كان قد قد}
 ما يمكن فيه قراءة التشهد صحت صلاته ولا
 فلا ولو ركع في الوتر قبل أن يتم المقتدى
 القنوت يتابعه إن كان قد قرأ ثلثا منه وإن
 لم يكن قرأ شيئا يقرأ قدر ما لا يفتوته الركوع
 معه وفي نظم الزند ويستحق خمسة أشياء

والإمام أن يتابعه الإمام في الفرائض
 والواجبات من غير تأخير واجب
 فإن عارضها واجب لا يفتي أن يكون
 ذلك الواجب بل يتابع به ثم يتابع
 لأن الاتيان به لا يفتي المتابعة
 بالكلية وإنما يؤخره والمتابع
 قطعه بغيره بالكلية فلو كان تأخير
 الواجب أحد الواجبين مع الاتيان
 بهما أو ترك أحدهما بالكلية
 بخلاف ما إذا عارضها سنة لأن
 ترك السنة أو ترك تأخير الواجب

لأن الكلام كالركوع
 في التيمم معه المقتدى
 المحدث بعد ركعة
 في ركعة الصلوة بعد

إذا لم يفعلها

إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم القنوت
 وتكبير الحيد والقعدة الأولى وسجود
 التلاوة وسجود السهو وأربعة أشياء إذا
 فعلها الإمام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة
 أو زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات
 الحيد وكان المقتدى يسمع التكبير منه أو
 زاد على الأربع في تكبير الحنازة أو قام
 إلى الخامسة ساهيا فإن كان قصد على الرابعة
 ينتظره قاعداً فإن عاد سلم من غير إعادة التشهد
 وسلم المقتدى معه وإن قيد الخامسة بالسجدة
 سلم المقتدى وحده وإن كان لم يقصد على
 الرابعة فإن عاد يتابعه وإن قيد الخامسة
 بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا ولا يفيد
 المقتدى تشهده وسلامه وتسعة أشياء
 إذا لم يفعلها الإمام لا يتركها القوم رفع اليدين
 في التيمم والتسليم ما دام في الفاتحة فإن شرع
 في السورة لا يفعله المقتدى أيضا عند محمد

وتكبير

إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم
 وإذا فعلها الإمام لا يتابعه القوم
 لا يفتي إذا سلم الإمام ولم يسجد القنوت
 لا يسجد القنوت خلافا
 ما إذا كان يسمع المقتدى لا يفعل
 إن الخلط منه
 لو زاد الإمام في صلاة سجدة
 لا يتابعه المقتدى خلافا
 إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم
 إذا لم يفعلها الإمام لا يفعلها القوم

خلا فلا في يوسف وتكبير الركوع والسجود
والسبح فيها والسمع وقراءة التشهد ولا
وتكبير التثنية **فصل** في قضا الغوايت
من ترك صلوة لزمه قضاها سواء تركها بعد
غير مسقط او يصير عذر **ويقدمها** على صلوة
الوقت لان الترتيب بين الغايته والوقت
وبين الغوايت شرط عندنا خلا فالشافعي
الا انه يسقط بالنسيان **وبضيقت** الوقت
وبكثرت الغوايت **فلوصلت** فرضا ذاكر اذ عليه
فايته قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند
اي **ح** و **يا** تا عندها ومعنى الوقف عنده انه
ان لم يقض الغايته حتى صلى ستا وهو ذاكر لها
عاد الكل صحيحا مثاله فانه صلوة الجوفصل الظهر
والعصر والمغرب والعشا والجوف من اليوم الثاني
وهو ذاكر الغايته في كل واحدة منها فهذه
الحسنى فاسدة فسادا موقوفا عنده فان
صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الغايته

قوله ثم نام في صلاة أوليتها فليصليها
إذا ذكرها فإن ذلك وقتها وانفق
عليه فقد قصر وقتها على وقت
التذكير فلا يكون حال النسيان
وقتها فكان وقتها ماصلة
لعدم الراحة ونرم منه سقوط
التعيين

صحت

صحت الظهر والحسن قبلها وأن قضى الفايضة قبل
 ظهر اليوم الثاني ^{تسبب تغير} تقرر رضا الحسن وهذا معنى
 قولهم صلوة تصح خمساً و صلوة تصد خمساً
 قالتى تصح هي ظهر اليوم الثاني إذا أدت
 قبل الفايضة والتي تصد هي الفايضة إذا ^{صليت} صليت
 قبل ظهر اليوم الثاني ^ع والتذكر في خلال الصلوة
 كالتذكر في أولها في الحكم المذكور وأن استمر
 النسيان إلى أن سلم صحت لسقوط الترتيب
 بالنسيان ^و ضيق الوقت بأن يكون ما بقي منه
 لا يسع الفايضة والوقتيّة معاً بل كان بحيث
 لو صلى الفايضة يخرج قبل تمام ^{الوقت} الوقت ^{مستقط} سقط
 للترتيب فيقدم الوقتيّة ولو كان الفوائت
 متعدّدة والوقت يسع بعضها مع الوقتيّة
 دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو فاته
 المشاء والوتر وقد بقي من وقت الفجر مالا يسع
 الأحمس ركعات فلا بد أن يقضى الوتر
 عند أي ^ع ثم يصل الفجر ثم المعتبر حقيقة

[illegible]

اتساع الوقت لاغلبة الظن حتى لو ظن عليه المشاء
ضييق وقت العجز فضلها وفي الوقت سعة يكره
الى ان تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما
قبله تطوع وقيل يشرع في المشاء فان طلعت
قبل الفراغ صحت فجره والافلا كذا في طرح الزاهد
وتقدم الغايبة عند ضيق الوقت مع لكنه
ياثم ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت
المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه
قضا الظهر وعلم انه لو اشتغل يقضي بان تقع
العصر في الوقت المكروه يسقط الترتيب عند
الحسن بن زياد لا عندنا ومحمد يوافقه في رواية
وتبقى من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامه اسقط
الترتيب بالاتفاق فيصلي العصر ويؤخر الظهر
الى بعد الغروب ولو شرع في العصر والشمس
حمر ذكر للظهر ثم غربت وهو فيها اتمها وقال
ابن ابيان يقطعها ثم يترتب ثم العبرة لوقت
الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت وهو

ذاكر

ذاكر للغايبة واطال حتى تضيق وخرج لان
قال الزاهد ويأمر الترتيب وان لم يقدر
على اداء الوقتية الا بالتحفيف في قصر القرلة
ولا فقال ويقصر على اقل ما تجوز به الصلوة
والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوايت
ستاً بخروج وقت السادسة وهي محذراته
اعتبر دخول وقت السادسة ولاول هو
الصحيح ثم الفوايت وتعان قديمة وحديثة
فالحدثة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا
واختلف في القديمة كن ترك صلوة شهر ثم
ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة حتى
ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكر للغايبة
الحديثة لم يحجزه البعض وجعل المأخوذ من الفوايت
كان لم يكن وجوده الاكثر ونوعه الفتوى
ولو قضى بعض الفوايت حتى زالت الكثرة
عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر
ثم قضى حاجته بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية

ان نروي في الوقت سعة
مع الذكر لم يفرق بينهما في جرد
الشرع عند التضيق كما في غيره

هذه المأخذ الثلاثة كلها

ان القديمة اطلت الترتيب
بالحديثين اذ دارت
الكثرة فتبادلت الصلوة بينهما

لا بد من التمسك بالوقت والنية

ذاكر لما بقي لم يجز عنده ولا ولا صح الجواز
لان الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب
في مثل هذه الصورة ما لم يقض جميع الغوايت ترك
من صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع تحريمه
على شيء يعيد صلوته يوم وليلة لم يخرج عما عليه
يبقى وان ترك صلواتين من يومين ونسيهما
يعيد صلوته يومين وكذا لو نسي ثلث صلوات
من ثلثة ايام او اربعها من اربع قال عمر بن
ابي عمرو سالت محمدا عن نسي سجدة صلواتية
ولم يدرك من اى صلوته هي قال يعيد الحسن
قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام
قال يعيد صلوته خمس ايام صحت على الصائم ثم بلغ
قبل طلوع الفجر يلزمه اعادة تمامها واقعة محمد
بن الحسن سالمها ابا ج قاجابه بذلك فقضاها
ومن فان صلوات في الصحة فقضاها في المرض
بحسب حاله من يقيم او قعودا وايماء فان صح
بعد ذلك لا يلزمها اعادة تمامها والاولى قضا الغايت

كفيل ما يحس دخل عليه ما جاز
سال فساد لم بعد تحرك بخلاف
النسيان وضيقت الوقت لان الجواز
نحو الجواز ومن سقط حقيقة لم
يمكن من اداء الغايتة مع الوقتية
لا يلزمه الترتيب ايضا كذا في الكافي
ولو ترك صلوات يوم وليلة وصل
في القدم مع كل وقتية فأنقصة
فالعوايت كلها صحيحة قدمها او اخرها
واما الوقتيات فان بدت في وقتها
فاسدة وكذا ان اخرتها في وقتها
اما فاد الكل في التقديم فلا نه
اذى شيئا منها صارت سادسة
العوايت فاذا قضي من ركعة بعد
عادت المروكات في تمام لا يلزم
هكذا واما فاد غير العشاء في القاء
فلا نه كلها صالحة فالتة عادت الغايت
اربع ففقدت الوقتية ضرورة
واما عدم فاد العشاء فمحمول على
ما اذا كان حاملا لانه صلاها ونسها
انه قد صلى جميع ما عليه فصاها كالفاء
فان كان عالما لم يجز العشاء لانه
صلاها وعنده ان عليه اربع
صلوات كذا في الكافي ايضا

الركعة والاول
من المروكات
وهو الاخر
قال الفقهاء
الشيء

ولو ترك ركعة
من يومين
الا وهو
في وقتها
ثم الاخر
التي قد
عما عليه
وعنده
اعادة

في البيت
التي هي
من الغايتة
وهو الذي
لا بد من التمسك بالوقت والنية

في البيت سكت الذنبه شك في صلوته انما
صلاتها اتم لا ان كان في الوقت يصليها وان
خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه ومن مات
وعليه صلوات فاوصى بمال معين يعطى
لكفارة صلواته لزم ويعطى لكل صلوته كفارة
ولو ترك كذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم
تنفيذها من الثلث وان لم يؤمن ويمنع له
بعض الوارث جاز وان كانت الصلوة كثيرة
وللمنطة قليلة يعطى ثلثة اشوع عن صلوته
يوم وليلة مع الوتر مثلا لغير ثم يدفعها الفقير
الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل
مرارا حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاؤها
لفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين
والنهار والافطار وتوقد عن صلواته في
مرضه لا يقع كذلك في الترخانية ومن اراد
ان يقضي الصلوات التي صلاها فان كات
لاجل نقصان دخلها فحسن ولا افعل بكونه قبل

كفارة صلوته
لأن الظاهر حاله
في الوقت

في البيت
التي هي
من الغايتة
وهو الذي

لا يكون الا بعد العجر والعصر لانه نقل **فصل**
 في صلوة المسافر اقل مدة السفر عندنا مسافة
 ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط
 وهو مشى الاقدام ولا بل في البر واعتدال
 الريح في البحر عن ابي يوسف يومان واكثر الثالث
 ونحو صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ
 لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قدروها
 بالفراسخ فقيل احد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية
 عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال
 العتابي في جوامع الفقه وهو المختار ويقتصر في
 الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا
 مسافة ثلاثة ايام **وانما** يصير مسافرا اذا
 فارق بيوت مصر او قريته ناويا الذهاب الى
 موضع بينه وبين المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا
 قبل ان يهراق عمران ما خرج منه من الجانب
 الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة
 عن مصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ان لم

واختار صاحب الهداية اول النسخ
 السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل
 ما يليق به

انما اذا كان
 السفر اقل من
 ثلاثة ايام

والملونة
 انما مقدار
 يومين

وايضا في
 حكم السفر

في السفر
 في السفر
 في السفر

تجاوزها وان جاوز العران من جهة خروجه
 وكان بجزائه محلة من جانب الاخر يصير مسافرا
 انما في المصر فان كان بينه وبينه اقل من
 غلوة ولم يكن بينهما مزرعة تعتبر مجاوزة
 ايضا والا فلا ثم للمسافر احكام يخالف فيها
 المقيم كالباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة البيع
 ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعديد
 وللأضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربعة من الصلوة
 فان فرضه في كل منهار كعتان والقصر عندنا انه
 يكره لا تمام وان اتم فان قعد في الثانية قد
 الشهد اجزائه ولا ضمان نافلة له ويصير ميسرا
 لتأخير التسليم وكونه بنى الثقل على تحريمه
 الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لترك
 فرضا كما في العجر والجمعة وكذا لو ترك القراءة في
 احدى الاوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر
 حتى يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر
 يوما بموضع واحد ميسرا وقرية غير وطنه ولا

والا في الاقامة عند غيره
 وان كان في اربعة ايام
 ثم احمد شهر

سقوط الوجوب كالاصحية
 وغيره
 في السفر
 في السفر
 في السفر

القعود على النية فرض لانه انما هو فرض

نية الإقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير
 وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر
 وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بموضعين مكلة
 ومثي الا ان تكون بيتوته في احدهما وان كان
 يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج واستمر على
 ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين عديدة
 وفي الفياتية المسافر اذا دخل مصر على غم انه
 متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا اذا كان
 مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل خمسة عشر
 يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الإقامة
 ولا تقع نية الإقامة من العسكر في دار الحرب
 بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تقع منه
 ولا تقع نية الإقامة في القهر الامن اهل
 الخبيبة قائم لو نزلوا في موضع ونووها وعنده
 هم من الماء والكلاما يكفيهم مدتها صاروا
 مقيمين ولو ان تخلوا عنه ونووا الذهاب
 الى موضع بينه وبين مسافة السفر صاروا مسافرا

مطلوب اذا كان للمسافر مقصود
 يعلم انه لا يحصل في اقل خمسة عشر

لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع
 لا يخرج منه في اقل خمسة عشر يوما

ارتحلوا بياض
 لان الصغار لا اهل الاجنية بمنزلة
 الغرض كذا في الكبير كثر

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

والا فلا الكافر في دار الحرب اذا اسلم فهو
 على اقامته ولو خاف فقر منهم يريد سفر ثلثة ايام
 تعتبر نيته ويصير مسافرا في الصحيح والفقيه
 في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع
 كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع
 زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع ابيه
 ولا استاذ مع تلميذه ولا فرق في الجندی
 مع الاميريين ان يكون مرتقا من الامير
 او من بيت المال وقد امره السلطان بالتوجه
 معه هو الصحيح بخلاف المتطوع بالجهاد ومن
 حمل رجلا ظمأ ولا يدري المحمول اين يذهب
 به فان ساله فلم يجبه يثم حتى يشتر ثلثا
 ثم يقصر وكذا الاسير في يد العدو بل وكذا
 ينبغي ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصده
 متبوعه وساله فلم يجبه فانه يعمل بالاصل
 الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى
 يتحقق خلافه وتقدر السؤال بسبب

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

في دار الحرب
 لا يصير مقيما في دار الحرب
 الا اذا كان في موضع

بينة بيان

ولزمه لا تمام وان اقتدى خارج الوقت
لا يقع لتقر الصلاة في زمنه ركعتين فلا
يتغير بالاعتداء كما لا تتغير به إقامة
فيلزم اعتداء المفترض بالمتنخل في حق القعدة
ولو اقتدى به في الوقت ثم فسدت صلاته
فانه يصل ركعتين لزوال الاعتداء ولو اقتدى
المقيم بالمسافر صح في الوقت وحارجه فاذا
صل المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم
صلاته بغير قراءة في الاصح وقيل بقراءة
ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول اتموا
صلاتكم فانا قوم سفر واني مسافر **وقيل** في
وهو مقيم فسا فرقضاها اربعاً ومن فاته
صلاة وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لما
تقدم **والوطن** اما اصلي او وطن اقامة ^{تراب في الوطن قالوا الاوطان ثلثة وطن اصلي ووطن اقامة ووطن سفر}
او وطن سفر فالاصلي هو المولد للانسان
او موضع تاهل به **ومر** قصده التعيش به
لا لا ارتحال عنه اما لو كان له ابواب

مطلب
وطن

ببلد

ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به
فليس ذلك وطناً له وفي البسوط هو الذي
نشأ فيه او **الوطن** او تاهل فيه **فقوله** ما
الوطن فيه يتناول ما عزم القرافي في
عدم الارتحال وان لم يتاهل ولو تزوج
المسافر ببلد ولم ينو اقامة به فقل
لما يصير مقيماً وقيل يصير هو لا وجه ولو
كان اهل ببلدين فاشتا دخل صار مقيماً
فان ماتت زوجته في احدهما وبقي له فيها
دور وعقار قيل لا يبقى وطناً له وقيل يبقى
والوطن اقامة ما ينوي فيه اقامة
خمس عشرة يوماً فصاعداً ولم يكن مولده ولا
به اهل **والوطن** السفر ما نوى فيه اقامة اقل
من خمسة عشر يوماً من ذلك ويسمى وطن السكنى
والحقنون على عدم اعتباره وطناً ثم صل
ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل
عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطناً له

ان قوله على القرافي وترك الوطن
الذي كان له قبل يكون وطناً له

الامر دون الدار كما لو تاهل ببلد وسكن
سكنى وليس فيها دار

ما مر من انهم واصحاب المأجور قصر الله
على انما كانت وكفهم الاصل كونهما
المدينة فزال وطناً مكية

الفرغ الى ط

سید محمد علی بن ابی طالب علیه السلام

السرور في الفناء كذا في قوله تعالى
 وقيل هاشم
 زابت بعد الكفر
 لا يطوع ولا يكفر
 في السفر قبل الظهور
 وللبعد ما ولا يدع
كقاصح الذي هو القلب وما رايته
 ينقطع قبل الفرض ولا يقبل
 الغنى كذا في قوله تعالى
 السروي

الزمر
أما أنت
لأنه الحق
والظلمة
والنور
والقوة
والضعف
والعظمة
والهوان
والجليل
والذليل
والغنى
والفقير
والصالح
والفاجر
والسليم
والفساد

الحجرات والصلب
ان ينعى عليه من الجنة
الضواويء الضواويء
الضواويء الضواويء
الضواويء الضواويء

قال على فضيها اللغات وهو قوله فاسفر الى ذكر آية و ر ر البيع فانه امر وهو باطلا في المصنف
 الروي ونرى على ما في مسالكنا فيقتضي صحة الآية و معنى كثير منها قوله نعم بعد ههنا
 ان امر ردا بصل بالماضي ثم اخرج على رجال يجهلون بحججهم بيوتهم ردا على قولهم
 واللب في وقوله لم ينشئهم اقوام عن و دعهم الخ عات و
 ثم يكون من الخافلات و ان الخاوي يحكيه و ساء و الحمد
 وقوله من تركك تبت جمع مينا و نا طبع الله على قلبه ردا
 الخ و الخاوي الا انه على وجهها كثير

المصلح و...
 لا يبيع نزلها ولا يبيعها مداما ولي يقط العدا
 ترك الجمعة في غير عذر ابن هاشم
 السنة الثامنة
 المصلح
 لا يبيع نزلها ولا يبيعها مداما ولي يقط العدا
 ترك الجمعة في غير عذر ابن هاشم
 السنة الثامنة
 المصلح

[illegible]

المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا الحوق
من ظالم ونحوه والمطر والتألم ولوجل ونحوها من
فهرؤلاء الذين لم يستكملوا الشرائط لا التحب
عليهم إلا أنهم لو حضروا وصَلَّوْها اجزأتهم عن
أما غفقت الجمعة فضع الشرائط
لغير تأديب
أو في مكان كان
وأقتصاصها مكان
وصفة يحصل بها
الخروج كالمسجد
بغير
الجمعة والضعف في الترتيب

١٨٠
 ايضا
 الاول المصروفات
 والاصح في القري عندنا
 واختلفوا في تنقيح المص
 صايف القيت في القات البقعة
 التي في الحجاز في قرية حيت
 منق معدة لبيحات عز في
 معذورون فاقامة الجبه فيها
 ان كان في حيت قبل الاقوال
 بكان في حيت اوله كتيب في
 حيت حيت
 سجد جامع والونه كبيرة لها
 جازة الجمعة بنو السجد
 قول الى القسم الصغار وهذا
 الى الصواب انتهى قسم
 ولا يفرق في اسلك وعندك
 والجم لا يفرق والجم
 لان لا حكم الصرا باعتبار طاعة
 الاوقار على ما روي في القولة
 موضع يفت انبسته ابيته
 الموسم وافي بغير الحدود
 في مصر في ادم طامع في
 القضاء على مصر لوليت
 في فاته انه كان لعمان
 في مصر طامع ابو رز
 في مصر طامع ابو رز

والمؤمنات بدل الوعظ وهذه كلها فرائض
 عند الشافعي فلو قال الحمد لله أو سبحان الله
 أو لا اله الا الله ونحو ذلك اجزا اذا كان
 على قصد الخطبة عند ابي حنيفة فلو وعظ
 فحمد لا جله فانه لا يخرج عنها **الخطبة**
 ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدين والخطبة
 فنفر من كان حاضرا وجاء اخرون فصلى بهم
 اجزائهم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله
 ثم جاء فصلى يجوز وتنفذ فيه او جامع
 فاغتسل استقبل الخطبة وقيل في التفتي
 لا يستقبل ولو خطب جنيبا فاغتسل يستقبل
 الكل في شرح الهداية للسروي **النشر الى**
 الجماعة واقلهم ثلاثة سوى الامام وعند ابي
 يوسف اثنان سواء وعند الشافعي اربعون
 وهو ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقرئ
 بمقرية وفي رواية ثلاثون ويشترط كون
 الجماعة رجالا لا عقلاء فلا تنفذ بالنساء

في
 في
 في

والا فانه
 لا يخرج عنها

في
 في
 في

لا كونهم
 لا كونهم
 لا كونهم

لا كونهم احرارا ومقيمين فتشترط بالمعبد
 والمسافرين وتصح امامتهم فيها وكذا المربي
 ونحوهم من المعذورين خلا فالزفر فعنده لا
 تصح امامة من لا تجب عليه فيها ويشترط
 بقاء الجماعة الى السجدة الاولى عند ابي حنيفة
 فلو نفروا قبلها او نقصوا استقبل من بقي
 الظهر وعندهما يشترط بقاءهم الى التجرعة فلو
 نفروا بعدها يتم من بقي الجمعة وعند زفر يشترط
 بقاءهم الى القمود قدر التشهد فيها **النشر الى**
 الاذن العام حتى لو ان السلطان ونحوه اغلق
 باب قصره فصلى فيه بحشمه لا تجوز حرمته
 وان فتحه واذن للناس بدخول جازت سواء
 دخلوا او لا ويستحب التكبير في الجمعة والفصل
 والتطيب والسواك وليس احسن الثياب
 ويحب السني وترك الاشتغال بالاذان الاول
 وهو الذي على المنارة بعد دخول الوقت وقيل
 الذي بين يدي المنبر ولا اول اصم واذا اصعد

تصح امامة المسافر في الجمعة

في
 في
 في

في
 في
 في

في
 في
 في

في
 في
 في

في
 في
 في

مطالعہ صعدا الامام المتین

لما قام المنبر تجب على الناس ترك الصلوة النافلة
 وترك الكلام عند أبي حنيفة وقال لا يباح الكلام حتى
 يشرع في الخطبة ويكرهه والخطيب يخطب قراءة القرآن
 ورد السلام وتسمية العاطس وكذا الاكل والشرب
 وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وليكم
 يصلون على النبي لاية فمن ابي حنيفة ومحمد ينصبون
 ابي يوسف انه يصلي سراً وبأخذ بعض المشايخ والاخذ
 كثير على انه ينصب وفي الحجة لو سكت فهو افضل ومن
 ابي حنيفة اذا عطس يحمد الله في نفسه ولا يحمده
 وهو الصحيح وكذا لو شمت او رد السلام في نفسه
 جاز وكذا لو اشار براسه او عينه او بيده عند
 رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره
 وقال بعضهم تجب الانصات الى ان يشرع في
 مدح الظلمة فلا تجب حق وكذا ذهب بعضهم
 الى البعد في زماننا افضل كيلا يسمع مدح الظلمة
 لكن الصحيح ان القرب افضل والبعد يجب
 عليه لانصات في الصحيح وقيل يجوز له القراءة

[illegible]

كثر على انوار
 في الخوض وسكن
 اذا غص
 في نفسه ولا
 لو سكت فهد
 اقص و غلا
 صفة تحقفا
 بلا تكمات

ان الرجل الذي
سأله عن
الجنة وان
واؤه الودا
الى اصل ان
يا تركه لاجل
تباع الحمار
ان يبيعه
سهر

ونحوها وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه وصلى
 بالقلم وإذا جلس الإمام على المنبر أذن المؤذنون
 بين يديه ثلاثان الثاني ويستحب للقوم يستقبلون
 الإمام عند الخطبة لكن الرسم الآن استهم
 يستقبلون القبلة للتحج في تسوية الصفوف
 لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروبي وإذا فرغ
 من الخطبة أقاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو
 المعروف بقراءتها قدر ما يقرأ في الظاهر مسائل
 متفرقة ومن أدرك الإمام فيها صلى معه ما أدرك
 وبني عليه الجمعة ولو أدرك في التشهد أو في سجود
 الشهو وقال محمد إن أدرك معه ركوع الثانية
 بنى عليها الجمعة وإن أدركه فيما بعد ذلك بنى عليها
 الظاهر وإذا قصد الخطيب على المنبر لا يستلم على القوم
 عند نأله قال الشافعي وأحمد وكل بلد فتح بالسيف
 يحطب فيها بالسيف مكة وأبى أسلم أهلها
 طوعاً كالمدينة يحطب فيها بلا سيف وفي الينا
 بيع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الأولى

[illegible]

ما أدرك
 في سجود
 الثانية
 بني علمها
 على القوم
 بالسيف
 أهلها
 في الينا
 في الأولى

۱۱۱

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

قبل

علي سورة من طوال المصطلح لا سيما في أيام الستة

ويذكر في الحجاب اذا لم يكن الامام في الخطبة لئلا
يكون عليه من الخطبة بعد ويناول فضل القرب
من الامام فاذا لم يفضل الاول فقد صبح ذلك
لما كان امام جابر والامام بخطب فضليه ان
يستقر في موضع من المسجد لان شيئا وتقدم
الاول في حال الخطبة كسر
ل وهو ايضا مأمور في حال الخطبة فلا يتركه لاجل امر
محب وتنا قال يوم للذي رآه يتخطى الثاني
يقول اف هذا اهل بيته فقد اذيت لانه قد
خطى وقت الخطبة واذا في وهو من ماروس
لترمدى عن عمار بن اسحق الجهمي قال قال
بول الله اعم من خطي رقاب النبي يوم الجمعة
تجدد صراخهم كسر

تصویر امضای علی شریعتی

منه لا يجوز ان يصلي في يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يصليها قبل الزوال وهو الصحيح فصل في صلاة العيد صلاة العيد واجبة على من تفرغ عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوبا والالا الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها يستحب يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلوة والاولى ان يكون تمرا ان يتيسر والا شيئا حلوا ويوم الاضحي يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من يعني لا في حق غيره ولا قول اصح ولا حجة لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا وتركه هناك يستحب اذا صدقة الفطر قبل الصلوة في العشر ويستحب التوجه الى المصل ما شيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصل يوم الاضحي اتفاقا ويوم الفطر لا جهرا به عند ابي حنيفة وعندهما لا جهرا وهو رواية عنه والخلاف في الافضية اما الكراهة فمنفية عن

ثم يستحب لصلوة العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والمشيئة والتطيب وليس احسن الثياب والتكبير الى المصل في التطيب والظاهر للجمعة كما في غير ذلك من التوسيع والتمتع والجمعة وذكر التوسيع عن المؤيد قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبلها فمأخوذ ويتنصب باذنه الشعر وقم الاطراف من التطيب وقال الملاكية وان ففته ستون في ذلك الاذهب الى الصلوة والقاعدة لانه يوم الزينة بخلاف الجمعة قال الرافعي وهذا صحيح

لان الظاهر انه لا يكون للفجر افضى من الاضحية الاغناء من لحم الاضحي فهو من الاكل لموافقته وهذا بخلاف عيد الفطر فان الفطرة يدفعه الى الفقر قبل صلوة العيد وقد انه كانت الصلوة ينفون صبا منهم عن الاكل والطعام عن الرضاغ الا انه يصلوا ثم سرعوا الى الاكل

فصل في

طرفين ثم يقطع التكبير بوضعه الى المصل وقيل لا يقطع ما لم يفتح الصلوة ويكره التكبير قبل صلوة العيد وقد تقدم فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخروج وقت الكراهة يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة للاخرام ثم يضع يديه تحت شتره وينتقي ثم يكبر ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسكنة قدر ثلث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في اثنا عشر ثم يضعهما بعد الثالثة ويتنوذ ويقراء الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يستدئ بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع فالركن وايد في كل ركعة ثلث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خمسا

الاعني يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلوة والاولى ان يكون تمرا ان يتيسر والا شيئا حلوا ويوم الاضحي يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من يعني لا في حق غيره ولا قول اصح ولا حجة لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا وتركه هناك يستحب اذا صدقة الفطر قبل الصلوة في العشر ويستحب التوجه الى المصل ما شيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصل يوم الاضحي اتفاقا ويوم الفطر لا جهرا به عند ابي حنيفة وعندهما لا جهرا وهو رواية عنه والخلاف في الافضية اما الكراهة فمنفية عن

التفصيل

تكميلات العبيد

ويقراء فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الأولى
سبحا وفي الثانية خمسا ويقول فيها بعد التكبير
ثم يخطف بعد الصلوة خطبتين يقرأ فيها بالتكبير
يُعلم في الفطر أحكام صدقة الفطر **فصل** في أحكام
الامحية وتكبير الشروق وهي سنة وليست فيها
ما يسر في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها
ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب **فصل**
تكرير التشهد ومن لم يدرك صلوة الصبح لم يملك
لا يقصرها وأن حدث عذر منعه من الصلوة يوم
الفطر قبل الزوال صلواتها من الغد قبل الزوال وإن
منع عذر من الصلوة في يوم الثاني لم **فصل** بعد صلاة
الامحى فأنها تصلى في اليوم الثالث أيضا إن منع
عذر في اليوم الأول والثاني وكذا إن أخرها بلا
عذر إلى اليوم الثاني أو الثالث جاز لكن مع الاستسقاء
ولا تصليها بعد الزوال على كل حال **فروع**
الخروج إلى المصلى وهو الجبابة سنة وأن كان يسهر
الجامع عليه عامة المشايخ **فصل** في أوقاتها في المصلى

المصل
فان صلوات
الاصحى
الثاني والثالث
سواء اضيت
بعد او بدو
انما صلوة الفطر
فلا تؤخر الا
انتهى بشرط

وَقْتَابِرُ

[illegible]

لاختصاصها بترابط قد فات كثر
والله في ما رزقنا انصار ان الهلال أضغ على الشمس
في آخر ليلة شهر رمضان من زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعد زوال الشمس انهم رزقوا الهلال
ليلة المأفة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالفطر فافطره واتلك الساعة وخرج بهم صلوة
العید فدل على عدم حوازم بعد الزوال والایام
فخرها ثم إلى الغد والفرق بين الفطر والأضحى ان
العید الفطر الذي أضیف اليه ثلثة ايام لا یأثم
وعید الاضحی الذي أضیف اليه ثلثة ايام لا یأثم
كلها ايام بالاجماع فالصلوة فيما سوى ذلك
من الايام لا یسحق صلوة العید الا ان الفضل
وردنها عند العذر في اليوم الذي یلوی يوم الفطر
مع انه ليس بعید الفطر على خلاف القیاس
فانقض علیه والله سبحانه وتعالى اعلم بکبره

وفنايه وفي موضعين واكثر ويجوز الخطية قبل
الصلاة وتكره ادرك الامام والكثير من الامام
ثم للعبد ان ظن انه يدركه في الركوع ويكثر
برأى نفسه لا يرى الامام وان خاف فوت
الركوع مع الامام ركع وكبر للعبد في ركوعه
وعن ابي يوسف يترك التكبير ويسبح تسبيح الركوع
ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه وادفع لامي
راسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يشأ
في الركوع ولا في القومة ^{لان التامة تنع وضوا التكبير واجب} ويسبح امامه في التكبير
وان خالف رايه الا ان جاوز احوال الضحابة
وهو سجد تكبيرة فانه لا يتبعه فان لم يسمع
واما تكبيرة ^{امام} الثاني المبلغ يتبعه وان جاوز
لا قول لكن ينوي بكل تكبيرة الدخول في الصلاة
وكذا للاحق يكبر راي الامام بخلاف المسوق
وتسبى التكبير في الاولى حتى قرائت الفاتحة
او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد الفاتحة والسورة
يكبر ولا يعيد القراءة سبق بركة يقرأ في قضا ما سبق

لا إله إلا الله
الحق المبلغ

رعاية للزيتون
فكانت تيسر فيل وفيصل
الاوليين اتعلم تمام
نقضا خلافا الوضحين
وفي اعتقاد بعد التمام
فلا تغفل النقض بالزيتون
صحت الكتاب والسنه

صلوة العيد
ادرك الامام راكعا فان
كان التكبير في الركعة
التي قبله

بأن التكبير واجب والتسبيح سنة والوجوب
يخرج إلى الذات والكون في الحل إلى الحال
والتسبيح بالذات أقوى والركوع قيام
فمختلفا في الذكر الامام في الركوع
انه ترك التكبيرات لقدوم على الايات
بما في حكمها الاصل وهو القيام

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وَأَن تَذْكُرَ بَعْدَ الْفَاحِشَةِ

هذا الحديث يدل على وجوب صلاة العيدين في كل سنة
 في كل سنة من كل سنة من كل سنة
 في كل سنة من كل سنة من كل سنة

بركة يقرأ ولا ثم يكبر وقيل بالعكس ولا وقيل
 هو ظاهر الرواية النساء ان اردن ان يصلين
 صلوة الضحى يصلين بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة
 ويستحب تعجيل الصلوة في الاضحية وتأخيرها في
 الفطر وفي القنية تقدم صلوة العيد على الجنازة
 وصلى الجنازة على الخطبة ويدب لمن اراد
 تأخير تقليم الاظفار وخلق الراس ولا يجب
 وان استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو ما اذا
 الاربعين قال في القنية لا فضل ان يقم اظفار
 ويقض شاربه ويحلق على عاتقه ويتنظف بدنه
 بالاعتسال في كل اسبوع فان لم يفصل في خمسة
 عشر يوما ولا عذر في تركه وراه الاربعين في اسبوع
 الا فضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون
 الا بعد ولا بأس بقول الرجل لغيره يوم العيد
 تقبل الله منك والتعريف الذي يفعله بعض
 الناس من الاجتماع عشية عرفة في الجوامع او
 مكان خارج البلد في دعوت ويتشبهون

مطلب
 تقدم صلوة العيد على الجنازة

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 دخل المسجد اراد
 بمصلين ان يصلي
 فلا يفتن
 ثم اخذوا
 حفره فجعلوا
 على التراب رءوسهم
 والوجوب بالاجماع

الا وراعي انه
 بدعة مستحقة

بأهل

هذا الحديث يدل على وجوب صلاة العيدين في كل سنة
 في كل سنة من كل سنة من كل سنة
 في كل سنة من كل سنة من كل سنة

بأهل عرفة ليس بشئ قيل اي ليس بشئ مندوب
 ولا مكروه وقيل يكروه وهو الظاهر وتكبير
 الشريق عقيب الصلوات قيل ستة عندنا
 والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والحرية
 والذكورة وكون الصلوة فريضة بجماعة
 مستحبة في المصر هذا كله عندنا في حق فلا يجب
 على مسافر ولا عابد ولا امرأة الا اذا اقتدا
 بمن يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب كالوتر
 وصلوة العيد ولا عقيب النوافل ولا على المنكر
 ولا على المعذورين الذين صلوا الظاهر بجماعة
 يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعندنا يجب
 على كل من يصل المكتوبة ^{القرية} وابتدأوه في عرفة
 عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر و^{القرية} آخره عصر
 يوم النحر عندنا في حق فيكون ثمان صلوات
 وعصر اخر ايام الشريق عندنا فيكون ثلثا
 وعشرين صلوة والعمل على قولهما وصفة ان يقول
 بعد السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله

مطلب
 تكبير الشريق

وكذا الخلفاء الراشدين والصحابة كسر

هذا الحديث يدل على وجوب صلاة العيدين في كل سنة
 في كل سنة من كل سنة من كل سنة
 في كل سنة من كل سنة من كل سنة

مطلب
 صفة تكبير الشريق

أكبر الله أكبر والله الحمد مرة واحدة فهو تكبيرتان
 قبل التهليل وتكبيرتان بعد وعند الشافعي
 قبل التهليل ثلث تكبيرات أمام منى التكبير
 وقام وذهب فقام يخرج من المسجد يعود ويكبر
 وأن خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وهم
 وكذا إن كان الإمام لا يرى التكبير والمقتدي
 يراه يكبر وحده ترك صلوة في أيام التثريب فقط
 صافيه من ذلك العام كبر وكبرها في غيرها
 قضى فيها أو بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك في أيام
 عام آخر أخذت عمدا سقط التكبير ولو سقط
 الح كبر بدله وضوء ولو اجتمع سجود السهو والتكبير
 والتسبيحة بداء بالشهو ثم بالتكبير ثم بالتسبيحة
 ولو قدم التسبيحة سقط التكبير والسهو الكل
 في الكافي الله أعلم **في الجنازة** يسجد
 أن يوجه المحضر إلى القبلة على شقة الأيمن
 ولا يسر أن يوضع مستلقيا وقدماه إلى القبلة
 ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه إلى القبلة

ويلقن

لما روي أنه لم يلقن المدينة سكال عن
 البراء بن معمر ورفقاؤا نوح وواو
 بثله لك وواو صبي أن يوجه إلى القبلة
 لما احتضر فقال هم أصاب الفطرة
 وقد رددت ثلثة على ولده كثر
 وفي الحديث والشيء في غير ما أن يعرف
 أن يوضع مستلقيا وقدماه إلى القبلة
 قالوا هو ليس بزوج الروح ولم يذكر
 ومذلك ولا يمكن معرفته بالجنة نعم
 هذا سهل عدم التمسك كما في الظاهر

في الجنازة يسجد
 أن يوجه المحضر إلى القبلة
 على شقة الأيمن
 ولا يسر أن يوضع
 مستلقيا وقدماه
 إلى القبلة ويرفع
 رأسه قليلا
 ليكون وجهه
 إلى القبلة

ويلقن الشهادة بأن تذكر عنده ليتذكر
 دون أن يؤمر بها وآيات التلقين بعد الوضوء
 فلا يؤمر به ولا ينهى عنه فإذا مات غمضت عيناه
 وشد لحياه بعصا به عريضة من فوق رأسه
 وتمخذا أطرافه ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملة
 رسول الله اللهم يكرمه وسهله عليه ما بعده
 وأسعده ببقائك وأحصل ما خرج إليه خيرا
 مما خرج عنه وتخلص نيا به وجعل على سرير
 أولوح ويوضع على بطنه سيف أو شئ من
 حديد ولا يوضع على بطنه المصحف وتكوه
 القراءة عنده حتى يفصل ويسرع في بحره لكل
 في شرح الهداية للسروحي وفي المحيط لأبنا
 بجلوس الحايض والجنب عند الميت وإذا أراد
 غسله يستحب أن يفضوه على سرير أولوح قدر
 أي أيده المحر بالبحر حوله وترا ثلثا أو سبعا
 ويوضع على قفاه رجلاه إلى القبلة إن أمكن
 ولا فكيف تيسر ويحترق من ثيابه عندنا عنه

لما روي أنه لم يلقن المدينة سكال عن
 البراء بن معمر ورفقاؤا نوح وواو
 بثله لك وواو صبي أن يوجه إلى القبلة
 لما احتضر فقال هم أصاب الفطرة
 وقد رددت ثلثة على ولده كثر
 وفي الحديث والشيء في غير ما أن يعرف
 أن يوضع مستلقيا وقدماه إلى القبلة
 قالوا هو ليس بزوج الروح ولم يذكر
 ومذلك ولا يمكن معرفته بالجنة نعم
 هذا سهل عدم التمسك كما في الظاهر

لما روي أنه لم يلقن المدينة سكال عن
 البراء بن معمر ورفقاؤا نوح وواو
 بثله لك وواو صبي أن يوجه إلى القبلة
 لما احتضر فقال هم أصاب الفطرة
 وقد رددت ثلثة على ولده كثر
 وفي الحديث والشيء في غير ما أن يعرف
 أن يوضع مستلقيا وقدماه إلى القبلة
 قالوا هو ليس بزوج الروح ولم يذكر
 ومذلك ولا يمكن معرفته بالجنة نعم
 هذا سهل عدم التمسك كما في الظاهر

لا تأخذ في فتنة
 اليد التفسير والنار

فيوضه في محضر
 وتر الكفنة لما فيه
 من تقويم الميت
 واحتياط الوتر
 لقوله أن الله
 لا يورث داره

فَقِصْل

لانه زنده و قد استخفا
عنه در در
ناله في السقيف
در در
بصيرت عليه انصاف
اصل
فالمعنى حصول در در

۱۰۹۸-۱۰۹۷

الزنجفر والورد من ثمرة
الاحمر المونة خاصة في غير
الذي يخلطه اضافة الطبيب
اولا مع الكرم ثم يانثر
والفاد وهو واقع النقر
وضغطه اسرع التغير
لا يخطو اليوم وفي نصف
قائه راجد
وصيانة غفر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بمنه الاعفاء فتخص بزيادة كرامة
من سعة الفساد طامه ودر

تفتش علیہ الفاتحہ

انه قال البوا
في كتابكم الباي
فانه في حيز كتابكم
وكتفا فيه
موتاكم رواه
الحجة ال
السنن

لي
صواعق القتيبي
لصاحبها
ان يفتح
سنة و
السنة
بعد و
القيمة

وروي عنه عايشة رضي الله عنها قالت نظر ابو بكر
الصديق الى مريد يمرض فيه فقال
اغشوا هذا وزيد واعلموا اني
ولفتوني فيها قالت قلت هذا
مهلك قال اني احق بالمجد ^{الميت} يد
انما هو للمهلك رواه البخاري

ما في سلمان يحدو وقصد راحلة
ويحجم فمات فقال م
انجيله بما وسد بالخطوة
وتفقدوه ولا تفرقوا بين
القيمة ملكيا وتناقضتم انقطع اعلم
اذا مات الانسان صدقة جارية او علم يدعو له
الا نلتك صدقة او لا صالح يدعو له
بهم اذا مات الانسان صدقة جارية او علم يدعو له

[illegible]

وإذا كان في بعض الوجوه وأما قلنا ذلك لأن صحة الصلوة على الصبي وحره أفادت أنه لم يعتبر ما كان عليه من كل وجه مما أنها
صلوة في بعض الوجوه ولذا دُفِنَ بلا صلوة أو بلا غسل ولم يكن إخراجها إلا بالنسبة سقط هذا الشرط والشرطان
وصلى عليه فيه بلا غسل للضرورة بخلاف ما إذا لم يصل عليه التراب بعد فاته يجزئ ويصل ويصلي عليه لا غسل
ودُفِنَ وأما التراب بقاد لعماد الأول فيل تنقلب الأول صحيحة لتحقيق الوجه فلا تشارك وأما صلوة دم
على الخياشق فأما لانه دفعه سريته لم يمت حتى رآه دم بحضرة فتكون صلوة من خلفه على ميت يراه الإمام ويحضره دون
المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء به
وأن كان احتمال الكون في المؤدى ما يشترط
وهو ما روي ابن صان في صحاحه من حديث عمر
بن حصيل أنه قال إن أطعم الخياشق
قد توفى فقوموا صلوا عليه فقام عليه الصلوة
والسلام وصفا خلفه فكبر أربعاً وهم
لا يظنون أن جنازة من دونه دم وهذا
اللفظ يقتضي أن الواقع صدق ظنهم
لأنه موافق للمعتد بها فامانة سمعته
عليه واكتشف له وأما لأن ذلك امرضه
الخياشق فلا يلحق به غيره وأن كان أفضل منه
كشهادته خيرية مع شهادة الصديق فإن
قبل بل قد صل على غيره وهو ما روي في الخبر
ويقال للبشر نزل صراطهم بتوبك فقال
يا رسول الله إن معاوية بن معاوية ملك
انتخب في الكوفة الأرض فقتل عليه قال
نعم ففرضت جنازة على الأرض فرفع له سريره
فصل عليه وخطب صفاً في الملاكمة في كل
صف سبعون ألف ملك ثم رجع فقال دم
لجسر بل بادره هذا قال جبريل
قل هو الله أحد وقاتله أيا ما جانياً وإذا
وقاعد أو على كل حال رواته الطرقة في حديث
الإمامة وابن سعد في الطبقات في
حديثه أن وكذا صل على زبير بن العوزة
الموتة على ما في المفازي قال لو قتدي
حدثني محمد صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة
وصدني عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
لما أتته النخبة مؤنة جالس رسول الله صلى الله عليه وسلم
النبر واخف له ما بينه وبين أن فهو ينظر
إليه فكم فقال دم أخذ الراية زبر بن جارية
لنفسه شهد ووصل عليه ودعا له وقال
استغفر له دخل الجنة وهو سبي ثم أخذ الراية
جبريل بن طالب في حجة استشهد

علم أنها لا تجوز على غائب ولا حضر محمول
على دابة أو غيرها لاختلاف المكان ولا موضع
تقدم عليه المصلي وركنها القيام فلا تجوز
قاعد إلا عذر وكذا ركباً والتكبيرات سوى
الأولى فإنها شرط والدعاء إلا أنه يتحمل الإمام
عن الميسوق إن حشواً ترفع فانه يكتفى
بالتكبيرات ويترك الدعاء والأولى بالإقامة
فيها السلطان ثم القاضي ثم الإمام الجمعة ثم الإمام
الحج ثم الولي على ترتيب الارث وله أن ياذن
لغيره إذا انتهى الحق إليه وليس لغير المذكورين
أن يتقدم بلا إذن فإن تقدم فله أن يصيد
استأذناً وأن صلى هو فليس لغيره أن يصل بعده
من السلطان فمن دونه وعن أبي يوسف هو
أولى من الجميع وهو قول الشافعي ورواية عن أبي
عبيد الله فتاوى قاض خان قال الفقيه أبو جعفر
إذا حضر السلطان بقدمه الأوليان وأن حضروا
المصطفى والقاضي والولي أولى أن تقدم وأن لم يحضر

وإذا حضر السلطان بقدمه الأوليان وأن حضروا المصطفى والقاضي والولي أولى أن تقدم وأن لم يحضر

الوالي ولا القاضي وحضر إمام الحج وصاحب
الشرطة أولى أن يقدم وأن حضر خليفة والي
المصرف وأولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب
الشرطة وأن لم يحضر أحد من المذكورين
وحضر الأولياء وإمام الحج يتولى الأولياء أن
يقدموا إمام الحج وإن لم يحضر إمام الحج وحضر
المؤذن فليس على الأولياء تقديمه وأن حضر
الوالي أو خليفة والقاضي وصاحب الشرطة
وإمام الحج والأولياء فإلى الأولياء أن يقدموا
أحداً من هؤلاء وإرادوا أن يتقدموا فإم
ذلك ولهم أن يقدموا من شاؤوا ولا يتقدم أحد
من هؤلاء إلا بأذنهم وهذا قياس قول أبي حنيفة
وأبي يوسف وزفر بن اخذ الحسن وانتهى
ثم عدم جواز صلوة غير الولي بعده من بعده
قال مالك وقال الشافعي لمن لم يصل أن يصل
وله في إعادة من صلى قولاً أن صحتها استحب
عدمها وهي أربع تكبيرات يقرأ دعاء يستفتح

وصاحب الشرطة

وإذا حضر السلطان بقدمه الأوليان وأن حضروا المصطفى والقاضي والولي أولى أن تقدم وأن لم يحضر

السلطان وقاضيه
وإذا حضر السلطان بقدمه الأوليان وأن حضروا المصطفى والقاضي والولي أولى أن تقدم وأن لم يحضر

الطوائف على الخلفاء
وإذا حضر السلطان بقدمه الأوليان وأن حضروا المصطفى والقاضي والولي أولى أن تقدم وأن لم يحضر

وإذا حضر السلطان بقدمه الأوليان وأن حضروا المصطفى والقاضي والولي أولى أن تقدم وأن لم يحضر

عقيب الأولى ويصل على النبي ﷺ كما بعد التشهد
عقيب الثانية ويدعو لنفسه ولميت
ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب
الرابعة من غير أن يقول شيئاً في ظاهر الرواية
وقيل يقول ربنا اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان
ربك رب العزة إلى آخره ويتوى بكسليتين
الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل
ينوي في التسليمة الأولى فقط وصفة الدعاء
بعد الثالثة أن يقول اللهم اغفر لنا وميتنا
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا
وانثانا اللهم من أحسنته مثافاهيه على
الاسلام ومن توفيته مثافوفه على الايمان
وحضر هذا الميت بالروح والراحة والرحمة
والعفوة والرضوان اللهم ان كان محسناً فزد
في احسانه وان كان مسيئاً فمحا وزعنه
ولقه الامن والبشرى والكرامة والزلفى

[illegible]

برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من الادعية
 اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت
 غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيته منا
 فتوفه على الايمان اللهم اجعله لنا فرط اللهم
 اجعله لنا احرا وذخرا اللهم اجعله لنا شافعا
 مشفعا ثم يتم الدعاء للمؤمنين وفي المفيد
 ويدعو الوالد الى الطفل وقيل يقول اللهم نقل
 به موازينهما واعظم به اجورهما اللهم اجعله
 في كفالة ابراهيم والحقه بصالح المؤمنين والمؤمنات
 كالفضل وينبغي ان يقيد بالجنون الاصل دون
 العارض بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول
 التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة
 حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند
 تكبيرة سبقة الامام بها فان لا ينتظر وقال ابو
 يوسف يكبر المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح
 ويقوله ناخذ فمن جاء بأكبر الامام الرابعة يكبر
 فاذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات عنده وعليه

وَلَمْ يَأْتِ الْبَنَاتُ سِوَا مَا قَدْ دُتْ
صَلَوَاتُكُمْ

الميت عند اول التكليم

من لم يحيض عند أول التكليم

ادم صل على صابرة واصل غنوة والزم نزل وقمع مدخله واعلم ان الله لا يقدر الا بقدر ما اريد له
والبرد ونقته الى الماء كما يوق الثوب اهله وزوجاته من عذاب القبر
داكافيه داره واملا ولا حظ الجنة واعده من عذاب النار قال جوف في
الحيث حيث ان الكون ذلك المليك

المسروق أيضاً بيان
تيسار على الصلوات كمر

مہابی

مطل اقامه الامام
صدر الميعت

مطالع
سقوط الميتة

مذهب على فائدة روي عنه انه لم يقبل البغاة من اهل التمر وان لم يقبل
عليهم فقبل له الكفار هم فقال لا هو انتا بقتو علينا اشار اليه انه ترك
ذلك عقوبة ليكون زجرا لغيرهم وقطاع الطريق مثلهم في السعي بالفساد
بل اشد **سمر**

[illegible]

في جنازة لا تملك ابداً وينبغي ان يطيل المصمت
ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كرامة
تحريم وقيل ترك الاولى وليذكر في نفسه ^{يقرا في نفسه}
ولا ينبغي للنساء ان يخرجن معاً بل يكره كراهة تحريمية
في زماننا ويحرم النوح وشق الجيوب وخمشي
الحدود ولطمها وتخذل بقوله لم ليس من شأن شق
الجيوب وخمش الحدود ودعاء بدعي الى اهلية ولا
باس بالبيك يا رسال الاموع في الجنازة وفي المنزل
لقوله ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن
القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم
وان كان مع الجنازة صايحة او نايحية تزجر فان لم
تتجز لا يترك اتباع الجنازة لذلك ويتكر بقلبه و
اذا انتهت الجنازة الى القبر يكره الجلوس قبل ان
توضع ^{عز} الخ عناق واذا وضعت يجلسون ويكره
القيام ذكره قاضي خان وهو مقيد بعد الحائض والفرورة
ولا فصل في القبر اللحد ان امكن والا فالشق
وذلك بان تكون الارض رصوة واللحد ان يحفر في جانب

مصل
محرم النوح

القبلة

القبلة من القبر صغيرة فيوضع فيها الميت وينصب
عليه اللبن والشق ان يحفر حفرة كالنهر وينبغي
جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما
ويستقف عليه باللبن او الخشب ولا يستسقف
الميت قال في المنافع اختاروا الشق في ديارنا
لرخاوة الاراضى حتى اجازوا الاجر والخشب
واختاروا التابوت ولو من حديد ونحوه ومثله
في المبسوط ويكون التابوت من راس المال اذا كان
لا رضى رخصة او نذير مع كون التابوت في غيرها
مكروهات في قول العلماء قاطبة وينبغي ان يغرس
فيه التراب وتطين الطبقة العليا مما يلي الميت
ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ^{ليصير}
بمنزلة اللحد وفي المحيط واسمح من مشايخنا
اتخاذ التابوت للنساء ^{للساء} يعني ولو لم تكن الارض
رصوة ومقدار عمق القبر قيل نصف قامة وفي
الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان
زادوا فهو افضل وان عمق مقدار قامة فهو

اتخاذ التابوت

احسن فعلم ان الارض في نصف القامة ولا على
 تمامها ويوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة
 مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسيل سبيلا
 بان يوضع عند رجل القبر ثم يسيل من قبل راسه
 متخدرا خلافا للشافعي واحمد ويقول واضعه
 بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا تعيين في عدد الوالدين
 من اوترا وشفع بالمعتبر حصول الكفاية ودو
 الرحم اول موضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلح
 من الجانب ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كان
 قريبا من ذكر كان الميت او انثى ويستحب تسجدة
 قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسوي اللبن ونحوه
 على اللحد ولا يستحب في حق الرجل خلافا للشافعي
 ويوجه الميت في القبر الى القبلة على شقه الايمن
 ولا يلقى على ظهره وتحمل القعدة وفي المنيح
 السنة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض
 النزة قال السروي وفي كتب الشافعية والحنا
 يجعل تحت راسه لبنة او حجر ولم اقف عليه

لا يصح بنا انتهى

انتهى ويكره ان يوضع تحته مضرب او محدة
 وليسند الميت من ورائه بتراب او نحو ليلا
 ينقلب ويسوى اللبن على اللحد اي يقيم اللبن
 عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه كيلا ينزل
 عليه التراب منها ولا باس بالقصب قال الوبري
 يستحب اللبن والقصب والخشيش في اللحد
 واختلف في وضع البوري ايا فوق اللبن قيل يكره
 وقيل لا ويكره الاجر والخشب وقيل لا باس
 به عند رخاوة الارض ثم يرال التراب ولا
 يرأ على التراب الذي خرج من الصبر وتكره الزبانة
 وعن محمد لا باس بها ويستحب حتى التراب عليه
 ثلثا ولا باس برش الماء عليه ويستتم القبر ولا
 يسطح عند دخلا فالشافعي وفي المحيط تسيم القبر
 قدرا اصبع او شبر وفي البدائع قدر شبر او اكثر
 قليلا ويكره تحميم القبر وتطيينه لما روي
 انه من نهى عن تحميم القبور وان يكتب عليها
 وان يبنى عليها وان توطأ وفي منية المفتي

اصابع

حتى ما يصف

سنة في سنة

المختار انه لا يكره التطيين وعن ابي بكر
ان يبني عليه بنا من بيت اوقية او نحو ذلك
ويكره وطئه والجلوس عليه وكره ابو يوسف
الكلتابة ايضا **نوع** في الشهيد والمراد به الحكمي
الذي يتصلق به نوع مخصوص من احكام الشرع
الحادثة عن المكلفين في الدنيا واما الشهيد
الحقيقي الذي وعده الله الثواب المخصوص فليس
من يتصلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد
انه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم
بمن قتل في سبيله **والشهيد الحكمي** على قول ابي
حسب ستم قطف طاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب
به مال ولم يرتث وعلى قوله ما يترك قيد التكليف
والطهارة فهذا شامل لمن قتل اهل الحرب
او البقي باي شيء كان وباي سبب كان ولمن
قتله غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل مال سواء
لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب
عند ابي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل

الحكمي

مطل شهيد الحكمي

اروجب

اروجب لعارض قتل الاب ابنه والصالح عن
العهد وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطع
الطريق واهل العصابة والمقتول بحرا وقصا
لانهم لم يقتلوا ظلما وخرج من وجب بقتله مال القاتل
غير العهد وكذا الذي وجب بقتله القسامة
وخرج يقيد العالم من يعلم قاتله سواء وجب فيه
القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل
لسبب صحيح لقتله وخرج البقي والمجنون والجنب
والخائض والتغيب على قول ابي حنيفة فانهما
وخرج من ارتث باتفاق المعتنك والارثاث
ان ياكل او يشرب او ينام او يراوى او ينقل
من المعركة حيا او ياوية خيمة او نحوها وهو حي
او يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل ولو اوه
بشيء قال من امور الدنيا فهو ارثاث اتفاقا
وان كان من امور الآخرة فذلك عند ابي يوسف
خلاف المحدث وقيل الخلاف فيما اذا اوهى بامور
الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرثا اتفاقا

والقتول بالصبرة كالللابي
والاثر واكر بخاري واليحيى
والقتل بالثام يغسل ولا يغسل
عليه الجنازة

3
2

وقيل لاختلاف بيتهما جواب اني يوسف فيما اذا
اوصى بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصى
بامور الآخرة ومن الارثبات ان يبيع او يشتري
او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان تقي مكانه
صيا يوما وليلة فهو مرتت وان لم يكن يحصل
هذا كله بعد انتقضا الحرب اما قبل انتقضاها
فلا يصير مرتتا بشئ مما تقدم ثم حكم الشهيد
المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه وثيابه
التي قتل فيها الا ما ليس من جنس ~~اللبس~~ الكفن
كالفرس والحشو والحق وسلاح وكذا سراويل
فان كان ما عليه ناقضا عن كفن الستة يراى
عليه بان لم يكن فيه ازار ولا غافة وان كان
ازيد من ذلك ينقض منه ويصل على الشهيد
عندنا خلافا لما لك والشافعي والدلائل
في الشرح مسائل متفرقة من الجنائز لا بأس
بالاذن في صدقة الجنازة اي اذن الولي لغيره
في الصلوة وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن

اي

اي اذن الولي لغيره في الصلوة النسخ لا بأس
بالاذن اي الا علام بان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا
حقه كذا في الهداية وان مات للمسلم قريب كافر
ليس له ولي من الكفار يغسله غسل التوب الخمس
ويلقيه في حفرة ويحفر له حفرة يلقيه فيها من غير
مراعات الستة في ذلك وان دقته الى اهل بيته
جاز وان كان له ولي من الكفار ولا ينبغي للمسلم
ان يتولى امره بل تحل بيته وبينهم وينتفع جنازته
من بعيد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفرا بالارتداد
اما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب من غير
غسل ولا تكفين ولا يدفنه الى اهل الدين الذي
انتقل اليه مات وليس له مال ولا من يبي كفته
عليه وجب كفته على الناس بطريق الكفاية فوجب
في بيت المال فان لم يكن او منع ظالما سألوا من
الناس وان فضل مما سألوا شي حرق الى كفن
اخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد
اليه وان لم يوجد ميت اخر تصدق به بنسب الميت

ينبغي فالكفن له لا الميت

وهو طري كفن. ثانياً من جميع المال فان كان قد قسم
ماله فعلى الورثة لا على الغير ما كفن رجل ميتاً
من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل واقرش الميت
لا يملكه خرج من الميت شئ بعد ما ادرج في
كفته لا يفضل منه شئ عندنا يجوز ان تفصل
المرأة زوجها بالاجماع ما رامت في العدة ولا
يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلاه قال الثلثة
ولا ان تفصله لو انقضت عدتها ~~بالاول~~ ولا دة
خلاه قال مالك والشافعي وكذا الوهابت منه قبل موته
او ردت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه
او وطئت بشبهة والمطلقة الرجعية تفصله
خلاه قال الشافعي ولم الولد لا تفصل سيدها وان
كانت في العدة هو الاصح وفي رواية عن ابي حنيفة
تفصله وهو قول زفر ومالك واحمد ولو غسل
الميت وكفن ونسوا عضو لم يصبه الماء ينقض
الكفن ويفصل ~~الميت~~ وتعاد الصلوة ان كانوا
صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه

المضومان

في القبر

في القبر قبل ان يمال التراب ولو اهيل لا ينش
ولا يخرج وسقط غسله وعادت الصلوة عليه
الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصل على
قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلاً او لم يكفن
فانه لا ينش بعد ما اهيل التراب ولو بقيت
اصبع ونحوها لا ينقض الكفن خلاه فالمحد ولو علم
ذلك قبل التكفين غسل اتفاقاً وتودفن بثوب
او درهم لغير او في ارض مفضونة واحذت
بشفه يخرج وان وقع في القبر متاع فعلم به
بعد ما اهيل التراب ينش واخرج ولا يجوز
بنش القبر لغير ما ذكر مات فلم يجرد واما فيحرق
وصلوا عليه ثم وجد واما غسله وصلوا عليه
ثانياً وقيل لا تقاد الصلوة والحي اولى بالثوب
المشترك بينه وبين الميت او الموروث ان كان
مفطر الرد او سبب يخش منه التلف والا
فالميت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه للمطش
قدم على غسل الميت به والا فلا ويجوز الجمع بين

اثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية
 والحنابلة عن الضرورة ولا يجوز دفن لاه اثنين
 او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وحسب
 بينهم ما خاف من التراب او ص ان يصلي عليه فلا
 قال الوصية بالاطلة وليس له ان يتقدم الارض
 الا وليا وكذا الوصية بفسله وادخاله القبر وفي
 رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى النساء
 على الجنازة جازت وسقطها الغرض ويستحب
 ان يصليين منفردات معا ويجوز جماعة ولو
 اجتمعت الجنازة جاز ان يصلي عليهم صلوة واحدة
 ويحملون واحدا خلف واحد ويحمل الرجال
 ما يلي الامام ويتولى فيه الحر والعبد في طاهر
 الرواية ثم الصبيان ثم الخناث في من الثنا وان شاء
 واجعلوا هم صفا واحدا وجاز ان يصلي على كل
 واحدة على حدة وهو الافضل ولو كثر على ضارة
 فجئ باخرى ^{في} الاولى ويستقبل الاخرى ^{ثلاثا}
 اختلط موقى المسلمين وموقى المشركين فان

لا بد من

ان

ان

وجدت

يكل ما
 اختلط موقى المسلمين وموقى
 المشركين

وجدت علامة عملها قيل علامة المسلمين الختان
 والخصاب وقص الشارب ولبس السواد لكن
 الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود
 اما لبس السواد فكثير في الكفار من الفرنج وغيرهم
 فلا يكون علامة وكذا قص الشارب ينبغي ان لا
 يكون علامة لانه يندب للمفاري توفير الشارب
 في دار الحرب وان لم يوجد علامة وكان المسلمون
 اكثر غسل الكحل وصلى عليهم وينوي المسلمين وان كان
 الكفار اكثر غسلوا ولم يصلوا عليهم وان كانوا سواء
 قيل يصلى وقيل لا واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين
 وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر على حدة و
 يستوى قبورهم ولا تشتم واصل الاختلاف في كبا
 تحت مسلم مانت جلي لا يصل عليها بالاجماع
 واختلف الصحابة في دفنها قال بعضهم تدفن في
 مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر المشركين
 وقال عقبة بن عامر واثلة بن الاشعث يتخذ
 لها قبر على حدة وهو اوسط وفي بعض كتب

المالكية يحمل ظهرها الى القبلة لان وجهه
 الجنين الى ظهرها قال السروي وهو حسن ولو
 وجد قتيل في دار الاسلام فان كان عليه سمي
 عمل بها والا ففى رواية يغسل ولا يصلى عليه تبعاً
 للدار والصحيح انه يصلى عليه تبعاً للدار كما لو وجد
 في دار الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر حكم الدار
 ولو حفره الجنازة في وقت المغرب قدم صلاة المغرب
 ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة
 ايضاً على الجنازة ولو حفرت وقت صلاة العبد
 قدمت العيد ثم هي على الخطبة ولو حفر الميت فمنحة
 الجمعة تكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصل عليهم
 جميع عظيم اما لو خافوا فوت الجمعة بسبب
 دفنه اخر واوقفه واتباع الجنائز افضل
 من النوافل ان كان لجوار وقراءة او صلاح مشهور
 والا فالنوافل افضل ويجوز الاستنجاء على
 حمل الجنازة وصغر القبر ولا يجوز على غسل الميت
 وبعض المشايخ جوزوا ذلك ايضاً ويستحب

ولو حفره الجنازة في وقت المغرب

في القتيل

في القتيل والميت دفنه في مقابر المكان
 الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن قد رسل
 او ميلين فلا بأس به ودل هذا على ان نقله
 الى بلد اخر مكروه وقيل يجوز في مادون السفر
 وقيل لا يكره في مدة السفر ايضاً واما بعد الدفن
 فلا يجوز اخراجه بوجه الا ان تكون الارض حقاً
 للغير وحق ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شا
 القبر وزرع فوقه وفي القنية مقابر بلغ اليها
 حطم يحون لا يجوز نقلهم الى موضع اخر ويكره
 الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيراً
 او كبيراً لان ذلك خافى الانبياء ولا يحفر قبر
 لدفن احرام بل لا بد من قول فلم يبق لهم عظيم الا
 عند الضرورة بان لم يوجد في تجمع عظام الاول
 ويجعل بينها وبين الاخر حاجز من تراب ومن
 مات في سفينة ليس بقربها ارض غسل وكفن
 وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النبات الربيع
 من على القبر دون اليابس ولو رأى طريقاً ون

سوى

من مات في سفينة

انه محدث وان تحته قبر اكره المشي فيه ويكره النوم
عند القبر وقضا الحاجة بل اولى وكل ما لم يوجد
في السنة والمهور ليس الا زيارتها والدعا عند
قيامها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا
ان شاء الله بكم لاحقوت اسئل الله ولكم
العافية واختلف في اجلاس القارين عند القبر
والختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلة ^{المسجد} وتحت
النهار امرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وعلب
على رايهم انه حي يشق بطنها امالوا ابتلع لؤلؤة
او مالا انسان فقيل لا يشق وقيل يشق وقال
ابن الهمام وهذا اولى ولا تكسر عظام اليهود اذا
وجدت في قبورهم قاله قاضي خان ^{المسجد} وتحت رياره
القبور للرجال وتكره للنساء ويدعوا قياما مستغفلا
القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول ^{المسجد} في
وكذا الكلام في زيارتهم وفي القنية قال النبي
لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحب
اولا نرى برئاسا وقال شرف الائمة بدعة وفي

الاحياء

الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا
شك انه يدعة لاستة فيه عنه مم ولا عن
احد من الصحابة وكوز الحلو من المصيبة ثلاثة
ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد ^{المسجد} وتحت
التفريز بان يقول اعظم الله اجره واصن غراك
وغفر لميتك ان كان الميت مكلفا والافلا
يقول وغفر لميتك ويكره اتخاذ البضاعة من اهل
الميت على ما قالوا ^{المسجد} وتحت لغير ان الميت
والاقرباء الا باعد تهيئة طعام لهم وان يلج
عليهم في الاكل وذكر الترابي انه يكره اتخاذ
الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع
ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة
بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن ^{المسجد} الختم او قراءة
سورة الانعام او الاخلاص قال والحاصل
ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل
الاكل يكره وان اتخذ طعاما للفقراء كان
حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جعل ارضه

مقبرة فيني فيها رجل بيت الوضوء التعش
واللبن وكومها ان كان في الارض سعة لا
باس به والا يهدم وتحرق فيه لان صاحبها
جعلها مقبرة ولو خفر قبر اذا اراد اخذ دفن
ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة كره وان
ضيقت ضيقته جاز ويضمن ما انفق الاول
وهذا مكن بسط بساطا او مصلى في مسجد او
مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره او يزيله
والافلا ومخفر لنفسه قبرا فلا بأس به
ويؤجر عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا
يكره تربيته نحو الكفن لان الحاجة اليه متحققة
غالبها بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرك
نفس باي ارض تموت وذكر الرازي عن الصفا
لو كتب على جبهة الميت او غمامته او كفه
عهد نامه يرمى ان يغفر الله سبحانه للميت
وعن بعض المتقدمين اثر اوهي ان يكتب
في صهنة وصدوره بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

فصل ثم روى في المتام وسئل عن حاله فقال
لما وضعت في القبر جاء تني ملائكة العذاب
فلما راوا مكتوبا على جبهتي وصدري بسم الله
الرحمن الرحيم قالوا امنت من العذاب والله
سبحانه اعلم **فصل** في احكام المسجد
تحب صيانة المسجد عن ادخال الرايحة
الكريمة لقوله لم اكل التوم والبصل والكراث
فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى
فما يتأذى منه بنو آدم وعن حديث الدنيا
وعن البيع والشراء وانشاد الاشعار واقا
الحدود ويشهد ان الضالة والمروفيها
لغير ضرورة ورفع الصوت والخصومة و
ادخال المجانين والصبيان لغير الصلوة
ونحوها بجميع ذلك ورد النهي منه عليه
الصلوة والسلام ويباع البيع والشراء
يقدر الحاجة للمعتكف لا للتجارة والكسب
والمراد من انشاد الشعر ما ليس فيه نوع ذكر

وعبادة قيه وتكره التوضوفيه الا ان كان
فيه موضع اعد لذلك وكذا الخياطة تكره لا
اذا كان لفروزة حفظه عن الصبيان ونحوهم
اما الكاتب ومعلم الصبيان فان كان باجر
يكروه وان كان حاسبة فليل لا يكره والوجه
كرهه التعليم ان لم تكن ضرورة ويحرم السؤال
فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يتخط الرقاب
ولم يرب بين يدي مصل لا يكره الاعطاء والاول
احوط ولا يترك على صيطان المسجد ولا على
ارضه ولا على البواري وكذا الخياط لكن ياخذ
بطرف ثوبه ويدك بعضه ببعض وان اضطر
يدفنه تحت الحصر وفوق البواري اخق
لانها ليست من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل
ونحوها من الطين بحائط المسجد واستوانته
وان مسح بتراب مجموع فيه او خشبة موضوعة
فيه فلا بأس وان مسح بقطعة حصير ملقاه
فيه لا يصلي عليها فلا بأس ايضا والاول ان

مطل
يحرم السؤال

لا يفعل

يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح
ولا يحفر في المسجد بئر ماء وان كان قديما ترك
ويكره غرس الشجر فيه الا ان كانت ارض تررة
لا تستقر فيها الاساطين ولا ناس ان يتخذ فيه
بيت لموضع الحصر ومتاعه وان تطرق المسجد
بلا عذر ثم يدم فليرجع اعدا ما لما جنى ويكره
ان يطحن بطين نجس او يصنع فيه بذهن نجس
والكلام المباه فيه مكروه وكذا النوم فيه لغير
المعتكف وقيل لا بأس للغير ان ينام فيه
والاولى ان ينهى الاعتكاف لينخرج من الخراب
ويحترز فيه من خروج شئ مزيج ونحوه ولا بأس
بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة فانه
يكروه وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا
وافضل المساجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة
ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم
فالاقدم ثم الاعظم فالاعظم وذكر قاضي خان
وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في القدم

او يصبح سان

فالأقرب فانه استويا وقوم احدهما أكثر فاني كان
 فقيرها يقتدى به يذهب الى الذي جماعته اقل و
 غير الفقيه يختار والافضل ان يختار الذي
 امامه اصالح وافقه وسجد حيه وان قل جمعه
 افضل من الجامع وان اكثر جمعه وان فاتته الجماعة
 في السجدة فان اتي مسجدا اخر يدركها فيه فهو
 افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي ثم ينبغي
 ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة
 في مسجد اخر فسجد حيه اولى قضاء لحقه ولهذا لو لم
 يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب
 الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن
 لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم وكذا لو
 فات احدهم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان
 † ويمكنه ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كان
 امامه يصلي العشاء قبل غياب البياض فلا فضل
 ان يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد
 استاذة لدرسه او لسماع الاخبار افضل بالاعتقاد

يستثنى من

وذكر

وذكر قاضيان اذا كان امام الى زائنا او كل
 ربوا له يتحول الى مسجد اخر وكذا ينبغي اذا كان
 فيه حصة تكره بها امامته وان دخل امامته
 مسجد او اقيم في مسجد اخر لا يخرج من الاول
 حتى يصلي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصل
 الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينتظم به امر
 جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد
 اخر وكذا لا يكره ان يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة
 الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء ليلا
 يتوهم بالرقص مع ان الاقتدا متفلا مباح
 في هذين الوقتين ومصلحة العيد والجماعة له
 حكم المسجد عند الفقيه الى اللبس والافصح عدمه
 عند الشرخسي ووفق قاضي حان بان حكمه
 عند اداء الصلوة حتى صلا اقتدا وان لم يكن
 الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور
 وحرمت دخول الجنب والحائض وقضاء المسجد
 له حكمه حتى لو اقتدى منه صح وان لم تتصل

الصفوف ولا امتلاء المسجد وينبغي ان يحق
هذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه
وقناؤه هو المكان المتصل به ليس بيته وبينه
طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس فيها
جماعة راتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف
فيها دار فيها مسجدان كانت لو اغلقت كان
للمسجد جماعة تمت فيها ولا يمنعون احدا
من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه
جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف
وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت
كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا
لا يمنعون من الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة
مسجد الطريق تثبت فيه الاحكام فيه سوى
جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعا
للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا يابس ترك
سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك
الا ان شرطه الواقف او كان معتادا في ذلك

الموضع

الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بصوته
قبل الصلوة او بعدها مادام الناس يصلون
فيه وان لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب
فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامه
بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن
فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامه عندنا
وعن ابى حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من
ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابى يوسف
اذا لم يكن على هيئة الاولى لا يكره ولا يكره
وهو الصحيح والعدل عن المراءى يختلف الهيئة
رجلا بني مسجدا في ارض غصب لا يابس
بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكر في الواقف
رجل بني مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان
يصلى فيه لانه حق العامة فلم يخلص الله تعالى
كالمنى في ارض مفضوة تضاق المسجد على الناس
ويحسبه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة
جبرا ذكره في المحيط رجل بني مسجدا ويحسبه

وهو ائق يرمته وعمامة وسط الحصر ونحوها
والقناديل والاذان والاقامة فيه ان كان اهلا
وان لم يكن فالراى في ذلك اليه وكذا او لد
الباقى وعشيرة من بعده اولى من غيرهم وان تنازع
الباقى في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة
فان كان من اختاره اولى من الذى اختاره
الباقى فاختارهم اولى وان استويا فاختار
الباقى اولى سئل ابو القاسم عمن اشترى الدهن
او الحصر للمسجد ايها افضل قال هما سواء قال
ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو
افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في الثوب
ويكره غلق باب المسجد والاصم عدم الكراهة
في زماننا صيانة لتأخر عن السراق ولا بأس
ينقش المسجد بالحق والساج وما الذهب
ونحوه كما لا بأس بتخلية المحف لكن تركه
او لا لا تنه من كرهه ويحمل الكراهة التكلف
بدقايق النقوش ونحوه خصوصا في جدار القبلة

او يلبس

هذا

هذا اذا فعل من مال نفسه المتولى فلا
يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع
الى احكام البناحتى لو جعل البياض
السواد للتنقية كذا في القاية **فصل**
في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي القائمة
الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا ونفلا
خلا فاما لك في الغرض فان صلواتا
فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام حازر
كذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام
او وجهه الى وجهه جاز الا انه تذكر
المواجهة بلا حائل وان كان ظهره الى وجه
الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى
جهة توجه الامام وهو اقرب الى الجدار
منه اذا صلى الامام خارج الكعبة في
المسجد الحرام وتحلق المقتدون حولها
جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب
اليها منه لامت كانت في جهته

والصلوة فوقها تجوز عند نافع الكراهة وقال
مالك لا تجوز أصلا وعند الشافعي وأحمد
لا تجوز ما لم يكن بين يديه سترة ذكر الزاهد
في شرح القدوري السجدة خمس صلوية
وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما
واجبتان وسجدة تذكروهي واجبة بآلف
قال الله على سجدة تلاوة وإن لم يقيد بها
بالتلاوة لا تجب عند أبي حنيفة فلا في
يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن أبي
حنيفة أنه قال لا إراده شيئا قال أبو بكر الرازي
معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح
لابدعة وعن محمد أنه كرهها قال ولكنها
تستحبها إذا أتاه ما يسره من حصول نعمة أو دفع
نقمة وبه الشافعي فيكثر مستقبل القبلة
ويسجد فيحمد الله ويشكره ويستجثني ثم يكثر
فيرفع رأسه أما بغير سبب فليس
بقربة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة

فمكروه

فمكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة
أو واجبة وكل مباح يؤدي إليه فمكروه
انتهى والفقوى على أن سجدة الشكر
جائزة بل مستحبة لا مكروهة وأما ما ذكر
في المضمرات أن النبي لم قال لغاطمة ما من
مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين إلى آخرها
ذكر حديث موضوع باطل لا أصل له على ما
حققناه في الشرح وذكر قاضي خان لا بأس
أن يصلي على البسط والفرش واللبود والصلوة
على الأرض أو ما تبنته الأرض أفضل
أراد أن يسطر في بيت غيره فلا فضل أن
يستأذنه وإن لم يستأذن فلا بأس
وتوصل في بيت رجل يؤم بأذن من له
السكنة رفع رأسه من الركوع أو السجود
قبل الإمام عاد لتزول المخالفة بالموافقة
معه ثوب ديباج طاهر وثوب كراشي
فيه من الخجاسة قدر مانع وليس له

لا واجبة صح

ما يزيلها به صلى في الديباج شرع منفردا
 في صلوة الجهرية فقرأ الفاتحة ثم اقتنت
 ثم اقتدى به بجهر بالسورة ان قصد الامامة
 والا فلا يلزمه الجهر صهر المنفرد في موضع
 المخافتة يكون مسيئا ولا يلزمه السهر
 لو سهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا
 وفي كفاية الشيخ تخافت الامن عذرو وهو
 ان يكون هناك من يتحدث ويضليه النوم
 ويكره ذب الذباب والبعضى الا عند الحاجة
 بعمل قليل وفي الجهة الصلوة في الخليل
 تفضل عن صلوة الحافي اضطافا مخالفة لليهود
 سها الامام فافت بالفاتحة ثم تذكر
 بجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية
 او اكثر يتمها جهر او لا يعيد خاف ان ضم
 السورة ان يخرج الوقت جاز ان يقتصر
 على ادى العرض وخص في الاسلام هذا بالبحر
 وقيل تراعى سنة القراءة في غير الجهر وان خرج

الوقت



الوقت والاظهر ان يراعى قدر الواجب
 في غيرها امام قرا فانقل الى موضع اخر
 فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قراء
 مكان لعلم تشكرون يعود الى الترتيب
 الاول وكذا ان كان آية او الاثر ان انتقل
 الى فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قرائته
 على كل حال كذا في القنية اصابه وجع سن
 لا يطيقه الا باسك شئ في فمه وضاق
 الوقت يقتدى بغيره فان لم يجد صلى
 بغير قراءة ويعذر بشك انه قرا الفاتحة
 ام لا ان قبل السورة يقرأها ثم السورة
 وان بعد السورة لا يقرأها لان الظاهر
 انه قراها وان كان له رأى عمل به تلا سجدة
 وسجد فطن المؤمن انه ركع فركعوا وسجدوا
 لم تفسد صلواتهم وان سجدوا اخرى فسدت
 الاشتغال بالجماعة ليلا تفوته ركعة افضل
 من ابلغ الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى من ارك

قليل ما تشكرون

التكبيرة الاولى شرع في قاينة ثم اقيمت
الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب
امامه لا ياتي بالطمانينة لا يعذر في الاقتداء
ويقتدى بمن ياتي بها نسي القنوت فركع ولم
يتابعه القوم فرفع راسه وقت وركع وابعوه
فندت صلواتهم اذ ركع الامام ركعا ان قام
في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى
الى الاول لا يدركها لا يمشى وان كان بحيث
لومشى الى الصف فاتته الركعة وان قام
وحده لا تقوت يمشى ولا يقوم وحده وفي
القنية امام يترك الامة لزيادة اقراره
في الرستاق اسبوعا او نحو او لمصيبة
او استراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة
وشرع انتهى والظاهر ان المأذون وقوع ذلك
في سنة مرة تبين للامام انه صلى بغير وضوء
يجب عليه الاصبار بقدر الممكن وقيل لا يجب
خاف ان صلى سنة الفجر على وجهها فونت

الجماعة

الجماعة وان اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة
في الركوع والسجود ويدركها فله ان يقتصر
وكذا ترك الشاء والتقود ومثلها سنة الظهر
اقام المؤذن ولم يصل الامام سنة الفجر
يصليها ولا تعداد الاقامة شرع في النفل
على ظن سعة الوقت ثم ظهر انه ان اتم شفعاً
يفوت الفرض لا يقطع كما لو شرع في النفل ثم
خرج الخطيب افتتح التطوع قائماً ثم قعد ثم
افسد فقضاها قاعداً جاز ولو افسد قبل
القعود لم يخرج قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر
انه لم يقصد يعود وان كان سنة الظهر وعن
البيروني **وي** انه لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة
والاول قول محمد وسجد لله على كل حال وان
لم يكن نوى اربعاً يعود اتفاقاً وان لم يعد
تفسد كذا في القنية اذا اتم الركوع والسجود
يؤخر بالصلاة بالقضاء في الوقت لا بعده وقيل
مطلقاً وهو الاصح صلى خلق امام لم يكن ينبغي

ان يعيد لم يجد الاجل ميتة غير مدبوغ لا
يستتر به للنجاسة الاصلية بخلاف الثوب
النجس يجوز حمل نعله في الصلوة ان خاف ضياعه
ما لم يكن فيه نجاسة والافضل ان يضعه
قدومه لئلا يشتغل قلبه به شرع في الصلوة بلا حائل
ثم خالطه الرياء فامره للسائق امكنه النظر
في العلم نهاراً والصلوة في الليل فقل والآقا
كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في
العلم افضل الصلوة لا رضاء المحصور لا تقيد
بل يصل لوجه الله تعالى فاذا لم يعف خصمه
يوجد من حسنة ترجأ في البعض الكتب انه
يؤخذ لدائق ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة
الكل في البرازية ترك تكبيرة القنوت قيل يجب
سجود السهو وقيل لا الاشتغال بقضاء الفوائت
اولى واهم من التوافق الا السابغ المعروف
وصلوة الفجر وصلوة التسبيح والصلوات التي
رويت فيها الاخبار فلك تصل بنية النفل

الشمي

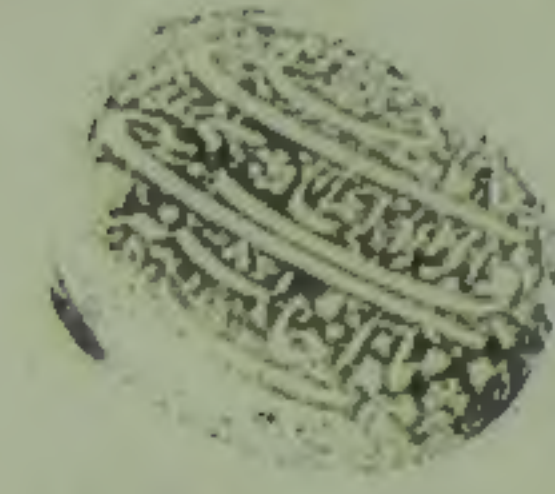
وغيرها

٢٢٨
وغيرها بنية القضاء كذا في الفتاوى الحجة تلا من
اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرق
الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرق لله
فيه السجدة ان قرأ ما قبله او بعده اكثر من
نصف الآية تجزئ الا فلا وقال الفقيه ابو جعفر
اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها
او بعدها ما فيه امر بالسجدة سجدة وان كان
دون ذلك لا يسجد وهذا اقرب وفي
الملل تأخير سجدة التلاوة يجوز وان
طالت المدة ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقاً
ان تأخيرها مكروه وفي الحجة يستحب للتالي
والسامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا
واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير واذا لم
من الرباعية الكراهية بان قيد الثالثة بالسجدة
ثم اقيمت الجماعة واجب ان يجعل باصلاً
نظراً ويؤدي الفرض بالجماعة فالجيلة ان
يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة

ويضم اليها سادسة او يصلي الرابعة قاعداً
 لتتقلب صلاة ترفعاً عند ابي حنيفة واي يوسف
 ربهما الله نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة قدرة
 باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ان يصليهما
 بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة لزمته
 بالقراءة عندنا وقال زفر لا يلزمه شيء ولو نذر
 ان يصلي ركعة واحدة لزمه شفع عندنا وقال
 زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلثاً لزمه
 ان يصلي اربعاً عندنا وعند بلزمه ركعتان
 ولو قال الله علي ان يصلي كذا في المسجد الحرام
 جاز ان يصلي في اي مكان شاء وقال
 زفر يلزمه ان يصلي فيه ولو نذرت امرأة
 ان تصلي غداً كذا وان تصوم غداً
 ففاضت فيه لزمها قضاء ذلك اذا ظهرت
 خلاف الزفر ويوم القبي بالصلوة اذا بلغ سبعاً
 ويضرب عليها اذا بلغ عشرين ورد الحديث
 وكذا من في حجة يتييم له ان يضربها اذا بلغ

عشر

عشر على ترك الصلوة وكذا الزوج له ان
 يضرب زوجته على ترك الصلوة والغسل
 في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة
 اذا ارادها والاجابة الى فراشه اذا
 والخروج بغير اذنه وان تم تنته عن تركها
 بالضرب يطلعها ولو لم يكن قادراً على مهرها
 ولان يلقي الله تعالى ومهرها في ذمته خير له
 من ان يطأ امرأة لا ترضى قال الله تعالى
 واما اهلك بالصلوة واصطبر عليها لانها لك
 رزق قانحن رزقك والعاقبة للمتقوي
 ونسأل الله تعالى حسن العاقبة لنا
 ولاخواننا واحباينا وجميع المسلمين
 ابن خير مسؤل واكرم مأمول
 وله الحمد اولا واخرا وظاهراً
 وباطناً وسراً
 وعلايته على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم دائماً متصلاً الى يوم الحشر والوفاء والوفاء



Hacı Begir Ağa	233
----------------	-----

